٦ شتاء | ٢٠٢٦م ١٤٤٧هـ

الاستعمار

COLONIALISM

مجلة فصلية تعنى بتحليل ونقد الاستعمار القديم والجديد وما بعد الاستعمار
تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية 2767 لسنة 2024م

الافتتاحية

الاستعمار الرقمي: هيمنة عصر البيانات وثورة الذكاء الاصطناعي

حوارات

الاستعمار والتعليم — د.طلال عتريسي

بحوث و دراسات

جهود الأدباء والشعراء في مواجهة الاستعمار — د.محمد دياب غزاوي
الاحتلال الأكاديمي: سياسة الاحتلال الفرنسي التّعليميّة في سوريّة — د.علاء محمود مسعود
الأهداف الاستعمارية للاستشراق الفرنسي في الجزائر — د.محمد تونسي
الاقتصاد المصريّ في ظل الاستعمار البريطانيّ — د.محمود عبد العظيم
الاستعمار الفرنسيّ: وسرقة الآثار في سوريّة — د.همام سعد

قراءات علمية

جاك فوكار و فرانس أفريك: صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا — د.دعاء عبد النبي
قراءة في كتاب: قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين — د. فرقان الحسيني

ترجمات

العنصريّةُ والاستعماريّةُ الجديدةُ الفرنسيّتان — منظمة بقاء

نصوص مستعادة

الاستعمار وما بعد الاستعمار المفهوم والمصطلح والنظرية — خضر إبراهيم حيدر

٦

الاستعمار
Colonialism

مجلة فصلية تعنى بتحليل ونقد الاستعمار القديم والجديد وما بعد الاستعمار

تصدر عن المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية 2767 لسنة 2024م.

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تُعبّر بالضرورة عن توجّهات المركز

صور جديدة للاستعمار

كان الشرق بأجمعه يعاني كابوسين من الاستعمار. إنكليزي وفرنسي وفي كل برهة ينتفض قطر من المستعمرات انتفاضة يحاول التخلص من البلية الاستعمار، فيخدعونه بإعطاء الاستقلال المزيّف، في استعمار مغلّف، ويبدلون الصيغ والعناوين، استعمار فانتداب فحماية، الحقيقة واحدة لا تتغير، والعبارات شتى.

حتى نزلت إلى ميدان الاستعمار الدنيا الجديدة فجاءت بلون من الاستعمار جديد، الدفاع المشترك، المساعدات العسكرية، المساعدات الفنية، الحلف العسكري، وكلّها خداع وصراع، واختلاسات وأطماع، خداع مغلّف وطمع مزيّف.

الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت: ١٩٥٣م) ، المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون ١/ ١٤.

الاستعمار
Colonialism

مجلة فصلية تعنى بتحليل ونقد الاستعمار القديم والجديد وما بعد الاستعمار

تصدر عن المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية 2767 لسنة 2024م.

رئيس التحرير

د.هـــاشم الميلاني

مدير التحرير

د. عمار عبد الرزاق الصغير

سكرتير التحرير

د. فرقان الحسيني

هيئة التحرير

أ. الشيخ جمال عمار	أستاذ الفكر المعاصر/ تونس.
د. حسّان عبد الله حسّان	أستاذ العلوم التربوية والنفسية/ مصر.
أ. الشيخ حسن الهادي	باحث في الفكر الاسلامي واستاذ في الحوزة العلمية/ لبنان
د. محمود حيدر	أستاذ الفلسفة الفكر المعاصر/ لبنان.
د. ياسين شهاب البيجواني	أستاذ التاريخ المعاصر/ العراق.
د. يحيى أبوزكريا	أستاذ الحضارة الاسلامية/ الجزائر

تدقيق اللغة العربية

د. فضاء ذياب

تدقيق اللغة الانكليزية

د. حامد فياضي

للتواصل

ـ موقع المركز: http://www.iicss.iq

ـ موقع المجلة: colonialism.iicss.iq

ـ إيميل المجلة: info@colonialism.iicss.iq

رسالة المجلة

دراسة حقبات الاستعمار الغربي القديم والجديد للدول والشعوب، وما بعد الاستعمار، وتعزيز ذلك بالوثائق. وبيان الدوافع والغايات الاستعماريّة من النواحي السياسيّة، والاقتصاديّة، والتربويّة، والثقافيّة، والفكريّة.

والكشف عن الطبيعة الهمجيّة والمتوحّشة للحروب الاستعماريّة العسكريّة، وآثارها التدميريّة، على البلاد المستعَمرة وقتل أهلها، وآثار الغزو الثقافيّ على الهوية الثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة والإضرار بالمواطنة، والتشكيك بالقيم، وتغريب الوعي، وتمزيق الوحدة بإيجاد الاختلافات وتنمية الانقسامات وبثّ الفرقة، وتعميق الاختلاف الطائفي والعنصري والقومي والديني وافتعال الأزمات، وآثار ذلك حتى الوقت الراهن؛ للخروج بصورةٍ واضحةٍ عن السياسة الاستعمارية، وما تُخلِّف من خرابٍ مُستدامٍ في واقع الشعوب؛ ممّا يسهم في فهم الآخر والواقع، وتكوين وعيٍ وطنيّ مستقلٍ للحاضر والمستقبل.

ولا تُغْفِل المجلةُ دورَ المقاومة الدينيّة والفكريّة والعلميّة والأدبيّة والميدانيّة والسياسيّة في مناهضة مشروع الاستعمار، وتأريخ نهضة الشعوب وجهادها في مواجهة المدّ الاستعماري الغربي.

ضوابط النّشر

تُرحّب مجلّة (الاستعمار) بنشر الأبحاث العلميّة الأصيلة، وفقًا للشروط والضوابط العلمية والمنهجية الآتية:

١ .تنشر المجلّة الأبحاث العلميّة والدراسات الرصينة - ذات العلاقة بهوية المجلة - التي تلتزم بمنهجيّة البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًّا.

٢ . العناية بنقد الاستعمار القديم والجديد ومابعد الاستعمار ، وبيان الصورة المظلمة التي خلّفها، وعدم الاكتفاء بالعرض والوصف.

٣.ألاّ يكون البحث قد نُشر سابقًا في مجلّةٍ أو كتابٍ أو موقعٍ الكتروني...، وليس مقدّمًا إلى أيّة وسيلة نشرٍ أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّدٍ مستقلٍّ بذلك. وعليه أنْ يُشير فيما إذا كان البحث قد قُدّم إلى مؤتمرٍ أو ندوة، وأنّه لم يُنشر ضمن أعمالهما.

٤ .تعبّر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى موجبات فنيّة، ولا علاقة له بمكانة الكاتب وأهميّة البحث.

٥ .أنْ يُكتب البحث باللّغة العربيّة، ويُرسل منه نسخة إلكترونيّة بصيغتي «Word» و «pdf»، بحدود (٥,٠٠٠-٧,٠٠٠) كلمة، بخط «Simplified Arabic»، على أن تُرقّم الصفحات ترقيمًا متسلسلاً.

٦ .تقديم ملخّصٍ للبحث باللّغة العربيّة، يُوضع في أوّل البحث، ولا يزيد على (١٥٠) كلمة، على أنْ يتضمّن عنوان البحث، واسم المؤلّف، وتخصصه، وجهة العمل (باللغتين العربيّة والإنكليزيّة)، ورقم الهاتف، والبريد الإلكتروني.

٧.تكون هوامش كلّ صفحةٍ في أسفلها، والمصادر والمراجع في نهاية البحث. أما طريقة كتابة المصادر والمراجع فتكتب على وفق الصيغة العالميّة المعروفة بـ «Chicago-»، وهي على النحو الآتي: اللقب، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المُحقِّق أو المُترجِم أو المُراجِع أو المُصحِّح -إنْ وجد- ، الطبعة ، المجلد أو الجزء، مكان الطبع، اسم المطبعة، سنة الطبع. وفي المقالات تكون على الترتيب الآتي: اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم المجلّة العلميّة، جهة الصدور، رقم العدد، تأريخه، ورقم الصفحة.

٨.يُزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلةً عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبيّة يُفرد لها قائمةٌ مستقلّةٌ عن قائمة المصادر العربيّة، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء المؤلفين.

٩.يجب أنْ يُرفق الباحث تعهّدًا خطّيًّا ببحثه، هذه صيغته:

جانب مدير تحرير مجلة الاستعمار المحترم

أقرّ أنا الموقّع على هذا أدناه وأتعهّد .... (يذكر اسم الباحث) ....(الصفة العلمية للباحث) بأنّ هذه المادة وعنوانها: .....(العنوان الكامل للبحث)، هي من إنتاجي العلمي؛ ولهذا فهي تدخل في ملكيتي الفكريّة، ولم يسبق نشرها، وإنّي أُعطي مجلّتكم الكريمة حقّ الطبع والنّشر والتّرجمة، وإعادة النّشر والتوزيع الورقي أو الالكتروني.

١٠.لا يحقّ للباحث أنْ يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التّحرير.

١١.تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الاستلال العلمي «Turnitin». وتخضع كذلك لتقويم سرّيّ لبيان صلاحيّتها للنشر، ولا تُعاد الأبحاث إلى أصحابها سواء أقُبِلت للنشر أم لم تُقبل.

١٢.الأبحاث التي يرى المقوِّمون وجوب إجراء تعديلاتٍ عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحدّدة، كي يعملوا على إعدادها نهائيًّا للنشر.

المحتوى

الافتتاحية: الاستعمار الرقمي ٨

الحوارات

الاستعمار والتعليم حوارٌ مع الدكتور طلال عتريسي

د. طلال عتريسي ١٨

بحوث ودراسات

جهود الأدباء والشعراء في مواجهة الاستعمار

د. محمد دياب غزّاوي ٣٨

الاحتلال الأكاديمي: سياسة الاحتلال الفرنسي التّعليميّة في سورية

د. علاء محمود مسعود ٧٢

الأهداف الاستعماريّة للاستشراق الفرنسي في الجزائر

د. محمد تونسي ١٠٦

الاقتصاد المصريّ في ظل الاستعمار البريطانيّ من دخول الاحتلال إلى قيام الحرب العالميّة الأولى (١٨٨٢ - ١٩١٤م)

د. محمود عبد العظيم عبد العال ١٣٢

الاستعمار الفرنسيّ وسرقة الآثار في سورية

د. همام سعد ١٥٢

قراءات علمية

جاك فوكار و(فرانس أفريك): صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا ما بعد الاستعمار

د. دعاء عبد النبي حامد ١٧٧

قراءة في كتاب قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين لمؤلفه السيد الدكتور عبد الهادي الحكيم

د. فرقان الحسيني ٢٠٢

ترجمات

العنصريّةُ والاستعماريّةُ الجديدةُ الفرنسيّتان

منظمة بقاء ٢١٢

وثائق

الاستعمار وما بعد الاستعمار المفهوم والمصطلح والنظريّة

خضر إبراهيم حيدر ٢٣٤

ترجمة ملخّصات المحتوى بالإنكليزيّة ٢٦٠

الافتتاحية

الاستعمار الرقمي
هيمنة عصر البيانات وثورة الذكاء الاصطناعي

يُعَدّ الاستعمار الرقمي (Digital Colonialism) واحدًا من أبرز المصطلحات الحديثة وأكثرها قدرةً على توصيف أنماط السيطرة والهيمنة الجديدة في القرن الحادي والعشرين. يشير هذا المفهوم إلى أشكال الاستغلال والتبعيّة التي تفرضها القوى التكنولوجيّة المهيمنة- سواء كانت دولاً كبرى تمتلك أدوات التقنية أو شركات تكنولوجية عملاقة (Big Tech) - على الدول النامية والمجتمعات عبر التحكّم في مواردها الرقميّة، وبُناها التحتيّة، وبياناتها الحسّاسة. إنّه شكلٌ جديدٌ من الاستعمار يتخفّى وراء مظاهر التقدّم والخدمات المجانيّة، بينما ينطوي في جوهره على آلياتٍ ناعمةٍ للنهب والسيطرة تفوق في تأثيرها أساليب الاستعمار التقليدي.

تفكيك المفهوم: ما وراء الشاشة والكابل؟

يمكن تلخيص مفهوم الاستعمار الرقمي بأنّه هيمنة طرفٍ خارجيّ على البنية التحتيّة الرقميّة أو البيانات أو المنصّات التقنيّة الأساسيّة الخاصّة بدولٍ وشعوبٍ أخرى، بما يؤدّي إلى نشوء تبعيّةٍ تقنيّةٍ واقتصاديّةٍ وثقافيّةٍ منظّمة. إنّه ليس شكلاً من أشكال الاحتلال العسكري؛ بل هو سيطرةٌ على الفضاء المعلوماتي والعقل الجمعي، تُمارَس عبر أدوات التكنولوجيا.

الهدف الأساس من هذه الهيمنة هو:

- **اقتصاد البيانات: (Data Economy)** تحويل بيانات الشعوب إلى موادّ خام غير مدفوعةٍ تُستخدم لتغذية آليات الذكاء الاصطناعي وصناعة نماذج الأعمال التي تدرّ مليارات الدولارات على القوى المهيمنة.
- **التحكم الجيوسياسي:** توظيف هذه الأدوات لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي، والتأثير في مسارات التنمية، وصنع القرار الوطني في الدول التابعة أو الخاضعة.

مظاهر الاستعمار الرقمي وآلياته الخفيّة

تتجسّد آليات الاستعمار الرقمي في أربعة محاور أساسيّة تُبرز أشكال الهيمنة الحديثة:

١ . الهيمنة على البيانات(Data Domination)

البيانات هي النفط الجديد، أمّا الشركات التكنولوجيّة الكبرى فهي تمتلك مصافي تكريره العالميّة. تجمع هذه الشركات كمياتٍ ضخمةً من بيانات المستخدمين حول العالم، ثم توظّفها بمهارة ذات طابعٍ استعماريّ عبر إعادة تشكيلها وتحليلها وتسخيرها في توجيه السلوك، وصنع القرارات، وتعزيز أنماط الهيمنة الرقميّة، من خلال:

- **صناعة نماذج الذكاء الاصطناعي:** تُشكّل هذه البيانات الضخمة المادّة الخام التي تُبنى عليها خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ونماذج التعلم الآلي التي باتت تقود العالم المعاصر. ونتيجة لذلك، فإنّ الدول التي تُستخرج بياناتها لا تجني القيمة المضافة المتولّدة منها، بل تُسهم عمليًّا في تعزيز قوّة المستعمِر الرقمي وترسيخ هيمنته.
- **التأثير السلوكي:** تُستغل البيانات في تحليل الأنماط السلوكيّة للمستخدمين على المستويين الاستهلاكي والسياسي؛ ممّا يمنح الجهات المهيمنة قدرةً واسعةً على توجيه القرارات الشرائيّة، والتلاعب بالرأي العام بطرقٍ غير مرئيّة.
- **خلق التبعيّة:** يغدو النظامان الاقتصادي والتقني المحلّيان معتمدين بشكلٍ كاملٍ على خدمات تلك الشركات في مجالات التخزين والمعالجة والتحليل.

٢ . احتكار البنية التحتيّة الرقميّة

لا تقتصر السيطرة على البيانات السطحيّة، بل تمتد إلى الأعماق التي يقوم عليها الفضاء الرقمي للدول:

- **كابلات الإنترنت البحريّة:** تمتلك وتسيطر الدول والشركات الكبرى على الجزء الأكبر من شبكة الكابلات البحريّة التي تحمل تدفق البيانات العالمي؛ ممّا يمنحها سلطة التحكّم في تدفق المعلومات عالميًّا.
- **الحوسبة السحابيّة: (Cloud Computing)** اعتماد الشركات على خدمات التخزين والمعالجة السحابيّة التي تديرها قلّةٌ من الشركات الأجنبيّة العملاقة يعني أنّ أصولها الرقميّة الحيويّة في القطاع الخاص تُخزَّن خارج نطاق سيطرتها القضائيّة والسياسيّة.
- **السيطرة على أنظمة التشغيل:** احتكار أنظمة التشغيل للهواتف الذكيّة والحواسيب يضمن للشركات المهيمنة السيطرة على بوابة الولوج إلى الفضاء الرقمي نفسه.

٣ . التحكّم في المعلومات والمعرفة

أصبحت المنصّات الرقميّة هي البوّابة الرئيسة للمعرفة والتواصل؛ ممّا جعلها أدواتٍ قويةً للتحكّم في سرديّات الأمم:

- **منصّات التواصل الاجتماعي ومحرّكات البحث:** تُستخدم هذه الأدوات لتصفية المعلومات، وترتيب أولويّات الظهور (الألغوريتم)، وتوجيه الخطاب العام، وهو ما يتيح فرض أجنداتٍ ثقافيّةٍ أو سياسيّةٍ معينة، أو إهمال المحتوى المحلّي لصالح المحتوى المهيمن ثقافيًّا.
- **هيمنة النمط الثقافي:** يؤدّي هذا التحكّم إلى فرض قيم وأنماط سلوك أجنبية؛ ممّا يهدد الهويّة الثقافيّة المحلّية، ويسهم في اضمحلال المحتوى الرقمي المعبّر عن الثقافات غير الغربيّة.

٤. الذكاء الاصطناعي مستعمِرٌ جديد

في عصر الذكاء الاصطناعي، تبرز صورٌ جديدةٌ للهيمنة، حيث يصبح الذكاء الاصطناعي نفسه أداةً استعماريّة:

- **الخوارزميّات المنحازة:** عندما تُبنى نماذج الذكاء الاصطناعي وتُدرّب على بياناتٍ ذات انحيازٍ ثقافيّ أو لغويّ غربي، فإنّ المخرجات والتطبيقات الناتجة ستعكس هذا الانحياز؛ ممّا يؤدّي إلى تهميش وتغريب الثقافات الأخرى.
- **فجوة البنى التحتيّة:** تتطلب صناعة وتطوير الذكاء الاصطناعي بنى تحتيّة ضخمة ومكلفة، وهي غير متاحةٍ عمليًّا للدول الضعيفة؛ ممّا يعمق الفجوة التقنيّة ويجعلها مستهلكًا أبديًّا لمنتجات الذكاء الاصطناعي الغربيّة.

التبعات: الثمن الباهظ للتبعية الرقمية

تترتب على الاستعمار الرقمي نتائج وخيمةٌ تمسّ قلب استقلال الدول وسيادتها:

التبعات الاقتصاديّة:

- **نزيف الموارد:** تُنفق مبالغ طائلة على شراء التراخيص، والخدمات السحابيّة، والتقنيات الأساسيّة من الشركات الأجنبيّة.
- **تثبيط الابتكار المحلّي:** يصبح من الصعب على الصناعات التقنيّة المحليّة منافسة العمالقة؛ ممّا يخنق جهود التنمية التقنيّة المستقلّة.

التبعات السياسية والأمنية:

- **تهديد الأمن السيبراني:** تخزين البيانات الحسّاسة خارج الحدود يعرضها للتدخّلات الأجنبيّة.
- **سلاح العقوبات الرقميّة:** يصبح من السهل على الدول المهيمنة فرض عقوباتٍ رقميّةٍ، أو حجب خدماتٍ أساسيّةٍ في أيّ لحظة؛ ممّا يهدّد الاستقرار الوطني.

- **التأثير على الوعي العام:** توجيه الآراء والتلاعب بالمعلومات يُضعف القرار الوطني المستقل.

التبعات الثقافية:

- **تغيير الهويّة:** الذوبان في الأنماط الثقافيّة الأجنبيّة التي تروّجها المنصّات العالميّة.
- **هيمنة اللغة:** تعزيز هيمنة اللغة الإنجليزيّة على الفضاء الرقمي مقابل تراجع اللغات المحلّية.

استراتيجيّات المواجهة: نحو السيادة الرقميّة

تتطلّب مواجهة الاستعمار الرقمي خطةً وطنيّةً متكاملةً تهدف إلى تحقيق السيادة الرقمية (Digital Sovereignty)، وتتركز هذه الخطّة في المحاور التالية:

- **سنّ تشريعات سيادة البيانات:** إصدار قوانين تُلزم الشركات بتخزين ومعالجة بيانات المواطنين الحسّاسة داخل الحدود الوطنيّة. **(Data Localisation)**
- **تطوير البنية التحتيّة الوطنيّة:** الاستثمار الضخم في بناء شبكات إنترنت وطنيّة، ومراكز بيانات محليّة **(Cloud Centres)**، وخدمات حوسبة سحابيّة ذات ملكيّة وطنيّة.
- **تشجيع الصناعة التقنيّة المحلّية:** دعم الشركات الناشئة والمطوّرين المحلّيين في إنتاج حلول تقنيّة بديلة، سواء في مجال البرمجيات (أنظمة التشغيل، تطبيقات التواصل)، أو الأجهزة (الهواتف، الأجهزة الذكيّة).
- **بناء نماذج ذكاء اصطناعي محلّية:** الاستثمار في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على مجموعة بيانات تعكس اللغة والثقافة المحلّية، لضمان مخرجات غير منحازة ثقافيًّا.
- **تعزيز المحتوى الرقمي المحلّي:** دعم إنتاج محتوى رقميّ عالي الجودة باللغات المحلّية، والعمل على تعزيز تواجده، وتداوله لكسر هيمنة المحتوى الأجنبي.

والخلاصة: يمثّل الاستعمار الرقمي التحدّي الأكبر لسيادة الأمم في عصر المعلومات. إنّه ليس صراعًا على الأرض والموارد الطبيعيّة، بل صراع على العقول والبيانات والتحكّم في مصادر المعرفة. إنّ تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي في هذا العصر لم يعد يقتصر على الحدود الماديّة، بل يتطلّب بالضرورة تحقيق السيادة على الفضاء الرقمي، والتحوّل من مستهلكٍ سلبيّ للتقنيّة إلى صانعٍ ومتحكّمٍ في مصيره الرقمي.

يضمّ هذا العدد من مجلة الاستعمار مجموعةً من الأبحاث التي تعنى بالاستعمار ونقده. ويفتتح العدد بحواريّةٍ تحمل عنوان (الاستعمار والتعليم)، أجراها الدكتور طلال عتريسي، وكان

محاورُهُ الدكتور عمّار عبد الرزّاق الصغير. توضّح المقالة أنّ الاستعمار أعاد تشكيل الهويّة العلميّة والتعليميّة عبر فرض نماذج تعليميّةٍ غربيّةٍ تُضعِف التعليم التقليدي وتخدم مصالحه. كما أدّى ذلك إلى انقسامٍ ثقافيّ ولغويّ، واغترابٍ لدى المتعلمين. وترى أنّ مواجهة هذا الإرث تتطلب بناء مناهج تنطلق من الهويّة الثقافيّة والدينيّة، والانتقال من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها.

وتضمّن قسم الدراسات والبحوث خمسة أبحاث:

الأول: جهود الأدباء والشعراء في مواجهة الاستعمار: يبيّن البحث الدور المحوري الذي أدّه الأدباء والشعراء في العالم العربي في التصدّي للهجمة الاستعماريّة خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فقد شكّل الأدب، شعرًا ونثرًا، أداة مقاومة فعّالة تعرّي أهداف المستعمِر وتحفّز الجماهير على الثورة. استخدم المبدعون الكلمة لتجسيد ثنائيّة (السيف والقلم) في مواجهة الاحتلال، مسلّطين الضوء على الظلم والاستبداد والدعوة إلى الحرية. ورصد البحث نماذج من مقاومة الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي في عددٍ من البلدان العربيّة. ومن أبرز رموز هذا التيار: البارودي، وحافظ إبراهيم، وأحمد شوقي، وعبد الله النديم، وأبو القاسم الشابي.

الثاني: الاحتلال الأكاديميّ: سياسة الاحتلال الفرنسيّ التّعليميّة في سوريا: يتناول البحث سياسة الاحتلال الفرنسي في سوريا من خلال دراسة (الاحتلال الأكاديمي) وأثره في تشكيل التعليم خلال تلك الحقبة. يستعرض الوضع التعليمي في البلاد آنذاك، وأهداف الاحتلال وأدواته في فرض سياساته عبر القوانين والتشريعات والقرارات التربويّة. كما يحلّل المناهج الدراسيّة في المدارس والجامعات، مبرزًا تأثيرها في الطلاّب والمجتمع والبنية التنظيميّة للمؤسّسات التعليميّة. ويعرض البحث إحصاءات حول المدارس الرسميّة والخاصّة لفهم حجم التغييرات التي أحدثها الاحتلال. إضافةً إلى ذلك، يقيم الباحث ملامح السياسة التعليميّة الفرنسيّة، وأبرز المشكلات التي واجهتها وزارة المعارف. ويختتم البحث بخلاصةٍ ونتائج تتناول الدروس المستفادة من هذه التجربة التاريخيّة.

الثالث: الأهداف الاستعمارية للاستشراق الفرنسي في الجزائر: يبيّن النص أنّ الاستشراق الفرنسي في الجزائر ارتبط مباشرةً بالمشروع الاستعماري منذ بدايته عام ١٨٣٠م، وكان موجّهًا لخدمة الاحتلال الاستيطاني الساعي إلى محو الهويّة العربيّة الإسلاميّة. اعتمدت مؤسّساته على جمع معلوماتٍ دقيقةٍ عن المجتمع الجزائري ولغاته وأديانه وتاريخه؛ لتسهيل السيطرة وقمع المقاومة. كما روّج المستشرقون لنظريّاتٍ عرقيّةٍ لتبرير التفوّق الأوروبي ودعم (الرسالة الحضاريّة) المزعومة. واستُخدمت دراساتهم، خصوصًا ما يتعلّق بالفصل بين العرب والأمازيغ، لزرع الانقسام الداخلي.

وقد صُوِّر المستشرقون كجنودٍ بلباسٍ مدني، يقدّمون المعرفة اللازمة للغزو الثقافي والسياسي.

الرابع: الاقتصاد المصريّ في ظل الاستعمار البريطانيّ من دخول الاحتلال إلى قيام الحرب العالمية الأولى (١٨٨٢: ١٩١٤م): يُظهر النصّ أنّ السياسة الاقتصاديّة للاحتلال البريطاني في مصر هدفت إلى ربط الاقتصاد المصري ببريطانيا، وجعله خادمًا لمصالحها، مع التركيز على الزراعة والتجارة وإهمال الصناعة. كرّس الاحتلال جهوده لتطوير مشاريع الري وتوسيع الرقعة المزروعة بالقطن، حتى أصبح العمود الفقري للاقتصاد على حساب محاصيل أساسيّة أُهمِلت أو مُنِعت؛ ممّا تسبّب في نقص السلع وإرهاق التربة. وفي المقابل، تعرّضت الصناعة المحلّيّة للتجريف المتعمد لتحويل مصر إلى سوق للمنتجات البريطانيّة. كما طُوّرت شبكات النقل لتيسير الصادرات والواردات، مع سيطرةٍ واسعةٍ للأجانب على قطّاع التجارة. ورغم ارتفاع حجم التجارة، ظلّت الواردات أعلى بكثير، فيما تحمّل المصريون العبء الضريبي الأكبر لخدمة الديون، بينما نال الأجانب امتيازاتٍ واسعة.

الخامس: الاستعمار الفرنسيّ وسرقة الآثار في سوريا: يبرز البحث جذور اهتمام الغرب بالآثار السوريّة منذ زمن المستشرقين والرحّالة، وما رافقه من محاولاتٍ لنهب التراث الثقافي. كما يوضّح جهود الدولة العثمانيّة في سنّ القوانين للحدّ من خروج الآثار، رغم استمرار تقديمها كهدايا دبلوماسيّة للقوى الغربيّة. ومع الانتداب الفرنسي، شارك علماء الآثار والجيش في عمليات تنقيبٍ واسعةٍ أدّت إلى تخريب المواقع وسرقة مئات القطع من أماكن مثل دورا أوروبوس وقطنا. وأسّست سلطات الانتداب (مصلحة الآثار)، وأصدرت قانون ١٩٢٦ الذي أتاح تقاسم المكتشفات، ما مهّد لنقلها إلى متاحف أوروبيّة كالمتحف الفرنسي وجامعة ييل. ويشير البحث إلى أنّ الفكر الاستعماري انعكس في القوانين الدوليّة التي ما تزال تُعقّد استرداد الآثار المنهوبة. كما يلفت إلى بروز أنماطٍ جديدةٍ من الاستعمار بعد عام ٢٠١١ تستهدف التراث الثقافي بطرقٍ مختلفة.

وفي هذا العدد العديد من المقالات المتنوّعة الأخرى توزّعت على عدّة محاور:

في محور القراءات العلميّة نجد دراستين: **الأولى**: تحت عنوان جاك فوكار و(فرانس أفريك): صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا ما بعد الاستعمار تبيّن الدراسة الدور المحوري الذي لعبه جاك فوكار في تشكيل السياسة الإفريقيّة لفرنسا عبر منظومة (فرنس أفريك) التي أعادت إنتاج الاستعمار بصورته غير المباشرة. وتوضح آليات نفوذه عبر التدخّلات العسكريّة، ودعم الأنظمة السلطويّة، وتوظيف الاقتصاد والشركات كأدواتٍ هيمنة. كما تقدّم قراءةً نقديّةً لإرثه السياسي الذي ما زال يؤثّر في العلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة حتى اليوم.

والثانية: قراءة في كتاب (قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين: وقائعها ومبدئيّة موقفها من المحتلّ وتابعيه، وشكل النظام وحكمها، مع مقارنته بنظريّة سماحة السيد السيستاني ورؤاه العلميّة) تبيّن الدراسة الدور المركزي للمرجعيّة الدينيّة في قيادة ثورة العشرين وتوجيه الشعب لمقاومة الاحتلال البريطاني عبر مزيجٍ من الشرعيّة الدينيّة والتأثير السياسي. فقد استخدمت المرجعيّة الفتاوى والتوجيهات لتعبئة مختلف الفئات، وتعزيز الوعي الوطني والوحدة الاجتماعيّة. كما اعتمدت آلياتٍ تنظيم المقاومة الشعبيّة، وترسيخ القيم الأخلاقيّة في مواجهة الاحتلال. وأسهمت المرجعيّة في التنسيق بين القيادات الشعبيّة والسياسيّة مع الحفاظ على دور الوساطة عند الحاجة. وتخلص الدراسة إلى أنّ نجاح الثورة ارتبط مباشرةً بدور المرجعيّة في ترسيخ مفهوم المقاومة المشروعة، وصياغة هويّةٍ وطنيّةٍ موحّدة.

أمّا في محور الترجمة فتوجد ترجمة تحت عنوان (العنصريّةُ والاستعماريّةُ الجديدةُ الفرنسيّتان) يوضّح النصّ أنّ الاستعمار الفرنسي الجديد واستغلال إفريقيا قائمان على إرث العنصريّة التي برّرتها الإيديولوجيا والقوانين منذ العصور الاستعماريّة. كما يبرز استمرار هذه العنصريّة في فرنسا الحديثة على شكل ممارساتٍ تمييزيّةٍ، وعنفٍ مؤسّسي ضدّ السود والعرب. وتشير المنظمة إلى أنّ فرنسا ما تزال تمارس أشكالاً حديثةً من الاستعمار في أراضي ما وراء البحار.

وفي محور النصوص المستعادة يُعاد نشر بحثٍ تحت عنوان: (الاستعمار وما بعد الاستعمار المفهوم والمصطلح والنظريّة) توضّح الدراسة أنّ الاستعماريّة تمثّل منطق هيمنةٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ وثقافيّةٍ لدول أوروبيّة، اعتمد على (المعرفة الاستعماريّة) لتبرير السيطرة وإنتاج ثنائياتٍ كـ(الغرب والشرق). بينما يمثّل ما بعد الاستعمار نقدًا ثقافيًّا وسياسيًّا للاستعمار القديم وتحليل الهيمنة الجديدة، مع التركيز على المقاومة الفكريّة والثقافيّة. كما يشير النص إلى أنّ النقد الموجّه لما بعد الاستعمار يتضمّن تجاهل النضالات الماديّة والقضايا الداخليّة للبلدان المستقلة، واستخدام المعرفة الاستعماريّة في خدمة مصالح مختلفة.

يختتم هذا العدد بعد استعراض الأبحاث المتنوّعة بالإشارة إلى أنّ الاستعمار بمختلف أشكاله- السياسيّ والاقتصاديّ والتعليميّ والثقافيّ- ترك تأثيراتٍ عميقةً على المجتمعات المستعمَرة، من الهيمنة المباشرة وصولاً إلى أشكال الاستعمار الجديد وغير المباشر. وقد أدّى الأدب والتعليم والدين دورًا أساسيًّا في مقاومة الاحتلال والحفاظ على الهويّة الوطنيّة والثقافيّة، في حين أسهمت السياسات الاستعماريّة في إثارة الانقسامات، ونهب الموارد، وإعادة إنتاج التبعيّة على المستويات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافية. وتشير الدراسات إلى أنّ آثار الاستعمار لم تختفِ بعد الاستقلال الرسمي، بل استمرت في صورٍ من الهيمنة الحديثة والعنصريّة البنيويّة؛ ما يجعل دراسة هذه التجارب

التاريخيّة وتحليلها أمرًا حيويًّا لإعادة بناء الهويّة الوطنيّة، وتعزيز السيادة الفكريّة والسياسيّة والثقافيّة لتلك المجتمعات.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسات في تعميق فهمنا لتاريخ الاستعمار وآثاره المستمرة، وتمكين الأجيال القادمة من صون الهويّة الوطنيّة والثقافيّة، والارتقاء بالوعي الفكري والسياسي.

والله ولي التوفيق

د. فرقان الحسيني

١-١٢-٢٠٢٥م

الحوارات

يتناول هذا الباب حوارات هادفة حول الاستعمار القديم والجديد ونظريات ما بعد الاستعمار مع المختصين بهذا الشأن في الشرق والغرب

الاستعمار والتعليم حوارٌ مع الدكتور طلال عتريسي

د. طلال عتريسي

الاستعمار والتعليم
حوارٌ مع الدكتور طلال عتريسي

المُلخّص

حاوره الدكتور عمّار عبد الرزّاق الصغير

تتناول الحوارية تأثير الاستعمار على الهويّة العلميّة والتعليميّة للعالم الإسلامي. وتشير إلى أنّ التعدّد الثقافي واختلاف تجارب الاستعمار حالا دون تشكيل هويّة علميةٍ موحّدة، بينما كان للاستعمار تأثير أقوى على ثقافة هذه الشعوب. وقد كان التعليم أداةً مهمّةً لنشر النفوذ الأجنبي، بهدف إعداد جيلٍ تابعٍ فكريًّا ونفسيًّا، وتأسيس جيشٍ من النخب المحليّة لخدمة السياسات الاستعماريّة الخارجيّة.

تميّز التعليم في فترة الاستعمار بإعداد جيلٍ لخدمة الإدارات الاستعماريّة وإضعاف التعليم المحلّي التقليدي، كالمدارس القرآنيّة. وبعد خروج المحتلّ، استمرت مؤسّساته التعليميّة والثقافيّة؛ ممّا أحدث انقسامًا بين التعليم الأصولي المنسجم مع الهويّة الإسلامية، والتعليم ذي الأسس الغربيّة. كما تسبّب التفكير الغربي الاستعلائي في نشأة مصطلحات مثل (العالم الثالث).

عمل الاستعمار على تهميش اللغة المحليّة كعنصرٍ ثقافيّ ليفقد الإنسان شعوره بهويّته، وتعمد إبقاء معظم السكّان في حالةٍ من الجهل، وتأسيس المدارس على النمط الغربي أدّى إلى اغترابٍ ثقافيّ لدى الخريجين ونظرةٍ دونيّةٍ لمجتمعاتهم.

ولمواجهة استعمار التعليم، يجب استبدال المناهج الغربيّة بأخرى تنتمي إلى ثقافتنا وتاريخنا، والتحوّل من نقل المعرفة إلى إنتاج المعرفة انطلاقًا من مرجعيّتنا الدينيّة والتاريخيّة والثقافية، خاصّةً في التعليم الجامعي والعلوم الإنسانيّة.

الكلمات المفتاحيّة: الاستعمار، التعليم، الهويّة، اللغة، العلوم الإنسانيّة.

● الأستاذ الدكتور طلال عتريسي المحترم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. نرجو أنْ تكونوا في تمام الصحّة والعافية. يسرّنا أن نرحّب بكم أجمل ترحيبٍ ونحن نستهلّ معكم حواريّة هذا العدد، متطلّعين إلى فيض معرفتكم للإجابة عن تساؤلاتنا، بما يضمن تقديم مادّة علميّة رصينة ونافعة لقرّائنا الكرام.نأمل منكم إعطاءَ صورةٍ كليّةٍ عن الهويّة العلميّة للعالم الإسلامي؟

إنّ ما يمكن أن نلحظه كمقدمةٍ للإجابة عن سؤال الهويّة العلميّة للعالم الإسلامي هو أوّلاً تعدّد مكوّنات هذا العالم، واختلاف مكوّنات الهويّة بسبب اختلاف التجارب والثقافات المشكّلة لهذه الهويّة عبر مئات السنين، وبسبب اختلاف تجارب الاستعمار مع هذه البلدان وكيفيّة تعامله معها. خاصّة أنّ العالم الإسلامي عالمٌ مترامي الأطراف، ويحتوي شعوبًا وثقافاتٍ وعاداتٍ وتقاليد مختلفة، وكذلك تجارب متفاوتة مع الاستعمار الذي احتلّ بلدانه؛ ولهذا السبب لم تسمح الظروف بتشكّل هويّة علميّةٍ موحّدة لهذا العالم.

كما أنّ تاريخ كلّ بلدٍ من البلدان الإسلامية كان له نصيبه من تشكّل هويّته العلميّة. فالثقافة العربية الإسلامية شكّلت أحد مكوّنات هويّة العرب العلميّة الثقافيّة. والثقافة الفارسيّة بدورها كانت أحد مكوّنات الهويّة الثقافيّة للشعب الإيراني المسلم، وهكذا بالنسبة إلى تركيا وباكستان وأفغانستان. إنّ القاسم المشترك بين هذه البلدان هو الإسلام، الذي لم يتبلور بشكلٍ واضحٍ وقويّ في المجال العلمي والمعرفي في حقبات الاستعمار، في حين كان للقاسم المشترك الآخر الذي هو الاستعمار التأثير الأقوى على ثقافة هذه الشعوب والبلدان الإسلامية طوال عقود. لم يتبلور هذا القاسم المشترك بنحوٍ واضحٍ وقويّ ومهيمنٍ في المجال الثقافي في الوقت نفسه. وما يمكن أنْ نعدّه أيضًا قاسمًا مشتركًا بين هذه البلدان في العالم الإسلامي هو تأثير الاستعمار المباشر على هويّة هذه البلدان الثقافيّة والتعليميّة في المراحل المختلفة خصوصًا في المرحلة الجامعيّة، وخاصّة في العلوم الإنسانيّة التي تشمل كلّ ما نعرفه اليوم من اختصاصاتٍ في التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والإدارة، والاقتصاد، والفلسفة، وسواها ممّا يقع في هذا المجال من الدارسة أو التخصّص.

وعندما نؤكّد على هذا التأثير للعلوم الإنسانيّة، في تشكّل الهويّة فلأنّ بعض بلدان العالم الإسلامي حقّقت تقدّمًا في العلوم التطبيقيّة لكنّها بقيت تابعةً ومقلِّدةً في العلوم الإنسانيّة، ومتأثرةً بالثقافات الاستعماريّة الغربيّة؛ لهذا السبب تختلف صورة التعليم في العالم الإسلامي، وهي ليست

صورةً موحّدة. هناك عدّة صورٍ لهذه الهويّة التعليميّة، تختلف باختلاف بلدان هذا العالم. كما أنّ الإرث التاريخي الإسلامي بوصفه عاملاً مشتركًا بين هذه الدول لم يتمكّن في مرحلة الاستعمار من تشكيل هويّةٍ علميّةٍ موحّدة للعالم الإسلامي، لا بل قد تكون هذه الهويّة في بعض الدول موضع تهميشٍ لحساب الهويّة العلميّة الغربيّة.

إنّ المرجعيّة الإسلاميّة لهذه الهويّة التي تعني مرجعية الإسلام والقرآن، ومرجعيّة الأخلاق ومرجعيّة المشروع الحضاري الإسلامي، لم تتبلور في مرحلة الاستعمار، ولم تشكّل ما نبحث عنه من هويّة علمية للعالم الإسلامي. هذا في حين تذكر المراجع التاريخيّة أنّ هذه الهويّة العلميّة كانت ساطعةً ومشرقةً في المجالات التعليميّة والفكريّة والفلسفيّة، وفي علوم الفلك والرياضيّات والطبّ وسواها... في الوقت الذي كان الغرب (المستعمِر لاحقًا) يغرق في قرونه الوسطى وفي ما أُطلق عليه (عصر الظلمات).

● مِن أهمّ أقسام الاستعمار استعمارُ التعليم، فحبّذا لو تتفضّلون ببيان أبرز صوره ودوافعه؟

خلافًا لما تُشيعه دوائر بحثيّةٌ وتربويّةٌ وغيرها من أنّ الاستعمار هو السبب خلف النهضة التعليميّة في كثيرٍ من بلدان العالم الإسلامي، فإنّ الوثائق التاريخيّة ومراسلات القناصل الأجانب في بلدان العالم الإسلامي تؤكّد أنّ التعليم كان أحد الأدوات المهمّة لنشر النفوذ الأجنبي، الذي تداخل مع عمل ونشاط الإرساليّات التبشيريّة والتعليميّة، والتي كانت مختلفة الانتماءات وتتبع لأكثر من دولةٍ غربيّةٍ أوروبيّة. كان الهدف من نشر هذه الإرساليّات ونشر التعليم وتعليم الدين في الوقت نفسه هو جذب جزءٍ من أبناء الشعب لكي يصبحوا لاحقًا تابعين على مستوى الفكري والنفسي للدولة التي أسهمت بتعليمهم. هذه نقطةٌ أساسيّةٌ في دوافع التعليم. أي إنّ الهدف من نشر التعليم والمدارس، والإرساليّات لم يكن النهضة العلميّة، إنّما كان الهدف سياسيًّا. يؤكّد أحد المسؤولين الفرنسيين في منتصف القرن التاسع عشر دي. بريتون عام ١٨٤١ هذا الهدف عندما يتحدّث عن لبنان فيقول: «حين ننشر في هذا البلد بواسطة اللغة الفرنسيّة التعليم والأخلاق والفنون المفيدة والزراعة فإنّنا سنسيطر على الشعب، وسيكون لفرنسا هنا في كلّ وقتٍ جيشٌ متفانٍ».

هذا الأنموذج وهذا الهدف تكرّر مع البريطانيين في مصر وفي الهند، وفي دولٍ أخرى كما كررته فرنسا أيضًا في أفريقيا وفي الجزائر وتونس والمغرب.

إنّ الفكرة المركزيّة من نشر مؤسّسات التعليم الأجنبيّة كان تأسيس جيشٍ من أبناء الشعب أو من النخب المحلّية لتكون في خدمة السياسات الخارجيّة الاستعماريّة. هذه هي الدوافع الأساسيّة للاستعمار من تأسيس المدارس الخاصّة به التي فتح أبوابها لأبناء الشعب أثناء الاحتلال.

● وفقًا لما تقدّم، هل ترون بأنّ تأثير الاستعمار على التعليم في حقبة الاستعمار القديم يختلف عن حقبة الاستعمار الجديد (ما بعد الاستعمار)؟

من ميزات التعليم في أثناء فترات الاحتلال الاستعماري المباشر أمران: الأمر الأوّل هو إعداد جيلٍ يستطيع أن يخدم في المؤسّسات الإداريّة الاستعماريّة؛ لأنّ الاستعمار كان يحتاج في مؤسّساته المختلفة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإداريّة والصناعيّة والأمنيّة إلى موظّفين وعاملين من البلد الذي يحتلّه. ولهذا كان التعليم يركز على اللغة الأجنبيّة للبلد المستعمر الفرنسيّة أو الإنكليزيّة أو الإيطاليّة أو غيرها. والهدف هو خدمة إدارة الاستعمار في هذه البلدان؛ لأنّ هذا الشاب أو الموظّف من هذا البلد الإسلامي أو ذاك يعرف ثقافة شعبه وعاداته وتقاليده، لكنّه يحتاج إلى لغةٍ أجنبيّةٍ ليتفاهم مع الفرنسي أو الإنكليزي أو الإيطالي أو غيره، وليساعدهم في إدارة شؤون الاحتلال.

والأمر الثاني الذي يميّز حقبة الاستعمار المباشر هو إضعاف التعليم المحلّي؛ لأنّ كلّ جوانب الحياة كانت تحت سلطة المستعمِر، وكان الناس يحتاجون في كثيرٍ من الأحيان إلى إذنٍ، أو تصريحٍ من المستعمِر لممارسة أجزاءٍ كبيرةٍ من حياتهم الطبيعيّة الاجتماعيّة أو التعليميّة أو غيرها، وحتى التنقل كان يحتاج إلى تصريحٍ خاص.

على مستوى آخر كان التعليم المحلّي في تلك المرحلة من الاستعمار المباشر في القرن التاسع عشر تعليمًا قرآنيًّا. وكانت الكتاتيب التي تنتشر في المدن والبلدات والقرى تعلّم الناس المعارف القرآنيّة واللغة العربيّة التي هي لغة القرآن، وكذلك سِير الأولياء والأنبياء والأئمّة والصالحين وغيرهم.

لقد ذهب الاستعمار إلى إضعاف هذا التعليم المحلّي التقليدي التاريخي، وإلى تبخيس دوره وقيمته، في مقابل التشجيع على الالتحاق بالمؤسّسات التبشيريّة والأجنبيّة لخدمة الاحتلال واحتياجاته اليوميّة. وربما تختلف هذه الاستراتيجيّة نسبيًّا بين احتلالٍ وآخر، كما حصل بين الفرنسيين والبريطانيين الذين كانوا أكثر تساهلاً مع المؤسّسات التعليميّة المحليّة، لكنّهم كانوا

يعمدون إلى توظيف أساتذةٍ من جانبهم في هذه المؤسّسات المحلّية بدل إقفالها، ليكون التأثير أقوى على التلاميذ. في حين عمد الفرنسيّون إلى تهميش هذه المؤسسات وإضعافها بشكلٍ مباشر.

ما بعد الاستعمار وخروج المحتلّ أصبحنا أمام مرحلةٍ جديدةٍ مختلفة كليًّا على المستويات السياسيّة والنفسيّة والمعنويّة والإداريّة وغير ذلك. وكان التعليم جزءًا من هذا الوضع الجديد. فلم يعد هناك احتلالٌ مباشرٌ يتدخّل في الشأن التعليمي، لكن المؤسّسات التعليميّة الأجنبيّة مثل الإرساليّات وغيرها بقيت واستمرّت في هذه البلدان. أي إنّ الاستعمار خرج كقوةٍ عسكريّةٍ لكن مؤسّساته الثقافيّة والتعليميّة بقيت في معظم بلدان العالم الإسلامي. وهكذا بدأت مرحلةٌ جديدةٌ في النظر إلى التعليم ومؤسّساته. بحيث بات النظر إلى المؤسّسات التعليميّة القرآنيّة التقليديّة نظرة استعلاءٍ واحتقارٍ، وما كان يُعدّ تعليمًا ضروريًّا في المدارس القرآنيّة، بات يُنظر إليه على أنّه تخلّفٌ وتأخّرٌ عن مواكبة العصر. وهذا هو جوهر الإرث الاستعماري في التعليم.

وستشهد بلدان العالم الإسلامي بعد خروج الاستعمار هذا الانقسام والمواجهة بين التعليم الأصولي الذي ينسجم مع هويّة الشعوب الإسلاميّة، وبين التعليم الذي أرسى أسسه ومدارسه الاستعمار الغربي، بحيث بات الالتحاق بالمدارس على الطراز الغربي وفق مناهج التعليم الأجنبيّة يعدّ رافعة للتقدّم والتطوّر والحداثة. وهذا الانقسام هو انعكاس للنقاش الذي بدأ في نهايات مرحلة الاستعمار وما بعد خروج الاستعمار، حول سبل النهضة في البلدان الإسلامية، وكيف تتحقّق؟ هل تتحقّق بالعودة إلى التراث الإسلامي وإلى الهويّة الدينيّة الإسلامية؟ أم تتحقّق بالالتحاق بحداثة الغرب وتقدّم الغرب؟ وقد توسّع هذا النقاش في الإطار نفسه إلى التساؤل عن دور العلم والدين في هذه النهضة. وقد أراد البعض تحويل الدين، مثل التعليم التقليدي إلى رمزٍ للتخلّف والتقوقع، في مقابل العلم الذي هو رمز التقدّم والتطوّر والحداثة، كما حصل في النموذج الغربي الذي تخلّى عن الدين في مساره الحداثي منذ القرن التاسع عشر.

لقد استنزف هذا النقاش جهود المفكّرين والمثقّفين والعلماء طوال عقود. ولم يكن الهدف الحقيقي من هذا النقاش سوى تبيان أنّ الدين هو سبب التخلّف، وأنّ طريق النهضة طريقٌ واحدٌ هو تقليد ومحاكاة النموذج الغربي في مساراته المختلفة وخاصّة في مسار التعليم ومناهجه وتخصّصاته المختلفة تدرّس في الجامعات الأجنبيّة.

● هذا المخطّط المُمنهج في تفتيت التعليم المحلّي وإيجاد تعليم بديلٍ له أهدافه، يعكس نظرةً فوقيّةً دفعت الدول الاستعماريّة لإطلاق مصطلح العالَم الثالث على المستوى التعليمي لكثيرٍ من البلدان، فهل يمكن بيان المجالات التي مرّ بها هذا المصطلح؟ والتحوّلات التي أسهمت في هبوط حقله العنصري؟

إنّ إطلاق مصطلح العالَم الثالث على بعض دول العالم، حتى في الكتب التعليميّة، يعود إلى منطق الغرب الاستعلائي، الذي يعدّ نفسه مركز العالم، أو ما يُطلق عليه المركزيّة الأوروبيّة أو المركزيّة الغربيّة؛ لأنّ الغرب يعدّ نفسه بحسب هذا المنطق الاستعلائي العالم الأول، وأنّ الاتّحاد السوفياتي في ذلك الوقت هو العالم الثاني، وأنّ العالَم الثالث هو العرب والمسلمون وإفريقيا. وليس لهذ التصنيف أيّ أسسٍ منطقيّةٍ أو علميّة، بل فضائل وميزات اقتصاديّة أو سياسيّة أو حضاريّة ينسبها الغرب لنفسه. في حين سيترك مثل هذا الترتيب تأثيراتٍ نفسيّةً وثقافيّةً وسياسيّةً على من يكون ترتيبه الأخير في هذا التصنيف.

وقد شاع استخدام هذا المصطلح كثيرًا في الأدبيّات السياسيّة والاقتصاديّة والحضاريّة، مثل نظريّات التنمية في العالم الثالث، والتعليم في العالَم الثالث، وثقافة شعوب العالَم الثالث وسوى ذلك من محاولاتٍ لتطبيق الدراسات في الاختصاصات المتخلّفة على العالَم الثالث. ومع مثل هذا التصنيف سيُنظر الى هذا العالم نظرة احتقارٍ واستعلاءٍ، لها أسسها في المرحلة الاستعماريّة المباشرة، كما ستجعل مثل هذه التسمية شعوب العالَم الثالث تنظر إلى نفسها نظرة ضعفٍ وفقرٍ علميّ وثقافيّ، وستشعر بأنّ أهمّ ما تريد الحصول عليه هي أنْ تصبح مثل العالم الأول، أو الثاني. وهذا يعني أنّ هذه الشعوب لن تبحث عن هويّتها الثقافيّة والتعليميّة والأخلاقيّة أو الدينيّة أو غيرها.

تراجع استخدام هذا المصطلح، بعد تحوّلاتٍ فكريّةٍ وثقافيّةٍ وسياسيّة، وخاصّة بعد سقوط الاتّحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، فلم يعد هناك عالمٌ ثانٍ، ولم يكن من الممكن أن يُطلق الغرب على شعوبنا العالم الثاني؛ لذا بدأ الحديث عن عالم الشمال وعالم الجنوب. عالم الشمال هو الغرب، بعدما خرج الاتّحاد السوفياتي من ترقيمهم. وعالم الجنوب هو ما كان يسمّى العالم الثالث يعني إفريقيا والدول العربيّة والإسلاميّة. لكن بقيت النظرة هي نفسها نظرة الاستعلاء ونظرة التبعية، وأنّ النموذج العالمي في التقدّم والتطوّر والتعليم والحداثة هو نموذج الشمال، وأنّ على الجنوب السعي، وبذل الجهد ليكون مثل الشمال.

لنلاحظ أنّ هذه التسمية التي تغيّرت من عالمٍ أولٍ وعالمٍ ثالثٍ إلى عالم الشمال والجنوب، تكمن في أساس التفكير الغربي الاستعلائي الذي يُطلق في الوقت نفسه على شعوبنا العربيّة والإسلامية (الشرق الأوسط)، أو (الشرق الأدنى)، ويُطلق على الصين، وكوريا مثلا (الشرق الأقصى). والسؤال هو الأوسط مقارنة مع ماذا؟ والأدنى قربًا ممّن؟ والإجابة هي أنّ الأوسط والأدنى والأقصى تحصل قياسًا إلى أنّ الغرب ينظر إلى نفسه كمركز العالم. فلو كنّا نعدّ أنفسنا في عالمنا العربي والإسلامي مركز العالم لما كنّا شرقًا أو سطًا أو أدنى.

إنّ استعمال المصطلحات السياسيّة والفكريّة والتسميات الجغرافيّة لها علاقةٌ برؤيةٍ حضاريّةٍ يُعدّ فيها الغرب نفسه ذروة ما بلغه التقدّم عبر التاريخ. ولم يخجل جوزف بوريل منسّق السياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوروبي عندما قال في ١٦ أوكتوبر ٢٠٢٢ خلال افتتاح الأكاديميّة الدبلوماسيّة الأوروبيّة، إنّ «أوروبا حديقة، لقد بنينا حديقة، أفضل مزيجٍ من الحريّة السياسيّة والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي استطاعت البشريّة أن تبنيه، لكن بقية العالم ليس حديقةً تمامًا، بقية العالم... أغلب بقية العالم هو أدغال». وأضاف: «الأدغال يمكن أن تغزو الحديقة، وعلى البستانيين أن يتولّوا أمرها، لكنّهم لن يحموا الحديقة ببناء الأسوار، حديقة صغيرة جميلة محاطة بأسوارٍ عاليةٍ لمنع الأدغال لن تكون حلاًّ؛ لأنّ الأدغال لديها قدرةٌ هائلةٌ على النمو، والأسوار مهما كانت عاليةً لن تتمكّن من حماية الحديقة، على البستانيين أن يذهبوا للأدغال، على الأوروبيين أن يكونوا أكثر انخراطًا مع بقية العالم، وإلاّ فإنّ بقية العالم سوف تغزو أوروبا».

ردّت المتحدّثة باسم الخارجيّة الروسيّة، ماريا زاخاروفا، على هذا الاستعلاء العنصري الحضاري الغربي بالقول، إنّ «أوروبا أنشأت تلك الحديقة من خلال النهب البربري للغابة». وتابعت: «فلسفتهم في الفصل والتفوّق أصبحت هي الفكرة الأساسيّة للفاشيّة والنازيّة، وكلتا الحربين العالميتين في القرن العشرين كانتا ناجمتين عن طموح ألمانيا لاستعادة العدالة وإعادة تقسيم مستعمرات أوروبا التي فشلت تلك الدولة في انتزاعها لنفسها».

ماذا تعني الحديقة سوى الورود والأزهار والمياه؟ وماذا تعني الأدغال سوى الوحوش والحيوانات المفترسة. الغرب بالنسبة إلى بوريل هو الحديقة، وباقي العالم حيوانات ووحوش مفترسة، وفوضى واقتتال وسفك دماء. وعلى الغرب أن يحمي هذه الحديقة من التوحّش. والأسوأ أن بوريل يعترف بأنّ ما قاله هو ما يدور في النقاشات داخل الاتحاد الأوروبي. بهذا المعنى كان

إطلاق تسمية العالَم الثالث تتضمّن هذا المعنى الحضاري من التوحّش في مقابل عالم الغرب الأول، (عالم الحديقة) الذي يجب أن يمنع (الأدغال) من الاقتراب منها، أو محاولة تخريبها.

● الإمبريالية اللغويّة وإجهاض اللغة المحليّة. لماذا يصرّ المستعمِر على استبدال اللغة العربيّة بلغته الاستعماريّة كما حدث ذلك في الجزائر، ومصر؟

لا تقتصر وظيفة اللغة على مجرد التواصل بين الناس. فاللغة كانت عبر تاريخ الشعوب، وما تؤكّده الدراسات التاريخيّة والانتروبولوجيّة الثقافيّة، أنّها أهمّ مكّونٌ من مكوّنات الثقافة المحليّة التي تختزن المفردات والصور والمعاني التي تعبّر عن طبيعة حياة الشعوب. وسنلاحظ على سبيل المثال أنّ نمط الحياة أيّ شعبٍ يُنتج مصطلحات وتعابير تلائم تنسجم مع هذا النمط. ففي الصحراء تختلف مصطلحات الوقت والزمن عن المدنية. وقد أطلق العرب في زمنهم الصحراوي تسميات عدة على الجمل، بوصفه وسيلة نقلٍ أساسية في التجارة والحروب، أو على السيف في حاجتهم إليه في الدفاع عن أنفسهم وفي الحروب التي خاضوها.

إذًا اللغة ليست وسيلة تخاطبٍ فقط بل هي من أهمّ المكونات الأساسيّة في التعبير عن هويّة الأفراد والمجتمعات، وهذا ما كانت تدركه تمامًا القوى الاستعماريّة؛ ولذا عمدت هذه القوى عندما احتلّت إفريقيا والهند ودولًا عربيةً وإسلاميةً الى تهميش اللغة المحليّة سواء اللغة العربيّة في بلداننا أو اللغات الهنديّة المختلفة أو اللغات الإفريقيّة ولهجاتها المحليّة المختلفة؛ لأنّ الإنسان عندما يفقد التواصل بلغته يفقد بمرور الوقت الشعور بهويّته وبانتمائه، وهذا الفقدان لا يحصل في ظلّ ظروفٍ عادية، إنّما يحصل في ظلّ احتلالٍ وقهرٍ وهيمنةٍ وشعورٍ بالضعف أمام قوةٍ مسيطرةٍ ومحتلّةٍ وعنيفة.

وهذا ما يفسّر كيف عمل الاستعمار على تهميش اللغة المحليّة بما هي مكونٌ ثقافي، وإعلاء اللغة الأجنبيّة، كمكونٍ ثقافيّ مقابل، لا ينفصل عن البلد المستعمِر نفسه؛ ولذا عملت دول الاستعمار إلى فرض لغتها على البلدان التي استعمرتها، كما سبق وأشرنا في أفريقيا والهند والمغرب العربي، بحيث أصبحت لغات التخاطب في أفريقيا على سبيل المثال هي البرتغاليّة والفرنسيّة والإنكليزيّة، فأصبح التواصل بين النخب الأفريقيّة بمرور الوقت يجري باللغة الأجنبيّة، وليس باللهجة المحليّة.

لقد باتت هذه النخب الإفريقيّة، والهنديّة، والإيرانيّة، والعربيّة، من المدافعين عن الوجود

الأجنبي؛ لأنّه في الوقت نفسه دفاعٌ عن وجودهم، بعدما باتوا وسطاء بين الإدارة المحتلّة وبين شعوبهم. ما يعني أنّ إضعاف وتهميش اللغة المحليّة استهدف في الوقت نفسه تهميش الهويّة الثقافيّة المحليّة، وتكريس التبعيّة من خلال التبعيّة اللغويّة.

وفي لبنان على سبيل المثال، وعلى الرغم من هويّته العربيّة، ثمّة شعورٌ لدى من يتحدّث اللغة الأجنبيّة بأنّه متفوّقٌ على الآخرين. وقد بقيت اللغة الفرنسيّة في لبنان سنواتٍ عدّة بعد الاستقلال هي اللغة الرسميّة، إلى جانب العربيّة في القرارات الحكوميّة والبيانات الرسميّة. وحتى في أفريقيا بعد الاستقلال ظلّت الفرنسيّة والإنكليزيّة لغتين رسميتين. وتكرّرت التجربة نفسها في الهند التي بقي الاستعمار فيها طويلاً. وعندما يبقى الاحتلال كلّ تلك السنوات في أفريقيا أو الهند، أو الجزائر، فهذا يعني أنّه استطاع أن يبني عدّة أجيال تعلّمت اللغة الأجنبية، وتحتقر لغتها المحلية، وتدافع عن منطق الاستعمار وعن ثقافته. بحيث تصبح اللغة عنصر قوةٍ بيد المستعمِر وعنصر استعلاءٍ بيد النخب المحليّة التي تعلّمت هذه اللغة في المدارس الأجنبيّة. وهذا يعني أنّ باقي أبناء الشعب سيطمحون إلى تعلّم هذه اللغة؛ لأنّهم سيجدون فرصًا أفضل للعمل في الإدارات الحكوميّة تحت ظلّ الاحتلال؛ ولأنّهم سيجدون فرصًا أفضل للسفر إلى الخارج إلى هذه البلدان لمتابعة دراستهم.

كان أحد الحكّام البريطانيين للهند يقول نريد هنودًا من حيث الدم واللون لكنّهم إنكليز من حيث الذوق والرأي والأخلاق والعقل. هذا يعبّر تمامًا عن دور اللغة في تشكل الهويّة وتغيّر الانتماء. طبعًا كان هناك شخصيّات ومفكّرون وقفوا ضدّ هذه السياسات الاستعماريّة. ففي الجزائر على سبيل المثال لم ينفصل النضال من أجل الهويّة واللغة المحليّة عن النضال لطرد الاحتلال والاستقلال. وكان طرد الاحتلال هو الأساس، بمعنى أنّه لا تستطيع أن تستعيد التواصل بلغتك إذا بقي الاحتلال مهيمنًا.

لكن المسألة استمرّت أكثر من قرنٍ أكثر من ١٣٠ سنة من الاحتلال في الجزائر، تخرج خلالها بضعة أجيال تعلّموا خلالها اللغة الفرنسيّة، ونسوا لغتهم العربيّة التي بقيت محصورةً على التواصل في البيت أو في الشارع مثلاً. ووصل الأمر بعد أكثر من مئة سنةٍ إلى أن أصبحت بعض النخب تتحدّث فيما بينها باللغة الفرنسيّة، وأصبحت بعض الكلمات الفرنسيّة تُستعمل كأنّها لغةٌ عربيّةٌ في التواصل بين الناس العاديين. ما خلق بطبيعة الحال حالةً من التشويش في طبيعة هويّة الشعب وانتمائه الثقافي.

وعندما خرج الاستعمار من البلدان التي احتلّها كانت هذه النخب (الجيش) الذي سيدافع عن منطق الاستعمار وعن الحياة الأفضل في ظلّ الاستعمار. هذه النخب التي كانت هنديةً، أو إفريقيةً، أو باكستانيةً، أو عربية الهويّة، لكنّها أصبحت من حيث الذوق والرأي والأخلاق والعقل، إنكليزية أو فرنسية، أو برتغالية أو أميركية. لقد بقيت هذه النخب بعد خروج الاحتلال تتحدّث لغة المستعمِر، وتدافع عن نمط الحياة والذوق والرأي الإنكليزي أو الفرنسي أو غيرهما.

لقد احتاجت الجزائر إلى سنواتٍ طويلةٍ بعد الاستعمار لاستعادت هويّتها ولغتها العربيّة، وأمضت سنواتٍ وهي تستعين بأساتذةٍ من دولٍ عربيّةٍ للتعليم في الجامعات وفي المدارس باللغة العربيّة.

ولأنّ اللغة ليست وسيلة تخاطبٍ فقط عمدت فرنسا على سبيل المثال، ومن خلال المؤسّسة الفرنكوفونية العالمية إلى تشجيع الدول التي تتحدّث الفرنسيّة على الانتقال إلى نظام التعليم الجامعي الجديد الذي أقرّته فرنسا مع الاتّحاد الأوروبي. وقدمت التمويل اللازم لدعم هذا الانتقال على الرغم من أنّ هذه البلدان لم تكن تحتاج إلى مثل هذا التغيير في مناهجها وطرائق التعليم فيها؛ لأنّ فرنسا تعدّ اللغة ومناهج التعليم قضيّة ثقافةٍ وانتماء. وهذا هو دور الفرنكوفونيّة بالنسبة إليها.

لقد تعرّضت اللغة العربيّة بدورها في بلداننا لما تعرّضت له اللغات المحلّية في الهند وفي إفريقيا، وفي بلدان أخرى، فقد تم تهميشها، وأصبحت اللغة الفرنسيّة أو الإنكليزيّة في بلداننا العربيّة هي اللغة المهيمنة للأسباب نفسها. أي إنّ أساليب الاستعمار كانت تقريبًا واحدة والأهداف واحدة. بحيث تمّ الربط بين اللغة الأجنبيّة وبين النموذج الغربي المتقدّم. وهو نموذج المحتلّ والقوي والمسيطر والمتقدّم علميًّا. إذ بات علينا لكي نتقدّم أن نكون مثل الغرب في كلّ شيء، وأنّ اللغة هي أحد أسباب هذا التقدّم. وأنّ اللغة العربية هي أحد أسباب التخلّف، وهي لا تصلح لتحصيل العلم والمعرفة، وبأنّ المجتمعات العربيّة متخلّفةٌ بسبب لغتها، وبسبب الدين والعادات والتقاليد. وهذا يفّسر كيف أصبح اللبنانيّون يذهبون إلى فرنسا لمتابعة تحصيلهم العالي، والمصريّون والعراقيّون يذهبون إلى بريطانيا، وكذلك يذهب من في تونس والجزائر والمغرب إلى فرنسا أيضًا، أي إلى البلدان الاستعماريّة التي يعرفون لغتها.

إنّ اللغة أرثٌ ثقافيٌّ مشتركٌ بين شعوب العالم كافة، وتهميش اللغة هو تهميشٌ لهذا الإرث الثقافي، واستبدالها بلغةٍ أخرى هو استبدالٌ لإرثها الثقافي بأرثٍ ثقافيّ آخر، لن يؤدّي سوى إلى خلق حالةٍ من القلق في طبيعة الانتماء وازدواجيته عند أجيالٍ كثيرةٍ خصوصًا في هذا العصر.

● يُسهم الاستعمار في إجهاض التعليم وتعميق الجهل والأميّة، فما تأثيرات الاستعمار في التعليم؟

لعب الاستعمار دورًا مباشرًا في تعميق الجهل والأمّيّة والمحافظة على استمرارهما؛ لأنّ استراتيجيّة الاستعمار في التعليم كانت ترتكز على مسارين:

المسار الأوّل: هو تعليم نخبٍ مدنيّة، كما سبق وأشرنا، لتلتحق بالإدارات الاستعماريّة، ولتكون حلقة وصلٍ بين المستعمِر وبين أهل البلاد.

والمسار الثاني: هو ترك معظم السكّان في حالةٍ من الجهل. ومن المعلوم أنّ معظم السكّان في البلدان المستعمَرة كانوا سكّان أريافٍ، وليس كما هو الحال اليوم. نحن نتحدّث عن القرن التاسع عشر. وهؤلاء لم يكن لديهم مدارس ومؤسّساتٌ تعليميّةٌ وثقافيّة وجامعات، ما يعني أنّ القسم الأكبر من الناس لم يتح له الدخول إلى المدارس الحديثة، وبقي الأمر محصورًا على نخبٍ محدّدةٍ تتعلّم اللغة الأجنبيّة، لغة المستعمِر، ويحتاج إليها في إدارة البلاد. وهذا يعني أنّ مشكلة الأمّيّة كانت مشكلةً واسعةً في البلدان المستعمَرة.

لم يكن المستعمِر يهتمّ برفع المستوى الحضاري للشعوب المستعمَرة؛ لأنّه يعرف تمامًا أنّ رفع هذا المستوى من خلال التعليم يعني رفع الوعي بالحقوق، والوعي بالاستقلال، والوعي بالتحرّك من أجل نيل هذه الحقوق؛ لهذا كانت الشعوب المستعمَرة مستغرقةً في البحث عن حلّ لمشكلاتها اليوميّة والغذائيّة والمعيشيّة.

النقطة الثانية المهمّة في هذا المجال من تعمّد نشر الجهل وعدم المعرفة أنّ هذا الأمر يتيح للاستعمار نهب القدرات الاقتصاديّة الزراعيّة خاصّة في الأرياف، أو تحويل هذه الزراعات بما يخدم الاقتصاد الغربي كما حصل في الجزائر بعد تحويل زراعة العنب إلى الزراعة الأساسيّة بما يخدم صناعة النبيذ في فرنسا، على حساب باقي الزراعات الأخرى التي يحتاج إليها الشعب الجزائري في حياته اليوميّة. وقد حصل الأمر نفسه في الهند، مع صناعة القطن والنسيج.

لقد تعمّد الاستعمار عدم تعميم التعليم، وتعمّد استنزاف القدرات والموارد الطبيعيّة وتوجيهها بما يخدم مصالح بلاده، ما ترك تأثيراتٍ واسعةً على المؤسّسات التعليميّة المحليّة، وعلى اقتصاد البلاد المحتلة حتّى بعد رحيل الاستعمار. فبقي التعليم تابعًا، والاقتصاد ضعيفًا، وبقيت نسبة الأمّيّة مرتفعةً في معظم البلدان المستعمَرة.

● ما دوافع تأسيس المدارس على النمط الغربي في بعض البلدان المستعمَرة، وما تأثيرها العلميّ والثقافيّ؟

تأسيس المدارس على النمط الغربي في بعض البلدان المستعمَرة كان له تأثيرٌ واسعٌ ومتعدّدٌ وله أهدافٌ مختلفة. ونحن نعرف من خلال الدراسات التربويّة وحتّى النفسيّة أنّ المدرسة هي العامل المؤثّر في بناء الشخصيّة بعد الأسرة، وفي أحيانٍ كثيرةٍ تتقدّم على الأسرة في بناء الشخصيّة.

وهذا يعني أنّ هذه المدارس على النمط الغربي ستسهم بدرجةٍ كبيرةٍ في بناء القدرات العقليّة وطريقة التفكير، والشعور بالهويّة وبالانتماء، والعلاقة مع التقاليد والعادات، ومع القيم الدينيّة والأسريّة، بطريقةٍ مختلفةٍ عمّا تقوم به المدرسة التقليديّة أو القرآنيّة.

قدّمت المدارس التي أسّستها الدول الاستعماريّة تجربةً مختلفةً في هذا المجال، والتجربة المختلفة تعني قيمًا وعاداتٍ وتقاليد وأفكارًا وطرقًا في التفكير تنسجم مع هويّة المدرسة الاستعماريّة، وهويّة المدرسة الاستعماريّة هي انعكاسٌ لهويّة الدولة الاستعماريّة الفرنسية أو الإنكليزيّة أو الإيطاليّة أو غيرها، أي الهويّة الغربيّة. وبالتالي عندما يدخل الطفل أو حتّى لاحقًا التلميذ إلى تلك المدرسة، فهذا يعني بداية الانفصال وحتّى الانفصام بين ما يتعلّمه في البيت أو بين انتمائه إلى أسرته في المجتمع الجزائري أو المصري أو غيره، وبين الانتماء الذي ستوجهه إليه المدرسة الأجنبيّة.

إذًا النقطة الأساسيّة هي أنّ تأسيس المدارس الاستعماريّة سيخلق أجيالًا من فاقدي الهويّة الأصليّة ذات الثقافة الوطنيّة والمحلّيّة والدينيّة والأخلاقيّة والإسلامية؛ ليبدأ بعد ذلك الانتماء إلى ثقافةٍ جديدة. وهذا ما تحقّق إلى حدٍّ كبيرٍ لدى نخبٍ درست في هذه المدارس، وأصبحت تنظر إلى شعوبها نظرةً دونيّةً تمامًا كما هي نظرة المستعمِر.

المسألة الثانية أنّ تأسيس هذه المدارس لم يكن حالةً منفصلةً عن نظامٍ تعليمي متكاملٍ كما حصل في لبنان على سبيل المثال، فقد اعتمدت المدارس الفرنسيّة واليسوعيّة تحديدًا نظامًا تعليميًّا متكاملًا، يبدأ باستقبال الأطفال في المراحل التمهيديّة، ثمّ الابتدائيّة، لينتقل بعدها إلى التعليم الثانوي الفرنسي أيضًا، ثمّ ليؤسّس إلى جانبه المهنيّات ومدراس الفتيات، ثمّ بعد ذلك يفتتح الجامعة.

إذًا هو سلسلةٌ مترابطة الحلقات يدخل إليها الطفل، ويتخرّج وقد تلقّى تعليمًا غربيًّا فرنسيًّا أو إنكليزيًّا أو غيره، سيؤدّي إلى اغترابٍ ثقافيّ، واغترابٍ عن الهويّة الأصليّة التي ينتمي إليها الفرد في مجتمعه، وإلى نظرة احتقارٍ لمجتمعه خصوصًا أنّ خريج هذه المدارس تحوّل غالبًا إمّا إلى خدمة الاستعمار في المؤسّسات التي أنشأها، وإمّا أنّه ذهب لمتابعة تعليمه العالي في الدول المستعمِرة ليصبح بعد ذلك أيضًا نموذجًا للمثقّف الغربي الذي يتعامل مع شعوبه باحتقارٍ ودونيّةٍ ثقافيّة.

يجب أن نضيف هنا أنّ المدارس التي ستتأسّس على النمط الغربي ستكون مناهج ومقرّرات التعليم فيها هي مناهج ومقررات التعليم في البلد المستعمِر نفسه. يعني مثلاً سيدرس التلميذ في كتاب التاريخ، تاريخ فرنسا وأجدادنا الفرنسيّين والحروب الفرنسيّة والمجتمعات الفرنسيّة والعادات والتقاليد وطريقة الأكل والشرب وما شابه ذلك. وسيدرس في كتاب الجغرافيا أيضًا جغرافية فرنسا، ومناخها وسكانها، وما يجاورها، ومصالح فرنسا في العالم، وهكذا بالنسبة إلى باقي المقرّرات، وأنظمة الامتحانات ستكون على الطريقة الفرنسيّة. وفي هذه الحالة سيشعر التلميذ الذي يدرس هذا التاريخ أو الجغرافيا، بحالة من التناقض بين الواقع الذي يعيشه، وبين ما عليه أن يدرسه ويحفظه في مدرسته. أي التناقض بين شعوره بهويّته الجزائريّة على سبيل المثال وعاداته وتقاليده وأجداده الجزائريّين، وبين ما يدرسه في المدرسة، التي ستحقّق له الترقّي الاجتماعي الذي يحرص عليه أهله عندما اختاروا له الذهاب إلى هذه المدرسة الأجنبيّة الفرنسيّة أو الإنكليزيّة.

هذا الانتماء ينمو ببطء، ويؤسّس اللبنات المتينة لما سيصبح لاحقًا تلك الشخصيّات التي تدافع عن وجهة نظر الاستعمار، وتروّج لفكرته، وتقتنع بهويّتها الاستعماريّة، ومثل هؤلاء الأشخاص الذين تقلّدوا مناصب ثقافيةً وتعليميّةً وجامعيّةً وإداريّةً كانوا ينقلون إلى مجتمعاتهم من خلال الجامعات والمؤسّسات التعليميّة والثقافيّة، الفكرة الغربيّة على أنّها الفكرة الصحيحة التي تربّوا عليها في هذه المدارس.

● إذا كان للمدرسة هذا الدور المؤثّر كما تفضّلتم بعد دور الأسرة، وأنّ المدارس ذات النمط الاستعماري - بمناهجها ومقرراتها- تؤثر على هويّة الفرد، بل تخلق أجيالاً من فاقدي الهويّة، فهل إيجاد البديل الموضوعي مثل المدارس القرآنيّة في مواجهة التجهيل الاستعماري والحفاظ على الهويّة له أثرٌ ناجع في ذلك؟

كانت المدارس القرآنيّة هي المدارس الأكثر شعبيّةً وانتشارًا في المدن، وفي الأرياف بشكلٍ واسع؛ لأنّها لم تكن تحتاج إلى تقنياتٍ حديثةٍ، أو حتى إلى أماكن واسعة ومزوّدة بالأجهزة وغير ذلك.

المدارس القرآنية كانت تنسجم مع نمط الحياة وبساطته خصوصًا في الأرياف حتى في أثناء الاستعمار بين القرنين التاسع عشر والعشرين. كانت المدارس القرآنيّة تهدف وفقًا لتسميتها إلى تعليم القرآن والقيم الدينيّة، وضرورة تعلّم اللغة العربيّة. وهذا يعني تعليم الانتماء إلى القرآن، وإلى الدين الإسلامي والالتزام بأوامر ونواهٍ وضوابط هذا الدين.

وهذا يختلف كثيرًا عمّا كان يحصل في المدارس التي تأسّست على النمط الغربي، خصوصًا وأنّ حركات المقاومة ضدّ الاستعمار سواء في الجزائر أو في ليبيا أو حتّى في مصر أو في بلدان عربيّةٍ وإسلاميّةٍ أخرى كانت ذات طابعٍ ديني، وكان هناك علماء يقودون هذه الحركات، وبالتالي كانت المدارس القرآنيّة تشعر بنوعٍ من الارتباط مع هؤلاء القادة من الذين يتحرّكون في مواجهة الاستعمار من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ كان يتعلّم الأولاد في هذه المدارس الانتماء إلى هويّتهم الأصليّة الحقيقيّة، وبالتالي سيشعر هؤلاء بعدم التوافق مع الثقافة التي يريد الاستعمار فرضها أو ترويجها عبر مدارسه أو مؤسّساته الأخرى المختلفة.

لم يكن الإعلام في ذلك الوقت يلعب الدور كما هو اليوم، كان الاعتماد على المدارس أكثر من المؤسّسات الإعلاميّة، التلفزيون أصلاً لم يكن له دورٌ فعّالٌ، ولم يبدأ إلاّ في الستينيّات في ذلك الزمن؛ لهذا السبب كانت هناك محاولاتٌ كثيرةٌ لخنق هذه المدارس، ومنع تمويلها، ومحاولة إقفالها. وبالتالي منع تشكيل ثقافةٍ مضادّةٍ للثقافة الغربيّة؛ ولهذا السبب تمّ التركيز على الترويج لمقولاتٍ ومفاهيم تشكك في الدين وفي الانتماء إليه، مثل مقولة التناقض بين العلم وبين الدين، بين الدين وبين التقدّم، بين الدين وبين النهضة، بين الدين وبين الثقافة. لماذا؟ لكي يستنتج

الإنسان أو الفرد في البلدان المستعمرة بأنّ الدين هو سبب التخلّف وليس الاستعمار، وأنّ الالتحاق بالاستعمار ومؤسّساته وبلغته هو الذي يحقّق التقدّم. واستمرّ هذا النقاش طويلاً، واستنزف كثيرًا من الباحثين والمفكّرين، وما يزال هذا النقاش إلى اليوم.

هكذا صارت فكرة الاستعمار واللغة الأجنبيّة ومناهج التعليم الأجنبيّة هي البوصلة التي يجب أن تؤدّي إلى النهضة والتقدّم، وأنّ الدين والثقافة القرآنيّة هي التي تؤدّي إلى التخلّف والجمود. في حين أنّ الأمر، كما يعلم الغربيون أنفسهم، ليس كذلك، وأنّ القرآن لا يدعو إلى التخلّف والجمود، بل على العكس هو الذي يدعو إلى التقدّم والتطوّر والتفكّر والتأمّل وعدم القبول بما وجدنا عليه آباءنا.

كانت وظيفة المدارس القرآنيّة في تلك المرحلة من الاستعمار المباشر التأكيد على أهميّة الدين في هويّة الشعوب المستعمَرة، وعلى أهميّة الثقافة الدينيّة وأهميّة اللّغة العربيّة التي هي لغة القرآن؛ ولهذا السبب كما أشرنا كانت محاولات إضعاف اللغة العربيّة إضعافًا للثقافة القرآنيّة.

ولهذا السبب، وقف الاستعمار بطرقٍ مختلفةٍ وبأشكالٍ مختلفةٍ ضدّ المدارس القرآنيّة، لتتحوّل هذه المدارس بمرور الوقت إلى مدارس معزولةٍ وضعيفة. وقد نجح التعليم الحديث، أيّ التعليم على النمط الغربي في أن يكون هو التعليم السائد والمسيطر في مختلف أنحاء البلاد، وليس في المدن فقط.

ففي لبنان على سبيل المثال، انتهى عهد المدارس القرآنيّة المعروفة باسم الكتاتيب، أي المدارس البسيطة التي كانت تدرس القرآن واللغة وغير ذلك من الأدب والشعر والحفظ. لتستبدل بالمدارس الرسميّة الحكوميّة التي تعتمد مناهج التعليم الأجنبيّة. وقد أسهم هذا الأمر بدوره في إضعاف الانتماء الثقافي الديني الذي ترتبط به شعوب بلداننا العربيّة والإسلامية؛ ولتصبح الثقافة الغربيّة أحد أهمٍّ مكوّنات هويّة هذه الشعوب. وليكون التناقض والصراع، كما تبلور لاحقًا، هو بين ثقافةٍ وطنيّةٍ محلّيّةٍ قرآنيّةٍ إسلاميّة، وبين ثقافةٍ أجنبيّةٍ بمكوّناتها العلمانيّة واللّادينيّة والتحرّريّة السلوكية والأخلاقية.

● تتميز المنطقة العربية بتأثرها بالثقافة القرآنيّة التي أودعها في العقل المعرفي العربي، وبتأثرها بالأصول العرفيّة الموروثة في الثقافة العربيّة، حتى باتت من أساسيّات الذهنيّة العربيّة في حقبةٍ من الزمن، فهل يمكن العثور على سبلٍ ناجعةٍ لمواجهة استعمار التعليم؟

لم يكن لدى حكومات الاستقلال ما بعد رحيل القوى الاستعماريّة وضوح، أو رؤية، حول كيفيّة بناء مناهج تعليمٍ وطنيّةٍ ومحليّة، تنسجم مع ثقافة مجتمعها في الجزائر أو في المغرب، أو في تونس، أو لبنان، أو العراق، أوفي دولٍ إسلاميةٍ أخرى مثل إيران، أو باكستان، أو حتى الهند؛ ولذلك عمدت هذه الدول إلى نقل مناهج التعليم الأجنبيّة، خاصّة أنّ الكثير من القادة الذين أتوا بعد الاستعمار كانوا معجبين ومتأثّرين بتجربة الاستعمار الإداريّة والتنمويّة والعسكريّة.

لقد حاول بعض وزراء التربية أو رؤساء حكومات ما بعد الاستعمار تغيير هذه المناهج الغربيّة والتأسيس لتدريس اللغة العربية، أو اللغة المحليّة الوطنيّة. لكن باقي المناهج استمرّت وفق مناهج التفكير الغربي الأجنبي الاستعماري. ما أدّى لاحقًا الى ما أثير من نقاشٍ حول ثنائية المحلّي والأجنبي، وثنائية الديني والعلمي، وثنائية الحداثة والتقدّم. بنحو كان الغرب دائمًا هو مقياس التقدّم، وهو مقياس الانتقال الى ما هو أفضل، وكانت الثقافة المحليّة والوطنيّة هي مقياس التخلّف. بمعنى أنّ التفكير في تقدّم مجتمعاتنا لم يكن يقاس على تجربتها التاريخية، ولا على مراحل النهضة التي عرفتها المجتمعات الإسلاميّة والعصور الذهبيّة في العصر العباسي على سبيل المثال. وهذه نقطةٌ جوهريّةٌ في مرجعيّة استلهام تجارب التاريخ الإسلامي، أو استلهام تجربة التقدّم الغربي. علمًا بأنّ مرتكزات التقدّم الغربي تستند الى رؤيةٍ فلسفيةٍ وأخلاقيةٍ ومجتمعيةٍ خاصّة بالغرب نفسه وبتجربته نفسها، ولا علاقة لها بتجربة شعوبنا وفلسفته وأخلاقه وثقافته ودينه.

لذا لا يمكن أن نؤسّس لمسار مواجهة الاستعمار في التعليم، إلّا من خلال السعي الجادّ والعلمي لاستبدال المناهج الحاليّة الغربيّة كمرجعيّةٍ نهائيّةٍ وثابتةٍ ويقينيّةٍ بمناهج أخرى تنتمي إلى ثقافتنا وتاريخنا. وهي مناهج موجودةٌ في الفلسفة، وفي علم النفس، وفي الإدارة، والتربية، وفي غيرها. فكيف يمكن على سبيل المثال ألّا ندرس التجربة الإداريّة للحكومات أو للعهود الإسلاميّة المتعاقبة عبر قرونٍ بغضّ النظر عن الموقف من هذه الحكومات. فكيف يمكن لنظامٍ استمرّ مئة سنة أو مئتي سنة أو مثل الدولة العثمانيّة التي حكمت أربعمئة سنة أو مثل الدولة الصفويّة، ألم

يكن لهذه الدول المترامية الأطراف التي حكمت ملايين الشعوب ألم يكن لها نظامٌ إداري، أو نظامٌ تنموي، أو نظامٌ تعليمي؟ ألا يحتاج هذا الأمر إلى الدراسة، وإلى البحث والتنقيب لمعرفة كيف جرى هذا الأمر؟

إنّ العودة إلى هذه الحقب التاريخيّة من الحكم والإدارة، وما أُنتج فيها هو مرجعيّةٌ أساسيّة، لا تنفصل عن التوجّه السياسي والثقافي الذي يريد أن يبحث عن تجربة مجتمعاته التاريخيّة ليستفيد منها ولتشكيل رؤيةٍ مستقلةٍ عن النظريّات الغربيّة في هذه المجالات. بمعنى أنّ هذا التوجّه الثقافي الاستقلالي يجب أن يترافق مع توجّهٍ سياسيّ له هذا البعد الاستقلالي نفسه عن الدول الاستعماريّة المعاصرة.

إننا لا نستطيع أن نتخلّص من الاستعمار في التعليم من دون مواجهة هذا الاستعمار الراهن سياسيًّا وثقافيًا. أي لا يمكن أن تكون الحكومات تابعةً سياسيًّا أو اقتصاديًّا، وترغب في استقلال التعليم الجامعي على سبيل المثال. إنّ الاستقلال في التعليم ما بعد الاستعمار هو جزءٌ لا يتجزّأ من سياسات ما بعد الاستعمار، والتنمية ما بعد الاستعمار، والإدارة ما بعد الاستعمار.

وهذا يحتاج إلى بذل الجهود الفكريّة والبحثيّة في مراكز الدراسات والأبحاث. بحيث نتمكن من إنتاج المعرفة في جامعاتنا، وبحيث لا يقتصر دور الجامعة كما هو اليوم على مجرد نقل المعرفة (من مصادرها الغربية الاستعماريّة). نحن نحتاج إلى إنتاج المعرفة انطلاقًا من مرجعيّتنا الدينيّة والتاريخيّة، ولكن بما ينسجم مع الأسئلة المعاصرة المطروحة اليوم، ومع حاجات مجتمعنا الراهنة؛ لأنّ هذه الحاجات تختلف عن الحاجات التي كانت قبل قرنٍ أو قرنين أو ثلاثة، أو أكثر، وتختلف عن الحاجات التي أنتجت العلوم الغربيّة المعاصرة.

إنّ التعليم الجامعي في هذا المسار هو الأكثر أهميّةً وخطورة؛ لأنّ التعليم الابتدائي وحتى التعليم الثانوي خضعا لتغيّراتٍ كثيرةٍ في العقود الماضية في كثيرٍ من الدول العربيّة والإسلامية بحيث باتت المناهج بعد تعديلها مرّاتٍ عدّة أقرب إلى الرؤية المحلّيّة، وإلى الأولويّات المحلّيّة على الرغم من استمرار الاهتمام باللّغات الأجنبية، وبتمرير مفاهيم أجنبيّة فيها.

وفي الجزائر كما ذكرنا على سبيل المثال تمّت الاستعانة بأساتذةٍ عربٍ لتعليم اللّغة العربيّة وفي لبنان، تمّ تعريب الكثير من المناهج، لكن طبعًا بقيت هناك مدارس خاصّة ومدارس حكوميّة. المدارس الحكوميّة تدرّس اللّغات المحلّيّة، وهي أقرب إلى الثقافة المحلّيّة. لكن على المستوى الجامعي لم يحصل أيّ تغييرٍ أو تعديلٍ في مناهج التعليم، خلافًا لما حصل في التعليمين الابتدائي والثانوي.

بدأ التعليم الجامعي في معظم البلدان العربيّة والإسلامية كتقليدٍ ومحاكاةٍ للنموذج الاستعماري الغربي. والخطورة لم تكن في الشكل، أيّ ليس في شكل الجامعة وهيكليّتها وإدارتها وغير ذلك من نظم امتحانات، إنّما الخطورة كانت في مناهج التعليم، خصوصًا في العلوم الإنسانيّة وحتّى في العلوم العلميّة مثل الهندسة والرياضيّات وغيرها كانت نسخةً طبق الأصل عن مناهج الدول المستعمِرة. فإذا كانت فرنسا قد احتلّت لبنان فإنّ الجامعة في لبنان نقلت حرفيًّا ما كان يجري في الجامعات الفرنسيّة ليس فقط على مستوى الهيكليّة، وإنّما على مستوى المقرّرات والمناهج. وحصل الأمر نفسه في تونس والمغرب والجزائر. وفي مصر وإيران والهند، نقلوا المناهج الجامعات البريطانية ولاحقًا الأميركيّة.

هنا تكمن مشكلة استعمار التعليم وكيفيّة التخلّص من هذا الاستعمار، الذي يُفترض أن يبدأ بالتخلّص من مناهج التعليم الجامعيّة الاستعماريّة. وفي الحقيقة هذا الاتّجاه أصبح اليوم اتّجاهًا عالميًّا معاصرًا لا يتعلّق فقط بدولٍ عربيّةٍ أو إسلاميّة، بل سنجده في أفريقيا، وفي أميركا اللاتينيّة، وفي دولٍ كثيرة. والدراسات في هذا المجال تسمّى دراسات ما بعد الاستعمار أو ما بعد الكولونياليّة، أو ما يسمّيه بعضهم تحرير الجامعة، أو تحرير العلوم الإنسانيّة، أو علومًا إنسانيّةً غير هيمنيّة، أو علومًا إنسانيّةً جنوبيّةً (نسبةً إلى عالم الجنوب).

إنّ التخلّص من استعمار التعليم، ومواجهة استعمار التعليم يبدأ بهذا الحقل من التفكير، خاصّة في العلوم الإنسانيّة التي تصنع النخب الثقافيّة والفكريّة والقيادات الإداريّة والحقوقيّة والقانونيّة. التفكير في علومٍ إنسانيّةٍ غير تابعة، أو مقلّدة للجامعة الغربية.

وعندما ندقّق مثلاً في أيٍّ من جامعات معظم الدول العربيّة والإسلامية سوف نلاحظ بكلّ وضوحٍ أنّ هذه الجامعات تدرّس منذ أكثر من عدّة عقود، بل منذ حصول معظم هذه الدول على الاستقلال، المقرّرات الجامعية نفسها، التي تنقل فيها حرفيًّا آراء ونظريّات واتّجاهات المفكّرين الغربيّين في علم النفس وفي علم الاجتماع وفي التنمية وفي الإدارة وفي علم السياسة وفي الحقوق وغير ذلك. أي إنّها لا تفعل سوى نقل المعرفة الغربيّة. ويتعلّم الطالب في هذه الجامعة كيفيّة التفكير على النسق الغربي. والمسألة التي لا تقلّ أهميّةً هنا، أنّ الطالب لا يتعلّم أن يطرح على نفسه سؤال ما هي الفائدة من دراسة كلّ هذه المعارف والآراء والنظريّات المختلفة والمتعارضة فيما بينها في معظم الأحيان.

وهذا سؤالٌ أساسٌ في مواجهة استعمار التعليم، لكي نتوقف عن نقل وتكرار ما أنتجه الغرب من علومٍ ومن نظريّاتٍ، وأن ننتقل إلى ما يسمّى اليوم دراسات ما بعد الاستعمار، أو ما نسمّيه نحن تأصيل العلوم والمعارف والدراسات في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة والدينيّة وغيرها. والمقصود بالتأصيل العودة إلى الأصول الثقافيّة التي ينتمي إليها مجتمعنا العربي أو الإسلامي بحيث يكون المقياس هو ما أنتجته حضارتنا في مراحل ازدهارها من معارف وعلوم، في الوقت الذي ندرس فيه ما أنتجه الغرب، دراسةً نقديّةً في ضوء هذه المعارف التأصيليّة. أي أن نعكس الآية وتكون مرجعيتنا الفكريّة هي ما أنتجه العلماء والمفكّرون في مراحل النهضة الإسلاميّة، التي ننظر من خلالها إلى ما أنتجه الغرب من علوم ومعارف.

إنّ مواجهة استعمار التعليم تحتاج إلى تحقّق هذه الشروط، وأن ننتقل من مرجعيّة العلوم الغربيّة إلى مرجعيّة علومنا الدينيّة والفكريّة والنفسية والتربوية والفلسفيّة، وأن ننتج المعرفة التي تلبّي الحاجات المعاصرة لمجتمعاتنا، بما يؤسّس لاستقلالٍ حقيقيّ لبلداننا على المستويات كافّة، وبحيث نقدّم تجربةً حضاريّةً إنسانيّةً وواقعيّة، وليس تجربة نقل وتقليد ما أنتجه الغرب. ولو تمكنّا من المضي في هذا الطريق، سنكون قد اتّخذنا خيار مواجهة استعمار التعليم.

في الختام يقدّم المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية بالشكر وخالص التقدير لشخصكم الكريم على ما اجدتم به من إجاباتٍ وتعاون علمي كبير، ونأمل أن نلتقي في حوار علميّ جديد . شكرًا لكم.

بحوث ودراسات

يتناول هذا الباب البحوث والدراسات العربية المختلفة التي تسلط الضوء على تحليل ونقد الاستعمار القديم والجديد ونظريات ما بعد الاستعمار بلغة علمية هادفة.

جهود الأدباء والشعراء في مواجهة الاستعمار

د. محمد دياب غزّاوي

الاحتلال الأكاديمي: سياسة الاحتلال الفرنسي التّعليميّة في سورية

د. علاء محمود مسعود

الأهداف الاستعماريّة للاستشراق الفرنسي في الجزائر

د. محمد تونسي

الاقتصاد المصريّ في ظل الاستعمار البريطانيّ من دخول الاحتلال إلى قيام الحرب العالميّة الأولى (١٨٨٢ - ١٩١٤م)

د. محمود عبد العظيم عبد العال

الاستعمار الفرنسيّ وسرقة الآثار في سورية

د. همام سعد

جهود الأدباء والشعراء في مواجهة الاستعمار

د. محمد دياب غزّاوي[1]

المُلخّص

يتناول البحث جهود الأدباء والشعراء في العالم العربي لمواجهة الهجمة الاستعماريّة الشرسة التي تعرّضت لها المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يؤكّد الكاتب أنّ الأدب، بشقّيه الشعر والنثر، كان وما يزال المعبّر الحقيقي عن الواقع، ولم يقف مكتوف الأيدي أمام الاحتلال الغاشم. لقد أدرك الأديب النوايا الحقيقيّة للمستعمر الذي تستر بـ (الاستعمار)، فاستعمل الكلمة سلاحًا، والقصيدة معولاً لإثارة حماس الجماهير وإقامة الثورات، مجسّدًا ثنائية (السيف والقلم). وقد رصد البحث نماذج من هذه الجهود في مواجهة الاستعمار الفرنسي في مصر وتونس، والبريطاني في مصر، والإيطالي في ليبيا. ومن أبرز الأسماء التي أسهمت في أدب المقاومة: البارودي، وحافظ إبراهيم، وأحمد شوقي، وعبد الله النديم في مصر، وأبو القاسم الشابي في تونس. وقد عبّر هؤلاء عن رفض الظلم، والقمع، والاستبداد، ودعوا إلى التحرّر والاستقلال.

الكلمات المفتاحيّة: الأدب المقاوم، الاستعمار، الشعر الوطني، ثنائية السيف والقلم، التحرّر والاستقلال.

---

١. رئيس قسم اللغة العربيّة، وكلية الآداب، جامعة الفيوم سابقًا.

مقدّمة

كان الأدب ولا يزال المعبّر الحقيقي عن الحياة وما فيها من آمالٍ وآلام، وأفراحٍ وأتراح، وأفكارٍ وتخيّلات، فهو صورةٌ عن الواقع المعيش بكلّ ظهوراته، وتقلّباته، وتجلياته، وانعكاسٌ لما يحياه الناس من خيرٍ أو شر، فقرٍ أو غنى، استقرارٍ أو انتقال، صفاءٍ أو عناء، بلاءٍ أو هناء ... إلخ.

وإذا كان الإنسان مدنيًّا بطبعه، اجتماعيًّا بالفطرة، يتأثّر بما يعيشه، ويحيا فيما يراه، ويؤثّر – من ثمة – في من حوله، جبلة فطر عليها، وطبيعة عاش بها، فإذا كان هذا دأب الإنسان العادي وديدنه فإنّ هذا أقمن بالشاعر والأديب الذي يحيا بعواطفه، ويعيش بمشاعره، ويرتحل بأحاسيسه، ويتنقل برؤاه، تؤثر فيه الأشياء أكثر من غيره، تعركه الحوادث، وتنخله التجارب، وما سمّي الشاعر شاعرًا إلّا لأنّه يشعر بما لا يشعر به غيره، ويحسّ أكثر من سواه، ومن ثم يكون التعبير، ويتأتى الإبداع الممزوج بروح العصر وعبقريّة صاحبه.

ولم يكن الأدب العربي (شعرًا ونثرًا) بمعزلٍ عن هذي الهجمة الاستعماريّة الشرسة التي جابت جُلَّ إن لم يكن كلّ البلدان العربية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، هجمة لم تبقِ ولم تَذر، أتت على الأخضر واليابس، تهتك الأرض، وتنتهك العرض، غير مباليةٍ بضمير، ولا مرتدعةٍ بخلق، ولا يصدها وازعٌ من إنسانيّةٍ، ولا تمنعها قوانين وضعيّةٌ، ولا شرائع سماويّة.

ومن ثَمّ، لم يقف الأدب مكتوفًا مكبلاً إزاء هذا الاحتلال الغاشم الذي تزيّا بأكثر من وجه، وتقنع بعديد من الرؤى؛ رغبةً في تحسين صورته، وتزيين مكانته؛ ولذلك نجده قد تسربل في رداء المخلِّص للعباد تارةً، وزي المعمِّر للبلاد تارةً أخرى، فاختار لنفسه مصطلح (الاستعمار)؛ حتى يخفي صورته القبيحة، ويداري سيماه الشوهاء الخبيثة، بيد أنّ ذلك كلّه لم ينطلِ على المواطن العربي، الذي عرف خبيئة المستعمِر ونواياه الدنسة، فما بالك بأفعاله القذرة، وأعماله القبيحة المستقذرة، وإذا كان هذا شأن المواطن العادي، فإنّ الأديب قد وقف مجاهدًا بكلّ قوته، مقاومًا، ثائرًا، محاربًا هذا الوباء المستشري، والمرض المتنامي، نعم، لقد أدرك الأديب طوية ذلك الاحتلال، وذلكم الاستعمار، الذي وإن غيّر اسمه ووشمه، وبدّل صورته ووسمه، فإنّه كان وسيظلّ عدو الأمم والشعوب، ونصير الاستبداد، وقهر النفوس والقلوب.

وقف الأدب إذن مناضلاً عن الوطن، مقاومًا المستعمِر، يستخدم الكلمة سلاحًا، والحرف مدفعًا، والخطبة قنبلة، والقصيدة معولاً، يثير الحماس، ويلهب المشاعر، ويستحث الجماهير،

ويقيم الثورات، يفعل ذلك جنبًا إلى جنبٍ مع السيف والسنان، ليكونا معا ثنائيّة (السيف والقلم)، تلكم الثنائية التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ في كلّ عصرٍ ومصر.

وورقتنا البحثيّة سوف ترصد باختصار جهود بعض الأدباء والشعراء في مواجهة هذا الاستعمار، وذلكم الاحتلال في بعض الدول التي منيت بهذا الداء، وحوصرت بهذا الشقاء، مع أكثر القوى الاستعماريّة التي عرفها التاريخ الحديث والمعاصر، (الاستعمار الإنجليزي، والاستعمار الفرنسي، والاستعمار الإيطالي).

كيف عبّر الأدباء والشعراء؟ كيف تصدّوا، وألهبوا مشاعر الجماهير بشعرٍ وطني مقاوم، يقطر حماسةً، ويمطر بألوان من الصور التي تبيّن قبح الاستعمار وأدواته القميئة، ومن ثم طرق التصدّي له، والخلاص منه؟

ونحن بالتأكيد لن يتسنى استعراض كلّ هذي الجهود في كلّ البلدان العربيّة التي منيت بهذا الداء - فإنّ هذا ممّا يحتاج إلى دراساتٍ مفصّلة، ليست من وكدنا الآن - وإنّما سنحاول إلقاء الضوء على أهمّ الأدباء والشعراء الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في التصدي للمستعمِر، وكانوا صوت الشعوب المقهورة، والأمم المستضعفة، وصدى للحركات التحررية التي ما لبثت أن قامت من غفوتها، واستيقظت من غفلتها، معبرةً بقوّةٍ عن رفض الظلم والقمع والاستبداد والاستعباد، تصرخ بأعلى صوتها، وتقولها مدويةً: لن نُستعبد بعد اليوم، لن نُباع ولن نشترى، سحقًا لكلّ محتل، تبًا لكلّ مستعمِر، أهلاً بالحرية، مرحبًا بالحياة.

ثنائية السيف والقلم

لم تكن القبيلة في العصر الجاهلي تفرح إلّا بفرسٍ تُنتج وشاعرٍ ينبغ؛ بوصفهما أساس حياتهم، وعمدة معيشتهم لا تقوم إلّا بهما، ولا تتأتى إلّا من خلالهما، فرس وسيلةٌ للقتل والسنان، وشاعر وسيلةٌ الضرب باللسان، رأينا هذا منذ أقدم حروبهم على الإطلاق، حرب البسوس التي استخدمت فيها الكلمة بجوار السيف، والقصيدة بجانب السهام، والأمر كذلك مع كلّ حروبهم التالية وأيامهم المتوالية، في داحس والغبراء، وفي ذي قار، بل كان الشاعر بمنزلة المتحدّث الإعلامي الرسمي باسم القبيلة، يفتخر بأمجادها، ويمدح قادتها، ويرثي قتلاها، ويهجو أعداءها، ومن ثم نشأت مقولة (الشعر ديوان العرب)؛ بوصفه سجلاً للمفاخر، وأداةً للتوثيق والمآثر.

ولم تنفصم تلكم الثنائية عبر التاريخ السياسي للعرب مطلقًا، ومن ثم فحينما جاء الإسلام اتّخذ

من الشعر وسيلته الإعلاميّة الفاعلة، يفتُّ في عضد المشركين، ويخلخل من بنيتهم العصبية التي ظلّوا يقيمونها، ويتفاخرون بها رَدَحًا من الزمان، بل كان تُكأة في الحروب، وأداةً في الوغى، وليس أدلّ على هذا من قول النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، وقد قرّب إليه الشاعر حسّان بن ثابت قائلاً له، محرّضًا إيّاه على التصدي بالكلمة للقوم: »اهجهم يا حسان، وروح القدس معك، والله إنّ هجاءك لهم أشدّ عليهم من وقع النبل في الليلة الظلماء«؛ مدركًا بذلك (عليه الصلاة والسلام) قيمة الكلمة في خلخلة الأعداء، وتشتيت كلمتهم.

واستمرّت الكلمة الفاعلة تقوم بدورها على مرّ العصور، جنبًا إلى جنب مع السيف، حتى وصل الأمر أن وجدنا كثيرًا من الشعراء يقومون بعمل مناظراتٍ خياليةٍّ بين أيّهما أولى بالسيادة وأحقّ بالتقدمة، رأينا هذا شعرًا مع أبي تمام في بائيّته الشهيرة في فتح عموريّة:

السيفُ أصدقُ أنباء من الكتبِ في حدّهِ الحدُّ بين الجد واللعبِ

ثم رأيناه نثرًا على يد مجموعةٍ من الكتاّب والأدباء، شرقًا وغربًا، كمناظرة السيف والقلم لابن الوردي، وابن برد الأصغر، والقلقشندي، وغيره.

فلما جاء العصر الحديث، وأطبقت هذي الطامة الكبرى على العالم العربي ممثلةً في تلكم الهجمة الاستعماريّة البربريّة تحت شعاراتٍ زائفةٍ من الحريّة والمساواة، والتخلّص من ظلم الحكام، ثارت الأدباء مع كلّ طبقات الشعب عليهم، في كلماتٍ أقوى من الرصاص، وأشدّ من السيف، وأنكى من السهام، يلهبون بها ظهر المستعمِر، ويشعلون بها حماس الشعوب، من خلال الالتزام بقضايا الوطن، داعين إلى التحرّر والاستقلال، والتصدّي للاستبداد والاستعمار، فيما أُطلق عليه (أدب المقاومة).

الاستعمار الفرنسي في مصر

لم تكن مصر بعيدةً عن تلكم الهجمة الاستعمارية الشرسة التي طالت جل البلدان العربية أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل كان لها النصيب الأوفر، ربما يرجع ذلك إلى مكانتها السياسيّة والجغرافيّة والديموجرافيّة، ومن ثم فقد تسابقت تلك القوى الاستعماريّة للسيطرة عليها، فكانت من نصيب كلٍّ من إنجلترا وفرنسا، في محاولة منهما لإخضاعها تحت السيطرة، ونهب خيراتها، وجعلها جزءًا لا يتجزّأ من مستعمراتهما.

وحينما رغبت فرنسا في قطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق من ناحية، ورغبتها في

تكوين إمبراطوريّةٍ شرقيّةٍ فرنسيّةٍ تكون قاعدتها مصر، ومن ثم فقد فكرت جديًّا في هذا الأمر ردحًا من الزمان؛ ولذلك فقد ظلّ هذا المشروع تفكير ساستهم وقادتهم منذ لويس الرابع عشر حتى بعد إعلان الثورة الفرنسيّة ١٧٩٨م، إلى أن خرج هذا المشروع الاستعماري إلى النور على يد القائد نابليون بونابرت عام ١٧٩٨م.

وقد سجّل الجبرتي هذه الأحداث (١٧٩٨- ١٨٠١ م)، ملخّصًا هول ما حدث ومدى تأثيره على تاريخ مصر في الجزء الخامس من تاريخه الكبير، وممّا قاله: «وهي أولى سني الملاحم العظيمة، والحوادث الجسيمة، والوقائع النازلة، والنوازل الهائلة، وتضاعف الشرور، وترادف الأمور، وتوالي المحن، واختلال الزمن، وانعكاس المطبوع، وانقلاب الموضوع، وتتابع الأهوال، واختلاف الأحوال، وفساد التدبير، وحصول التدمير، وعموم الخراب، وتواتر الأسباب»[١] ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**﴾[٢].

ولم يقبل المصريون مجيء الحملة الفرنسية ورفضوا هذا الاستعمار والتدخل في بلادهم لأول وهلة، ولعلّ هذا ما أكّده الزعيم المصري السيد محمد كُرَيِّم، بقوله: «هذه بلاد السلطان، وليس للفرنسيس، ولا لغيرهم عليها سبيل، فاذهبوا عنا»[٣].

وفي هذا الشأن يورد الجبرتي صورة الرسالة التي أرسلها نابليون بونابرت وأمر أن توزع في أرجاء مصر؛ تطمينًا لهم، وتهدئةً لمشاعرهم، مستعملاً في ذلك أسلوب الخداع والمراوغة والتدليس والكذب، متحدّثًا بأسلوب الناصح الأمين، والصراط المستقيم، مؤكّدًا في رسالةٍ مطولةٍ أنّهم موحّدون بالله، غير مشركين به، وأنّهم ما جاؤوا إلى مصر إلّا ليخلّصوها من ظلم المماليك، واحتقارهم لها، مبيّنًا أنّهم سيعاملون المصريين بالعدل، وسيرعون حقوقهم، كما سيراعون حقوق الدين الإسلامي، ذاكرًا في الخطاب أنّهم أيضًا مخلصون للخليفة العثماني ... إلخ.

وممّا ورد في هذي الرسالة الطويلة قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلّا الله، لا ولد له ولا شريك له في ملكه، من طرف الفرنساويّة المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير (القائد العام للعساكر الفرنسيّة) أمير الجيوش الفرنساويّة بونابرته، يعرف أهالي مصر جميعهم،

١. عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والآثار، ج٥، ص ١.

٢. سورة هود: الآية ١١٧.

٣. عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ الجبرتي، ج٥، ص ١١.

أنّ من زمان مديد الصناجق الذين يتسلّطون في البلاد المصريةّ، يتعاملون بالذلّ والاحتقار في حقّ الملة الفرنسيّة، ويظلمون أهلها بأنواع الإيذاء والتعدّي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم ... يا أيّها المصريون قد قيل لكم إنّني ما نزلت بهذا الطرف إلّا بقصد إزالة دينكم، فلا تصدّقوه، وقولوا للمفترين إنّني ما قدمت إليكم إلّا لأخلّص حقّكم من يد الظالمين، وإنّني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيّه، والقرآن العظيم، وقولوا أيضا لهم إنّ جميع الناس متساوون عند الله، وإنّ الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، ماذا يميّزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملّكوا مصر وحدهم، ويختصّوا بكلّ شيءٍ أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق ... يا أيّها المشايخ والقضاة والأئمّة قولوا لأمتكم: إنّ الفرنساويّة هم أيضًا مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنّهم قد نزلوا رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائمًا يحثّ النصارى على محاربة الإسلام ...»[١].

ومما لا شك فيه أنّ الحملة الفرنسيّة كانت بدايةً لعصرٍ جديد، العصر الحديث؛ ذلك أنّها كانت بمنزلة الصدمة الحضاريّة للمجتمع المصري؛ إذ اصطحب نابليون معه كثيرًا من مظاهر المدنية (مسرح التمثيل، الصحافة، مراصد فلكية، مكتبات عامة، إنشاء الدواوين ...)، إضافةً إلى عشراتٍ من علماء الحملة، وإنشاء مجلس نوّاب، ثم هذا المشروع العلمي الضخم (إنشاء المجمع العلمي المصري)، وذلك على غرار المجمع العلمي الفرنسي، وكان من أغراضه:

١. نشر المدنيّة وبعث العلوم والمعارف بمصر.

٢. دراسة المسائل والأبحاث التاريخيّة والطبيعيّة والصناعيّة، ونشر الأبحاث في مجلة المجمع العلمي التي تنشأ لهذا الغرض.

٣. إبداء رأيه في الأمور التي تستشيره فيها الحكومة[٢].

وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذا كلّه لم ينطل على المصريين، وبقدر انبهارهم به فقد وقفوا للحملة الفرنسية بالمرصاد، فثاروا عليهم، وتصدّوا لهم، مدركين أهدافها الخبيثة، وطويتها الدنيئة، فكانت ثورة القاهرة الأولى والثانية، وثورة الأزهر، ممّا ألجأ نابليون بونابرت أن يفر إلى فرنسا، ثم جاء كليبر وقُتل، وخلفهما جاك مينو الذي تظاهر بالإسلام، ثم سرعان أن انتهت الحملة الفرنسيّة

١. يُنظر: عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ الجبرتي، ج٥، ص ٤.

٢. عمر الدسوقي، عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ج١، ص ٢٢.

بعد ثلاث سنواتٍ فقط، لتبرهن للقاصي والداني أنّ الشعب المصري شعبٌ حرٌّ، لا يقبل الذلّ ولا يرضى الخضوع والاستسلام والضيم، وكان ذلك بالضرب والسنان كما كان أيضًا بالكلمة واللسان.

وهكذا نرى «أنّ الاستعمار الفرنسي قد وجد في مصر ومن المصريين مقاومةً عنيفةً، وقد كان المصريون مع قلّة عدّة الحرب وأدواته لديهم، وتفوّق أسلحة الفرنسيين، وشدّة فتكها مصدر قلقٍ وتعبٍ للغزاة الفاتحين، لهذا لم يتورّعوا عن اتّخاذ أبشع الأساليب، وأقصى أنواع الضغط، وفرضٍ أفدحٍ الغرامات، والإتاوات؛ لإخضاع المصريين لسيطرتهم وجبروتهم، ولكنّ شيئًا من هذا لم يجد فتيلاً، ولم يحل دون جلائهم في نهاية الأمر، وعودتهم إلى بلادهم من حيث أتوا، يجرّون أذيال الخيبة، ويتعثّرون في أثواب الذلة والمسكنة»[١].

وقد وجدنا الأدباء في كثيرٍ من الأحيان ما يستهزئون بالفرنسيين وعاداتهم وتقاليدهم اليوميّة، كما ورد عند الجبرتي؛ فقد كانت لهم عنايةٌ خاصةٌ ببذل الأموال والتردد إلى الحانات والتغالي في شراء الفواكه، وركوب الحمير، وفي ذلك يقول الشيخ حسن العطّار مستهزئًا: [٢]

إنّ الفرنسيس قد ضاعت دراهمهم
في مصرنا بين حمارٍ وخمّارِ
وعن قريبٍ لهم في الشام مهلكةٌ
يضيعُ لهم فيها آجالُ أعمارِ

ومن جهاد الشعراء بالكلمة ما جاء في قول الشيخ المنير يحكي فيها عن استشهاد أحد الأبطال في سبيل الله وهو يحارب الفرنسيين، بعد أن اقتحم صفوفهم، وقوله: «أنا بعت نفسي في سبيل الله»، يقول [٣]:

١. شحاتة عيسى إبراهيم، عظماء الوطنية في العصر الحديث، ص١١٠.

٢. يُنظر: عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ الجبرتي، ج٥، ص ٧٥.

٣. يُنظر: المصدر السابق، ج٥، ص ١١٢.

لم يَـبرْ مِنْهُـمْ سِـوَى أَيُّـوبَ مِـنْ أَلَـمٍ ... مُجـانِسُ دَاءِ خَصْـمٍ قـادِمٍ حَنِـقِ

بانَـتْ لَـهُ مِـنْ حِسـانِ الحُـورِ قائِلَـةً ... اِرْكُـضْ بِرِجْلِـكَ لِلْخَـيْراتِ وَاسْـتَبِقِ

وَاتْـرُكْ مُـرادًا إِلَى الدُّنْيـا وَلُـمَّ بِنَـا ... إِنّـا الحَيَـاةُ فَمِـلِ الـرُّوحَ وَاعْتنـقِ

أُمَّ الجِهَـادَ شَـهِيرَ السَّـيْفِ مُجْتَهِـدًا ... فِي كلمـةِ الحَـقِّ إِعـلَاءٌ عَـلَى الفِـرَقِ

اللـهُ أَكْـبَرُ وَالتَّوْحِيـدُ يَصْـحَبُهَا ... نِـدَاؤُهُ فِي عَجَـاجٍ مُظْـلِمٍ غَسَـقِ

لَقَـدْ تَـوَلّى عَـلَى عَـرْضِ الصُّفُـوفِ إِلَى ... أَنْ ضَمَّـهُ القَلْـبُ فَاسْـتَوْلَى عَـلَى حلـقِ

مَـا زَالَ يَقْتَـضُّ حَتّـى انْقَـضَّ كَوْكَبُـهُ ... وَطَـارَ مِنْـهُ بَهَـاءُ النُّـورِ لِلْأُفُـقِ

مَـضَى شَـهِيدًا وَحِيـدًا طَاهِـرًا سَـمْحًا ... مُغْسّـلًا بِـدَمِ الهَيْـجَاءِ لَا غَـرَقِ

تَمَيَّـزَ الجَوْهَـرُ المَكْنُـونُ مِـنْ صَـدَفٍ ... ثُـمَّ انْجَلَـى فِـي الحُـلِيِّ يُـدْعَى بِمُؤتلـقِ

كَانَ الجَـلَاءُ لَـهُ عَـيْنَ الجَـلَاءِ لَهُـمْ ... فَأَدْبَـرُوا بَائِعِيـنَ الخُـلْدَ بِالفَـلَقِ

ويتحدّث الجبرتي عن محاصرة الفرنسيس لعكا، وما أبلاه أهلها وأحمد باشا وعسكره من بلاء حسن، وفي ذلك يقول الأديب اللبيب السيّد علي الصيرفي الرشيدي، نزيل عكا المحروسة في هذه الواقعة، قوله من الخفيف[1]:

١. المصدر السابق، ج٥، ص ٢٢٣.

وأراهـــم قبيحهـــم حســـنَ قصـــدٍ نحـــو عـــكا ذات الســـعودِ البـــادي
فاســـتعدّوا لهـــا بـــالآتِ حـــربٍ ورجـــالٍ كثيـــرةٍ كالـــــجرادِ
خيّمـــوا حولهـــا بجـــيشٍ وخيـــشٍ ومتاريـــس ضـــاق منهـــا الـــوادي
أشـــبهوا قـــومَ صـــالحٍ في فعـــالٍ ينحتـــون الجبـــالَ لاستعـــــدادِ
في حصـــونٍ مـــن الـــترابِ تراهـــم شيـــدوها بقـــوة وعمـــــــادِ
فـــكأنّ الـــجنَّ الشياطيـــن فيـــهم يسرعـــون الأعـــمال عنـــد التنـــادي
حاصروهـــا وشـــددوا في حصـــارٍ واستمـــــدوا بـــكلّ نـــــوعِ مـــرادِ
ثـــم دارت رحـــى الحـــــروب لدينـــا يضـــــربون مدامـــة التـــــردادِ
كلّ يـــــومٍ وليـــلةٍ في رعـــــــودٍ وبـــروقٍ مـــن غيـــمِ ذاك الـــوادي
كـــم نهـــارٍ أضحـــى كليـــلٍ بهيـــــمٍ مـــن دخـــانِ الوغـــى غـــدا في ازديـــادِ

وربما بل من المؤكّد أنّ الأدب كان له دورٌ كبيرٌ في التصدّي لهذا الاحتلال؛ وذلك الاستعمار طوال السنوات الثلاثة، وأنّ الأديب قد أدّى دوره كاملاً مثله مثل غيره، وكما كان الجندي على أرض المعركة، كذلك كان الأدب؛ شعرًا ونثرًا، لكن كثيرًا من ذلك كلّه لم يصلنا؛ إذ لم يهتم النقاد بأدب هذي الفترة لما وسمت به من ضعفٍ وانهيارٍ وسم المرحلة كلّها (فترة الحكم العثماني)، قبل أن ندخل في العصر الحديث، ويلج الأدب كبقيّة مناحي الحياة، وتبدأ من ثم، حركةٌ شعريّةٌ قويّةٌ ممتثّلة في أولى مدارس الشعر الحديث (الإحياء والبعث/ النهضة)، ولعلّ هذا ما بدا جليًّا في التصدّي للاحتلال الإنجليزي على المستويات كافّة كما سنرى.

الاستعمار البريطاني في مصر

ونحن هنا بالتأكيد لا نتحدث عن حملة فريزر المبكرة، التي لم تمكث طويلاً، وإنّما نتحدّث عن تلكم الهجمة البربريّة حينما جاء الجيش البريطاني بقضّه وقضيضه عام ١٨٨٢، وكانت التربة المصريّة للأسف الشديد مهيّأةً لذلك، فقد بلغ ظلم الحكام آنذاك مداه، وتحكّموا في مصائر المصريين وأقواتهم ومعيشتهم، وانتشر الظلم، وغابت العدالة، وانتفت المساواة.

ولذلك قامت ثورة عرابي، وحينما دارت بينه وبين الخديو توفيق محاورة، كان ممّا قاله عرابي

له: «جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة، وكلّها طلباتٌ عادلة، ولقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، فوالله الذي لا إله هو إنّنا سوف لا نورث، ولا نستعبد بعد اليوم»[١]. وحينما كان يُحاكَم قال: «يا دعاة الحق: أمن العدل أن يحرم أبناء الوطن من كلّ وظيفة، ويأخذ الأجانب أماكنهم، ومن حضر إلى مصر من الشراكسة والألبان والبلقان؟! ولكننا سنجد بين حماة الإنسانيّة من يدافعون عن الحقّ في وجه طغيان هذا العهد الذي يسود منه وجه الإنسان»[٢].

ولم يقبل المصريون الاحتلال الإنجليزي منذ وطئت أقدامه أرض الكنانة، فكانت الثورة تلو الثورة، فلم يرضوا، ولم يخضعوا، ولم يستكينوا، ولم يرضخوا، غير آبهين بما يرفعه هذا المحتل من شعارات، وما يصكّه من مصطلحات صدّع بها رؤوسهم ليل نهار، مثل الحرية، والعدالة، والمساواة، والديمقراطية، ورفع الظلم، وتوزيع الثروات، إلى غير ذلك من الشعارات الموهمة الكاذبة الرنانة، التي ثبت زيفها، وانكشف أمرها مع مرور الوقت.

وكان الأدب، والشعر بخاصّة تعبيرًا عن حالة السخط والتبرّم من هذا المحتل الغاصب، الذي نهب الأرض، وانتهك العرض، وجاس خلال الديار، فأفسد البلاد، وقهر العباد، فكان الأدب إذن صورةً وانعكاسًا للواقع المعيش، والحاضر المزرٍ، الرافض لهذا المحتلّ المستعمِر الغاشم، الطامع، الذي خلف الوعود، ونقض المواثيق، وامتص دماء المصريين، وعمد إلى الغيلة والحيل.

ومن هؤلاء الشعراء الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في هذا الشأن، البارودي (رائد الشعر الحديث)، ربّ السيف والقلم، الذي ثار على الظلم، ولم يرضَ بالضيم؛ ممّا جعله مبكّرًا يشترك في ثورة عرابي، متحدّثًا باسمها، رافعًا شعاراتها، حتى إذا ما فشلت نُفي مع غيره من الثوّار إلى جزيرة سرنديب. وقد نظم في ذلك شعرًا قويًّا، فيه حميّةٌ، وحماسةٌ، وتمرّدٌ على النُظم، محرّضًا المصريين على الثوّرة، مهيبًا بهم ألا يستكينوا للحاكم المستبدّ والسلطة القاهرة أيًّا كانت، مصوّرًا لهم في الوقت ذاته نفوسهم العاجزة الضعيفة التي تقبل الضيم، وترضى بالدنية، بقوله[٣]:

١. يُنظر: عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ج١، ص ٤٤٤.

٢. يُنظر: محمود الخفيف، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ص٥٠٦.

٣. محمود سامي البارودي، ديوان البارودي، ص٢٣٤.

فَيَـا قَـوْمُ هُبُّـوا إِنَّمَـا الْعُمْـرُ فُرْصَـةٌ ... وَفِي الدَّهْـرِ طُـرْقٌ جَمَّـةٌ وَمَـافِعُ
أَصَـبْرًا عَـلَى مَـسِّ الْهَـوَانِ وَأَنْتُـمُ ... عَدِيـدُ الْحَـصَى إِنِّي إِلَى اللَّـهِ رَاجِـعُ؟!
وَكَيْـفَ تَـرَوْنَ الـذُّلَّ دَارَ إِقَامَـةٍ ... وَذَلِـكَ فَضْـلُ اللَّـهِ فِي الأَرْضِ وَاسِـعُ؟!
أَرَى أَرْؤُسًـا قَـدْ أَيْنَعَـتْ لِحَصَادِهَـا ... فَأَيْـنَ وَلا أَيْـنَ السُّيُـوفُ الْقَوَاطِـعُ؟!
فَكُونُـوا حَصِيـداً خَامِدِيـنَ أَوِ افْزَعُـوا ... إِلَى الْحَـرْبِ حَتَّـى يَدْفَـعَ الضَّيْـمَ دَافِـعُ
أَهَبْـتُ فَعَـادَ الصَّـوْتُ لَـمْ يَقْـضِ حَاجَـةً ... إِلَيَّ وَلَبَّـانِي الصَّـدَى وَهْـوَ طَائِـعُ
فَلَـمْ أَدْرِ أَنَّ اللَّـهَ صَـوَّرَ قَبْلَكُـمْ ... تَمَاثِيـلَ لَـمْ يُخْلَـقْ لَهُـنَّ مَسَامِـعُ
فَـلا تَدَعُـوا هَـذِي الْقُلُـوبَ فَإِنَّـهَا ... قَوَارِيـرُ مَحْنِـيّ عَلَيْـهَا الأَضَـالِعُ

ويقول معرّضًا بالحاكم المستبدّ[1]:

يـا أيّهـا الظـالمُ في مـلكهِ ... أغـرّك الملـكُ الـذي ينفـدُ
اصنـع بنـا مـا شـئتَ مـن قسـوةٍ ... فاللـهُ عـدْلُ والتلاقـي غـدُ

ثم نراه يحرّض الأمةَ على اليقظة والقوّة حتّى لا يستهين السلطان بأمرها[2]:

وكـذاك السـلطان إنْ ظـنّ بالأمـ ... ـةِ عجًـا سـطا عليهـا وشـدا

والأمر كذلك في الصحف التي كانت مناوئةً للاحتلال، التي كان لها دورٌ كبيرٌ في تعريف الشعب بجرائم المحتلّ ومفاسد المستعمِر، وأغراضه الدنيئة، وممّا جاء في افتتاحيّة (مجلة العروة الوثقى) منددة بالاستعمار الإنجليزي قولها: «بلغ الإجحاف بالشرقيين غايته ووصل العدوان فيهم نهايته، وأدرك المتغلّب منهم نكايته، خصوصًا في المسلمين منهم، فملوك أُنزلوا عن عروشهم جورًا، وذوو حقوقٍ في الإمرة حرموا حقوقهم ظلمًا، وأعزاء باتوا أذلاء، وأجلّاء أصبحوا حقراء،

١. محمود سامي البارودي، ديوان البارودي، ص١٢٢.
٢. نفسه، ص١٣٣.

وأغنياء أمسوا فقراء، وأصحّاء أضحوا سقامًا، وأسود تحوّلت نعامًا، ولم تبقَ طبقةٌ من الطبقات إلّا وقد مسّها الضرّ من إفراط الطامعين في أطماعهم، خصوصًا من جراء هذي الحوادث التي بذرت بذورها في الأراضي المصرية نحو خمس سنواتٍ بأيدي ذوي المطامع فيها، حملوا إلى البلاد ما لا تعرفه فدهشت عقولها، وشدوا عليها بما لا تألفه فحارت ألبابها، وألزموها ما ليس في قدرتها فاستعصت عليه قواها، وخضدوا من شوكة الوازع تحت اسم العدالة، ليهيّئوا بكلّ ذلك وسيلةً لنيل المطمع فكانت الحركة العرابيّة فاتّخذوها ذريعةً لما كانوا له طالبين، فاندفع بهم سيل المصاعب، بل طوفان المصائب على تلك البلاد، وظنّوا بلوغ الأرب، ولكن أخطأ الظن وهموا بما لم ينالوا»[١].

واستمع كذلك إلى أديب إسحق تلميذ جمال الدين الأفغاني وأحد الألسنة التي أطلقها تندد بالاستعمار وحيله، كيف ينبّه المصريين إلى خداع الإنجليز، وتحذيرهم المصريين بتخفيض الضرائب (يتحدّث عن نوبار باشا صنيعة الإنجليز)، حتّى يمدحوا أيامهم، ويوازنوا بينهم وبين حكّامهم بما قدّم الإنجليز من عملٍ فثارت ثائرته، وقال: «فهل خفي عن تلك الصحف أنّ من شفقة الصيّاد على الطير إلقاؤه الحبّ بين يديها؟ أو لم تعلم أنّ القائل بهمجيّة المصريين، المعتقد بانحطاط مداركهم، لا يطعمهم هذا الفتات إلّا ليسهل على الإنجليز هضم قوتهم، والتهام ثروتهم! كلا إنّ الجرائد المصرية لا تجهل حقيقة الأمر، ولكنّها لا تستطيع التصريح، علمًا بأنّ اللص العازم على سرقة الحقوق الوطنيّة يكره النور، فإذا حاولت الجرائد إظهاره سارع إلى إطفائه بتعطيلها وإلغائها. يا أهل مصر: إنّي محدّثكم حديثًا غريبًا، إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم أسخياءكم، وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خيرٌ لكم من ظهرها».

«غير أنّ الشعب قد رأى بعينه زعماءه يمثلون أمام محاكم عسكريّة كان المحتلّ فيها الخصم والحكم، فنكّلوا بهم في شكل أحكام الإعدام، والذي عدل إلى النفي، ومصادرة ما كانوا يملكون، أمّا السجن والتشريد فكان نصيب من شاركهم وطنيتهم»[٢].

١. يُنظر: عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ج١، ص ٤٤٣.

٢. يُنظر: م. ن، ص١٣.

ومن هؤلاء الأدباء الذين أدلوا بدلوهم في مجابهة الاحتلال بقوّة الكلمة (عبد الله النديم) الذي كان له دورٌ كبيرٌ في الوقوف ضدّ الإنجليز بكلّ ما أُوتي من قوة الكلمة وبراعة البيان، وسحر التبيان، ناهيك عن سخريةٍ لاذعة، وحجةٍ بالغة، وقد شارك مع عرابي إبّان ثورته، حتى كان لسانها المعبّر عنها، المتحدّث بها، وظلّ شاهرًا سيفه في وجه الإنجليز غير مبالٍ بهم وبسلطانهم القوي حتى مات، بعد أنْ لقي من جرّاء ذلك العنت الشديد والنفي والسجن والتشريد.

ومن خطبه الشهيرة محرّضًا المصريين للثورة ضدّ الإنجليز، محفزًا لهم: يا بني مصر: «هذه أيام النزال، هذه أيام النضال، هذه أيام الذود عن الحياض، هذه أيام الذبّ عن الأعراض، هذه أيام يمتطي فيها بنو مصر صهوات الحماسة، وغوارب الشجاعة، ومتون الإقدام لمحاربة عدو مصر، بل العرب، بل عدو الإسلام، الدولة الإنجليزيّة خذلها الله، وردّ كيدها في نحرها، فقاتلوهم قتال المستميتين، وليجدوا فيكم غلظة، واعلموا أنّ الله مع المتّقين، قوم نقضوا العهود، ونكثوا الأيمان، وهمّوا بإخراج أهل الحكم، وهم بدأوكم أول مرة: أتخشونهم فالله أحقّ أنْ تخشوه إنْ كنتم مؤمنين. يا أهل مصر، إنّما الإنجليز نَجَسٌ فلا يقربوا البلاد بعد عملهم هذا، وإنْ خفتم ضعفًا فتعاونوا وتآزروا ينصركم الله عليهم إنّ الله قويٌ عزيز، كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلًّا ولا ذمّةً، يذبّحون أبناءكم، ويستحيون نساءكم، وفي ذلك بلاءٌ من ربكم عظيم»[١].

ومن الشعراء الذين وقفوا ضدّ المستعمر بقصائده الرنّانة (ولي الدين يكن)، ومن ذلك قوله متألّمًا لما أصاب الوطن جراء هذا الاحتلال الغاصب والمستعمِر القذر، مصوّرًا مآسيه في قصيدةٍ بعنوان (أيّها الوطن) سنة ١٨٩٨ [٢]:

يبــكي بنــوك ويضحــك الزمــنُ
مــاذا أصابــك أيّهــا الوطــنُ؟!
مــا أوشــكت أن تنتهــي محــنٌ
إلّا وجــاءت بعدهــا محــن

١. يُنظر: عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ص ٣٩٦.

٢. يُنظر: ولي الدين يكن، ديوان ولي الدين يكن، ص٣٣.

أمـــا الرســـوم فإنّهـــا دُرســـت ... أمّـــا الرجـــال فإنّهـــم دُفنـــوا

لـــولا بقايـــا معـــشرٍ ســـلفوا ... لتنبّهـــتْ مـــن نومهـــا الفـــتنُ

العـــصر راجـــت ســـوقُ باطلـــهِ ... فالحـــقُّ فيـــه مالـــه ثمـــنُ

فطـــنَ البرايـــا للـــذي وقعـــوا فيـــه ... وبعـــضُ النـــاس مـــا فطنـــوا

يـــا قـــوم هبّـــوا مـــن مضاجعكـــم ... طـــال المـــدى حتّـــام ذا الوســـنُ؟!

يـــا وطنًـــا قـــد جـــرى الفســـادُ بـــه ... متـــى يرينـــا إصلاحـــك الزمـــنُ

دفنـــت حيًّـــا ومـــا دنـــا أجـــل ... مـــا ضرّ لـــو دافنـــوك قـــد دفنـــوا

دمـــاء أبنائـــك الكـــرام جـــرت ... بحـــرًا فأشـــلاؤهم لـــه ســـفنُ

هبّـــوا بنـــي المجـــد إنّهـــا فـــرصٌ ... تمـــضي سراعًـــا حتّـــامَ ذا الوســـنِ

أمنتـــم الدهـــرَ في غوائلـــه ... والدهـــر خـــوان الألى ائتمنـــوا

وا أســـفًا يـــا زمـــان وا أســـفا ... أفنيـــت ظلـــمًا رجالنـــا ففنـــوا

نحـــن هدمنـــا والســـالفون بنـــوا ... نحـــن اســـترحنا والســـالفون عنـــوا

والأمر كذلك مع أمير الشعراء شوقي الذي ألهب ظهر رياض باشا عقب خطبته التي ألقاها في افتتاح (مدرسة محمد علي الصناعية) التي أنشأها بالإسكندرية جمعية العروة الوثقى سنة ١٩٠٤، وكان اللورد كرومر ممّن حضر هذا الافتتاح فتملقه رياض باشا بكلامٍ كفر به بنعمة مصر، وأصحاب عرشها، فأوسعه شوقي تأنيبًا وتعنيفًا، حيث يقول[١]:

غمــرتَ القــومَ إطــراءً ومدحــا ... وهــم غمــروك بالنعــم الجســامِ

رأوا بالأمــس أنفــك في الثريــا ... فكيــف اليــوم أصبــح في الرغــامِ

أمــا واللــه مــا علِمــوك ألا ... صغــيراً في ولائــك والخصــام

إذا مــا لم تكــن للقــول أهــلاً ... فــما لــك في المواقــف والــكلام؟

خطبــتَ فكنــتَ خَطْبًــا لا خطيبًــا ... أضيــف إلى مصائبنــا العظــامِ

لهجــتَ بالاحتــلالِ ومــا آتــاه ... وجرحــك منــه لــو أحســتت دامــي

ومــا أغنــاه عمّــن قــال فيــه ... ومــا أغنــاك عــن هــذا الترامــي

ومن الحوادث الدموية التي أقدم عليها الاحتلال الإنجليز (حادثة دنشواي) المشهورة، الذي راح ضحيتها العشرات من أبناء القرية، ناهيك عن تلكم المحاكمة الهزلية التي أقيمت لأبناء القرية الأبرياء، وقد كان لهذي الحادثة دويٌّ قوي، لا في مصر وحدها وإنّما في العالم كله.

ومن ذلك قول حافظ إبراهيم منددًا بما حدث في حادثة دنشواي، رافضًا إيّاه، ملقيًا باللوم على

١. أحمد شوقي، الشوقيات، ص٢٣٤.

الاحتلال، وما قام به من محكمةٍ هزليةٍ للضحايا [١]:

أتِلْـكَ مَحْكَمَـــــةُ التَّفْتيـــــــــ
ـــشِ عــادَتْ، أمْ تِلْـكَ عَهْـدُ نِيـرُونَ عــادا
كَيْـفَ يَحْلُـو مِـنَ القَـوِيِّ التَّشَـفِّي
مِــنْ ضَعيــفٍ ألْقَــى إلَيْــهِ القِيــادا

ثم نراه يتحدّث عن الفّلاحين المظلومين الذين راحوا ضحية الحادثة، سواء من قُتل منهم، أو من حُكِم عليه بالموت ظلمًا وعدوانًا [٢]:

جُلــدوا ولــو منّيتهــم لتعلّقــوا
بحبــال مــن شــنقوا ولم يتهيّبــوا
شُــنقوا ولــو مُنحــوا الخيــار لأهلهــا
بلظــى ســياط الجالديــن ورحبّــوا
يتحاســدون عــلى المــمات وكأســه
بــين الشــفاه وطعمــه لا يَعْــذِبُ

ثم لا يلبث حافظ إبراهيم أن يسخر من جنود الاحتلال، وما قاموا به:

أيّهــا القائمــون بالأمــر فينــا
هــل نســيتم ولاءنــا والــودادا
خَفِّضــوا جيشــكم ونامــوا هنيئًــا
وابتغــوا صيدكــم وجوبــوا البــلادا

وفي نهاية قصيدته ينحى باللائمة على ذلكم القاضي المصري (إبراهيم الهلباوي) الذي باع نفسه للشيطان، ذلكم المدّعي العام في المحكمة الصورية التي نصبت لهؤلاء الأبرياء من أبناء

١. حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ص١٥٥.

٢. المصدر السابق، ص ٥٥.

هذي القرية، إذ كان ممثّلاً- ويا لخيبته - للاحتلال الانجليزي[١]:

أيّهـا المُدّعـي العمومـيّ مهـلا
بعـض هـذا؛ فقـد بلغـت المُـرادا
قـد ضمنّـا لـك القضـاء بمـصرٍ
وضمنّـا لنجلـك الإسـعادا
فـإذا مـا جلسـتَ في الحكـم فاذكـر
عهـدَ مـصر فقـد شـفيتَ الفـؤادا

وممّا قاله شوقي في حادثة دنشواي - بعد عام – منددًا بالاحتلال، متحدّثًا عن جرائمه[٢]:

يـا دنشـواي عـلى ربـاك سـلامُ ذهبـتْ بأنـسِ ربوعِـك الأيـامُ
شـهداء حكمـك في البـلاد تفرّقـوا هيهـاتَ للشـملِ الشـتيت نظـامُ
مـرّت عليهـم في اللحـود أهلـةٌ ومـضى عليهـم في القبـور العـامُ
كيـف الأرامـل فيـك بعـد رجالهـا وبـأيّ حـالٍ أصبـح الأيتـامُ؟
عـشرون بيتًـا أقفـرتَ وانتابهـا بعـد البشاشـة وحشـةٌ وظـلامُ
يـا ليـت شِـعري في الـبروج حمائـمٌ أم في الـبروج منيّـةٌ وحِـمامُ
نـيرونُ لـو أدركـت عهـدَ كرومـرٍ لعرفـت كيـف تُنفّـذ الأحـكامُ؟
نُوحـي حمائـمَ دنشـواي وروّعـي شـعبًا بـوادي النيـلِ ليـس ينـامُ
متوجّـعٌ يتمثّـلُ اليـومَ الـذي ضجّـت لشـدّة هولِـهِ الأقـدامُ
السـوط يعمـلُ، والمشـانق أربـعٌ متوحّـدات والجنـود قيـامُ

ولما غادر اللورد كرومر مصر وجاء السير غورست خلفًا له سنة ١٩٠٧، استقبله حافظ إبراهيم يشكو إليه ما فعله كرومر قائلاً[٣]:

١. حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ص١٤٤.

٢. أحمد شوقي، الشوقيّات، ص٢٣٢.

٣. حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ص١٤٥.

بنــات الشــعر إنْ هــي أســعدتني شــكوت مــن العميــدِ إلى العميــدِ

ثم يقول ساخرًا:

فليــتَ كرومــرًا قــد دام فينــا
يطــوق بالسلاســل كلّ جيــدِ
ويتحــف مــصر آنًــا بعــد آنٍ
بمجلــودٍ ومقتــولٍ شــهيدِ
لننــزعْ هــذه الأكفــانَ عنّــا
ونبعــثْ في العــوالم مــن جديــد

ثم يصف حافظ إبراهيم اللورد كرومر بعد رحيله ١٩٠٧، وتقاريره:

رمانــا صاحــب التقريــر ظلــمًا بكفــران العــوارفِ والكنــودِ
وأقســم لا يجيــب لنــا نــداء ولــو جئنــا بقــرآنٍ مجيــدِ
وبــشّرْ أهــلَ مــصرٍ باحتــلالٍ يــدوم عليهــم أبــدَ الأبيــدِ
وأنبــت في النفــوس لكــم جفــاءً تعهــده بمنهــلِ الصــدودِ
فأثمــر وحشــةَ بلغــت مداهــا وزكاهــا بأربعــةِ شــهودِ

كما رأينا الشاعر المحافظ محمد عبد المطلّب لا يألو جهدًا في الحديث عن المحتلّ الإنجليزي، معدّدًا جرائمه، منددًا بسياساته، في شعرٍ يفيض وطنيةً، ويقطر بالحماسةِ والثورة[١]:

يــرى نفسَــه فــوق القوانــين بيننــا
متــى مــا نذكــره القوانــين يحنــقِ
يبيــح غــدًا مــا حــرّم اليــوم بالهــوى
لغــير الهــوى في حكمــه لم يُوفّــقِ

١. محمد عبد المطلّب، ديوان محمد عبد المطلب، ص٨٨.

إلاهــة جبــار وإمــرة خاطــل
وتدبــير أعمــى في الحكومــة أحمــقِ
يقــرب خوّانًــا ويرفــع جاهــلاً
ويســعد أشــقاها ويشــقى بهــا التقــي
إذا مــا مــضى هــذا أتى ذاك بعــده
عــلى النهــج لم يعــدل ولم يترفّــقِ

ومن ذلك قوله مخاطبًا إيّاهم[1]:

يــا دولــةَ الأطــماع ِويلــكِ أقــصري
نهــضَ الزمــانُ عــن الــورى يجلــوكِ
لا يُزهينّــك في المطــيرِ قــوادمُ
برقــتْ بألــوانٍ لهــا وحبيــكِ
إنّ القشــاعمَ إنْ تثاقــل نهضهــا
هرمًــا فقــد صــارت إلى تهلــوكِ
لا يخدعنّــكِ في حياتــك معــشرٌ
في خدمــة اســتعمارهم خدعــوكِ
أبنــاءَ مــصر إذا الخطــوب تحلّكــت
أقــمار كلّ دجنــةٍ وحلــوكِ

ومن ذلك ديوان (وطنّيتي) لعلي الغاياتي قصيدة بعنوان (نحن والاحتلال)، وقد ألقاها في الاجتماع الوطني الذي انعقد بدار اللواء ١٩١٠، يقول في مطلعها[2]:

كفكفــي يــا مــصرُ دمــعَ الوجــلِ
وارتقــبْ يــا نيــلُ نيــلَ الأمــلِ

١. المصدر السابق، ص٩٨.

٢. يُنظر: علي الغاياتي، ديوان وطنيتي، ص ٤٤.

جــاوز الصــبرُ المــدى والصــدرُ لم
يُبــقِ فيــه الوجــدُ مــن محتمــلِ
كــم شــقاء كــم بــلاء كــم أذى!
أيّ حــالٍ بعــد ذا لم يحــلِ
كلّ يــومٍ حــادثٌ مســتقبلٌ
ليــت شــعري مــا حديــث المقبــلِ
ضجّــت الأهــرام مــن موقفهــا
وجــرى النيــلُ بدمــعٍ هطــلِ
كنــت تجــري أيّهــا النيــلُ كــما
شــئتَ في القطريــن عــذب المنهــلِ
يــوم كان المجــد مرفــوع اللــواء
بهــدى الفكــر وبــأس العمــلِ

كما لم يَغِب النثر عن دوره التنويري التحريضي الثوري في مقاومة الاحتلال الانجليزي، تبدّى ذلك في إصدار العديد من الصحف المناوئة للاحتلال، فقد رأينا علي يوسف يصدر (المؤيّد) كما رأينا ذلك سابقًا مع عبد الله النديم وإصدره جريدة (الأستاذ)، ثم مصطفى كامل يصدر(اللواء).

وقد قام مصطفى كامل بدورٍ مهمٍّ في هذه الفترة، حتى كان عنوانًا للنضال، وشارةً للثورة على الظلم، ممّا جعله يسافر إلى لندن ليعرض قضية مصر في بلاد الاحتلال، ويقابل بعضًا من رجال السياسة وأعضاء البرلمان الإنجليزي والصحفيين، ويتحدّث عن حادثة دنشواي التي هزّت مصر والعالم كلّه.

«ثم يخطب في جمعٍ بلغ مائتين وخمسين شخصًا خطبةً بليغةً باللغة العربية، شكرهم على حفاوتهم به، وأفاض في الكلام عن الأمم الشرقية والإسلامية وواجب المتعلّمين من أبنائها في السعي لإنهاضها وترقيتها، ثم وقف ثانية بعد أن انتهى الخطباء من إلقاء كلماتهم، وألقى خطبةً باللغة الفرنسية، مجّد فيها الحرية، وذكر أنّها حقٌّ مشاعٌ لكلّ الشعوب، ومن هنا ليس ثمّة فارقٌ بين الأمم، وإنْ تعدّدت أجناسها، واختلفت بيئاتها. ولقد كان لهذه الخطبة دويٌّ هائلٌ في مصر؛

إذ عُدّت نصرًا عظيمًا، وفوزًا مبينًا للوطنيّة المصريّة، وعملاً مجيدًا تميّز بالشجاعة الفائقة والوطنيّة الجريئة، والمقدرة العظيمة، وقبل عودته إلى مصر تألّفت لجنة للاحتفال به، وتقديم هديةٍ فاخرةٍ له؛ لحسن بلائه، وعظيم جهاده، فلما أن وصل إلى سمعه هذا النبأ إلّا وأرسل لمحمد بك فريد، وكان هو القائم على تنفيذ هذا المشروع، يطلب إليه تحويل هذا الاكتتاب لإنشاء جامعة، يتعلّم فيها أبناء المصريين، الأغنياء منهم والفقراء على حدٍّ سواء، ويذكر أنّه لم يقم إلّا بما يفرضه عليه الواجب الوطني، كأيّ جنديٍّ يدافع عن بلاده في ساحة القتال، وقد دلّ هذا العمل على تواضعه، وتفانيه في خدمة بلاده، ممّا لا يمكن أن يقوم به سوى العصبة من الرجال، لا يرجون من وراء ذلك جزاءً ولا شكورًا» [١].

ولما وقعت حادثة دنشواي وكان ما كان من الاحتلال من قتلٍ وسحلٍ للفلاّحين، ثم تلك المحاكمة الهزلية الصورية للأبرياء، والحكم على بعضهم بالإعدام، وكان إذاك لا زال في مقرّ إقامته في أوربا، استحثّه الأمر، وهاله ما حدث، فكان ممّا قال:» إنّ حادثة دنشواي أحدثت فعلاً تأثيرًا سيئًا، ومن شأنها إفهام العالم أجمع أنّ المصريين يكرهون الاحتلال»[٢].

ويقول مصطفى كامل مناديًا بمقاومة الاحتلال، وفضح جرائمه، متحدّثًا عن بشاعته، مخاطبًا الملايين من أبناء الشعب المصري: « أيهّا السادة لا يجهل أحد منكم أنّ الحركة الوطنيّة المصريّة أزعجت محبّي الاستعمار من الإنجليز؛ فحاربوها في دنشواي فخابوا، وبزيادة جيش الاحتلال فأخفقوا، وبتهمة التعصّب الديني ففشلوا، وأضحكوا العالم طرًّا، وهاهم الآن يحاربونهم بالخونة والمنافقين، بعد أن عهدوا للدخلاء طويلاً، فلم يبلغوا منا مأربًا»[٣].

ثم يقول منددًا بسياسة المستعمِر: «يروق لبعض الجهلاء والمسخّرين لخدمة الإنكليز أن يلقّبونا (بالمتطرّفين)، ويقسموا الأمة إلى فرقٍ وأقسامٍ، وما دروا أنّه لا يصح أن يوجد في البلاد الفاقدة لاستقلالها المتحكم الأجنبي فيها، إلّا حزبٌ واحد، وهو حزب الوطن، حزب الحرية، حزب الاستقلال ... نلقب بالمتطرّفين! ولماذا؟! لأنّنا نطالب بحقوق مصر الكاملة في مستقبل بلادنا،

١. يُنظر: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ص٢١٣.

٢. يُنظر: المصدر السابق، ص٢٠٢

٣. يُنظر: يواقيم رزق مرقص، أوراق مصطفى كامل، ص ٢٠٨.

ونقول لهذه الأمة في الصباح والمساء اليوم عسر، وغدًا يسر، اليوم أسر، وغدًا فخر، اليوم احتلال، وغدًا استقلال، اليوم عناء وشقاء، وغدًا هناء ورخاء»[١].

وممّا لا شكّ فيه أنّ الاستعمار يؤثّر في المجتمعات من كلّ النواحي الاجتماعيّة والسياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، بل النفسيّة أيضًا؛ فكان ممّا قام به الاحتلال إشاعة الحرب النفسيّة التي تنعكس آثارها على سلوك الأفراد في حياتهم اليوميّة؛ وذلك من خلال إحداث الاضطراب، والبلبلة، وزرع الخوف، وعدم الثقة في النفس، وبثّ روح الكراهية، والتفرقة بين الأفراد، وما يؤدّي في النهاية إلى الإحساس بالضعف والاستسلام، فإذا نجحت في ذلك تسرّب اليأس إلى النفس، وأصبحت صيدًا سهلاً يمكن الانقضاض عليه وافتراسه.

«والحقيقة أنّ الحرب النفسية لم يبتدعها أيّ عالم، أو صاحب نظريةٍ أو مفكّر، إنّها ابنة التاريخ، تاريخ البشريّة وصراعاتها التي لا تنتهي، وهي تنشأ عن الثورات الأيديولوجيّة، وعن تحوّلات المجتمعات السياسيّة، وهي ثمرةٌ من ثمرات التقدّم الذي حقّقه علم النفس الاجتماعي في شتّى ميادين نشاطه» [٢].

وكان من مساوئ الاحتلال أيضًا تجريف الشخصيّة المصريّة من خلال نشر الثقافة الإنجليزيّة عنوة الأمر الذي جعلها أسوأ العهود على الأمة العربيّة والإسلاميّة، وذلك من خلال سياسات اللورد كرومر في مجال التعليم والثقافة، يريد بذلك صناعة جيلٍ تافهٍ، لا يقدّر قيمةً، ولا يأبه بسلوك.

وقد كان الغرض من هذه الاجراءات وغيرها تمكين المستعمِر الانجليزي في هذي الديار، وتثبيت أقدامه، ولن يتأتّى له ذلك إلاّ إذا ظلّت مصر في ظلامٍ دامس، تتخبّط في يهماء دامسة، ودروبٍ مضللة، متخلفةً بذلك عن ركب الحضارة والمدنية، بل إنّ المستعمِر الانجليزي، ممثّلاً في سياساتٍ دنلوب رأوا أنّ المصريين ليسوا أهلاً للتدريس بالمعاهد العالية، فقصروها على الأجانب.

وفي ذلك يقول حافظ إبراهيم مخاطبًا اللورد كرومر[٣]:

---

١. يُنظر: المصدر السابق، ص٢٠٦.

٢. يُنظر: خليل صابات، مجلة الفكر المعاصر، ص ٢٠.

٣. يُنظر: حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ص١٥٥.

تمــنُّ علينــا اليــوم إنْ أخصــب الــثرى
وإنْ أصبــح المــصري حــرًّا مُنعّــمًا

أَعِــدْ عهــدَ إســماعيل جلــدًا وســخرةً
فــإنيّ رأيــت المــنَّ أنــكى وآلمــا

عملتــم عــلى عــزّ الجــماد وذُلنــا
فأعليتــم طينًــا وأرخصتــم دمــا

إذا أخصبــت أرضٌ وأجــدب أهلهــا
فــلا أطلعــت نبتًــا ولا جادهــا الســما

وإلى أن يقول مودّعًا له ومشيرًا إلى مأساة التعليم على عهده[1]:

ينادیــك قــد أزريــتَ بالعلــم والحِجــا
ولم تبــقِ للتعليــم يــا (لُــردُ) معهــدا

وأنّــك أخصبــت البــلاد تعمّــدًا
وأجدبــت في مــصر العقــول تعمّــدا

وأودعــتَ تقريــرَ الــوداع مغامــزًا
رأينــا جفــاءَ الطبــع فيهــا مُجسّــدا

ينادیــك أيــن النابغــون بعهدكــم
وأيّ بنــاءٍ شــامخٍ قــد تجــودا

فــما عهــد إســماعيل والعيــش ضيــق
بأجــدب مــن عهــدٍ لكــم ســال عســجدا

ومن ثم فقد ظلّ الأمر على هذا المنوال من التردي ردحًا من الزمان وحينًا من الدهر، والمصريون بكلّ طوائفهم يلحّون على عودة اللغة العربيّة إلى المدارس المصريّة، يفعلون ذلك دونما جدوى، والإنجليز يصمّون آذانهم، معرضين عن نداءاتهم، رافضين مطالبهم. واستمع لأحد دعاتهم وهو السير ويليام ويلككس في خطبته التي ألقاها في نادي الأزبكية سنة ١٨٩٣م، والتي جعل عنوانها

١. يُنظر: المصدر السابق، ص١٤٧.

(لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين؟!) وذكر أنّ العامل الأكبر في فقد قوّة الاختراع لديهم هو استخدام اللغة العربيّة الفصحى في القراءة والكتابة، ونصحهم باتّخاذ اللغة العامية أداةً للتعبير الأدبي اقتداء بالأمم الأخرى، واستشهد بالأمة الإنجليزية، وقال: إنّها أفادت فائدةً كبيرةً منذ هجرت اللاتينية التي كانت كانت لغة الكتابة والعلم يومًا ما.

وكان هذا الرجل من أشدّ أعداء اللغة الفصحى، وقد بذل غاية جهده لمحاربتها والقضاء عليها، وقد أخذ (سلامة موسى)، يدعو كما دعا ويلككس إلى اتّخاذ العامية لغة كتابةٍ بدعوى أنّ الفصحى فيها صعوبة وأنّها عاجزةٌ عن تأدية الرسالة الأدبيّة والعلميّة [١]. فرد عليهم حافظ إبراهيم بقصيدته الخالدة على لسان اللغة العربيّة، تنعى نفسها، وتندب حظّها، وترثي ما آلت إليه عند أهلها، والقائمين عليها، يقول فيها من قصيدةٍ طويلةٍ، تقطر ألمًا، وتمطر حسرةً [٢]:

رجعــتُ لنفــسي فاتّهمــتُ حصــاتي
ونادیــتُ قومــي فاحتســبتُ حيــاتي

رمــوني بعقــمٍ في الشــباب وليتنــي
عقمــتُ فلــم أجــزع لقــول عــداتي

أيطربكــم مــن جانــب الغــرب ناعــبٌ
ينــادي بــوأدي في ربيــعِ حيــاتي

ويقول في قصيدةٍ أخرى حاثًّا بني وطنه على مباراة الغربيين في حضارتهم، وأخذهم بأسباب الوصول بهذي الغاية [٣]:

ليــت شــعري متــى أرى أرض مــصر
في حمــى اللــه تنبــت الأبطــالا

١. ينظر: عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ج٢، ص ٤٣.

٢. يُنظر: حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ص٣٣.

٣. يُنظر: المصدر السابق، ص ٢٣٣.

وأرى أهلهـا يبارونكـم علـمًا
ووثبًـا إلى العـلا ونضـالا
قـد نفضنـا عنـا الكـرى وابتدرنـا
فـرض العيـش وانتقلنـا انتقـالا
وعلمنـا بـأنّ غفلـة يـومٍ
تحـرم المـرء سـعيه أحـوالا

وفي هذا الإطار يقول شوقي في التعليم والعلم[1]:

كانـت لنـا قـدمٌ إليـه خفيفـةٌ
ورمـت ب (دنلـوب) فـكان الفيـلا
حتـى رأينـا مـصر تخطـو إصبعًـا
في العلـم إنْ مشـت الممالـك ميـلا
تلـك الكفـور وحشـوها أمّيـةٌ
مـن عهـد خوفـو لم تـرَ القنديـلا

نكبة دمشق في شعر شوقي

وقد أبدع شوقي عام ١٩٢٤ في التعبير عمّا حدث لدمشق، في قصيدةٍ مدويةٍ، تأسى على ما حدث، تقرع الأجراس، وتشدّ الأزر، وهي التي يبدؤها بقوله:

سـلامٌ مـن صبـا بـردى أرقُّ
ودمـعٌ لا يُكفكـفُ يـا دمشـقُ.

وفيها يأسى على ما حلّ بدمشق، ويفضح طبيعة الاستعمار وجرائمه، ويدعو الى مقاومته، والحذر من أساليبه، دعوة الشعوب للكفاح، والثورة للحرية والعدالة والنضال، وتهديد المحتلّ

١. يُنظر: احمد شوقي، الشوقيّات، ج٣، ص ٣٤.

بثوراتٍ عارمةٍ ستقضي عليه وعلى ديمومته، بعث الأمل في النفوس المتعبة التوّاقة إلى الحرية والانطلاق وقدرتها على التحرّر من العبودية، والتغنّي بأماله وآلامه وطموحاته وتطلعاته، وإيقاظ الضمير القابع في كلّ إنسان.

وهكذا كان الشعر المرآة الصادقة للتعبير عن حالة اليأس، والآلام، والآهات، والأحزان، والهموم، كان شعرًا ينبض بالغضب، ويعلي من شأن الثورة، واستطاع الشعراء كيف يعبّرون ويتجاوزون مراحل اليأس والسلبية والإحباط والتخبّط، مواكبين ما يحدث في المجتمع، معبّرين عن أعماق القلب وخلجات الشعور.

الاستعمار الإيطالي في ليبيا

وقد أدلى الشعراء المصريون قبل الليبيّين بدلوهم في مواجهة هذا المستعمِر الغاصب؛ ذلك أنّ العالم العربي كله كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

وفي حرب طرابلس أردات بها إيطاليا أن تنتزع تلك الولاية الإسلاميّة من تركيا سنة ١٩١١ ، هبّت مصر تشدّ أزر تركيا، وتسعف جرحى الحرب وترسل المال والزاد، وكان المصريون ينظرون إلى تلك الحرب على أنّها حربٌ ضد الإسلام وضدّ دولة الإسلام، وأنّهم طرف فيها[١] .

ومن هؤلاء الشعراء الذين عبّروا عن غضبهم الشاعر الكبير محمد عبد المطلّب الذي لم يغبْ عنه أن يعبّر عن شعوره بهذا الظلم، حاثًّا قومه للثورة على الاستعمار الإيطالي وجرائمه الوحشيّة، يقول في ذلك [٢]:

هــي الهيجــاء كــم طحنــت قرونًــا
وكــم ســحنت حوادثهــا قرونــا

ويقول مخاطبًا الإيطاليين:

١. يُنظر: عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ج٢، ص ١٢٣.

٢. يُنظر: المصدر السابق، ج٢، ١٣٣، عبد المطلب، وديوان عبد المطلب، ص ١٤٤.

خرجتــم مــن منازلكــم بغــاةً
عــلى أوطاننــا تتغلبونــا
غــداة ملأتــم الدنيــا صياحًــا
بــه بــين الأزقــة تهتفونــا
وأقلقتــم ملــوك الأرض لمّــا
برزتــم تبرقــون وترعدونــا

ويقول مخاطبًا ملوك أوربا:

بغــت رومــا فلــم نســمع نكــيرًا ولــو شــاؤا ســمعنا المنكرينــا
وإنْ نغضــب ذيــادًا عــن حيــاضٍ لنــا هُدمــت إذا هــم يســخطونا
ملــوك الغــرب مــا هــذا التعامــي ومــا للحــقّ بينكــم مهينــا؟!
يســاق ضعافنــا للمــوت بغيًــا وأنتــم تســمعون وتبصرونــا

ويقول في قصيدةٍ أخرى يحرض فيها المسلمين على الجهاد والتطوّع مع إخوانهم أهل طرابلس[١]:

بنــي أمّنــا أيــن الخميــس المــدرّبُ
وأيــن العــوالي والحســام المــذرّبُ؟!
وأيــن النفــوسُ الــلاء كــن إذا دعــا
إلى اللــه داعــي المــوت في المــوت ترغــبُ؟!

وهكذا كان الشعراء يعّبرون عن عواطفهم تجاه قضايا الأمّة العربيّة والإسلامية، لا يمنعهم في ذلك حدود، ولا تردعهم سطوة، ولِمَ لا وهم لسان الأمة، وقلبها النابض، وروحها الرهيفة، وعقلها الواعي، الذي يدرك المخاطر، ويعبّر عن مكنوناتها، ويسبر أغوارها، يقف حجر عثرةٍ في وجه المستعمر، يفضح مخططاته، ويكشف جرائمه، يفعل ذلك في كل عصر ومصر.

١. يُنظر: عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ج٢، ص ١٣٤، عبد المطلّب، وديوان عبد المطلّب، ص٥٥.

الاستعمار الفرنسي في تونس

وقعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي منذ الثاني عشر من مايو ١٨٨١م، وخضعت البلاد منذ ذلك الحين لسياسةٍ خبيثةٍ، تستهدف إبقاء الشعب التونسي في حالةٍ من التخلّف الفكري عن طريق تشجيع الهياكل الثقافيّة التقليديّة والحيلولة دون قيام أيّ حركةٍ تنويريّةٍ أو محاولة إصلاحٍ مستنيرة، والهدف الاستعماري لهذه السياسة معروف، ومن ثم كان لحركة التجديد الفكري والأدبي في تونس، كما الشأن في مصر وفي الشام وفي العراق وجهها السياسي بالضرورة؛ فقد كانت الدعوة إلى تحرير الأدب من قيوده التقليدية البالية هي في نفسها دعوة إلى تحرير الإنسان من الظلم السياسي والاجتماعي الواقع به[١].

ربما يكون أبو القاسم الشابي (١٩٠٩- ١٩٣٤) من أهمّ الشعراء المُحدَثين الذين تغنّوا للوطن والحرية والحياة، ووقفوا ضدّ المحتلّ والمستعمِر بكلماتٍ أقوى من الرصاص، وقصائد أشدّ من السهام، كانت وما تزال أنشودة الشعوب المقهورة، وترنيمة الأوطان المغتصبة والأمم المنتهكة؛ بحثًا عن الحرية ورغبة في التخلّص من الأسر والقيود، ورفضًا للعبوديّة والاستسلام والخضوع.

أصيبت تونس الخضراء في حريّتها كما أخواتها من الدول العربيّة، فاحتلّتها فرنسا عام ١٨٨١، وقامت باللعبة ذاتها التي لعبتها جلّ الدول الاستعماريّة التي حاولت أن تقنع الأوطان أنّها ما جاءت وما احتلت بلادهم إلّا من أجل تخليصهم من الظلم والقهر والعبوديّة التي يعيشون فيها، وضدّ حكامهم وسلاطينهم، لكن تلك المبررات وهاته الأسباب سرعان ما انكشف أمرها، وعرفت هذي البلاد وخبروا الوجه الاستعماري القبيح لتلك القوى المغتصبة، فثارت عليهم بكلّ ما أوتيت من قوة، وظلّت تحارب من أجل حريتها المفتقدة حتى كان لها ما أرادت.

وإنّ الناظر لديوان الشابي ليلاحظ أنّه يعجّ بعشرات القصائد الرنانة التي تنبض حبًّا للوطن، وتقطر غيظًا وحنقًا على المحتلّ المستعمِر الغاصب، تدعو إلى الثورة، وتهيب بالشعوب إلى عدم الرضوح والاستكانة والرضا بالأمر الواقع، تلتهب عاطفة، وتوقظ الحماسة في نفوس الشعوب، وتشحذ الهمم التي ربما أصابها السقم، وران عليها الخنوع، وغطاها الاستسلام.

وقف الشابي بكلّ ما أوتي من قوة الكلمة وسحر البيان وبراعة اللسان، ملتزمًا بذلك أمام شعبه

١. أبو القاسم الشابي، الأعمال الشعريّة الكاملة، ص١٠٣.

وأمته ووطنه، مقاومًا الظلم والطغيان، والعبودية والاستعباد، رافضًا المصالحة مع الواقع المتردي، والحاضر القميء، والمحتل الدنئ، متحسّرًا في الوقت ذاته على ما أصاب البلاد والشعوب من ضعفٍ وظلمٍ وجهل، باحثًا عن وطنٍ مثالي يعيش فيه أبناء وطنه، بعيدًا عن المعاناة والظلم والطبقية، والاحتلال.

لقد أدرك الشابي ذلك الظلام الدامس الذي شاء الاستعمار أن ينشر أطنابه على البلاد، فقال:

إنّ ذا عصر ظلمةٍ غير أنيّ
من وراء الظلام شمتُ صباحه
ضيّع الدهر مجد شعبي ولكن
سترد الحياة يومًا وشاحه

وأدرك في الوقت نفسه الظلم الواقع على أبناء شعبه عن طريق سنّ القوانين التي تسلبهم حقوقهم الإنسانيّة وحرياتهم؛ فصرخ في وجهه، قائلاً:

ألا أيّها الظلم المصعّر خدّه رويدك؛ إنّ الدهر يبني ويهدمُ
أغرّك أنّ الشعب مغضٌّ على قذى لك الويل من يوم به الشرّ قشعمُ؟!

ومن ذلك قصيدته إلى طغاة العالم التي يستهلها بقوله:

ألا أيّها الظالم المستبدُّ
حبيب الفناء عدو الحياة

وأدرك وقوف الاستعمار في وجه أيّ حركةٍ إصلاحيّةٍ مستنيرة، فقال:

كلما قام في البلاد خطيبٌ
موقظٌ شعبه يريد صلاحه
أخمدوا صوته الإلهي بالعسف
أماتوا صداحه ونواحه

ألبســوا روحــه قميــصَ اضطهــادٍ
فاتــكٍ شــائكٍ يــردُّ جماحــه

كما أدرك الشابي أنّه لن يخرج الشعب من حالة الموات إلى عنفوان الحياة إلّا إذا نشط فيه دافع الحياة، وإلّا إذا (أراد) حقًّا أن يكون شعبًا حيًّا، وهذه الإرادة لا تتحقّق بطريقةٍ عفوية، بل رهن بمدى حرارة الأشواق التي يستشعرها الإنسان إزاء الحياة، فإذا اشتعلت في نفسه هذه الأشواق تولّدت الإرادة، وتغلّب فيه دافع الموت، وعند ذاك يصبح الطموح دليل الإنسان إلى المغامرة، فإذا خمدت أشواق الحياة في نفس الإنسان فقد الطموح وكفّ عن المغامرة، وصار حيًّا كأنّه ميت، أو ميتًا كأنّه حي، وفي هذا يقول الشابي في أبياته المشهورة في قصيدته إرادة الحياة:

إذا الشــعب يومًــا أراد الحيــاة فــلا بــدّ أن يســتجيب القــدرْ
ولا بــدّ لليــل أن ينجــلي ولا بــدّ للقيــد أن ينكــسرْ
ومــن لم يعانقــه شــوق الحيــاة تبخّــر في جوهــا واندثــرْ
فويــلٌ لمــن لم تشــقهِ الحيــاة مــن صفعــة العــدم المنتــصرْ

ثم يعود في القصيدة ذاتها لكي يؤكّد هذه المعاني حين يقول على لسان الأرض[١]:

أبــاركُ في النــاس أهــلَ الطمــوح ومــن يســتلذُّ ركــوبَ الخطــرْ
وألعــنُ مــن لا يمــاشي الزمــانَ ويقنــعُ بالعيــش عيــش الحجــرْ
هــو الكــون حــيٌّ يحــبُّ الحيــاة ويحتقــرُ الميــتَ مهــما كــبرْ

١. أبو القاسم الشابي، الأعمال الشعرية الكاملة، ص١٠٢.

فــلا الأفــق يحضــن ميــت الطيــور
ولا النحــل يلثــم ميــت الزهــرْ
ولــولا أمومــة قلبــي الــرؤوم
لمــا ضمــت الميــت تلــك الحفــرْ
فويــلٌ لمــن لم تشــقه الحيــاة
مــن لعنــة العــدم المنتــصرْ

وفي قصيدته (تونس الجميلة) يعبّر عمّا اعتراها من خَطْبٍ، وما حطّ عليها من ظلمٍ، مؤكّدًا أنّه لن يستريح إلّا بعد أن تنال مرادها، وتحصل على مبتغاها، يقول[١]:

لســت أبــكي لعســف ليــلٍ طويــلٍ أو لربــعٍ غــدا العفــاءُ مراحــه
إنمّــا عــبرتي لخطــبٍ ثقيــلٍ قــد عرانــا ولم نجــدْ مــن أزاحــه
شرعتــي حبــك العميــق وإنيّ قــد تذوقــت مــرّه وقراحــه
لســت أنصــاع للواحــي ولــو مــتُّ وقامــت عــلى شــبابي المناحــه
لا أبــالي وإنْ أريقــت دمــائي فدمــاء العشــاق دومًــا مباحــه

ثم يعلنها مدويةً عاليةً، صارخًا، في قصيدته (إلى الطاغية)، مؤكّدًا رفض الظلم، والاستعباد، وأنّ الشعب إذا اعتراه هوانٌ أو صمت فإنّه سرعان ما سيقوم منتفضًا، محطّمًا قيده، فاكًّا أسره، يقول[٢]):

يقولــون صــوت المســتذلّين خافــت
وســمع طغــاة الأرض أطــرشُ أضخــمُ
وفي صيحــة الشــعب المســخّر زعــزع
تخــرّ لهــا شــمُ العــروش وتهــدمُ

١. المصدر السابق، ص١٣٢.

٢. أبو القاسم الشابي، الأعمال الشعرية الكاملة، ص١٦٦.

ولعلعلــة الحــقّ الغضــوب لهــا صــدى ودمدمــة الحــرب الــضروس لهــا فــمُ

إذا التــف حــول الحــق قــومٌ فإنّــه يــصرم أحــداث الزمــان ويــبرمُ

لــك الويــل يــا صرح المظــالم مــن غــدٍ إذا نهــض المســتضعفون وصمّمــوا

إذا حطّــم المســتعبدون قيودهــم وصبّــوا حميــم الســخط أيّــان تعلــمُ

أغــرّك أنّ الشــعب مغــضٌّ عــلى قــذى وأنّ الفضــاء الرحــب وســنان مظلــمُ

ألا إنّ أحــلام البــلاد دفينــةٌ تجمجــم في أعماقهــا مــا تجمجــمُ

ولكــن ســيأتي بعــد لأيٍ نشــورها وينبثــق اليــوم الــذي يترنــمُ

هــو الحــق يغفــي ثــم ينهــض ســاخطًا فيهــدم مــا شــاد الظــلام ويحطــمُ

ثم يستحث الشعب للثورة وعدم الركون إلى الاستسلام والخضوع والذلة، فيقول معاتبًا إيّاه هذا الرضا بما وصل إليه، راثيًا لما آل إليه حال الشعب من الاستكانة[1]:

أيــن يــا شــعبُ قلبُــك الخافــق الحسّــاسُ؟ أيــن الطمــوح والأحــلامُ؟

أيــن يــا شــعب فنّــك الســاحر الخــلّاقُ؟ أيــن الرســومُ والأنغــامُ؟

١. المصدر السابق، ص٣٣٧.

إنّ يــمَّ الحيــاة يــدوي حواليــكَ
فأيــن المغامــرُ المقــدامُ؟
أيــن عــزمُ الحيــاة لا شيء إلاّ
المــوت والصمــت والأسى والظــلامُ؟
عُمــرٌ ميــتٌ وقلــبٌ خــواءُ
ودمٌ لا تثــيره الآلامُ
وحيــاةٌ تنــام في ظلمــة الــوادي
وتنمــو مــن فوقهــا الأوهــامُ
أيّ عيــشٍ وأيّ حيــاة
ربَّ عيــشٍ أخــفّ منــه الحِــمامُ؟!

وغير ذلك من القصائد الرنّانة القوية التي تملأ دواوين الشابي، لتؤكّد أنّه وبالرغم من صغر سنّه فإنّه كان في طليعة الشعراء الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في التعريف بجرائم الاحتلال في شعرٍ ثوريّ كان ولا يزال أنشودة الشعوب المقهورة الطامحة نحو آفاق الحرية وفضاءات الحياة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد شوقي، الشوقيّات، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٢. البارودي، محمود سامي البارودي، ديوانه، تحقيق: علي الجارم، محمد شفيق معروف، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٣. الجبرتي، عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والآثار، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

٤. حافظ إبراهيم، ديوانه، دار العودة، بيروت، د.ت.

٥. خليل صابات، مجلة الفكر المعاصر، مصر، ١٩٦٩.

٦. الشابي، أبو القاسم الشابي، الأعمال الشعرية الكاملة، دار العودة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.

٧. شحاتة عيسى إبراهيم، عظماء الوطنية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٨. عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، ١٩٥٠.

٩. عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠. عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، دار الفكر، القاهرة، ط٨، ١٩٨٣.

١١. علي الغاياتي، ديوان وطنيتي، مطبعة باب الخلق، مصر، ط٢، ١٩٨٣.

١٢. محمد عبد المطلّب، ديوانه، مطبعة الاعتماد، القاهرة، د.ت.

١٣. ولي الدين يكن، ديوانه، مطبعة المقتطف، مصر، ١٩٢٤.

الاحتلال الأكاديمي:
سياسة الاحتلال الفرنسي التّعليميّة في سورية

د. علاء محمود مسعود[1]

الملخّص

يتناول البحث المعنوَن بـ(الاحتلال الأكاديميّ سياسة الاحتلال الفرنسيّ التّعليميّة في سورية)، المناهج الدّراسيّة في المدارس، والجامعات، السّياق التّاريخي لسياسة الاحتلال الفرنسيّ التّعليميّة في سورية، فيتناول الوضع التّعليميّ في سورية فترة الاحتلال الفرنسيّ، وأهداف سياسة الاحتلال الفرنسيّ، وأدواتها في سورية، والقوانين، والتّشريعات، والقرارات التّربويّة الفرنسيّة في سورية. كما يدرس دور الاحتلال الفرنسيّ في المناهج الدراسيّة في المدارس، والجامعات السوريّة، وتحليل المناهج الدراسيّة خلال فترة الاحتلال الفرنسيّ، وتأثير هذه المناهج على الطّلاب، والمجتمع، والبنية التنظيميّة للمؤسّسات التربويّة التعليميّة في سورية، وإحصائيّات المدارس الرسميّة، والخاصّة في سورية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الباحث عمد إلى تقييم سياسة الاحتلال الفرنسيّ التعليميّة في سورية، والسمات العامّة للمؤسّسات التربويّة، والتعليميّة فيها، وأبرز المشكلات الّتي عانت منها وزارة المعارف فيما يخصّ المدارس، والتعليم العالي، والدروس، والعبر الّتي يمكن استخلاصها من هذه التجربة التّاريخيّة، ويقدّم هذا البحث خاتمة، ونتائج.

الكلمات المفتاحيّة: الاحتلال الفرنسي، السياسة التعليميّة، المناهج الدراسيّة، التعليم في سورية، الاستعمار الأكاديمي.

---

١. التّاريخ الحديث والمعاصر/ جامعة دمشق.

مقدّمة

تأثّرت الحياة التّعليميّة في سورية، والإدارات، والمؤسّسات التّابعة لها، والمناهج الدراسيّة في المدارس، والجامعات السوريّة بالفترات، والمراحل التاريخيّة الّتي مرّت بها سورية، حيث عانت الإدارة التربويّة، والتعليميّة من تقلّبات الأوضاع السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، ابتداءً من نهايات الحكم العثماني، ومع بداية الاحتلال الفرنسيّ، والأثار التعليميّة الّتي ترتّبت على ذلك حتّى نهاية هذا الاحتلال، ففي ٢٥ تموز عام ١٩٢٠م، دخلت القوّات الفرنسيّة مدينة دمشق، وألغت وزارة المعارف، وأوقفت الجهود الحثيثة، والمميّزة الّتي بذلتها الحكومة العربيّة بخطواتها نحو التقّدم، والتّطوير.

فقد وضع الاحتلال الفرنسيّ العوائق أمام التّطوير، والسّير نحو الأمام، وعمل جاهدًا للسّيطرة على المعارف، وإداراتها، ومؤسّساتها، وإضعاف المؤسّسات التعليميّة من خلال تحويله وزارة المعارف إلى مديريّات في الدّويلات الّتي افتعلتها في سورية، وقد ركّز الاحتلال الفرنسي على تهميش المؤسّسات الإداريّة، وفي الوقت ذاته السّيطرة التّامّة عليها من خلال وضع مستشارٍ فرنسيّ لإدارة المعارف، أو لوزارة المعارف، هذا المستشار كان الآمر النّاهي في كلّ القرارات، والإجراءات المتّخذة، ولم يبق للوزير إلّا السلطة الشكليّة، واستمرّ الوضع على ذلك حتّى حصول سورية على استقلالها.

المبحث الأوّل: السّياق التّاريخي لسياسة الاحتلال الفرنسي التّعليميّة في سورية

اتّبعت فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسيّ لسورية (١٩٢٠-١٩٤٦م) سياسةً ثقافيّةً، وتعليميّةً تهدف إلى إضعاف الهويّة العربيّة السوريّة، وفرض الثقافة الفرنسيّة، وسعت هذه السياسة إلى تحويل السّوريّين إلى مواطنين فرنسيّين مخلصين، وتقويض أيّ شعورٍ بالوطنيّة السوريّة، ويمكن القول: إنّ فرنسا قد أصدرت قرارًا بجعل اللّغة الفرنسيّة اللّغة الرّسميّة في البلاد، واستبدلت اللّغة العربيّة في التّعليم والإدارة. تمّ إغلاق المدارس العربيّة، وفرضت قيودًا على استخدام اللّغة العربيّة في الأماكن العامّة، ونشر الفرنسيّون العديد من الكتب، والمجلّات باللّغة الفرنسيّة، ونظّموا فعاليّاتٍ ثقافيّةً تهدف إلى تعريف السّوريّين بالثّقافة الفرنسيّة، وتمّ تشجيع السّوريّين على تبنّي العادات، والتّقاليد الفرنسيّة، ومنع العديد من الكتب، والمجلّات العربيّة، وقمعت أيّ مظاهر ثقافيّةٍ تدلّ على الهويّة العربيّة، وإغلاق العديد من الجمعيّات الثّقافيّة العربيّة، واعتقال بعض المثقّفين السّوريّين، وأنشأت فرنسا نظامًا تعليميًّا مزدوجًا في سورية، حيث كان هناك نظام تعليميّ فرنسيّ لنخبة من السّوريّين،

ونظام تعليميّ عربيّ للعامّة. كان التّعليم الفرنسيّ أفضل بكثيرٍ من التّعليم العربي، وكان يهدف إلى إعداد نخبةٍ من السّوريّين لخدمة المصالح الفرنسيّة.

المطلب الأوّل: الوضع التّعليمي في سورية أثناء فترة الاحتلال الفرنسيّ

إنَّ الحكومة العربيّة في دمشق على الرّغم من المشاكل السّياسيّة، والاقتصاديّة الّتي عانت منها لكنّها لم تغفل مكانة، وحقّ قطاع التّعليم، بل سعت جاهدةً إلى تشجيع العلم، وترقية المعارف، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على تقدير الحكومة العربيّة لقيمة الثّقافة، وأهمّيّتها في دعم الحركة القوميّة، فكلّفت في البداية مديريّة المعارف مهمّة تنظيم المدارس، والعناية بأساليب التّربية، كذلك قسّمت ديوان المعارف إلى قسمين عهد بالقسم الأوّل، وهو مجلس المعارف إلى ساطع الحصري، واختصّ الثّاني، وهو المجمع العربي بإصلاح اللّغة العربيّة، وتنشيط التّأليف، والتّعريب، والإشراف على دار الكتب العربيّة، كما امتدّ تشجيع التّعليم إلى افتتاح المعاهد العليا، فتجلّت في هذا العهد مظاهر النشاط الثّقافيّ الّتي أسهم بها الأهالي، وشجّعتها الحكومة،t تشكّلت في فترة الحكومة العربيّة وزارة المعارف الأولى الّتي تطوّرت عن إدارة المعارف، حيث حملت هذه الوزارة على عاتقها مهمّة بناء العقل السّوري، وتنويره[١].

ولكن لم يكتب لهذه الأسس التعليميّة الّتي أرست قواعدها الحكومة العربيّة بالاستمرار، ذلك بسبب مجيء الاحتلال الفرنسيّ إلى سورية، حيث أنهى الحكومة العربيّة في عام ١٩٢٠م، كما عمل على إضعاف سورية، والتّركيز على الإمساك بزمام المؤسّسات التربويّة، والتعليميّة، ولم يكتف المحتلّ بذلك بل عمل على فرض لغته، وثقافته على المدارس السوريّة، وتهميش اللّغة العربيّة، والتّاريخ، والحضارة العربيّة[٢].

لقد أدرك الفرنسيّون أهمّيّة السّيطرة الثقافيّة على العقل السّوري، وفهموا جيّدًا معنى مقولة: لتدمير بلد يكفي أن تخفض نوعيّة التّربية، والتّعليم فيه، والسّماح للغشّ بالتّسلسل إلى امتحاناته، والفساد يتغلغل في دوائره التّربويّة، حيث سيموت المريض على يد طبيبٍ نجح بالغش، وينهار بناء شيّد على يد مهندسٍ نجح بالغشّ، ويهدر المال على يد اقتصاديّ نجح بالغش، وتموت الإنسانيّة على يد علماء الدّين الّذين نجحوا بالغشّ، وتضيع العدالة على يد قاضٍ نجح بالغشّ، فإنّ انهيار التّربية، والتّعليم كفيل بانهيار الوطن، لذلك عملوا جاهدين على تسريب الفساد إلى المؤسّسات

١. قنطار، سيف الدين، الأدب العربي السوري بعد الاستقلال، ص٣٧.

٢. للمزيد العودة إلى: القاسمي، ظافر، ت، ١٩٦٤م.

التّربويّة، والتّعليميّة، وألغوا الدّور الإداري للسّوريّين في هذه المؤسّسات من خلال تهميش دور وزير، أو مدير المعارف حتّى أصبح دوره شكليًّا عبر وضع مستشارٍ فرنسيّ إلى جانب الوزير، يمسك هذا المستشار بكلّ مفاصل وزارة المعارف، ومؤسّساتها، ويُلاحظ أنّه لم يحدث أيّ تطويرٍ في الناحية التعليميّة في سوريّة إلّا من خلال جهود السوريّين، ونضالهم، وضغطهم المتواصل على سلطات الاحتلال في سبيل الحصول على بعض الحقوق، مثل افتتاح بعض المدارس، ومدرسة الآداب العليا، والاعتراف بالجامعة السّوريّة. كما عمل الفرنسيّون على تغيير الوزراء السّوريّين بنحوٍ متكرّرٍ إضافة إلى تشتيته بأكثر من منصبٍ وزاريّ[١].

المطلب الثّاني: أهداف سياسة الاحتلال الفرنسيّ وأدواتها في سورية

كانت أهداف سياسة الاحتلال الفرنسيّ، وأدواتها في سورية تتمثّل في التّركيز على إضعاف الهويّة العربيّة لدى العديد من السّوريّين، خاصّةً بين النّخبة المثقّفة، وأدّت سياسة التّعليم المزدوج إلى انقساماتٍ اجتماعيّةٍ بين السّوريّين، حيث نشأت فجوة بين نخبة المثقّفين الّذين يتحدّثون الفرنسيّة، والعامّة الّذين يتحدّثون العربيّة، كذلك عمل الاحتلال الفرنسيّ على زرع شعور بالكراهيّة ضدّ فرنسا لدى العديد من السّوريّين، فكانت سياسة الاحتلال الفرنسيّ الثقافيّة، والتعليميّة ضدّ السوريّين سياسةً قمعيّةً تهدف إلى إضعاف الهويّة العربيّة السّورية، وفرض الثّقافة الفرنسيّة . أدّت هذه السّياسة إلى نتائج سلبيّةٍ على المجتمع السّوري، مثل إضعاف الهويّة العربيّة، وانقسامات اجتماعيّة، وشعور بالكراهيّة ضدّ فرنسا، فالهدف الأوّل لدى الفرنسيّين هو فرض الهيمنة الفرنسيّة من خلال إضعاف الثّقافة العربيّة، وفرض ثقافتها، ولغتها، وأرادت فرنسا تحويل السوريّين إلى مواطنين فرنسيّين مخلصين، ونبذ هويّتهم العربيّة، وسعى الاحتلال الفرنسيّ إلى إضعاف أيّ شعورٍ بالوطنيّة السّورية، وتقسيم سورية إلى دويلاتٍ صغيرة، وتهدف سياسة الاحتلال الفرنسي إلى تكوين نخبةٍ من السّوريّين لخدمة مصالح فرنسا في سورية[٢].

أمّا أدوات سياسة الاحتلال الفرنسي في تجهيل السّوريّين علميًّا وفكريًّا فتمثّ بالآتي:

- إصدار قرار بجعل اللّغة الفرنسيّة اللّغة الرسميّة في سورية، واُستبدلت اللّغة العربيّة في التّعليم والإدارة.
- تهميش اللّغة العربيّة في المناهج الدراسيّة، والتّركيز على اللّغة الفرنسيّة.

١. للمزيد العودة إلى: قوطرش، خالد، التعليم في سورية نشأته وتطوّره، عام ٢٠٠٠م.

٢. للمزيد العودة إلى: ماثيوز، رودرك، عقراوي، متى، التربية في الشرق الأوسط العربي، ١٩٤٦م.

- إغلاق العديد من المدارس العربيّة، وفرض قيود على استخدام اللّغة العربيّة في الأماكن العامّة.
- أنشأت فرنسا نظامًا تعليميًّا مزدوجًا، حيث كان هناك نظام تعليميّ فرنسيّ لنخبة من السّوريّين، ونظام تعليميّ عربيّ للعامّة.
- منع العديد من الكتب، والمجلّات العربيّة، وقمع أيّ مظاهر ثقافيّة تدلّ على الهويّة العربيّة.
- التركيز على القيم الفرنسيّة في المناهج الدراسيّة، مثل العلمانيّة، والجمهوريّة، والوطنيّة الفرنسيّة.
- إغلاق العديد من المدارس الدينيّة، وتمّ فرض قيود على التعليم الدينيّ[١].

وتمثّلت أدوات السّيطرة أيضًا بـ:

التّعيين: عيّن الفرنسيّون موظّفين فرنسيّين في وزارة المعارف السوريّة، وإدارات المعارف في المحافظات السوريّة، وتمّ تعيين بعض السوريّين المتعاونين مع الفرنسيّين في المناصب الإداريّة.

التّوجيه: توجيه وزارة المعارف السوريّة، وإدارات المعارف في المحافظات السوريّة من قبل السلطات الفرنسيّة، وتمّ إصدار التّعليمات، والقرارات المتعلّقة بالتّعليم من قبل الفرنسيّين.

الرّقابة: فرض رقابةٍ صارمةٍ على وزارة المعارف السوريّة، وإدارات المعارف في المحافظات السوريّة من قبل الفرنسيّين، وتمّ مراقبة المناهج الدّراسيّة، والكتب المدرسيّة، والأنشطة التعليميّة من قبل الفرنسيّين[٢].

المطلب الثّالث: القوانين والتّشريعات والقرارات التربويّة الفرنسيّة في سورية

صدرت مجموعةٌ من القوانين، والتّشريعات الّتي نظمت الأمور التّربويّة، والتّعليميّة في سورية، فقد وضع المؤتمر السّوري خلال جلساته الّتي عقدها بين ٣ حزيران ١٩١٩ و١٩ تموز عام ١٩٢٠م قانونًا أساسًا مؤلّفًا من ١٤٨ مادّة، إذ أقرّ هذا المؤتمر فيما يخصّ التّعليم، عدّة مواد هي:

المادّة ٢١: تجعل من التّعليم الابتدائي إجباريًّا، وفي المدارس الرّسميّة مجانيًّا.

---

١. للمزيد العودة إلى: تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤، الجريدة الرسميّة، ١٩٣٤م.

٢. للمزيد العودة إلى : الجمهورية العربيّة السوريّة، وزارة التربية : وزارة التربية نبذة تاريخيّة، كتاب رقم ١.

المادّة ٢٢: تنصّ على حرّيّة تأسيس المدارس الخاصّة ضمن القانون الخاصّ الّذي تنصّه إدارة المعارف[١].

كما صدرت العديد من القوانين الّتي عملت على تحديد مهام المديرين، والمدرّسين، والمفتّشين التّربويّين، وواجبات التّلاميذ، والعقوبات الّتي قد تفرض عليهم، وكذلك حدّدت العطل الرّسميّة في المدارس، والتبرّعات الّتي تقدّم للمدارس من الأهالي، فشملت هذه القوانين، والتّشريعات التّربويّة على ٨٤ مادّة، وكانت على النّحو الآتي:

أ. حدّدت المواد من المادّة الأولى، حتّى المادّة التّاسعة والعشرين، وظائف مديري المدارس.

ب. تناولت المواد من ثلاثين إلى تسع وثلاثين مهام المدرِّسين.

ت. حدّدت المواد من أربعين إلى أربع وسبعين شروط قبول الطّلاب، وواجباتهم المدرسيّة وأسس الضّوابط التّعليمي.

ث. حدّدت المواد من خمسٍ وسبعين لغاية إحدى وثمانين واجبات المفتّشين ومهامهم.

ج. أمّا المواد من اثنتين وثمانين إلى أربع وثمانين فقد حدّدت الإجازات، والعطل المدرسيّة، والتّبرّعات الّتي تقدّم للمدارس من الأهالي[٢].

ومن الإنجازات المهمّة الّتي قامت بها مديريّة المعارف المتعلّقة بالقوانين، والتّشريعات النّاظمة لعمليّة التّعليم، وإنشاء المدارس، وتطوير المناهج التّعليميّة القانون الّذي سميَّ (قانون التدريسات الابتدائيّة المؤقّت) الّذي جاء ترجمةً للقانون التّعليميّ العثمانيّ الصّادر في ٢٣ أيلول عام ١٩١٣م، دون أي تعديل يُذكر، كما ظهر في نصوص المواد الّتي ذكر فيها مجلس معارف الولاية، ونظارة المعارف العموميّة، وبعض العناوين كمجلس التّدريبات الابتدائيّة في الولايات العربيّة، أمّا التّعديل فقد جاء بسيطًا محدودًا في قانون التّعليم الابتدائي، فقد تمّ تعديل المادّة العاشرة من القانون الّتي تنصّ على: «مدّة التّعليم في المدارس الابتدائيّة، وهي اثنان وأربعون أسبوعًا، وأوقات الامتحان تعيّن بقرارٍ من مجلس الولاية»[٣]. [٤]

١. الحكيم، حسن، الوثائق التاريخيّة المتعلقة بالقضية السوريّة في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦م، ص١٩٤- ١٩٧.

٢. مالكم، نشوياب، الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢-١٩٢٣م، ص٩٦.

٣. المصدر نفسه.

٤. قانون التدريسات الابتدائيّة المؤقّت، تمّ نقل هذه التسمية بشكلٍ حرفيّ كما ورد في، سالنامه نظارة معارف سنة، ص١٣٦، ١٣٩.

وعندما دخل المحتلّ الفرنسي إلى سورية فرض قوانينه، وأنظمته على مفاصل الدّولة السورية كلّها، ولا سيّما المؤسّسات التربويّة، والتّعليميّة، ومن مواد صكّ الاحتلال الّتي تتناول الحياة الثّقافيّة، والتّربويّة، والتّعليميّة في سورية الآتي:

المادّة الثّامنة: تعهّدت فرنسا بضمان حرّيّة المعتقد، وحرّيّة ممارسة الشّعائر الدّينيّة على اختلاف أشكالها لكن بشرط عدم الخلل بالأمن، والالتزام بعدم الإساءة للغير. كما تعهّدت فرنسا بعدم التّفريق بين الأهالي على أساس عنصريّ، أو دينيّ، أو لغويّ، وعلى احترامها حقوق الطّوائف، والمذاهب، ومدارسها الخاصّة بها لكن اشترطت فرنسا على هذه المدارس التّقيّد بالقوانين، والتّعليمات الّتي تصدرها المفوضيّة الفرنسيّة بخصوص الإدارة التّعليميّة.

المادّة السّادسة عشرة: أعطت هذه المادّة الحقّ لفرنسا بفرض لغتها على المؤسّسات التربويّة، والتّعليميّة في سورية، حيث جعلت من اللّغة الفرنسيّة لغةً رسميّة إلى جانب اللّغة العربيّة[١].

وقد ركّز النّضال الوطنيّ السّياسيّ في سورية على الوضع التربوي، والتّعليمي، حيث اهتمّت الجمعيّة التّأسيسيّة التّي انتخبت في عام ١٩٢٨م، من خلال الدّستور السّوري الّذي أصدرته بالنّاحية التّعليميّة، والحياة الاجتماعيّة والثّقافية، كما خصّه بالعديد من المواد الدّستوريّة ومنها:

المادّة ١٥: تضمّنت كفالة الحرّيّة الشّخصيّة، وحرّيّة الاعتقاد والطّوائف، والأديان، والحفاظ على حرّيّة إقامتهم للشّعائر الدّينيّة، واحترام مصالحهم الدّينيّة الخاصّة بهم شرط أن لا يؤثّر ذلك على المجتمع بشكل سلبيّ، ولا ينافي الأخلاق، والآداب العامّة.

المادّة ١٦: تتضمّن الحرّيّة الفكريّة من خلال تأكيد حقّ الفرد في إبداء رأيه.

المادّة ١٧: تكفل حرّيّة الصّحافة، والطّباعة تحت سقف القانون.

المادّة ١٨: رفض الرّقابة على المراسلات، والخطوط الهاتفيّة إلّا إذا استدعى القانون لذلك.

المادّة ١٩: ضمان الحرّيّة التّامّة للحركة التّعليميّة بشرط ألّا يمسّ ذلك بالآداب العامّة، وألّا تنال من سمعة الوطن.

المادّة ٢٠: الهدف من المؤسّسات التربويّة، والتعليميّة هو الوصول إلى أعلى درجات الأخلاق، والثّقافة في المجتمع السّوري وزرع حبّ الوطن في فكر الأجيال النّاشئة، وتعميق المحبّة بين أبناء الشّعب السّوري.

١. دليل الجمهوريّة السوريّة منذ فجر السيادة والاستقلال، ذكرى الجلاء، ص٩٤، ١٠١.

المادّة ٢١: جعل التّعليم إلزاميًّا في سورية، ومفروضًا على الذّكور، والإناث، كذلك جعله مجانيًّا في المدارس الحكوميّة.

المادّة ٢٢: الـتّأكيد على وحدة المنهاج التّعليميّ في كافّة المدارس السّورية.

المادّة ٢٣: توضع كافّة المدارس تحت إشراف الحكومة.

المادّة ٢٤: اللّغة العربيّة هي اللّغة الرسميّة في المؤسّسات التربويّة، والتعليميّة، وفي كافّة دوائر الدّولة[١].

يتبيّن من خلال مواد الدّستور السّوريّ الوعي الكبير الّذي تمتّع به السّوريون، واهتمامهم بالحياة التّربويّة، والتّعليميّة، وإدراكهم أهمّيّة دور الحرّيّة الشّخصيّة في تحريض الفكر على الإبداع والتّطوّر، كما أدركت أهمّيّة جعل التّعليم إلزاميًّا، ومجانيًّا، وذلك لدوره المهمّ في زيادة الوعي، ونشر العلم في سورية، وما لتوحيد التّعليم من أهمّيّة في زيادة التّقارب بين أبناء الجيل الجديد، لكن فرنسا أرادت جعل سوريةً تابعةً لها في كافّة المجالات، ولا سيّما في المجال الثّقافيّ، وتأكيد السّيطرة الثّقافيّة على وزارة المعارف، والنّظم، والمؤسّسات التّربويّة، والتّعليميّة في سورية[٢].

الاستنتاجات

نستنتج ممّا سبق أنّ الفرنسيّين حاربوا التّعليم في سورية في المدارس، والجامعات خلال فترة الاحتلال الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)، وفرضوا اللّغة الفرنسيّة اللّغة الرسميّة للتّعليم في المدارس والجامعات، وقلّصوا عدد ساعات اللّغة العربيّة في المناهج الدّراسيّة، وأغلقوا بعض المدارس العربيّة، وهمّشوا اللّغة العربيّة في المناهج الدراسيّة، والكتب المدرسيّة، وتمّ إقصاء اللّغة العربيّة من الحياة العامّة، والإدارة، وتضييق الخناق على المدارس العربيّة من خلال فرض قيود على تأسيس المدارس العربيّة، ومراقبة المدارس العربيّة بشكلٍ صارمٍ من قبل السّلطات الفرنسيّة، وإهمال التّعليم، فلم تخصّص السّلطات الفرنسيّة ميزانيّات كافية للتعليم في سورية، وتمّ إهمال البنية التحتيّة للمدارس والجامعات، وكان لحرب الفرنسيّين على التّعليم تأثير سلبيّ على الحياة العلميّة في سورية، فقد أدّت سياسة الاحتلال الفرنسيّ إلى إضعاف اللّغة العربيّة، والثقافة العربيّة، وشعور الطلّاب السّوريّين بالغربة عن ثقافتهم.

١. دليل الجمهورية السوريّة منذ فجر السيادة والاستقلال، ص١١٤-١١٥.

٢. نصر الله، إلياس، المربي العربي المعاصر جميل صليبا حياته - أعماله - فكره التربوي، ص١٦٨.

المبحث الثاني: دور الاحتلال الفرنسي في المناهج الدراسيّة في المدارس والجامعات السوريّة

سعت المؤسّسات التعليميّة السوريّة جاهدةً منذ إعلان الاستقلال إلى تحقيق نهضةٍ علميّةٍ من خلال التّوسّع في نشر المؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة، فقد ألقي على عاتقها الدّور الأوّل والأساس في دفع عجلة التّقدّم، والتطوّر إلى الأمام، فهي تسعى بأجهزتها التّربويّة كافّة إلى تصفية مخلّفات الاحتلال الفرنسيّ، وإعطاء المثقّفين الفرصة للنّهوض بالبلاد، فكان لرجال الأدب، والفكر الدّور الأكبر في تحمّل المسؤوليّات الوطنيّة الثقافيّة، والاجتماعيّة.

المطلب الأوّل: تحليل المناهج الدراسيّة في المدارس والجامعات خلال فترة الاحتلال الفرنسي

عند إجراء دراسةٍ تحليليّةٍ للمناهج الدّراسيّة، لا بدَّ من ذكر المؤسّسات التربويّة، والتعليميّة في سورية وهي:

١. المدارس

تعدّدت أنواع المدارس في حقبة الحكومة العربيّة، وحقبة الاحتلال الفرنسي، فقد كان هناك مدارس رسميّة، ومدارس خاصّة، ومدارس بعثاتٍ أجنبيّة، إذ تُعَدّ هذه المدارس مختلفةً في مناهجها التّعليميّة، وقد ضمّت المدارس الرسميّة في سورية من مرحلتين هما:

٢. المرحلة الابتدائيّة

مدّة الدّراسة فيها سبع سنواتٍ تبدأ من الصّفّ الأوّل التّمهيدي التّحضيري للتّلميذ، وتنتهي في الصّفّ السّادس الابتدائي، وقد كان الصّفّ الأوّل التّمهيدي على ما يبدو تعويضًا عن رياض الأطفال في الوقت الحاضر[١] . كان التّعليم الابتدائي إلزاميًّا في الأماكن الّتي تعلنها إلزاميّة من قبل وزارة المعارف، وذلك عند توفر البناء المدرسيّ، والاحتياجات المناسبة[٢].

أمّا المنهاج التّعليمي الّذي درِّس للتّلاميذ في هذه المرحلة فهو: القرآن الكريم، وعلوم الدّين، واللّغة العربيّة، وتشم القراءة، والقواعد، والمحفوظات، والإنشاء، والخطّ، والإملاء، واللّغة الفرنسيّة الّتي ركّز عليها في المنهاج التّدريسي وتشمل القراءة، والقواعد، والإملاء، والخطّ، والتّرجمة، والمحادثة، والمحفوظات، والإنشاء، إضافة إلى مواد الحساب، والهندسة، والتّاريخ الفرنسيّ، والجغرافيّة الفرنسيّة، والصّحّة، والتّدريب، والرّياضة، والزّراعة، والرّسم[٣].

١. بشور، وديع، سوريّة صنع دولة وولادة أمة، ص٢٦.

٢. الجمهوريّة السوريّة، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن المعارف في الجمهوريّة السوريّة خلال عام ١٩٤٦م، وضعه جميل صليبا رئيس لجنة التربية والتعليم، ص١١.

٣. بشور، وديع، سوريّة صنع دولة وولادة أمة، ص٢٦.

٣. المرحلة الثانويّة

تلي المرحلة الابتدائيّة في النّظام التّعليميّ، ومدّة الدّراسة فيها أربع سنوات، تبدأ من الصّفّ السّابع، وتنتهي في الصفّ العاشر، حيث يدرس فيها الطالب المواد الآتية:

- اللّغة العربيّة، وتشمل تاريخ الأدب، والقواعد، والقراءة، والإنشاء، والمحفوظات، والبلاغة.
- اللّغة الفرنسيّة، وتشمل القواعد، والقراءة، والإملاء، والإنشاء، والمحفوظات، والتّرجمة.
- الرّياضيّات، وتشمل الحساب، والجبر، والهندسة المسطّحة، والهندسة الفراغيّة، والمثلّثات.
- الطّبيعيّات، وتشمل مباحث الفيزياء، والكيمياء، والصّحّة، والحيوان، والنّبات.
- الاجتماعيّات، وتشمل التّاريخ والجغرافية.

وهناك مواد أخرى كالأخلاق، والدّين، والتّربية البدنيّة[1] .كانت هذه المناهج عبارةً عن موادّ دراسيّةٍ منفصلةٍ تفتقر إلى الرّبط، والتّتابع، وتدرّس جميعها، وكأنّها موادّ منفصلةٌ، ومستقلّةٌ عن بعضها من ناحية التّأليف، أو التّقييم، فكانت مقاييس النّجاح، والرّسوب تطبّق على الفرع الواحد بغضّ النّظر عن المواد المتبقّية في البحث الواحد، فمثلاً إذا رسب الطّالب في ثلاثة فروع من اللّغة العربيّة، أو اللّغة الفرنسيّة؛ فإنّها كافيةٌ لرسوبه في الصّفّ كلّه[2] .ومن الملاحظ أيضًا أنّ هناك اهتمامًا واضحًا في تدريس اللّغة الفرنسيّة في السّياسة التّعليميّة، فهذه من الشّروط الّتي فرضتها فرنسا، حيث أصبح من شروط افتتاح أيّ مدرسةٍ ابتدائيّة، وثانويّة أن يعلّم فيها معلمٌ يجيد تدريس اللّغة الفرنسيّة الّتي أصبحت مقرّرةً على الطّلاب من الصّفّ الثّالث الابتدائي، وحتّى الصّفّ العاشر الّذي يعدّ نهاية المرحلة الثّانويّة[3].

٤. التّعليم العالي

اهتمّت الحكومة العربيّة من خلال مديريّة معارفها بالتّعليم العالي، وأوّلته العناية الكبيرة، حيث عملت على وضع الأسس العلميّة الصّحيحة لإعادة افتتاح مدرستيّ الطبّ والحقوق، ومن ثمّ أنشأت الجامعة السوريّة، كما تمّ تسمية المدرسة الطّبيّة بالمعهد الطّبي العربي، ومدرسة الحقوق بالمعهد الحقوقي العربي، كما جعلت الحكومة اللّغة العربيّة أساسًا للتّدريس في هذين المعهدين،

1. . Albert, Hourani: Syria and Lebanon, the problem of westernization a political essay, P.171

2. . Ziadeh, Nicola A – Syria and Lebanon, Lebanon Book Shop, First pub, Beirut, 1965, P.65–66.

٣. نصر الله، إلياس، المربي العربي المعاصر جميل صليبا حياته - أعماله - فكره التربوي، ص١٥٨-١٥٩.

وجعلت الإدارة فيهما، ومعظم الطّاقم الطّبّي، والحقوقيّ من العرب[١]، كذلك ضمَّ التّعليم العالي مدرسة طبّ الأسنان مدرسة الصّيدلة، ومدرسة التّمريض، وقد أُلحقوا بالمعهد الطّبّي العربي[٢].

٥. المعهد الطّبّي العربي

وقد افتتحت مديريّة المعارف المعهد الطبّي العربي في ٢٣ كانون الثّاني عام ١٩١٩م، في مبنى مدرسة الطبّ القديمة الّتي افتتحت به عام ١٩٠١م، في مدينة دمشق[٣]، ويبيّن الجدول الآتي عدد طلاب المعهد الطبّي في عام افتتاحه[٤]:

العام الدراسي	مجموع الطّلاب	عدد الذكور	عدد الإناث
١٩١٨-١٩١٩م	١٨٤	١٨٤	لا يوجد
١٩١٩-١٩٢٠م	١٠٠	١٠٠	لا يوجد
١٩٢٠-١٩٢١م	٧٥	٧٥	لا يوجد
١٩٢١-١٩٢٢م	٧٣	٧٣	لا يوجد
١٩٢٢-١٩٢٣م	٨٢	٨٢	لا يوجد
١٩٢٣-١٩٢٤م	٨٥	٨٥	لا يوجد
١٩٢٤-١٩٢٥م	٧٩	٧٨	طالبة واحدة

يوضّح الجدول السّابق أعداد الطّلاب الّذين التحقوا بالمعهد الطبّي فور إعادة افتتاحه، وحتّى العام الدراسي (١٩٢٤-١٩٢٥م)، وما يثير الدّهشة خلوَّه من الإناث ما عدا في العام الدّراسي الأخير في الجدول، حيث وجدت طالبة واحدة فقط، ذلك على الرّغم من تشجيع مديريّة المعارف للالتحاق به، وقد وضعت مديريّة المعارف شروطًا عدّة للدّخول إلى هذا المعهد، وما يلحقه من مدارس كمدرسة الصّيدلة، ومدرسة، أو شعبة طبّ الأسنان، ومدرسة التّمريض إضافةً إلى معهد الحقوق وهي:

١. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م)، أوّل جامعةٍ حكوميةٍ في الوطن العربي، بمناسبة العيد المئوي الذهبي لكلية الطب والعيد التسعيني لكلية الحقوق، ص٤٠-٤١.

٢. حداد، محمّد حسن، رستم، أحمد، قدسي، ناهد، مجبور، خالد، ص٧٤، ٧٧.

٣. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العربي، بمناسبة العيد المئوي الذهبي لكلية الطب والعيد التسعيني لكلية الحقوق، ص٤١-٤٤.

٤. حداد، محمّد حسن، رستم، أحمد، قدسي، ناهد، مجبور، خالد، العرض الرابع لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٩٩.

- أن يحمل الطّلاب شهادة المدرسة السّلطانيّة، أو المدارس الإعداديّة ذات الصّفوف السّبعة، أو شهادة المدرسة الأهليّة، أو الأجنبيّة المصادق عليها، وعلى منهاجها من قبل مديريّة المعارف.

- أن يكون قد أتمّ السّابعة عشرة من عمره، ويتمتّع بحالٍ صحيّةٍ لا تعيق دراسته.

- أن يتمتّع بحسن الأخلاق بشهادةٍ مصدّقةٍ من مختار قريته أو حيّه.

من أتمّ الشّروط السّابقة يتقدّم إلى الامتحان في المواد الآتية: اللّغة العربيّة - اللّغة الأجنبيّة (الإنكليزيّة أو الفرنسيّة) - العلوم - الكيمياء - الرّياضيات - التّاريخ - الجغرافية. وقد تمّ تحديد موعد هذا الامتحان في آخر شهر أيلول، وبداية شهر تشرين الأوّل من كلّ عام. وتدلّ هذه الشّروط على سعي مديريّة المعارف في الحكومة العربيّة للارتقاء بالتّعليم العالي علمًا، وأخلاقًا، من خلال تركيزها على وجوب حصول الطّالب على شهادة التّعليم الإعداديّة، وكذلك اجتياز امتحانٍ تشرف عليه مديريّة المعارف، فضلاً عن تمتّع الطّلاب بحسن السّلوك قبل دخولهم الجامعة[١].

٦. معهد الحقوق العربيّ

أعادت مديريّة المعارف السّورية افتتاح معهد الحقوق العربي في ٢٥ أيلول عام ١٩١٩م[٢]، وعيّن عبد اللّطيف صلاح عميدًا لمعهد الحقوق، وتلاه مسلم العطّار في حزيران عام ١٩٢٠م، وكان للجهود الّتي بذلها مدير المعارف في الحكومة العربيّة ساطع الحصري دورٌ مهمٌّ، حيث رفع عدد من الطّلاب العرب الّذين توقّف تعليمهم نتيجة إغلاق مدرسة الحقوق في دمشق عام ١٩١٨م، ونقلها إلى بيروت، كما طالبوا بافتتاح مدرسة الحقوق في دمشق لمتابعة تحصيلهم العلميّ، إضافة إلى مطالبة الشّبّان الرّاغبين بالدّخول في هذا الاختصاص[٣]، ويبيّن الجدول الآتي عدد طلّاب معهد الحقوق الّذين التحقوا فيه فور افتتاحه[٤]:

---

١. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العربي، بمناسبة العيد المئوي الذهبي لكلية الطب والعيد التسعيني لكلية الحقوق، ص٤٤-٤٥.

٢. الدقاق، كمال، القادري، أحمد، فيصل، عبد الفتاح، هدايا، عبد الستار، عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ١٩٦١-١٩٦٢م، ص٤٩.

٣. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعةٍ حكوميّةٍ في الوطن العربي، ص٤٦.

٤. المصدر نفسه، ص٩٩.

العام الدّراسي	مجموع الطّلاب	عدد الذّكور	عدد الإناث
١٩١٩-١٩٢٠م	٣٩	٣٩	لا يوجد
١٩٢٠-١٩٢١م	٤٧	٤٧	لا يوجد
١٩٢١-١٩٢٢م	٨٠	٨٠	لا يوجد
١٩٢٢-١٩٢٣م	٩٣	٩٣	لا يوجد
١٩٢٣-١٩٢٤م	١٠٩	١٠٩	لا يوجد
١٩٢٤-١٩٢٥م	١١٠	١١٠	لا يوجد

كذلك يتّضح من الجدول عدم إقبال البنات على الالتحاق بمعهد الحقوق العربي، فضلاً عن تبيان هذا الجدول، والجداول السّابقة المتعلّقة بالتّعليم العالي، قلّة عدد الطّلاب الملتحقين بالمعاهد، والمدارس العليا بشكلٍ عامّ[١].

٧ . الجامعة السوريّة

دلّت الوثائق على استعمال تسمية الجامعة السوريّة في فترة الحكومة العربيّة، ولا سيّما من خلال الوثائق الّتي كتب عليها، المملكة السوريّة، وتحتها الجامعة السوريّة، وإلى جانبها المعهد الطّبّي، أو معهد الحقوق، وهذه الوثائق عليها توقيع وزير المعارف ساطع الحصري[٢].

وقد عانى التّعليم العالي كثيرًا مع بداية الاحتلال الفرنسي الّذي عمل جاهدًا على إغلاق المعهد الطّبّي العربيّ، ومعهد الحقوق العربيّ، متذرّعًا بوجود معاهد مماثلةٍ لهما في مدينة بيروت، ولكن نتيجة ضغط الوطنيّين في سورية، ودعم فئات المجتمع للتّعليم العالي اضطرّت سلطات الاحتلال للتراجع عن الإغلاق، واتّبعت أسلوبًا جديدًا، وهو التّدخّل في إدارة هذين المعهدين وفي المناهج، حيث حرصت فرنسا على بقائهما تحت سيطرتها[٣].

لكن بفضل جهود السّوريّين الحثيثة، تمّ دمج المعهد الطّبّي مع معهد الحقوق في مؤسّسةٍ تعليميّةٍ واحدةٍ سمّيت الجامعة السّورية، فتبنت السّلطات الفرنسيّة هذه المؤسّسة، فأصدرت القرار

١. حدّاد، محمّد حسن، رستم، أحمد، قدسي، ناهد، مجبور، خالد، العرض الرابع لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ١٩٦٤-١٩٦٥، ص٧٤، ٧٧.

٢. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العرب، ص٥٠، ٥٤.

٣. الدقاق، كمال، القادري، أحمد، فيصل، عبد الفتاح، هدايا، عبد الستار، عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ١٩٦١-١٩٦٢، ص٤٩.

رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣م القاضي بتنظيم الجامعة السوريّة، والمعاهد المنتمية لها، وبهذا تكون أقدم جامعةٍ حكوميّةٍ رسميّةٍ في الوطن العربي[١].

المطلب الثّاني: تأثير هذه المناهج على الطّلاب والمجتمع

إنَّ المنهاج التّعليمي الّذي دُرِّسَ للتّلاميذ في المرحلة الابتدائيّة هو العلوم الدينيّة، والمعلومات المدنيّة، واللّغة العربيّة، والحساب، والهندسة، واللّغة الفرنسيّة، والتّاريخ، والجغرافية، والعلوم، والرّياضة البدنيّة، والزّراعة، والرّسم، والغناء، والموسيقا[٢]، وتأتي بعد المرحلة الابتدائيّة المرحلة الثّانويّة، ومدّة الدّراسة فيها سبع سنوات، حيث لم يكن في تلك الفترة مرحلةٌ إعداديّة، وقد شملت هذه المرحلة عدّة فروع، ومنها الفرع العام، والفرع المهني[٣]، تبدأ هذه المرحلة من الصّفّ السّادس إلى البكالوريا الّتي تمّ اعتمادها في ١ تشرين الأوّل عام ١٩٢٨م[٤]، وتألّفت المرحلة الثّانويّة من مرحلتين، المرحلة المتوسّطة المؤلّفة من أربع سنوات، والمرحلة الثّانويّة المؤلّفة من ٣ سنوات، جُعلت على قسمين يُختبر فيهما الطّالب كتابيًّا وشفهيًّا، فقد ضمّ القسم الأوّل شعبة الآداب، وشعبة العلوم، ومدّتها سنتان (ما يقابل اليوم العاشر والحادي عشر)، أمّا القسم الثّاني فقد ضمَّ شعبة الفلسفة، وشعبة الرّياضيّات، وهي الثّالث الثّانوي في الوقت الحاضر، حيث يشترط النّجاح في القسم الأوّل للدّخول إلى القسم الثّاني، كما صدر في ٢٦ تشرين الأوّل عام ١٩٣١م قرارٌ يسمح فيه بمعادلة شهادة البكالوريا السورية لشهادة البكالوريا الفرنسيّة، الغاية من هذا القرار الصّادر عن وزارة المعارف الفرنسيّة هو جذب الطّلاب السّوريّين لإكمال دراستهم في الجامعات الفرنسيّة[٥]، حيث يدرس في المرحلة الثّانويّة المواد التّدريسيّة الآتية بحسب منهاج التّعليم الثّانوي في الدّولة السّورية لعام ١٩٣٢م:

- التّعليم الدّينيّ بمعدّل حصّةٍ دراسيّةٍ واحدةٍ في الأسبوع لكلّ الصّفوف الثّانوية.
- الآداب العربيّة بمعدل سبع حصصٍ أسبوعيّةٍ للصّفّ السّادس، والسابع، وستّ حصصٍ لباقي الصّفوف.

١. رافق، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكوميّة في الوطن العربي، م.س، ص٥٣، ٥٥.

٢. قوطرش، خالد، التعليم في سورية نشأته وتطوره، ص٧١-٧٢.

٣.كمال، الدقاق، القادري، أحمد، فيصل، عبد الفتاح، هدايا، عبد الستار، عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ،١٩٦١-١٩٦٢م، ص٣١.

٤. عبد الكريم، رافق، تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العربي، ص١٠٧.

٥. ساطع، الحصري، أحاديث في التربية والاجتماع، ص١٤٣.

- الآداب الفرنسيّة بمعدّل سبع حصصٍ أسبوعيّةٍ للصّفّ السّادس، والسّابع، وستّ حصصٍ لباقي الصّفوف. فيلاحظ تساوي عدد الحصص للغتين العربيّة، والفرنسيّة؛ ما يدلّ على استمرار الفرنسيّين في فرض لغتهم، وثقافتهم، وجعلها مماثلةً من حيث الأهمّيّة للغّة العربيّة في المدارس الثّانويّة، ما عدا مادّة ترجمة الكتب العربيّة، والفرنسيّة الّتي تدرَّس بمعدّل حصّةٍ لبعض الصّفوف ابتداءً من الصّفّ الثّامن، والتّاسع، وبمعدّل حصّتين من التّاسع إلى البكالوريا . أمّا التّاريخ بمعدّل حصّتين في الصّفوف من السّادس إلى البكالوريا لكن تُعطى بتركيزٍ أكبر للبكالوريا الأدبيّ.
- مادّة الجغرافيّة بمعدّل حصّةٍ واحدةٍ أسبوعيّةٍ من الصّفّ السّادس وحتّى البكالوريا.
- مادّة الرّياضيّات بمعدّل ثلاث حصصٍ أسبوعيّةٍ في الصّفّ السّادس، والسّابع، وأربع حصصٍ في باقي الصّفوف.
- مادّة الحكمة الطّبيعيّة لا تدرَّس في الصّفّين السّادس، والسّابع، بل تدرَّس بمعدّل حصةٍ واحدةٍ في الصّفّ الثّامن، والتّاسع، وحصّتين لباقي الصّفوف مع التّركيز على هذه المادّة في البكالوريا العلميّ.
- مادّة الكيمياء لا تدرَّس في الصّفّين السّادس والسّابع، بل تدرَّس بمعدّل حصةٍ واحدةٍ إسبوعيّةٍ في الصّفّ الثّامن، والتّاسع، والبكالوريا مع التّركيز عليها في البكالوريا العلميّ.
- مادّة العلوم الطّبيعيّة بمعدّل حصّتين في الصّفّ السّادس، والسّابع، وحصّةٍ واحدةٍ للصّفّين الثّامن والتّاسع، ولا تدرَّس في باقي الصّفوف.
- مادّة الرّسم تدرس بمعدّل حصّتين من الصّفّ السّادس إلى التّاسع، ولا تدرّس في باقي الصّفوف.
- مادّة الرّسم الهندسي لا تدرّس في الصّفوف من السّادس إلى التّاسع، وتدرّس بمعدّل حصّةٍ في باقي الصّفوف.
- الرّياضة البدنيّة بمعدّل حصّتين من السّادس إلى التّاسع، ولا تعطى في باقي الصّفوف.
- الموسيقا تدرَّس في الصّفّ السّادس والسّابع، ولا تدرَّس في باقي الصّفوف.

وبذلك يتراوح عددِ الحصص التّدريسيّة في الأسبوع بين (٢٧-٢٨) حصّةً تقريبًا[١].

وقد عملت الإرساليّات الأجنبيّة بغرض تأسيس مؤسّسات، ومدارس تخدم رغبتها في الإمساك

١. برنامج التعليم الثانوي في دولة سورية ١٩٣٢م، مركز الوثائق التربويّة، ص٢.

بزمام الحياة الفكريّة في سورية، فوصلت أعداد المدارس الأجنبيّة في سورية إلى ثمانٍ وثلاثين مدرسةً في فترة الحكومة العربيّة[١]، وقد وضعت إدارة المعارف شروطًا لتأسيس هذه المدارس ونظام التدريس فيها، وهي:

١. الحصول على رخصةٍ من مديريّة المعارف.

٢ . ألّا تدرّس هذه المدارس دروسًا تخلّ بالآداب العامّة، وسياسة الدّولة.

٣. أن تصادق مديريّة المعارف على الدّروس.

لكن هذه المدارس قد نالت ميزات عدّة منها:

١. لم تخضع للمراقبة الكاملة، أو التّجربة لاختبار مدى فعاليّتها التّربويّة.

٢. استفادت من ضغوط الدّول الأجنبيّة الّتي سيطرت على المنطقة سياسيًّا وثقافيًّا.

٣. نالت الدّعم المادّيّ الكبير لنشر منهاجها ومفاهيمها[٢].

وقد عملت الدّول الاستعماريّة جاهدةً لإنشاء المؤسّسات التّعليميّة في سورية الّتي شكّلت تنوّعًا رائعًا في الطّوائف، والمذاهب الدّينيّة، حيث وجدت الدّول الاستعماريّة في ذلك ذلك ميدانًا واسعًا لنشر المدارس بين الطّوائف المسيحيّة معتقدين بأنّهم سيعملون على فصلهم عن مجتمعهم العربيّ، ويضربون الهويّة القوميّة، والوطنيّة لسوريّة، وقد أرادت الدّول الاستعماريّة أن تجعل هذه المؤسّسات موطئ قدمٍ لها لتثبيت نفوذها، ومصالحها في المنطقة، متّخذين شعارًا لتطوير التّعليم، وإدخال الوسائل العصريّة إلى التّعليم التّقليدي في سورية[٣].

ويبيّن الجدول الآتي عدد المدارس الأجنبيّة، ومدارس الطّوائف، وما ضمّته من أعداد المعلّمين، والتّلاميذ الّذين التحقوا فيها مع نهاية الحكم العثماني، وفترة الحكومة العربيّة[٤]:

---

1. Walid ALArid: XVIII – XIXyuzyil Larda filistinde, Dini, kullurve sosyal Muesseseler, yu ksek Lisans tezi, Istanbul, Edeb.fak, 1989, P.61- 62.

2. Ibid, P.61- 62.

٣. سالنامه نظارة معارف عمومية ،١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص١٣٨٧.

٤. سراج الدين، أحمد، الحركة التربويّة وتطوّرها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر، ص٣٢٦.

المدارس الأجنبيّة	عدد المدارس	عدد المعلّمين	عدد التّلاميذ
الابتدائيّة	٤٧	٥٠	٢١٩٤
الرشديّة	٥	١١	٥٧٠
الإعداديّة	٤	١٩	٦٠٠
المدارس الطائفيّة	عدد المدارس	عدد المعلّمين	عدد التلاميذ
الابتدائيّة	١٠١	١٠٦	٥٥٧٧
الرشديّة	٤	١٩	٥٤٠
الإعداديّة	٢	١٦	٩٧٩

وقد كانت هذه المدارس منتشرةً في معظم المراكز في سورية، لكن سبب تواجدها شتّت فكر الجيل الجديد؛ لأنّ لكلّ مدرسةٍ نظامها ومنهجها وأسلوبها[١].

ومن المدارس الأجنبيّة التي انتشرت في سورية المدرسة الفرنسيّة التي تأسست في مدينة دمشق عام ١٨٣٥م، والتحق فيها ما يقارب المئة تلميذ لتعلم القراءة والكتابة باللغة العربيّة إضافةً لتعلمهم الديانة المسيحيّة، وقد تأسّس فرعٌ آخر لهذه المدرسة لتعليم البنات القراءة والكتابة أيضًا بالإضافة إلى تعلّم الخياطة، حيث بلغ عدد التلميذات فيها ٣٠ تلميذةً يقوم بتعليمهم مدرستين، فكانت المدارس الفرنسيّة التي أنشئت في سورية على نوعين:

الأوّل: تديره وتدبّر شؤونه البعثات والجمعيّات العلمانيّة.

الثّانية: تديره الأخويّات والإرساليّات المختلفة من الرّهبان، وقد خصّصت فرنسا لهذه المدارس أموالاً طائلةً تصل لما يقارب ١٠٠ ألف فرنك فرنسي[٢]. ويمكن هنا القول: إنّ الفرنسيّين ركّزوا على جعل المناهج السوريّة سلبيّة، وغير صحّيّةٍ على كلّ من الطّالب السّوري والمجتمع، لكن وعي السوريّين جعلهم يدركون ذلك جيّدًا، ويسعون جادّين للحيلولة دون زرع الفرنسي لذلك الأثر.

١. المصدر نفسه، ص٣٢٦.

٢. الحوراني، محمّد إبراهيم، التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، ١٢٧٨-١٣٢٧هـ ١٨٦-١٩٠٩م، دراسة وثائقيّة، ص١٨٦.

المطلب الثّالث: البنية التّنظيميّة للمؤسّسات التّربويّة التّعليميّة في سورية وإحصائيّات المدارس الرّسميّة والخاصّة في سورية

تشكّلت حكومة الوزراء الأولى في سورية بتاريخ ٩ آذار عام ١٩٢٠م، حيث استمرّت ما يقارب الثّمانية أشهر، وضمّت ٩ وزارات منها وزارة المعارف الّتي نظّمت تنظيمًا جيّدًا، وتعاقبت أربع وزاراتٍ متتاليةٍ خلال الثّمانية أشهر، أوّلها وزارة علي رضا الرّكابي الّذي استلم ساطع الحصري وزارة المعارف فيها، واستمرّ في هذه الوزارة في الحكومة الّتي تلت وزارة علي رضا الرّكابي، وهي حكومة هاشم الأتاسي، وفي الحكومة الثّالثة حكومة علاء الدّين الدروبي تسلّم وزارة المعارف بديع المؤيّد، وفي الوزارة الرّابعة برئاسة جميل الألشي تسلّم محمد كرد علي وزارة المعارف، وقد استمرّ حتّى قيام الاحتلال الفرنسي بإلغاء حكومة الوزراء، وأقام بدلاً عن الوزارات مديريّات[١]، وقسم الوطن السّوري إلى دويلات جعل في كلّ منها مديريّة لها إدارة، ونهج، وأسلوب تعليميّ، ومواد تدريسيّة خاصّة، فقد كانت غاية الفرنسيّين من ذلك زرع التّفرقة، والشّرخ في البنية الفكريّة، والثّقافيّة للأجيال القادمة في الوطن السّوري[٢].

وقد كانت البنية التّنظيميّة، والإداريّة لوزارة المعارف على النّحو الآتي: وزير المعارف وهو أعلى سلطةٍ إداريّةٍ في وزارته، ثمّ يليه أربع تفرّعاتٍ وهي:

١. الأمين العام للوزارة والمكتب الخاصّ بالوزير.

٢. رئيس المجمع العلميّ العربيّ.

٣. رئاسة المعاهد العليا.

٤. مدير الآثار العامّة والمكتبات.

وقد كان لكلّ فرعٍ من الفروع السّابقة أقسامٌ تابعةٌ لها، فالأمين العام للوزارة تتبع له رئاسة الشّؤون الإداريّة، ومجلس مديري المعارف، ولجنة تعادل الشّهادات، واللّجنة الثّقافيّة الوطنيّة، ويتبع أيضًا للأمين العام لوزارة المعارف مديرو المعارف، ومفتّشو التّعليم الابتدائيّ، والثّانوي، والتّعليم الخاصّ، والمعاهد العالية، وديوان الوزارة، وإدارة المدارس، والمدارس[٣]، فقد كان مجلس

١. ظاظا، جمعة، الحكومات السوريّة في القرن العشرين من عام ١٩١٨ لعام ٢٠٠٠م، ص٧٩، ص١٨٣.

٢. التعليم في سورية نشأته وتطوّره، ص٦٠.

٣. النشرة الإحصائيّة لوزارة المعارف السوريّة لعام ١٩٥٥-١٩٥٦م، ص٤.

المعارف يتألّف من ستّة أعضاء يعيّنهم رئيس الوزراء من بين مختلف رؤساء الدّوائر الحكوميّة، ثمّ استبدل بمجلس المعارف مجلس آخر سمّي (مجلس المعارف الاستشاري)، تألّف من مدير المعارف العامّة، ومدير الآثار، ومفتّش لكلٍّ من الصّحّة، والمعارف، ومعاون فنّي لمديريّة الأشغال العامّة، وقاضٍ شرعي، ومن صلاحيّات مجلس المعارف الاستشاريّ:

أ. النّظر في الأمور العلميّة، والفنيّة المتعلّقة بالمدارس.

ب. وضع برنامجٍ مناسبٍ للمدارس.

ت. اختيار المناهج المناسبة.

ث. وضع الأنظمة الدّاخليّة والتّعليمات العامّة للمدارس.

ج. إبداء الرّأي في الأنظمة والقوانين المتعلّقة بالتّدريس.

ح. وضع طريقةٍ لامتحان المعلمين، والمعلّمات ليكونوا جاهزين للدّخول في العمليّة التّربويّة والتّعليميّة[١].

وقد تطوّر هذا المجلس بنحوٍ مستمرّ، وضمّ لجنةً إحصائيّةً يرأسها ممثّلٌ عن وزير المعارف، وعضوية كلٍّ من مفتش المعارف، ومدير الثّانويّات، وممثّلٌ عن المعلّمين المختصّين من أجل إعطاء الرّأي بالبرامج المدرسيّة، واختيار الكتب المدرسيّة المناسبة، والنّظر في الأمور العلميّة، والفنيّة المتعلّقة بالتّعليم[٢].

وبالعودة إلى المؤسّسات الإداريّة التّابعة للأمين العام في الوزارة، حيث يتبع له أيضًا مديريّات عدّة وهي: مديريّة الصّحّة المدرسيّة، ومديريّة الأبنية المدرسيّة، ومديريّة التّربية البدنيّة، ومديريّة اللّجنة الرّيفيّة، ومديريّة التّعليم الابتدائيّ، ومديريّة التّأليف، والتّرجمة، والنّشر، ورئاسة لجنة التّربية، ورئاسة الهيئة التّفتيشيّة، ومديريّة التّعليم الثّانوي، ومديريّة التّعليم المهنيّ، ومديريّة الإحصاء، والامتحانات، ومديريّة التّعليم الخاصّ، ومديريّة البعثات، والعلاقات الثّقافيّة، ومديريّة المحاسبة، وقد ضمّت مديريّة الصّحّة المدرسيّة دائرة الذّاتيّة، ودائرة الأوراق، ودائرة النّسخ، ودائرة الاستعلامات، والهاتف، كما ضمّت مديريّة التّرجمة، والتّأليف، والنّشر، المكتبة، والنّشر، والسّينما المدرسيّة، والكتب المدرسيّة، ومجلّة التّربية والتّعليم، وقد توزّعت مديريّات المعارف على المراكز

١. كرد علي، محمّد، خطط الشام،٣/ ١٦٨.

٢. تاريخ سورية ١٩٠٨-١٩١٨م أواخر الحكم التركي، ص٤٤٩.

السّكّانيّة الكبيرة في سورية مثل دمشق، وحلب، وحمص، وغيرها، كما تتبع لرئاسة المدارس، أو المعاهد العليا كلٌّ من مدرسة الطّبّ، والصّيدلة، والتّمريض، ومدرسة الحقوق[١].

تمَّ تنظيم وزارة المعارف على الشّكل الآتي: وزير المعارف؛ وهو أعلى سلطةٍ تنفيذيّةٍ إداريّةٍ في الوزارة، إلى جانبه المستشار الفرنسيّ؛ الّذي أمسك بكلّ قرارات الوزارة، ثمّ يليه ثلاث دوائر وهي:

١ . الإدارة المركزيّة في العاصمة دمشق[٢]، تتألّف هذه الإدارة من الدّوائر الآتية:

أ . الدّوائر الإداريّة

تتألّف من المديريّات، والشّعب الآتية: مديريّة التّعليم الثّانوي، ومديريّة التّعليم الابتدائي، ومديريّة التّربية البدنيّة، أمّا الشّعب: شعبة الأمور الذّاتيّة، وشعبة الحسابات، وشعبة المباني، وشعبة اللّوازم، وكذلك من الدّواوين الآتية: ديوان الرّسائل، وديوان الأوراق، وديوان الإحصاء.

ب . الهيأة التّفتيشيّة

مقرّها، واجتماعاتها تكون في دمشق، تتألّف من رئيس المفتّشين، وهو المسؤول عن تنظيم أعمال المفتشين كافّة، وتدقيق التّقارير المقدّمة له، ومتابعة المعاملات اللّازمة لتنفيذ المقترحات، ومفتّش للتّعليم الثّانوي، ومفتّشان للتّعليم الابتدائي، حيث يتمّ توزيع مفتّشي التّعليم الابتدائي على المحافظات.

ت. الهيأة الفنيّة

يطلق عليها اسم لجنة التّربية، والتّعليم في وزارة المعارف، يرأسها شخصٌ يكون مسؤولاً عن تنظيم أعمال الهيأة، وتشمل هذه الهيئة أعضاء يتمتّعون بدرجةٍ عاليةٍ في الشّؤون التّربويّة، والتّعليميّة ومن كافّة الاختصاصات العلميّة، حيث يعمل أعضاء هذه الهيأة كمفتشين في هيئات التّفتيش على التّعليم الثّانوي، وتتألّف لجنة الهيأة الفنيّة من ثلاث شعب هي: ١. شعبة المناهج ٢. شعبة المباحث الفنّيّة ٣. شعبة التّرجمة والتّأليف.

ث. المجالس واللّجان التّربويّة:

أ . مجلس المعارف

يوجد في مركز الوزارة، ويرأسه مديرٌ عامٌّ حيث يتألّف من رئيس لجنة الهيئة الفنّيّة(لجنة التّربية والتّعليم)، ورئيس الهيأة التّفتيشيّة، ومديري المعارف.

١. النشرة الإحصائيّة لوزارة المعارف السوريّة لعام ١٩٥٥-١٩٥٦م، ص٤.

٢. الجمهورية العربيّة السوريّة، ص١١، ١٣.

ب. مجلس مدراء المعارف

يرأس هذا المجلس مديرٌ عامّ، ويضمّ رئيس المفتّشين، ومديري المعارف في المحافظات، ومدير التّعليم الثّانوي، ومدير التّعليم الابتدائيّ، ومدير التّربية البدنيّة[١].

وهناك مديريّات عدّة تابعة لوزارة المعارف هي: مديريّة الصّحّة المدرسيّة، ومديريّة الأبنية المدرسيّة، ومديريّة التّأليف، والتّرجمة، والنّشر، ومديريّة التّعليم الخاصّ، ومديريّة البعثات، والعلاقات الثّقافيّة، ومديريّة المحاسبة، وقد ضمّت مديريّة الصحّة المدرسيّة دائرة الذّاتيّة، ودائرة الأوراق، ودائرة النّسخ، ودائرة الاستعلامات، والهاتف، كما ضمّت مديريّة التّرجمة، والتّأليف، والنّشر، المكتبة، والنّشر، والسّينما المدرسيّة، والكتب المدرسيّة، ومجلّة التّربية، والتّعليم[٢].

٢ . الإدارات الفرعيّة للمعارف في المحافظات

قسِّمت سورية إلى عدّة مناطق إدارية في ١٠ كانون الثّاني عام ١٩٣٦م، وقد وزّعت إدارة المعارف السوريّة على المحافظات التّسع وهي: محافظة دمشق الّتي فيها مقرّ الوزارة إضافة إلى مديريّة المعارف، ومديريّة المعارف في محافظة حلب مركزها مدينة حلب، ومديريّة المعارف في محافظة حمص، ومركزها مدينة حمص، ومديريّة المعارف في محافظة حماة مركزها مدينة حماة، ومديريّة المعارف في محافظة حوران مركزها مدينة درعا، مديريّة المعارف في جبال اللّاذقيّة مركزها مدينة اللّاذقيّة، ومديريّة المعارف في الفرات مركزها مدينة دير الزّور، ومديريّة المعارف في جبل العرب مركزها مدينة السّويداء، ومديريّة المعارف في الجزيرة مركزها مدينة الحسكة[٣].

يساعد مدير المعارف في المحافظات معاون مدير المعارف، وهو مسؤولٌ عن سير العمليّة التّعليميّة في المؤسّسات التّربويّة في المحافظة، وعن صرف الميزانيّة حسب الأنظمة، والتّعليمات.

٣ . الإدارات والمؤسّسات التّربويّة التّعليميّة الملحقة

قامت وزارة المعارف في الفترة الممتدّة بين عامي(١٩٢٠-١٩٥٨م)، بمسؤوليّة ثلاث وزارات في الوقت الحاضر، وهي وزارة التّربية، ووزارة التّعليم العالي، ووزارة الثّقافة، إضافة إلى الدّور الّذي تقوم به هذه الوزارة في مجال التّخطيط . وقد ألحق بوزارة المعارف ثلاث مؤسّسات تعليميّة، وثقافيّة هي:

١. النشرة الإحصائية لوزارة المعارف السوريّة لعام ١٩٥٥-١٩٥٦م، ص٣- ٥.

٢. المصدر نفسه، ص٤.

٣. دليل الجمهورية السوريّة: منذ فجر السيادة والاستقلال، ص١٨٥.

١ . الجامعة السوريّة

٢. المجمّع العلميّ العربيّ

٣. مديريّة الآثار العامّة والمكتبات[١]

الاستنتاجات

يُلاحظ ممّا سبق أنّه قد عمل الاحتلال الفرنسيّ على إنهاء الحكومة العربيّة، وحكومة الوزراء، وعمدوا إلى تشكيل وزارةٍ سوريةٍ جديدة، وكافة هؤلاء الوزراء يلاحظ أنّهم من وجهاء دمشق فقط، وهذا يدلّ أنّ الاحتلال الفرنسي جعل هذه الوزارة مقدّمةً لعمليّة ضرب الوحدة الوطنيّة، والتّمثيل الصّحيح الّذي ضمّته الوزارات الّتي شكّلها منها الحكومة العربيّة؛ ممّا يمهّد ذلك لعمليّة تجزئة الوطن السّوري، وتقسيمه إلى دويلات، وإنهاء حكومة الوزراء لتقيم مكانه حكومة للمديرين، وإنهاء وزارة المعارف بكلّ تنظيماتها، وتقسيم بنيتها الإداريّة إلى مديريّاتٍ متفرّقة، وغير متواصلةٍ فيما بينها، ولكلّ منها نمطٌ خاصٌّ بها.

وقد أرادت فرنسا من ذلك ضرب الوحدة الثّقافيّة، والفكريّة في الوطن السّوري، فأدركت أهمّيّة سيطرتها على عقول الأجيال القادمة في سورية لتعليمها، وتربيتها تربيةً تخدم سلطات الاحتلال، وتحقّق التّبعيّة الثّقافيّة، والتّعليميّة، وتجعلهم يفضّلون الثّقافة الفرنسيّة على ثقافتهم العربيّة، كما تجعل ألسنتهم تتحدّث اللّغة الفرنسيّة بدلاً من العربيّة، لكن كلّ ذلك لم يأت بأيّ نتيجةٍ فقد بقي العرب السّوريون محافظين على عروبتهم وأصالتهم.

كذلك ألغت فرنسا وزارة المعارف السورية، وأسّست بدلاً عنها مديريّات، أو إدارات للمعارف منفصلة عن بعضها بعضًا في كلّ دويلة، وقد تألّفت هذه الإدارات من مدير للمعارف، وسكرتير، ومفتّش، وعددٍ من المكاتب الإداريّة، وموظّفين مخصّصين للتّواصل بين المكاتب الإداريّة، والمؤسّسات التّعليميّة (المدارس)، وتدخّلت بشكلٍ مباشر في النّظام التّربوي التّعليمي لتفرض نفسها ثقافيًّا على سورية، ووضع مستشار فرنسيّ في كلّ مديريّة من مديريات المعارف يتمّ تعيينه من قبل المفوضيّة الفرنسيّة العليا، تكون مهمّته الإشراف على مديريّة المعارف، ومؤسّساتها كافّة، فقد جعلت فرنسا هدف المؤسّسات التّربويّة، والتّعليميّة إعداد موظفين لهم ميول فرنسيّة، ويجيدون العمل الإداري، وليس إعداد جيلٍ عربيّ سوريّ مثقّف، ومربّى تربيةً صالحة، كذلك ركّزت فرنسا

١. طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، ص٣٣٣.

على نشر الخلافات الطّائفيّة، والمذهبيّة، من خلال تعدّد المناهج التّعليميّة، والأفكار الثّقافيّة ليس في كلّ دويلة فقط، بل داخل الدّويلة نفسها، وقد ازداد عدد الحصص التّدريسيّة لمادّة اللّغة الفرنسيّة على غيرها من المواد، وتمّ تدريس مادّتين التّاريخ، والجغرافية الفرنسيّة في المدارس السّورية.

المبحث الثّالث: تقييم سياسة الاحتلال الفرنسيّ التّعليميّة في سورية

في هذا المبحث من الضّروري التّركيز على دور الوطنيّين المثقّفين السّوريّين، ولا سيّما دور ساطع الحصري الّذي أراد إعادة النّظر في السّياسة التّربويّة، والتّعليميّة، والتّخلّص من آثار الاحتلال، فوضع مستشارًا لوزارة المعارف، وطُلب إليه دراسة الإدارة التّعليميّة في مجالاتها، ونواحيها كافّة، للخروج بتغييرٍ جذريٍ نحو الأفضل، ولم يتوانَ الحصري عن هذه المهمّة، ووضع دراساتٍ، وتقارير عدّة تنظّم شؤون المعارف، وتحدّد مهمّة المؤسّسات التّربويّة، والتّعليميّة.

وبعد الدّراسة المتأنّية لما قدمه الحصري لوزارة المعارف، تمّ رفعه إلى الحكومة السورية الّتي بدورها قدّمتها للمجلس النّيابي الّذي أصدرها بقانون رقم ١٢١ بتاريخ ٢١ / ١٢/ ١٩٤٤م سمّته (قانون المعارف العام)، حيث حدّد هذا القانون خطّة عملٍ واضحة للوزارة ومهامها، وقد تضمّنت المادّة الأولى ما يأتي: «إنّ مهمّة وزارة المعارف تربية الجيل الجديد تربيةً صالحةً في جميع الوجوه البدنيّة، والخلقيّة، والفكريّة لينشأ كلّ فردٍ من أفراده قويّ البدن، حسن الخلق، صحيح التّفكير، محبًا لوطنه، معتزًا بقوميّته، مدركًا لواجباته، مزوّدًا بالمعلومات الّتي يحتاج إليها في حياته، قادرًا على خدمة بلاده بقواه العقليّة، والبدنيّة، وجهوده الانتاجيّة».

وهناك مادّةٌ أخرى جعلت كلّ المؤسّسات الخاصّة سواء كانت أهليّة، أو أجنبيّة بكلّ شؤونها، ومناهجها تحت إشراف وزارة المعارف ورقابتها، وفرضت عليها التّدريس باللّغة العربيّة، وأصدرت قرارًا برفض تدريس اللّغة الأجنبيّة في المدارس الابتدائيّة، هذا يعني منع تدريس اللّغة الفرنسيّة فيها، كما أكّدت تدريس التّاريخ العربيّ، وجغرافيّة الوطن العربي، كما جعلت نظام الامتحانات موحّدًا لكافّة التّلاميذ، حيث تدلّ هذه المواد على تعزيز دور الوزارة، وزيادة صلاحيّاتها، والأهمّ من ذلك هو توجيه التّعليم توجيهًا قوميًّا جليًّا، إضافة إلى التّأكيد على دور الوزارة التربوي الأخلاقيّ، والوطنيّ كذلك إلى دورها التّعليمي، وهذا ما كان يفتقده التّعليم في الفترة الفرنسيّة.

المطلب الأوّل: السّمات العامّة للمؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة في سورية

استمرّت وزارة المعارف بوصفها مؤسّسةً حكوميّةً مسؤولةً عن الأمور التّربويّة، والتّعليميّة في سورية، مع العلم أنّ سلطة وزراء المعارف كانت شكليّةً لا تتعدّى بعض الأمور الإداريّة؛ إذ كانت السّلطة الفعليّة بيد الموظّفين، والضّبّاط، والمستشارين، والاستخبارات الفرنسيّة، ممّا يدلّ على أنّ وزراء المعارف غالبيّتهم عبارة عن واجهة فقط، على الرّغم من وجود وزراء وطنيّين وضعوا نصب أعينهم تطوير الوطن، وتقدّمه، وازدهاره، وعملوا بجدٍ في سبيل تحسين الأوضاع التّعليميّة في البلاد، لكنّهم تعرضوا لمحاربة المحتل الفرنسيّ الّذي عمل على إلغاء هذه الوزارة لمرّتين، المرّة الأولى عند دخوله عام ١٩٢٠م، إذ عمل على إلغاء حكومة الوزراء، وإقامة حكومة المدراء فامتدّ هذا الإلغاء، والتّغييب لوزارة المعارف حتّى أواخر عام ١٩٢٤م، في المرّة الثّانية ألغيت الوزارة بين عامي (١٩٣٩-١٩٤١م)، وجعلوها مديريّة معارف في حكومة المدراء، كما يلاحظ خلال هذه الفترة تركيز المحتل على إضعاف سلطة الوزارة إمّا من خلال التّغييرات المتتالية، والسّريعة للحكومات، حيث سُلِّم منصب وزارة المعارف، ووزارة أخرى سياديّة إلى وزيرٍ واحد، إضافة إلى إمساك الفرنسيّين بكلّ مفاصل الوزارة، فقد كان هدف الفرنسيّين هو خلق جهازٍ إداري، وموظّفين لمساعدتها في وظائف الدّولة، وليس بناء، وإنشاء مواطنين صالحين يتمتّعونً بثقافةٍ عالية، كما كانت الغاية الأساس صبغ المجتمع بالطّابع الفرنسيّ، وإضعاف الرّوح الوطنيّة القوميّة في سورية[١].

المطلب الثّاني: أبرز المشكلات الّتي عانت منها وزارة المعارف فيما يخصّ المدارس والتّعليم العالي

إنّ أبرز المشكلات الّتي عانت منها وزارة المعارف، ناهيك عن مشكلة الاحتلال الفرنسيّ الجاثمة فوق صدور السّوريّين السّابقة الذّكر في ما يخصّ المدارس:

النّجاح والرّسوب في المدارس الحكوميّة

عانى النّظام التّعليميّ من مشكلاتٍ كثيرة، وقد أثّرت هذه المشكلات على العمليّة التّربويّة، والتّعليميّة، ومن هذه المشكلات الرّسوب، والتّسرّب المدرسيّ، حيث ارتفعت نسبة ذلك في مدارس الرّيف، والبادية السوريّة، وقلّت في مدارس المدينة، وفي ما يأتي جدولٌ يدرس أعداد النّجاح، والرّسوب للصّفوف في المدارس الأوّليّة خلال العام الدّراسي (١٩٣٣-١٩٣٤م) في المدارس الحكوميّة[٢]:

١. المربي العربي المعاصر جميل صليبا حياته - أعماله - فكره التربوي، ص١٥٥، ١٦٠.

٢. تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص١٢.

اسم الصّف	مجموع التّلاميذ	عدد النّاجحين	عدد الرّسوب	النّسبة المئويّة للرّسوب
الصّف الأوّل	٦٠٩	٣٥٨	٢٥١	٪ ٤١,٢
الصّف الثّاني	٤٣٧	٢٩٢	١٥٤	٪ ٣٣,١٨
الصّف الثّالث	٣٦٢	٢٦٩	٩٣	٪ ٢٥,٦٩
الصّف الرّابع	١٩٦	١٦٤	٣٢	٪ ١٦,٣٢
المجموع	١٦٢٤	١٠٨٣	٥٢١	٪ ٣٢,١

يتّضح من خلال الجدول أنَّ النّسبة العامّة للرّسوب في هذه المدارس الأوّليّة الّتي تضمّ الصّفوف من الأوّل إلى الرّابع قد بلغت ٣٢,١٪، كما أنّ هذه النّسبة بدأت بالتّراجع مع تقدّم الصّفوف من الأدنى إلى الأعلى، لتصل في الصّفّ الرّابع إلى ١٦,٣٢ ٪ ، لتتراجع إلى أكثر من النّصف في حين بلغت نسبة الرّسوب في الصّفّ الأوّل أعلى نسبة مسجّلة لتصل ٤١,٢ ٪، أمّا بالنّسبة لأعداد التّلاميذ، فتشكّل نسبتهم في المرحلة التّمهيديّة إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي لتلاميذ المدارس الأوّليّة بنسبة ٣٧,٥٪ ، في حين بلغت نسبة تلاميذ الصّفّ الثّاني ٢٦,٩٪، والصّفّ الثّالث نسبة ٢٢,٣٪، والصّفّ الرّابع ١٢,١٪، فلم تختلف نسبة الرّسوب في المدارس الابتدائيّة للذّكور عن المدارس الأوّليّة من حيث ارتفاع نسبة الرّسوب في الصّفوف الدّنيا، وتراجعها في الصّفوف العليا[١] .

كما يوضح الجدول الآتي نسبة الرّسوب في المدارس الابتدائيّة للذّكور[٢]:

الصّفّ	مجموع التّلاميذ	عدد النّاجحين	عدد الرّسوب	النّسبة المئويّة للرّسوب
الأوّل	٤١٢	٢٦١	١٥١	٪ ٣٦,٦٥
الثّاني	٤٠٩	٢٨٢	١٢٧	٪ ٣١,٠٥
الثّالث	٤١٠	٢٦٦	١٤٤	٪ ٣٥,١٢
الرّابع	٤٠٧	٢١٥	١٩٢	٪ ٤٧,٧٠
الخامس	٢٩٢	١٨٩	١٠٣	٪ ٣٥,١٧

يبيّن الجدول السّابق ارتفاع نسبة الرّسوب في الصّفّ الرّابع حيث بلغت النّسبة ٤٧,٧٠٪ ، وهي من أعلى نسب الرّسوب في الصّفوف جميعها، كما يلاحظ تقارب أعداد التّلاميذ في الصّفوف الثّلاثة

١. تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص٢٢-٢٣.

٢. المصدر نفسه، ص٢٢-٢٣.

الأولى، وتقاربًا واضحًا في الرّسوب، ممّا يدلّ على ارتفاع معدّلات النّموّ، والالتحاق بالمدارس[١].

أمّا الجدول الآتي يوضّح نسبة الرّسوب في بعض صفوف المدارس الثّانوية[٢]:

الصّفّ	مجموع التّلاميذ	عدد النّاجحين	عدد الرّسوب	النّسبة المئويّة للرّسوب
السّادس	٤٨	٢٩	١٩	٪٣٩,٥٨
السّابع	٣٥	٢١	١٤	٪٤٠,٠٠
الثّامن	٢٦	١٩	٧	٪٢٦,٩٢
التّاسع	٢١	١١	١٠	٪٤٧,٦١
المجموع	١٣٠	٨٠	٥٠	٪٣٨,٤٦

يتبيّن من خلال الجدول السّابق ارتفاع نسبة الرّسوب في الصّفّ التّاسع، فقد سُجّلت أعلى نسبة رسوب حيث بلغت ٤٧,٦١٪ وهي أعلى من النّسبة العامّة للرّسوب في الصّفوف كلّها الّتي بلغت ٣٨,٤٦٪[٣].

وهكذا يمكن القول: إنَّ نسبة النّجاح العامّة لم تتجاوز ٧٠٪ ، من العدد الإجمالي للتّلاميذ في المراحل التّعليميّة كافّة، من الأوّل الابتدائي إلى الصّفّ التّاسع الثّانوي، وإنَّ معدّلات النّموّ تبدو قليلة نوعًا ما، أمّا الإقبال على تعليم البنات فقد كان محدودًا في المراحل العمريّة الأولى، ثمّ أخذ بالتّناقص، والتّراجع كلّما تقدّمت الصّفوف لتبلغ نسبة التّسرّب، وترك المدرسة مبكرًا أعلى نسبة[٤].

أنظمة التّقويم والامتحانات

إنَّ للأنظمة الّتي تحدّد كيفيّة التقدّم للامتحان، وشروطه دورًا كبيرًا في بروز ظاهرتيّ الرّسوب، والتّسرّب بين الطّلاب، انطلاقًا من أنّها تعدّ المعيار الحقيقيّ للحكم بها على نتائج العمليّة التّعليميّة، ومدى تحقيقها لأهدافها على الرّغم من الاهتمام الواضح الّذي أولّته مديريّة المعارف للتّعليم، ورفع السّويّة العلميّة لدى الطّلاب[٥].

١. الجريدة الرسميّة في سورية، ص١٤.

٢. تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص٢٤.

٣. تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص٢٤.

٤. م.ن، ص٢٤-٢٥.

٥. المصدر نفسه، ص٢٥.

كما حاول الاحتلال الفرنسي جاهدًا أن يسيطر على الجامعة السورية، ويجعلها أداةً في يده، من خلال إبعادها إداريًّا عن وزارة المعارف، وربطها إداريًّا بشكلٍ مباشر بالمندوب الفرنسيّ، مستغلّين وجود بعض الخلافات بين رئيس الجامعة، ووزير المعارف، كالخلاف الّذي حدث عام ١٩٢٨م بين وزير المعارف محمّد كرد علي أثناء حكومة تاج الدّين الحسنيّ، والدّكتور رضا سعيد رئيس جامعة دمشق، مع ذلك لم يكن بالأمر السّهل ربط الجامعة السّورية بالاحتلال الفرنسيّ؛ لأنّ هذه الوزارة، والجامعة، والقائمين عليها كانوا على ثقافة وطنيّة عالية، لم يقبلوا الارتباط بالفرنسيّين على الرّغم من خلافاتهم، فقد استطاعوا ضمان استقلال قرارها قدر المستطاع[١]، وعملوا على توسيع المناهج، والأمكنة للمعهد الطّبّي، ومعهد الحقوق، وتأسيس مدرسة الآداب العليا، لكن الاحتلال وقف عائقًا في وجه تشكيل كلّيّاتٍ جديدة، كما استطاعوا إغلاق مدرسة الآداب العليا بعد فترة من تأسيسها[٢].

لكن من السّلبيّات الّتي لم تتداركها حكومات الاستقلال السورية هي التّغيير المتكرّر للحكومات، ومن ضمنها وزارة المعارف، حيث توالى العديد من وزراء المعارف، فتسلّم الوزير نصوح البخاري وزارة المعارف لمدّة تقارب السّنة والشّهر، من ١٩ آب عام ١٩٤٣م حتى ١٤ تشرين الأوّل عام ١٩٤٤م، ليتولّى بعده فارس الخوري الّذي شغل منصب رئيس الوزراء، ووزير الدّاخليّة، والمعارف معًا، حيث تسلّم الوزارة مدّة تقارب السّتّة أشهر، من ١٤ تشرين الأوّل إلى ٥ نيسان عام ١٩٤٥م، ثمّ تلاه بمهمّة وزارة المعارف أحمد الشّرباتي الّذي تسلم أيضًا وزارة الاقتصاد الوطني مع وزارة المعارف لمدّة تقارب السّتّة أشهر من ٥ نيسان عام ١٩٤٥م إلى ٣٠ أيلول عام ١٩٤٥م، ثمَّ تسلم بعده صبري العسليّ وزارة المعارف، ووزارة العدل لمدّة تقارب الثّمانية أشهر، من ٣٠ أيلول ١٩٤٥ حتّى ٢٥ نيسان عام ١٩٤٦، ثمّ تلاه أحمد الشّرباتي لمدّة تقارب الشّهر، والنّصف فقط، من ٢٦ نيسان عام ١٩٤٦م، حتّى ١٧ حزيران عام ١٩٤٦م[٣].

وإنَّ مسألة الإنفاق على المؤسّسات التّعليميّة من مدارس، وغيرها هي الشّغل الشّاغل لدى الحكومة السّورية، فقد كانت مخصّصات التّربية، والتّعليم مقتصرةً على النّهوض بمتطلّبات التّعليم، وهي لا تتناسب مع طموحات الإدارة التّعليميّة بوصفها أهمّ مؤسّسة في المجتمع مسؤولة عن تربية

١. رافق: تاريخ الجامعة السوريّة البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العربي، ص١١٣.

٢. العيد الذهبي لكلّيّة الطب ١٩١٩-١٩٦٩م، ص٢٢، ٢٤.

٣. سورية والانتداب الفرنسي، ص٣٣٤، ٣٤٠.

الجيل الجديد، وبناء عقله، وتوجيهه بما هو لصالح البلاد، فنشر التّعليم، والتّوسّع به يحتاج إلى كثيرٍ من الأموال، ولم تكن الحكومة السورية، وإدارة المعارف في ذلك الوقت قادرتين على تأمين موارد ماليّة كافية لنشر التّعليم، وتوفير الخدمات، والمتطلّبات، والمستلزمات التّعليميّة، بل كان الهمّ الأوّل بالنّسبة للسّلطة المحتلّة توفير الأموال اللّازمة للنّهوض بالأمور الأمنيّة، والعسكريّة، وتنظيم شؤون البلاد الأساس[١].

ويبيّن الجدول الآتي مخصّصات الحكومة السّنويّة لإدارة المعارف من ميزانيّة الدّولة عامّة[٢]:

السّنة الماليّة	النّفقات العامّة للدّولة	نفقات المعارف	النّسبة المئويّة
١٩١٩	٢٢٧٩٨٧	١١٥٢٠	٪٤,٤
١٩٢٠	٢٣٨١٨٧	١٤٠٣٠	٪٥,١
١٩٢١	٢٤١١٨١	١٦١١٣	٪٦,٢
١٩٢٢	٢٦٣٠١٠	١٨٤١١	٪٦,٩
١٩٢٣	١٦٥٣٦٧٣	١٧٧٩٧٤	٪١٠,٧٦
١٩٢٤	٤٢٠٦٧١٧	٣٦٤٦٢٠	٪٨,٦٥
١٩٢٥	٥٦٤١١٤٥	٤٤١٢٧٢	٪٧,٨٢
١٩٢٦	٨٠٤١٠٥٠	٦٦٣٩٢٢	٪٨,٢٥
١٩٢٧	١٥٠٨٦٣٠	١٣٦٩٥٩	٪٩,٠٨

يوضح الجدول السّابق أنّ مخصّصات الإنفاق على التّعليم كانت متدنّيةً جدًّا خلال فترة الحكومة العربيّة، وحتى عام ١٩٢٢م، حيث إنّها لم تتجاوز نسبة ٧ ٪ في أعلى التّقديرات، ويعود ذلك إلى أنّ الدّولة السوريّة كانت في بداية تأسيسها، وبداية إقامتها للبنية التّنظيميّة الإداريّة، على الرّغم من ذلك شهدت المدارس، والمدارس العليا نموًّا ملحوظًا، وقد يعود ذلك إلى جهود الأهالي المبذولة، الّتي لاقت تشجيعًا كبيرًا من الحكومة العربيّة، ويعود سبب انخفاض الموازنة الخاصّة بالتّعليم بين عامي (١٩٢٠-١٩٢٢م) إلى السّياسة الّتي اتّبعها الاحتلال الفرنسيّ في سورية؛ لأنّهم

١. القاسمي، ظافر، مكتب عنبر، ص٦٥، ٦٨.

٢. كراس أعمال المدارس للأعوام ١٩١٨ حتى ١٩٢٢م رقم ١١١٦. الجمهورية السوريّة، وزارة المعارف :التقرير السنوي عن المعارف في الجمهورية السوريّة خلال عام ١٩٤٦م، وضعه جميل صليبا رئيس لجنة التربية والتعليم، مطبعة الجمهورية السوريّة، ص٧. عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة ١٩٦١-١٩٦٢م، ص٥٩.

أعطوا موضوع الاستقرار، وتوفير الأمن الأهمّيّة الكبرى[١]، كذلك يشهد تغييرًا ملحوظًا في الموازنة العامّة للدّولة، وفي مخصّصات المعارف من عام ١٩٢٣م، حيث يعود ذلك إلى إقامة الاتّحاد السّوري عام ١٩٢٢م، فازدادت بفضل الوحدة الميزانيّة العامّة للدّولة بما يقارب الثّمانية أضعاف، كما ازدادت نفقات المعارف الضّعف، مع العلم أنّ وحدة النّقد في عام ١٩٢٢م تغيّرت من الجنيه المصري إلى اللّيرة السورية، واستمرّت الميزانيّة العامّة للدّولة بالازدياد الكبير في الأعوام (١٩٢٤-١٩٢٥-١٩٢٦م)، بينما تناقصت مخصّصات المعارف مقارنةً بالعام ١٩٢٣م[٢]، فيلاحظ ثبات الميزانيّة أثناء الثّورة السورية الكبرى عكس ما يروج له ذوو الميول الفرنسيّة بأنّ الثّورة أثّرت سلبًا على الاقتصاد السّوري، بل على العكس يلاحظ في عام ١٩٢٧م تناقص الميزانيّة العامّة للدّولة، ويعود ذلك إلى قيام الاحتلال الفرنسيّ بتعويض نفقات العمليّات العسكريّة ضدّ الثّورة من أموال الدّولة السّورية[٣] . وعلى الرّغم من ذلك أولت الحكومة السورية الأهمّيّة الكافية للتّعليم، ويبدو ذلك واضحًا في إنشاء المدارس الرّسميّة، وتزويدها بالكادر التّعليميّ المؤهّل للعمليّة التّعليميّة[٤].

المطلب الثّالث: الدّروس والعبرالّتي يمكن استخلاصها من هذه التّجربة التّاريخيّة

يمكن أن ندرك دائمًا، وفي كلّ عصرٍ، وزمان أهمّيّة التّركيز على مقاومة المناهج الدّراسيّة الّتي يضعها المحتل؛ لأنّ له غايات، وأهدافًا، منها جعل عقول الشّعوب المحتلّة وثقافاتها تابعةً له، ودور المثقّفين السّوريّين في الحفاظ على اللّغة العربيّة، والثّقافة العربيّة، وتأثير المناهج الدّراسيّة الفرنسيّة على المجتمع السّوري، فقد أصدرت وزارة المعارف السّورية في ١٦ كانون الثّاني عام ١٩٣٣م بعد الضّغط على المستشار الفرنسيّ تعليمات عدّة، تتعلّق بطريقة تحضير الدّروس التّعليميّة، من خلال التّأكيد على عدم الجمود بالمادّة العلميّة، وضرورة إضفاء المدرس لثقافته، وخبرته الحياتيّة، والمهنيّة في الحصّة التّعليميّة، ويعطي ملاحظاته، وقراءاته حول المادّة العلميّة، بذلك يخرج المعلم عن القالب الجامد للدّرس من خلال الحرّيّة الّتي منحت له في سبيل تطوير التّعليم[٥].

---

١. كراس أعمال المدارس للأعوام ١٩١٨ حتى ١٩٢٢م، رقم ١١١٦-١١١٧، مكتبة الدكتور محمود عامر أستاذ قسم التاريخ في جامعة دمشق.

٢. وزارة المعارف :التقرير السنوي عن المعارف في الجمهورية السوريّة خلال عام ١٩٤٦م، ص٧.

٣. مركز المعلومات القومي، الدراسات الاستراتيجيّة : سوريّة ٢٠٠٠ دراسة عامّة حول الجمهوريّة العربيّة السوريّة، ص١٠٦-١٠٧.

٤. الحصري، ساطع، حولية الثقافة العربيّة، ص٦٣٠.

٥. التعليم في سورية نشأته وتطوره، ص٧٦.

يستطيع المعلّم أن يأتي بالأفكار، والأمثلة المتعلّقة بموضوع الدّرس، كما يطلب منه أن يربط موضوع الدّرس بالواقع المعاش، وتوضيح المعلومات الواردة في الكتاب كافّة، كما يجب على المدرس أن يقوم بتحضير الدّرس على دفتر تحضيرٍ مدوّنًا فيه معلومات الدّرس بشكلٍ مختصر، حيث يكون التّحضير بشكلٍ يومي للحصص التّدريسيّة، فيكون تسلسل التّحضير في هذا الدّفتر على الشّكل الآتي:

كتابة عنوان الدّرس بوضوح، ثمّ ذكر المخطّط الملخّص لأفكار الدّرس، وواجبات التّلميذ، فكان لمدرسي اللّغة العربيّة، والفرنسيّة دفاتر تحضيرٍ خاصّة، حيث توقّع هذه الدّفاتر عند بداية كلّ يوم دوام من قبل مدير المدرسة، وكذلك المفتّشون الّذين يقومون بزيارات تفتيشيّة يطّلعون فيها على دفاتر التّحضير، ويراقبون فيها سير العمليّة التّعليميّة، فيلاحظ من هذه التّعليمات أنّها تشبه أساليب التّحضير للدّرس في الوقت الحاضر، كذلك تعزيز الجانب الأخلاقيّ، والتّربويّ، وتعليم القيم، والعادات الحسنة في تحضير الدّرس، أمّا بالنّسبة للتّلاميذ فيستخدمون دفترًا للواجبات اليوميّة المدرسيّة، ودفترًا للواجبات المنزليّة لكتابة الوظائف، والتّمارين المطلوبة[١].

الاستنتاجات

يُلاحظ ممّا سبق: أنّ معضلة الإنفاق على المؤسّسات التّربويّة، والتّعليميّة بقيت هي الهمّ الأوّل لدى الدّولة السورية، ووزارة المعارف؛ إذ لم تفِ المخصّصات الماديّة للمدارس، والتّعليم العالي بالاحتياجات، والمتطلّبات اللّازمة، فقد كان وضع ميزانيّة الوزارة استمراريّة لما سبق على الرّغم من زيادة نسبة ميزانيّة المعارف من مخصّصات الحكومة، ولا سيّما بعد عام ١٩٣٩م، حيث بقيت غير متناسبةٍ مع طموحات الإدارة التّعليميّة. كما عجزت الحكومات السوريّة، ووزارات المعارف المتتالية على تأمين الموارد الماليّة الكافية لنشر التّعليم، وتوفير الخدمات، والمتطلّبات، والمستلزمات المدرسيّة، والجامعيّة.

خاتمة البحث وأبرز النّتائج والتّوصيات

يُلاحظ ممّا سبق استمرار الفرنسيّين بممارساتهم السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة الهادفة إلى إضعاف السّوريّين، وضمان السّيطرة عليهم، لكن مجريات الأحداث اختلفت في هذه الفترة؛ وكان أبرزها قيام الثّورة السّورية الكبرى، والنّتائج الإيجابيّة الّتي تركتها على حركة النّضال

١. المصدر نفسه، ص٧٧، ٨٠.

السّوري ضدّ المحتل، فالسّوريّون وجدوا ضرورة الاستمرار بنضالهم لتحقيق مطالبهم، وضمان حقوقهم، والفرنسيّون اتّجهوا إلى المراوغة لتهدئة الشّعب السّوري؛ ففي مجالات الحياة عامّة بدأ السّوريون بانتخاب جمعيّةٍ عامّة، ووضع دستورٍ للبلاد، يلاحظ في هذا الدّستور وجود العديد من البنود الّتي تعمل على تقوية التّربية، ومنها جعل اللّغة العربيّة لغة التّعليم، والتّأكيد على وحدة المناهج في المدارس السورية كافّة، وضرورة جعل التّعليم الزاميًّا، ووضع المدارس كافّة تحت إشراف الحكومة، وغيرها من البنود الّتي دلّت على وعي، وإدراك السّوريّين للنّاحية التّربويّة، والتّعليميّة.

عانت وزارة المعارف في هذه الفترة من مشكلاتٍ إداريةٍ عدّة، ومنها استمرار التغييرات والتبديلات الكثيرة في وزراء المعارف؛ ممّا ولّد ذلك ضياع وعدم استقرار، إضافة إلى تسليم وزير المعارف وزارتين معًا، ممّا يجعله ذلك مشتّتًا بسبب قيامه بمهمة وزارتين معًا، وأحيانًا كان يتسلّم رئيس الوزراء حقيبة المعارف، ممّا يجعله ذلك منشغلاً برئاسة الوزارة ومهملاً لشؤون المعارف، كما يلاحظ استمرار تغييب العنصر النسائي عن أيّ منصبٍ وزاريّ في الحكومات السوريّة المتتالية.

لقد استمرّت فرنسا بتأكيد سيطرتها على وزارة المعارف من خلال المستشار الفرنسي الذي أمسك بزمام الأمور، وهمّش دور الوزارة، كما عملت فرنسا على إلغاء الوزارات للمرّة الثّانية، وجعلها مديريات، حيث أصبحت وزارة المعارف مديريّة، واستمرّت في ذلك بين عامي (١٩٣٩-١٩٤١م)، بسبب ظروف الحرب العالميّة الثّانية، كما عملت فرنسا على ضرب الكمّ، والنّوع في العمليّة التّربويّة، والتّعليميّة من خلال عدم التّشجيع على التّعليم، وعدم إجراء إصلاحاتٍ حقيقيّةٍ في بنيتها، ومناهجها التّدريسيّة، وعدم السّعي إلى افتتاح المدارس، وتطوير المناهج، وحاولت سلخ سورية عن ماضيها، وتغييبها عن الاطّلاع، ومواكبة التّطوّرات المتسارعة في الغرب، ووضعت العراقيل في وجه افتتاح كلّيّاتٍ جامعيّةٍ جديدة، كما وضعت عديدًا من الصّعوبات فيما يخصّ الأمور الماليّة الخاصّة بميزانيّة الوزارة ونفقاتها.

لقد كان لسياسة الاحتلال الفرنسيّ في التّعليم تأثيرٌ سلبيٌّ على التّعليم في سورية؛ إذ أدّت سياسة الاحتلال الفرنسي إلى إضعاف اللّغة العربيّة، والثّقافة العربيّة، وشعور الطّلّاب السّوريّين بالغربة عن ثقافتهم، وأظهر هذا البحث أنّ سياسة الاحتلال الفرنسيّ التّعليميّة في سورية كان لها تأثير سلبيّ على التّعليم في البلاد.

ومن أبرز النّتائج:

- أدّى التّركيز على اللّغة الفرنسيّة في المناهج الدّراسيّة، والكتب المدرسيّة إلى تهميش اللّغة العربيّة، والثّقافة العربيّة.
- أدّت سياسة الاحتلال الفرنسيّ إلى إضعاف الهويّة العربيّة لدى السّوريّين.
- سعى الفرنسيّون إلى تكوين نخبةٍ من السّوريّين الموالين لفرنسا من خلال التّعليم.
- قام بعض المثقّفين السّوريّين، والطّلاب بمقاومة سياسة الاحتلال الفرنسيّ في التّعليم. وأبرز الأمثلة على مقاومة الطّلاب السّوريّين:
- مقاطعة الامتحانات الّتي تجري باللّغة الفرنسيّة.
- تنظيم مظاهرات ضدّ سياسة الاحتلال الفرنسيّ في التّعليم.
- تأسيس جمعيّات ثقافيّة لتعزيز اللّغة العربيّة، والثّقافة العربيّة.

لائحة المصادر والمراجع

١. برنامج التعليم الثانوي في دولة سورية ١٩٣٢م، مركز الوثائق التربويّة، الرقم التسلسلي ٢٤٣٩، المطبعة الرسميّة لدولة سورية.
٢. بشور، وديع، سورية صنع دولة وولادة أمة، دار اليازجي، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.
٣. تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م. الجريدة الرسميّة، سورية، مجلد ٣، عدد ١٧١، ٣١ أيار، ١٩٣٤م.
٤. الجريدة الرسميّة في سورية، سورية، مجلد ٣، عدد ١٧١، ٣١ آيار، ١٩٣٤م.
٥. جمعة، سعاد أسعد؛ ظاظا، حسن، الحكومات السورية في القرن العشرين من عام ١٩١٨ لعام ٢٠٠٠م، حقوق النشر محفوظة للمؤلّفين، وزارة الإعلام، دمشق، ٢٠٠١م.
٦. الجمهورية السوريّة، وزارة المعارف: التقرير السنوي عن المعارف في الجمهورية السوريّة خلال عام ١٩٤٦م، وضعه جميل صليبا رئيس لجنة التربية والتعليم، مطبعة الجمهوريّة السوريّة.
٧. الجمهورية العربيّة السوريّة، وزارة التربية: وزارة التربية نبذة تاريخيّة، كتاب رقم ١.
٨. حداد، محمد حسن؛ رستم، أحمد؛ قدسي، ناهد؛ مجبور، خالد؛ العرض الرابع لوضع التعليم في الجمهورية العربيّة السوريّة (١٩٦٤-١٩٦٥م)، مركز الوثائق التربويّة، الرقم المتسلسل ٦٢٠.
٩. الحصري، ساطع، أحاديث في التربية والاجتماع/ سلسلة التراث القومي (الأعمال القوميّة لساطع الحصري).
١٠. ــــــــــــ، حولية الثقافة العربيّة، مجلد ٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٤٩م.
١١. الحكيم، حسن، الوثائق التاريخيّة المتعلقة بالقضيّة السوريّة في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦م، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
١٢. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩١م.
١٣. الحوراني، محمد إبراهيم، التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني (١٢٧٨-١٣٢٧هـ/ ١٨٦١-١٩٠٩م) دراسة وثائقيّة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السوريّة للكتاب، دمشق، ٢٠١٥م.
١٤. الدقّاق، كمال؛ القادري، أحمد؛ فيصل، عبد الفتاح؛ هدايا، عبد الستار؛ عرض عام لوضع التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة (١٩٦١-١٩٦٢م)، وزارة التربية، مديريّة الوثائق التربويّة، دمشق، الرقم المتسلسل ٦١٨، آذار ١٩٦٢م.
١٥. دليل الجمهوريّة السوريّة منذ فجر السيادة والاستقلال، ذكرى الجلاء، دار ومطبعة اليقظة العربيّة، دمشق، (صدر عن جريدة النظام بدمشق)، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.
١٦. رافق، عبد الكريم، تاريخ الجامعة السورية البداية والنمو (١٩٠١-١٩٤٦م) أوّل جامعة حكومية في الوطن العربي، بمناسبة العيد المئوي الذهبي لكلية الطب والعيد التسعيني لكليّة الحقوق، دمشق، ٢٠٠٤م.
١٧. (سالنامه نظارة معارف سنة)، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، (دفعة ٦).
١٨. (سالنامه نظارة معارف عموميّة)، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.
١٩. سراج الدين، أحمد، الحركة التربويّة وتطوّرها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة

الأبحاث التابعة للجامعة الأمريكيّة، السنة الرابعة، بيروت، ١٩٥١م.
٢٠. سلطان، علي، تاريخ سورية (١٩٠٨ -١٩١٨م) نهاية الحكم التركي، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م.
٢١. طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، المجلّد الأوّل (١٩٠١-١٩٤٨م)، ط١، مركز الدراسات العسكريّة، ٢٠٠٠م.
٢٢. العيد الذهبي لكليّة الطب (١٩١٩-١٩٦٩م)، مطبعة جامعة دمشق.
٢٣. القاسمي، ظافر، مكتب عنبر، منشورات المكتبة الشرقيّة، بيروت، ١٩٦٤م.
٢٤. قنطار، سيف الدين، الأدب العربي السوري بعد الاستقلال، تقديم: صياح الجهيم، ط١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.
٢٥. قوطرش، خالد، التعليم في سورية نشأته وتطوره، ترجمة: نزار أباظة، دار الفكر، دمشق، عام ٢٠٠٠م.
٢٦. كراس أعمال المدارس للأعوام ١٩١٨ حتى ١٩٢٢م، رقم ١١١٦-١١١٧، مكتبة الدكتور محمود عامر أستاذ قسم التاريخ في جامعة دمشق.
٢٧. كرد علي، محمد، خطط الشام، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م.
٢٨. ماثيوز، رودرك؛ عقراوي، متى؛ التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمه وأشرف على طبعه: الدكتور أمير بقطر، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٤٦م.
٢٩. مالكم، نشوياب، الشرق الأدنى الحديث (١٧٩٢-١٩٢٣ م)، ترجمة: خالد الجبيلي، دار الأهالي للطباعة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
٣٠. مركز المعلومات القومي، الدراسات الاستراتيجية: سورية ٢٠٠٠ دراسة عامة حول الجمهورية العربيّة السوريّة، مطبعة مركز المعلومات القومي، دمشق، ٢٠٠٠م.
٣١. النشرة الإحصائية لوزارة المعارف السورية لعام (١٩٥٥-١٩٥٦م)، مركز الوثائق التربويّة الرقم التسلسلي ٥٦٩، مديريّة الامتحانات والإحصاء.
٣٢. نصر الله، إلياس، المربي العربي المعاصر جميل صليبا حياته - أعماله - فكره التربوي، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في التربية من جامعة دمشق بإشراف الدكتورة ملكة أبيض، مكتبة الخنساء، دمشق، ١٩٨٥-١٩٨٦م.
33. Walid ALArid: XVIII – XIXyuzyil Larda filistinde, Dini, kullurve sosyal Muesseseler, yu ksek Lisans tezi,Istanbul, Edeb. fak.1989.
34. Albert, Hourani: Syria and Lebanon. the problem of westernization a political essay.
35. Ziadeh, Nicola A – Syria and Lebanon, Lebanon Book Shop, First pub, Beirut 1965.

الأهداف الاستعماريّة للاستشراق الفرنسي في الجزائر

د. محمد تونسي[1]

المُلخّص

كان الهدف الأساسي للاستشراق الفرنسي في الجزائر، الذي بدأ مع الاحتلال عام ١٨٣٠، هو خدمة المصالح الاستعماريّة وتكريس الاحتلال الاستيطاني الهادف إلى محو الهويّة الجزائريّة العربيّة والإسلاميّة. فقد سعت المؤسّسات الاستشراقيّة، كـ (لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر)، ومدرسة الآداب، إلى جمع معلوماتٍ معمّقةٍ عن مكونات المجتمع الجزائري، بما في ذلك دراسة اللغة (العربيّة الدارجة والأمازيغيّة)، والدين والطرق الصوفيّة، والتاريخ والآثار (خاصّة الرومانيّة)، لتمكين الإدارة الاستعماريّة من السيطرة وإخماد المقاومة. اعتمد هذا الاستشراق على نظرياتٍ عرقيّةٍ لتبرير التفوّق الأوروبي وشرعنة (الرسالة الحضاريّة) الفرنسيّة، واستخدم دراساته، مثل الأطروحات حول الانقسام بين العرب والأمازيغ، لزرع الفرقة في المجتمع. وقد وصف المستشرقون بأنّهم (جنود في الميدان بلباس مدني)، عملوا بوصفهم أداةً فكريّةً لتوفير المعرفة اللازمة للغزو الثقافي والسياسي للجزائر.

الكلمات المفتاحيّة: الاستشراق الفرنسي، الاحتلال الاستيطاني، الهويّة الجزائريّة، لجنة الاكتشاف العلمي، الرسالة الحضاريّة (Mission Civilisatrice).

---

١. جامعة عمار ثليجي - الأغواط / الجزائر.

التمهيد

يلاحظ المتتبّع لتطوّر الاستشراق الفرنسي حول الجزائر أنّ البدايات الأولى كانت مع الاحتلال، فلم تتضمن الحملة الفرنسيّة على الجزائر الجنود فقط، بل عملت على استقدام المترجمين والقساوسة والكتّاب المهتمين بحياة الشرق. بعد توسّع الاحتلال جرى تشكيل اللجان العلميّة وتكليف المستشرقين التعرُّف على مكوّنات حياة المجتمع الجزائري بعربه وأمازيغه ودينه الإسلامي، ومعرفة مكوّنه اللغوي والتاريخي، والآثار والعادات والتقاليد وبنيته الفكريّة من آدابٍ وتصوّفٍ وثقافةٍ شعبيّة.

ولهذه الغاية كُتبت دراساتٌ وأبحاثٌ استشراقيّةٌ مكثّفةٌ، وأُنشئت المعاهد والمجّلات والجمعيّات لتعزيز البحث الاستشراقي. والأكيد أنّ كلّ تلك الدراسات لم تكن للتعارف ولإرضاء الفضول وإلّا لكانت وفود المستشرقين زارت الجزائر قبل الاحتلال، كما لم تكن تلك الدراسات الاستشراقيّة تهدف لجلب التحضّر للمجتمع الجزائري كما يدّعي المستشرقون والساسة الفرنسيون؛ لأنّ الجزائريين عاشوا الإبادة والظلم والبؤس والعنصريّة طيلة التواجد الفرنسي لأكثر من قرنٍ وثلاثين عامًا. والواضح أنّ المستعمِر لم يجلب جيشًا من المستشرقين وينشئ المؤسّسات الاستشراقيّة إلّا لخدمة مصالحه وتكريس الاحتلال. ويجب ألّا ننسى أنّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو استعمار من طبيعة استيطانيّة، وقد حاول بشتّى الوسائل محو مقومات هويّة المجتمع الجزائري.

ولا شكّ في أنّ مهمة الاستشراق كانت إزاحة العقبات الفكريّة والإيديولوجيّة التي تحول دون تحقيق ذلك، وهذا ما يضع ادّعاءات كثيرٍ من المستشرقين حول تحرّي الموضوعيّة، وعدم الانحياز لصناع القرار محلّ شك. كلّ هذا يثير إشكاليّة العلاقة بين المعرفة الاستشراقيّة والسلطة الاستعماريّة، وكيف خدم الاستشراق الفرنسي الأطروحات الاستعماريّة بالجزائر، وساعد الإدارة الاستعماريّة على تحقيق أهدافها. لمعالجة هذه الإشكاليّة سنركز في هذه الدراسة على نماذج من المستشرقين والأعمال الاستشراقيّة، وأهم المجالات التي كتب حولها المستشرقون.

١. المعرفة الاستشراقيّة والسلطة الاستعماريّة

لا أحد ينكر أنّ الاستشراق قدّم مادةً معرفيةً كبيرةً ومهمّةً حول الشرق، ونقل للأجيال اللاحقة تفاصيل عن حياة الإنسان الشرقي في شتّى الجوانب، السياسيّة والفكريّة والدينيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ووفّر مادةً علميةً مهمّةً للباحثين، وقد كان هناك مستشرقون عرفوا قيمة الشرق والحضارة الإسلاميّة وما قدّمته من إسهامات للإنسانيّة في محالات شتّى من علومٍ وآدابٍ وفلسفةٍ وفنون، وأبدوا

احترامهم للإسلام وللثقافة الشرقيّة، كما وقف مستشرقون ضدّ العنصريّة، والنظرة الدونيّة للشرق، وعارضوا الظلم الاستعماري، بالمقابل تورط كثيرٌ من المستشرقين في التماهي مع الأطروحات الاستعماريّة، فكانوا خادمين أوفياء للإمبرياليّة بدعوى جلب التحضّر للمستعمَرات، كان يدّعي معظم المستشرقين في القرن التاسع عشر أنّهم يكرّسون أنفسهم تمامًا للسعي غير المنحاز للحقيقة الموضوعيّة، وليسوا منحازين لصناع القرار السياسي، لكن كتاباتهم كانت تشير لعكس ذلك. انتقد إدوارد سعيد الاستشراق، ورأى أنّه معرفةٌ مفيدةٌ لصالح أوربا، وليس لصالح الشرق حيث قال:» يستطيع المستشرق أن يحاكي الشرق دون أن يكون العكس صحيحًا، وهكذا فإنّ ما يقوله عن الشرق يجب أن يفهم على أنّه وصفٌ حصل عليه في تبادلٍ يسير في اتجاهٍ واحد، فكانوا هم يقولون ويفعلون، وهو يراقب ويكتب، وكانت سلطته تكمن في قدرته على أن يعيش بينهم مثل أبناء اللغة نفسها تقريبًا، وأن يكتب ما يكتبه سرًّا، وكان المقصود بما يكتبه أن يصبح معرفةً مفيدةً، لا لمن يكتب عنهم، بل لأوروبا ولشتّى مؤسسات النشر فيها»[١].

لقد كانت هناك روابط قوية بين الاستشراق ومراكز القرار السياسي، إذ أدرك قادة الاستعمار الدور المفيد للاستشراق في خدمة الاستعمار والإمبرياليّة، فالمستعمِر لا يستطيع أن يغزو دون جمع معلومات عن البلدان المستهدفة، ولا يستطيع بسط سيطرته وقمع المقاومة دون فهم لتركيبة سكّان المستعمرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وكذلك تفكيرهم ومعتقداتهم، والمستشرقون الذي حلّوا بالمستعمَرات غالبًا ما كانوا مدعومين سياسيًّا، ومحميين عسكريًّا، ويحملون معهم تكليفاتٍ رسميّةً لأداء مهامهم، وقد كانوا يحظون بمكافئاتٍ وأوسمةٍ، وتنشر كتاباتهم على نفقة الدولة، وقد قدّموا خدماتٍ كبيرةً للمستعمِر، حيث كانوا يرسلون التقارير تباعًا للقيادة الاستعماريّة لكي تتصرف في ضوئها، وكانت تتخلل كتاباتهم الاستشراقيّة توصياتٌ لفائدة الإدارة الاستعماريّة، وتحذيراتٌ من المناطق أو القبائل الرافضة للتواجد الاستعماري، ويسعون للتقرّب من للأعيان المؤثّرين وشيوخ الطرق الصوفيّة، ومحاولة استمالتهم لصالح المستعمِر، لقد كان المستشرقون بمثابة كتائب استطلاع للاستعمار، وعملوا على إزاحة العقبات الإيديولوجيّة والفكريّة والنفسيّة التي تحول دون سيطرة المستعمِر، أشار إدوارد سعيد إلى الرابطة القويّة بين الاستشراق والقوى الاستعماريّة بقوله: "أنا أعتقد شخصيًّا أنّ القيمة الكبرى للاستشراق تكمن في كونه دليلاً على السيطرة الأوروبيّة الأمريكيّة على الشرق أكثر من كونه خطابًا صادقًا حول الشرق، وهو ما يزعمه الاستشراق في صورته الأكاديميّة أو البحثيّة، ومع ذلك فعلينا أن نحاول إدراك ما يتّسم به خطاب

١. إدوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربيّة للشرق، ص ٢٦٢.

الاستشراق من قوةٍ متماسكةٍ متلاحمة الوشائج والروابط الوثيقة إلى أبعد حدٍّ بينه وبين المؤسّسات السياسيّة والاقتصاديّة الاجتماعيّة التي تمنحه القوة، وقدرته الفائقة على الاستمرار»[١].

كان الاستعمار الأوروبي وخاصّة الفرنسي مبنيًّا على نظرةٍ عرقيّة؛ فعلى وفق إيمانهم بالانتقاء الطبيعي فإنّ الصفات البيولوجيّة الفطريّة المتفوّقة للعنصر الأبيض تؤهّله أن يتسيّد العالم ويقوده؛ لأنّ سكّان أفريقيا وآسيا منتمون إلى أعراقٍ متخلّفةٍ بيولوجيا- حسب زعمهم - وأقلّ ذكاء من العرق الأبيض، وليس لها القدرة الكافية على إقامة حضارة، لقد سلّم كثيرٌ من المستشرقين بتفوّق الحضارة الغربيّة، وحقّ الأوربيين في حكم الأسيويين والأفارقة، كانت هذه الادّعاءات متغلغلةً في الثقافة الأوروبيّة في القرن التاسع عشر، وشجّعت على تبرير الحملات الاستعماريّة، بحجّة أنّ على عاتق الأوروبيين البيض المتحضّرين مسؤلية الوصاية الحازمة - حسب زعمهم - على الأعراق من ذوي البشرة الداكنة الأقل تقدّمًا، لإرشادهم إلى الحضارة[٢].

كثيرًا ما كان الفرنسيّون يتكلّمون عن الرسالة الحضاريّة (Mission civilisatrice) الفريدة لبلادهم، التي بمقتضاها يتمّ غرس قيم النهضة والتنوير في المستعمَرات، أو كما قال المستشرق والموظف الاستعماري الفرنسي أرنيست ميرسييه (ERNEST MERCIER) عن السكّان الجزائريين: "السكّان الأصليّون بحاجةٍ إلى أن يحكموا، إنّهم أطفالٌ كبارٌ لا يستطيعون أن يقودوا أنفسهم، يجب أن نقودهم بحزمٍ وألّا نتسامح مع أيٍّ منهم، ونقمع المتآمرين والمحرّضين على العصيان، وفي الوقت نفسه علينا حمايتهم وتوجيههم بأبويّةٍ، وخصوصًا أن نؤثر عليهم بالقدوة الدائمة لتفوقنا الأخلاقي»[٣]. هذا يبيّن لغة الوصاية وأفكار الهيمنة والعنصريّة التي كانت متفشيةً لدى الكثير في أوساط النخب الفرنسيّة والأوروبيّة؛ لذا رأى إدوارد سعيد أنّ الاستشراق يمثّل جانبًا من جوانب الإمبرياليّة والاستعمار، فالكتابات الاستشراقيّة تتخللها أفكار التفوّق الأوروبي وشتّى ألوان العنصريّة والإمبرياليّة والأفكار المتصلّبة عن «الشرقي بصفته لونًا من ألوان التجريد المثالي الذي لا يتغيّر... كان المستشرق الحديث يرى نفسه بطلاً ينقذ الشرق من العتمة والاغتراب والغرابة»[٤].

قدّم أستاذ التاريخ الحديث للشرق الأوسط في جامعة نيويورك زكاري لوكمان (Zachary

١. إدوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، ص٥٠.

٢. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص١٦٠-١٦١.

3. Ernest Mercier, La Question indigène en Algérie, Augustin Challamel, Éditeur, Paris, 1901.p220-221

٤. إدوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربيّة للشرق، ص٥٠، ٥٢.

Lokman) مثالاً على العلاقة الوثيقة بين المعرفة الاستشراقيّة والسلطة الاستعماريّة، وذلك في توظيف الباحثين الفرنسيين للنظريّات العرقيّة في تصنيفهم لسكّان الجزائر في القرن التاسع عشر، وحتى القرن العشرين، فقد قدّم باحثٌ فرنسيّ قبيل سنوات من احتلال الجزائر نظريّةً تقول إنّ سكّان منطقة القبائل الذين يتكلّمون اللهجة الأمازيغيّة مختلفون عن الجزائريين العرب عرقيًّا، وزعم أنّهم على خلاف العرب الساميين، ذوو أصولٍ نورديّة (إسكندنافيّة) منحدرون مباشرةً من الوندال (إحدى القبائل الجرمانيّة)، ويتجلّى هذا في عيونهم الزرقاء وشعرهم الأشقر، ورأى أنّهم أحرار الروح، وعقلانيّون، أمّا العرب فسلطويّون ومتعصّبون بالطبيعة.

في العقود التالية آمنت بعض الأطراف بالإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة بهذه الرؤية التي كانت بلا أساس في الواقع، وذهبوا إلى زعم لا يقلّ خياليّة أنّ القبائل هم أحفاد المسيحيين الذين كانوا يعيشون في شمال أفريقيا قبل الغزو الإسلامي، لقد وظفت الإدارة الاستعماريّة هذه الرؤية لضرب وحدة الجزائريين وزرع الفرقة بينهم، وسعت إلى جعل القبائل البربر حلفاء للاستعمار، وذاك بمحاباتهم في التعيين والتعليم والضرائب والتمثيل، وتفعيل قوانينهم العرفية بينهم بدل الشريعة، وتشجيع اللهجة الأمازيغيّة، وقمع اللغة العربيّة في مدارسهم[١].

يتميّز الاستعمار الفرنسي للجزائر عن غيره بأنّه كان استعمارًا استيطانيًّا، فهو ليس استعمارًا للأرض فقط، بل استعمارٌ للعقول، ولكي يتمكّن من العقول تميّز هذا الاستعمار بطابعه الثقافي التخريبي، إذ عمل جاهدًا على محو مقوّمات هويّة الجزائريين، فعمل على فرنسة لسانهم، وجلب الرهبان لتنصيرهم، وشيّد العمران الأوروبي، وجلب المستوطنين لجعل الجزائر فرنسيّة، ولتسهيل هذه المهمّة جنّدت سلطات الاحتلال عشرات المستشرقين ليساعدوا على إزاحة العقبات النفسيّة والدينيّة والإيديولوجيّة التي تحول دون ذلك.

كانت هناك خلفياتٌ صليبيّةٌ للاستعمار الفرنسي، فقد كان الفرنسيّون يعدّون أنفسهم الأحقّ بشمال إفريقيا، وأنّ عليهم استردادها بعد أن سلبها (الغزو الإسلامي) على حدّ زعمهم، وقد كانت تقام طقوس القداس قبل حملاتهم، وكان القساوسة والرهبان يرافقون الجيوش في الحملات، ويحلون بالمستعمرات ويباشرون نشاطهم التبشيري لأجل تنصير الأهالي، وتسهيل ضمهم للهويّة الفرنسيّة المسيحيّة، كذلك كان الاستشراق الفرنسي متشبّعًا بفكرة أنّ ما تعلّق بالفترة القديمة للجزائر هو خاصٌّ بالأوروبيين والفرنسيين، وهذا ما يجعلهم الأولى باستعادتها؛ لأنّها تمثّل إرثهم اللاتيني الذي تركه أسلافهم الرومان .

١. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص١٦١-١٦٢.

يعتدّ سيلفستر دي ساسي (Saci di Silvestre) رائد الاستشراق الفرنسي وفي أوربا عمومًا، وقد تخرّج على يديه جيلٌ من المستشرقين في فرنسا وأوروبا، ولد سنة ١٧٥٧، وتعلّم العربيّة والسريانيّة والكلدانيّة والعبريّة منذ صغره، عمل مدرّسًا في مدرسة اللغات الشرقيّة، ثم أصبح مديرًا لها، قدّم خدماتٍ كبيرةً للإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة في عهد نابليون، حيث أفاد وزارتي الخارجيّة والحربيّة باستشاراتٍ حول الشرق، وترجم المنشورات الموجّهة للمستعمَرات، ورغم أنّه لم يزر الجزائر إلاّ أنّه هو الذي ترجم البيان الموجّه للسكّان الجزائريين عند احتلال مدينة الجزائر سنة ١٨٣٠، وشجّع لاحقًا تلميذه لويس برينييه (Louis BRESNIE) على إنشاء الدراسات العربيّة في الجزائر[١].

انتشرت الدراسات الاستشراقيّة في فرنسا وظهر مستشرقون متخصّصون في مجالاتٍ عدّة تماشت مع احتياجات السلطات الاستعماريّة في أقطار مختلفة، تم تأسيس الجمعيّة الآسيويّة في باريس سنة ١٨٢٢، وكان دي ساسي رئيسًا لها، وقد شارك في المجلة الآسيويّة عددٌ غير قليلٍ من المستشرقين الفرنسيين الذين استقرّوا بالجزائر، وتأسّست كذلك الجمعيّة الشرقيّة في باريس سنة ١٨٤١، وأصدرت مجلة الشرق، وجاء في قانونها الأساس أنّها تعمل على التنسيق بين أعضاء المعهد الفرنسي والقناصل والرحّالة، وتركز اهتمامها بكلّ ما يهمّ حاضر الشرق ومستقبله، وتشير الفقرة القانونيّة بشكلٍ صريحٍ على وجوب بذل الجهد للهيمنة على بلدان الشرق لصالح الحضارة، وتشير إلى الجزائر كونها الأرض الإفريقيّة الواسعة التي كانت من قبل متوحّشةً ومتمردة، وها هي اليوم تفتخر بقوانيننا وفنوننا وعاداتنا وصناعتنا. هذا يبيّن بوضوح الأهداف والغايات التي كانت تسعى إليها الهيئات الاستشراقيّة.[٢]

٢. تطور الاستشراق الفرنسي في الجزائر:

لم يسعَ الفرنسيّون لاكتشاف الجزائر عند احتلالها، بل كان الأمر قبل ذلك، حيث كانت بينهما معاهداتٌ وقناصلة، ومبادلاتٌ تجاريّةٌ، وحروبٌ وتبادل أسرى، وجوسسة وتقارير ورحلات، ولم يكن خفيًّا أطماع الفرنسيين أو غيرهم من الأوربيين في السيطرة على الجزائر، وعند تأزّم الوضع بين الجزائر وفرنسا سنة ١٨٢٧، وبداية التفكير في الحملة ضدّ حكومة الداي ترجم الفرنسيّون بعض الأعمال الأوروبيّة والأمريكيّة حول الجزائر، مثل مؤلّفات الدكتور شو والقنصل شيلر، والأديب

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٩-١٠.

٢. المرجع نفسه، ص ٩٠.

بانتي[١]، وأدّت مدرسة اللغات الشرقيّة عندئذ دورًا مهمًّا في فهم طبيعة التركيبة البشريّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ومكامن القوة والضعف.

بعد دخول الفرنسيّين إلى مدينة الجزائر شكّلوا (لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر)، حيث جاء ضمن الحملة الفرنسيّة عددٌ من المترجمين والكتّاب والمهتمين بحياة الشرق، وكان يغلب على اللجنة المستكشفين العسكريين؛ نظرًا للظروف العسكريّة التي لا تسمح بالمسح الشامل لأحوال الجزائريين، حاولت اللجنة معرفة الحياة الداخليّة للسكّان مثل الملابس والماعون والأثاث والحلي والآلات والأسلحة وأحوال التجارة والصناعات والزراعة، والتوزيع الجغرافي للسكّان والطرق والمسالك والتضاريس؛ وذلك لتسهيل تقدّم جيش الاحتلال للمدن الأخرى، في أواخر الثلاثينيّات من القرن التاسع عشر تم تشكيل اللجان والجمعيّات العلميّة الرسميّة لدراسة أوضاع الجزائر في مختلف مظاهرها، وتم تكليف عددٍ من الخبراء في مختلف المجالات التاريخيّة واللغويّة، وقد اهتموا بالسلالات البشريّة تبعًا لاختلاف اللسان والوضع الجغرافي والتاريخي والاقتصادي ودرجة التأثير المعنوي الذي يمارسه السكان على بعضهم البعض، كما قاموا بفهم الدين والطرق الصوفيّة والعادات والتقاليد والقوانين والنظم، وما إذا كانت هناك نظمٌ واتجاهاتٌ تحول بين السكّان والأخذ من الثقافة الفرنسيّة[٢]، كما أنّ فهم التركيبة الفكريّة والنفسيّة للأهالي يمكن المستعمِر من ضبط أحسن لهم ومعرفة الأدوات الواجب استعمالها لإخماد الرفض وبلوغ تهدئتهم، وقد أُنجزت بحوثٌ استقصائيّةٌ وإحصاءاتٌ كان لها دورٌ في ظهور الدراسات الاستشراقيّة في وقتٍ لاحق

كذلك نشطت حركة الترجمة وجمع المخطوطات حيث ترجمت النصوص الإسلاميّة، واهتموا بالإسلام دينًا وعقيدةً وتعاليمَ، وتصوّفًا ومرابطين وممارساتٍ طقوسيّة، وكانوا أحيانًا يستكتبون العلماء والقضاة لأجل الفهم العميق لهذه النظم، ودرسوا العربيّة ولهجاتها والأمازيغيّة ولهجاتها، وتاريخ الجزائر وآثارها الإسلاميّة والأنساب القبليّة والجغرافيا السكانيّة، واهتموا بجمع المخطوطات، ولسوء الحظ فإنّ كثيرًا من المخطوطات والوثائق قد أخذوها معهم بطريقةٍ شخصيّةٍ وضاعت معهم[٣].

تم تأسيس الجمعيات المتخصصة في التاريخ والآثار والتي كانت من أوائلها جمعيّة الجزائر

١. المرجع نفسه، ص ٩.

٢. المرجع نفسه، ص ٨٥.

٣. المرجع نفسه، ص ٤٢.

التاريخيّة، وجمعيّة قسنطينة الأثرية، وكلتاهما أسست مجلةً ظلّت مصدرًا لا غنى عنه للباحثين[١]، كذلك تم إنشاء المدارس الفرنسيّة في المدن الجزائرية، والمدارس العليا في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، منها مدرسة الآداب في الجزائر. وتنامت الدراسات الاستشراقيّة الأكاديميّة، وقدّمت خدمات كبيرةً للمستعمِر بتزويده بالدراسات المعمّقة لمختلف أوجه حياة الجزائريين، كما قدّمت لجنة ١٨ لسنة ١٨٩٢ أعمالاً استشراقيّةً معمّقةً، ومتنوعةً حول الجزائر.

هذا كلّه مهّد لانعقاد المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين في الجزائر سنة ١٩٠٥م، وقد صادف انعقاده مرور ربع قرن على تأسيس مدرسة الآداب في الجزائر، وهي ذكرى لها دلالاتٌ كثيرةٌ لدى الاستشراق الفرنسي؛ لأنّ إنشاء مدرسة الجزائر كان تعبيرًا عن انطلاقته الكبرى، انعقد المؤتمر تحت إشراف رينيه باسيه (René BASSET) عميد مدرسة الآداب وعميد الاستشراق الفرنسي في الجزائر آنذاك[٢]. اجتمع في مؤتمر الجزائر نحو خمسمائة من الخبراء والمهتمّين والمدعوين، تناول المؤتمر موضوعاتٍ متنوّعةً في مجال الآثار الرومانيّة، والفن الإسلامي، واللغات الشرقيّة، والأنثروبولوجيا، والتاريخ، وأحوال الشرق الأقصى والأدنى، وقد نشر عددٌ من المداخلات في المجلة الإفريقيّة عدد ١٩٠٥، وقد تضمّنت أوراق المؤتمر نظرةً استعماريّةً للشعوب، ولغة وصايةٍ واضحة[٣]. بعد مؤتمر المستشرقين الرابع عشر أصبح الاستشراق أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، وأنتج أعمالاً في شتّى مجالات حياة المجتمع الجزائري.

في سنة ١٩٢٥ تم تنصيب لجنة النشر ضمن لجان الاحتفال بمرور مائة سنة على الاحتلال، ويبدو أنّ المستعمِر كان يهدف من خلال هذه اللجان إلى إبراز إيجابيات الاستعمار والتحضّر الذي جلبه من أوربا حسب زعمهم كانت للجنة النشر برئاسة رئيس جامعة الجزائر شارل تيار، وهو صاحب كتاب (الجزائر في الأدب الفرنسي)، وقد حدّد لهذه اللجنة مهمّة نشر الأعمال والبحوث حول الجزائر « كان إنجاز هذه المهمة يتم بطريقتين، الأولى تعميم المعرفة على الرأي العام الفرنسي حول الجزائر، والثانية وضع المعرفة أمام جمهورٍ محدّدٍ من الباحثين والكتّاب والعلماء حول الجزائر أيضًا، ويلاحظ أنّ جمهور الشعب الجزائري العربي المسلم كان غائبًا في مشروع هذه اللجنة كما كان غائبًا في مشروع لجنة الاكتشاف العلمي، ومهما كان الأمر فإنّ مهمة لجنة النشر كانت مركزةً

١. المرجع نفسه، ص ٠٨

٢. المرجع نفسه، ص ٣١.

٣. أنظر، المجلة الإفريقية REVUE AFRICAINE عدد ١٩٠٥.

على خدمة ذلك الجمهور الفرنسي والأجنبي المحدود من العلماء والباحثين»[١]، نشرت هذه للجنة النشر نحو ٥٠ كتابًا في مختلف الميادين كالتشريع والاقتصاد والسياسة، والتاريخ والآثار والعلوم والفنون، وقد كانت كرّاسات لجنة الاحتفال المئوي لسنة ١٩٣٠ مصدرًا مهمًا لمعرفة الجزائر من الوجهة الفرنسيّة.

تفرّعت عدّة معاهد عن جامعة الجزائر، وذلك لتعزيز البحث المتخصّص في المجالات ذات الأهميّة بالنسبة للمستعمِر ولخدمة مشاريع الدولة الفرنسيّة، من هذه المعاهد معهد الدراسات الشرقيّة بالجزائر الذي أسّس سنة ١٩٣٣م، والذي اهتم بالحياة العربيّة الإسلاميّة للجزائر، وكان على رأسه جورج مارسي (Georges Marcais)، ثم هنري بيريس (Henri Peres)، المعروف بتعصّبه ضدّ الجزائريين، كما تم إنشاء معهد الأبحاث الصحراويّة سنة ١٩٤٠م. أصاب الاستشراق الفرنسي بالجزائر تراجعٌ في الحرب العالميّة الثانية، وتعرّض لهزةٍ عنيفةٍ في ثورة التحرير الجزائريّة، حيث كان المستشرقون يعتقدون أنّ الجزائر ستظلّ فرنسيّة إلى أن اصطدمت أطروحاتهم بالرفض الشعبي، لقد كان الاستشراق بخدمته للاستعمار يدير صراعًا حضاريًا داخل الجزائر حارب من خلاله الإسلام والعروبة والهويّة الجزائرية، ليجعل من الجزائر فرنسيّة لسانًا وعقيدةً وهويّة، لكن ثورة التحرير كانت ردًّا عنيفًا هزّ أركان المستعمر، وكلّ مؤسّساته الخادمة لإيديولوجيّته، وكان بيانها عربيًّا إسلاميًّا معلنًا أنّ الجزائر لن تكون فرنسيّة.

من الواضح أنّ الاستشراق الفرنسي في الجزائر كان مرتبطًا منذ البداية بإدارة الاحتلال فقد شجّعت الحكومة الفرنسيّة الأدباء والمفكّرين والفنانين الفرنسيّين على زيارة الجزائر والاطلاع على حياة الشرق، وكانت تهدف إلى بسط السيطرة الثقافيّة والفكريّة، ومحو مقومات الهويّة للمجتمع الجزائري، إذ سعت من خلال المستشرقين إلى معرفة مكوّنات حياة المجتمع الجزائري وفهمه بعربه وبربره ودينه الإسلامي، ومعرفة مكونه اللغوي والتاريخي، والآثار والعادات والتقاليد وبنيته الفكريّة من آدابٍ وتصوّفٍ، وثقافةٍ شعبيّة، هذا كلّه كان لامتلاك مفاتيح المجتمع الجزائري، وإزاحة كلّ العقبات التي تحول دون السيطرة عليه. لقد قال شيخ المؤرّخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله إنّ المستشرقين الفرنسيين في الجزائر كانوا جنودًا في الميدان ولكن بلباسٍ مدني، حيث كرّسوا جهودهم الاستشراقيّة لخدمة الاستعمار، فكانت وجهه الفكري ودافعت عن الأطروحات الاستعماريّة الاستيطانيّة كون الاستعمار سيجلب مقوّمات التحضّر للمجتمع الجزائري، ويمنحه

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٨٨.

المعارف والفنون الغربيّة المفيدة، ويشيد له العمران الأوروبي، «كان المستشرقون في الجزائر مرتبطين بالإدارة الاستعماريّة ارتباطًا سياسيًّا، وكانوا مدعومين من قبل لجنة إفريقيا الفرنسيّة التي كان مقرّها باريس، ومن قبل زعماء الكولون أمثال يوجين إيتيان، ومن الجامعات الفرنسيّة، ومن اللوبي الاستعماري عمومًا»[١].

٣. المؤسّسات الاستشراقيّة واللجان العلميّة والتعليم:

تأسّست لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر بتاريخ ١٤ أوت ١٨٣٧، حدّدت أكاديميّة العلوم، وأكاديميّة الآداب والفنون في باريس طبيعة العمل وأهدافه وسبل إنجازه، وتكفّلت وزارة الحربيّة إلى جانب أكاديميّة الآداب والفنون ووزارة التعليم باختيار الراغبين في المشاركة من جمهور الأكاديميّين والباحثين، وعملت وزارة الحربيّة على استكمال إجراءات تعييناتهم الرسميّة ورواتبهم الماليّة، وضمّت اللجنة متخصّصين وعسكريين، حيث تم تكليفهم بالبحث في جوانب معينة، والعمل على تقديم حصيلة بحوثهم في فترة محدّدة، على أن تنشر هذه البحوث على نفقة الدولة الفرنسيّة.

وقد سهرت إدارة الاحتلال على تسهيل مهمّة اللجنة، خاصّة أنّ الاحتلال كان في بدايته، وكان توسّعه يصطدم مع المقاومة الشعبيّة، وهذا يمنع أعضاء اللجنة من التوغّل في البلاد ومعرفة كلّ تفاصيلها، وقد صدر قراران وزاريّان لترسيم تعيين أعضاء اللجنة العلميّة، في ١٩ أوت و ٢٠ نوفمبر من سنة ١٨٣٩، وقد تم تحديد عدد أعضاء اللجنة بين ٢١ و ٢٤ عضوًا [٢]، كان ضمن اللجنة كتّاب عسكريّون أمثال كاريت، وبيليسي، وها نوتو، وديلامار وغيرهم، كتب كاريت عن القبائل الجزائريّة وعن العلاقات التجاريّة بينها، وكتب بيليسي دي رينو كتاب بعنوان (أخبار الجزائر)، كما كتب هانوتو عن لهجات ونظم الجزائريين[٣]، واختصّ الضابط بروسلار بالخط العربي. بين سنوات ١٨٤٣-١٨٦٤ كلّفت إدارة الاحتلال فريقًا آخر من الباحثين العسكريين لإنجاز مشروع سمي بـ(لوحة عن وضع المنشآت الفرنسيّة في الجزائر)، وقد تم إعداد سبعة عشر مجلدًا تضمّنت دراساتٍ إحصائيّة، ودراساتٍ معمّقة حول حياة السكّان، وبقيت هذه المجلدات مرجعًا مهمًّا

١. المرجع نفسه، ص ١٤.

٢. المرجع نفسه، ص ٨٠.

٣. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ١/ ٢٠.

للباحثين والمستشرقين[١] . كذلك بدأ اهتمام المستشرقين الفرنسيين في مدرسة اللغات الشرقيّة، وفي الكوليج دي فرانس بالعربيّة الجزائرية، مثل أعمال الأب بارجيس وبيهان.

من خلال إنشاء المدارس كانت إدارة الاحتلال تعمل على الغزو الفكري للجزائريين، وإشعارهم بتفوّق حضارة الغرب، وتعزيز هيبتها في عقولهم، ممّا يصنع نخبةً جزائريّةً مفرنسةً لسانًا وثقافةً، وأقلّ عداء لفرنسا، ويساعد على الديمومة السياسية للاحتلال. إنّ فتح مدرسة وسط الأهالي يعدِل كتيبةً مخصّصةً لإخماد الرفض في البلد كما كان يقول النائب في الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة دوك دومال (Duc D'Aumale)[٢]. في سبتمبر١٨٥٠ بعث وزير الحرب إلى رئيس الجمهوريّة ردًّا قال فيه: «وسط المسائل المهمّة التي يؤثّر حَلّها حتمًا على مستقبل هيمنتنا بالجزائر، هناك في المقام الأول التعليم العام للأهالي ... إنّ إعادة إنشاء مدارس الأهالي تحت وصايتنا في الأماكن التي تخضع أكثر لهيمنتنا، هو تهيئة للسكّان العرب لتقبل تدخلنا في أشدّ المجالات تعقيدًا، وعبر اختيار الأساتذة لدينا وسيلةً للتأثير على أبعد الطبقات عنا، طبقات رجال العلم والدين بعد أن أجرينا حساب الذين نسميهم رجال السيف، ويسميهم العرب رجال البارود، علينا أن نضم إلينا أولئك الذين يؤثّرون على العوام، من خلال سلطة التقاليد وقوة الكلام، وهو التأثير المسلم به أكثر من غيره» [٣].

أنشأت إدارة الاحتلال المدارس والمعاهد والجمعيّات العلميّة، وبالطبع لم يكن هذا لفائدة الجزائريين؛ بل لخدمة السياسات الاستعماريّة في الجزائر و إفريقيا عمومًا، تم إنشاء المدارس الرسميّة ذات الطابع العربي الفرنسي، مثل المدارس الشرعيّة، وكوليج الجزائر، وكوليج قسنطينة، في سنة ١٨٧٩ صدر قانونٌ بإنشاء المدارس العليا في الجزائر- وهي التي أصبحت بعد نحو ثلاثين سنة (١٩٠٩) جامعة الجزائر- وكانت المدارس العليا تضمّ مدرسة الآداب، ومدرسة الطب، ومدرسة الحقوق، ومدرسة العلوم، وكانت المدرسة الشرعيّة يشرف عليها أيضًا مستشرقون، وكانت مخصّصةً لتخريج القضاة والمدرسين، وقد تحوّلت من مدرسةٍ شرعيّةٍ إسلاميّةٍ عربيّةٍ إلى مدرسةٍ استشراقيّةٍ أيضًا، وذلك بعد ١٨٩٥ عندما تغيّرت برامجها. كانت مراكز الاستشراق قريبةً من مركز القرار،

١. المرجع نفسه، ص ٢١.

٢. كميل ريسلير، السياسة الثقافيّة الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص١٠٥.

٣. المرجع نفسه، ص ١١١-١١٢.

فالحكومة العامّة، وإدارة الشؤون الأهليّة، والمجالس النيابية المختلفة كانت كلّها في العاصمة[١].

كانت مدينة الجزائر هي القلب النابض لحركة الاستشراق؛ وذلك بفضل وجود المدارس العليا، ثم الجامعة، كانت مدرسة الآداب تضمّ نخبةً من المستشرقين بقيادة رينيه باسيه، وقد كانت تحظى بمكانةٍ مهمةٍ نظرًا للإسهامات التي قدّمتها للساسة الفرنسيين، وللمجتمع العلمي في فرنسا، وللرأي العام حول معرفة شمال أفريقيا وأفريقيا عمومًا، كانت مدرسة الآداب قاعدةً للاستشراق، ومنطلقًا للأبحاث الاستكشافيّة إلى أعماق إفريقيا، حيث ضمّت كتيبةً من المستشرقين الذين قاموا برحلات داخل الجزائر وخارجها، كما كانت منشوراتها تلقى اهتمامًا بالغًا في الأوساط السياسيّة والهيئات الاستشراقيّة الغربيّة، فلا توجد جمعيّةٌ واحدةٌ من الجمعيّات العلميّة الكبرى في فرنسا لم يقدّم لها أساتذة مدرسة الآداب مساعدتهم، ولا توجد مجلةٌ من المجلات العلميّة الكبرى التي لم يتعاونوا معها[٢].

كانت الجزائر العاصمة خلال شهر أبريل عام ١٩٠٥ مسرحًا لحدثٍ علمي وأكاديمي مزدوجٍ حيث عقد المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين والمؤتمر الثالث والأربعين للجمعيّات العلميّة جلساتهما في مدارس التعليم العالي، وقتها أشرف وزير التعليم العمومي (بيانفينو مارتن) على هذه التظاهرات العلميّة، وألقى كلمةً قال فيها: «إنّ المدارس العليا بالجزائر العاصمة كانت مقرًّا للمؤتمر، وكان معلموها أعضاء، وهذا هذا بالنسبة لهم تكريس للجهود التي بذلوها منذ أن نظمهم قانون ١٨٧٩، ويجب أن يظلّوا مركزًا للثقافة الرفيعة، لكن يجب عليهم أيضًا أن يتكيّفوا أكثر فأكثر مع البلد الذي يعيشون فيه، وأن ينمّوا جذورًا قويّةً في التربة الجزائريّة»[٣].

كانت هناك رغبةٌ سياسيّةٌ بوجوب خدمة كتابات المستشرقين للمصالح الاستعماريّة، فالتعليم العالي والبحث العلمي يجب أن يتماهى مع الإيديولوجيّة المهيمنة، ويعمل على شرعنة وترسيخ أفكارها، فقد دعي أوغسطين برنار (Bernard Augustin)، وهو أستاذ التاريخ والجغرافيا بالسوربون إلى المحافظة على النظام - عبر رسالة - لأنّه ذكر إحصائياتٍ غير مطابقةٍ لإحصائيّات الحكومة العامة. بالمقابل كان هناك سخاءٌ حكومي، وتقديرٌ لأصحاب البحوث المفيدة للمستعمِر[٤]، حيث

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٢٨.

2. Edmond Doutté. L'œuvre scientifique de l'École des Lettres d'Alger, Revue africaine, 1905, p438

3. Louis Paoli, L'enseignement Supérieur a ALGER, Revue africaine, 1905, p437

٤. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص ٢٣٩،٢٤٦.

كانت تمنح لهم الجوائز والميداليات، ويحظون بالدعم في أبحاثهم، هذا يبين الحرص الذي توليه الحكومة الفرنسيّة للبحوث حول المستعمرات، وكيف كان الاستشراق أداةً للسيطرة الاستعماريّة.

في سنة ١٩٠٩ تم تجميع المدارس العليا تحت هيأةٍ مشتركة، وكان تأسيس جامعة الجزائر، وقد شهدت تطوّرًا متناميًا حتى أطلق عليها الفرنسيون اسم السوربون الإفريقيّة؛ نظرًا لارتفاع مستواها التعليمي، والخدمات الكبيرة التي قدّمتها للإدارة الاستعماريّة، وللحكومة الفرنسيّة حول الجزائر، والدراسات الشرقيّة عمومًا. وكان من أساتذة جامعة الجزائر في العلوم الاجتماعيّة ماسكري وباسيه وموران وفانيان، أسهمت جامعة الجزائر أيضًا في إنتاج الأعمال العلميّة الجماعيّة التي أُعدّت في إطار لجنة الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر، وقد تفرّعت عدّة معاهد عن الجامعة؛ وذلك لتعزيز البحث المتخصّص في المجالات الاستشراقيّة، مثل معهد الدراسات الشرقيّة بالجزائر الذي أُسّس سنة ١٩٣٣، ومعهد الأبحاث الصحراويّة الذي أُسّس سنة ١٩٤٠ [١].

٤. الدراسات الاستشراقيّة اللغويّة وحركة الترجمة

قبل الاحتلال لم يكن لدى الفرنسيين فكرةٌ عن الجزائر المتميّزة عن الشرق في ما يخصّ اللغة، حيث إنّ البيان الذي صاغه دي ساسي ونشر في الحملة الفرنسيّة كان بلغةٍ عربيّةٍ مطعمّةٍ بعاميّة المشرق، وهذا يدلّ على عدم وجود لهجةٍ جزائريّةٍ في مدرسة اللغات الشرقيّة قبل الاحتلال، احتاجت الإدارة الاستعماريّة إلى المترجمين للتواصل مع الأهالي السكّان، فوظّفت المترجمين من يهود الجزائر الذين كانوا يترجمون للمسؤولين الجزائريين مع الأجانب في الماضي، ومع توسّع رقعة الاحتلال، والسيطرة على مدنٍ أخرى تمت الاستعانة بفرقٍ من المترجمين الذين التحقوا من مدرسة اللغات الشرقيّة بفرنسا، ونشأت بلدية مدينة الجزائر، ثم توالت نواة الإدارة في وهران وقسنطينة وعنابة، وتم إنشاء المكاتب العربيّة العسكريّة في المدن والقرى، وأصبح فيها مترجمون، وأخذ اهتمام المكاتب العربيّة بالسكّان يزداد للتعرّف على عاداتهم ولهجاتهم وتراثهم، واستولوا على وثائق ومخطوطاتٍ نادرة، وترجموا وكتبوا في مجالاتٍ مختلفةٍ من حياة الجزائريين [٢].

في ديسمبر ١٨٣٢ تم إنشاء حلقات لتدريس اللغة العربيّة، وكانت موجّهةً إلى الفرنسيين مدنيين وعسكريين لتعليمهم اللغة العربيّة الفصحى والعاميّة، ولم يكن غرض إدارة الاحتلال المحافظة على اللغة، بل كان للتعرّف على الجزائريين بوسيلة الاتصال الخاصّة بهم، وهي العربيّة الدارجة،

١. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ١/ ٢٥.

٢. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ١٠-١١.

ثم العمل على نشر الفرنسيّة بمؤثرات الأخرى غير التعليم[١]. في بداية الاستعمار ركّز المستشرقون على معرفة السكّان، والاتصال بهم عن طريق معرفة اللهجة العاميّة، حيث قام جوني فرعون، ثم برينييه بتدريس اللغة العربيّة الفصحى والعاميّة للفرنسيين؛ لكي يتمكّنوا من التواصل مع السكّان، كما تمت كتابة عدّة قواميس مثل قاموس جوني فرعون المسمّى النحو الابتدائي للعربيّة الدارجة الموجّه للفرنسيين، ثم بسطه ونشره تحت عنوان (موجز النحو العربي البسيط)، وفي ١٨٣٥ نشر دو لابورت مبادئ الأمثال العربيّة في الجزائر، وكان دو لابورت رئيسًا للمكتب العربي، ولم يكن مستشرقًا، ونشر برينييه (الموجز) الذي يهتم بخصائص اللهجة الجزائريّة العربيّة، ثم كتابه الدروس العمليّة والنظريّة للغة العربيّة، وظلّ هذا الكتاب مقرّرًا في المدارس لفترةٍ طويلة[٢].

في أغسطس ١٨٤٤ كلّف وزير الحربيّة في باريس أعضاءً بإنشاء طريقةٍ موحّدةٍ لاستنساخ الكلمات العربيّة بالأحرف الفرنسيّة لتسهيل حفظ اللهجة الجزائريّة، ومهمّة التواصل مع الأهالي، وكان أعضاء اللجنة هم جاريت نقيب المهندسين، وعضو اللجنة العلميّة، وأوجين دي نيلي سكرتير ومترجم الوزارة، وبرينييه الذي كان مسؤولاً عن إدارة العمل وإعداد التقرير، وقد سعوا إلى تبسيط وتنظيم التهجئة المختلفة، فقد كانت معقدةً، وكان نطقها بعيدًا عن الفرنسيّة والتقدير الاشتقاقي منها يعدّ صعبًا[٣].

تولّى برينييه كرسي العربيّة في الجزائر، وقد نشرت جريدة (المونيتور) (algerien Moniteur) أوّل درسٍ ألقاه برينييه في الجزائر، وكان درسه شاملاً للعاميّات العربيّة في مختلف بيئاتها في كلامه عن اللغة العربيّة، قال إنّ بعض حروفها لها مرادفاتٌ دقيقةٌ في الأبجديّة الفرنسيّة، وبعضها يقابلها نظائر بعيدةٌ إلى حدٍّ ما، وبعضها الآخر غير معروفٍ للفرنسيين تمامًا، كما أنّ نطق الحروف مختلف، وهذا يتطلّب البدء بتعلم الأبجديّة التي هي أبسط أساسٍ نظريّ، وتعلم نطق الحروف والكلمات من الأهالي[٤]، كان برينييه يؤكّد على ضرورة دراسة العربيّة لأجل ربط الصلة مع الأهالي؛ لكي يتعوّدوا على عدّ الفرنسيين غير غزاة، بل ناشرين للمدنية بينهم، فدراسة آداب الأهالي ولغاتهم

١. المرجع نفسه، ص ١٤.

٢. المرجع نفسه، ص ٤٢.

3. L.-J. Bresnier, Chrestomathie Arabe, Lettres, Actes ET Pièces Diverses, Librairie Adolphe Jourdan, ALGER, 1871.p11

4. L.-J. Bresnier, Cours Pratique Et Théorique De Langue Arabe, Deuxième Edition, Adolphe Jourdan, ALGER, 1915.p20

ستؤدّي للوصول إلى منابع أفكارهم وعاداتهم[١]، وقد ترجم برينييه مقدمة ابن آجروم في النحو، ومن مؤلّفاته أيضًا (المختارات العربيّة الابتدائيّة)، وله مؤلّفات بعنوانات عربيّة مسجوعة، مثل: (تجريب القلم في خطّ العرب والعجم)، و(تحفة الطلباء وبهجة الأدباء)، و(مفتاح النحو والأدب لفتح كنوز علوم العرب)، و(مجموع المكاتيب في العربيّة والمعاني الغرائب). ورغم تعمق برينييه في اللغة العربيّة واكتشافه لأسرارها إلاّ أنّ هذا لم يخفِ الوجه الاستعماري لديه؛ إذ لاحظ أنّ اللغة العربيّة غنيةٌ بالكلمات والمترادفات، لكنّها بعيدةٌ عن أنّ توفّر الطاقة الذهنيّة الضروريّة للتطوّر مثل اللغات الأوروبيّة حسب زعمه[٢]. بقي برينييه سيّد الاستشراق الفرنسي في الجزائر أكثر من ثلاثين سنة، وتخرّج على يده معظم ضبّاط المكاتب العربيّة ومترجمي الإدارة والقضاء.

بعد توسّع الاحتلال تم إنشاء كرسي للغة العاميّة الجزائريّة في باريس، ثم آخر للأمازيغيّة، كما أُنشئت عدة كراسي للمجتمعات المستعمرة في الكوليج دي فرانس، وكان الاستشراق الفرنسي في الجزائر هو المغذّي لذلك، مثلا ألف بيهان سنة ١٨٥١ قاموسًا بعنوان (عناصر اللغة الجزائريّة)، وجّهه لخدمة السيّاح ونشرته المطبعة الحكوميّة في باريس، أمّا في الجزائر فقد انتهت حلقات تدريس اللغة العربيّة بدمجها في مدرسة الآداب سنة ١٨٧٩ [٣]. اهتم إميل ماسكري (Emile Masqueray) باللهجات الأمازيغيّة في القبائل وميزاب والأوراس والطوارق، حيث جمع نصوصًا كتابيّةً ووثائق للتعرّف على هذه اللهجات، والكلمات الأمازيغيّة المشتركة بينها التي تتميّز بها كلّ منطقة، وعمل على إعداد قاموسٍ فرنسيّ- طوارقي، وكان يحاول تعلم اللهجة التارقية من خلاله، كما تكلّم عن مكانة العربيّة بين الأمازيغ بوصفها لغةً تتيح لهم التعامل في الأسواق[٤].

كذلك اهتمّ بالترجمة ادمون فانيان (Edmond Fagnan)، وهو من زملاء باسيه في مدرسة الآداب بالجزائر، تولّى تدريس الأدب العربي منذ ١٨٨٣، وهو من إيرلندا وجاء للجزائر للعمل مترجمًا، وقد درس العربيّة والفارسيّة والتركيّة، وقضى سنواتٍ طويلةً في مدرسة الآداب إلى غاية وفاته في ١٩٣١، وتميّزت أعماله بالترجمة في المجالاتٍ التاريخيّة والفقهيّة والأدبيّة، واهتمّ

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ١٩.

٢. المرجع نفسه، ص ٤٣.

٣. المرجع نفسه، ص ١٣.

4. Bernard Augustin, Emile Masqueray, Revue africaine, 1894, p 354,362

بالمعاجم العربيّة، واجتهد في تقديم إضافاتٍ لهذه المعاجم[١]. كذلك كان أرنست ميرسييه متقنًا للعربيّة والعاميّة، وقد عاش طفولته مخالطًا للجزائريين فتعلّم العربيّة منهم وأجادها، وعمل مترجمًا عسكريًّا، ثم مترجمًا في القضاء، وتطوّع قائدًا لميليشيا محليّة ضدّ الثوّار لما قامت ثورة١٨٧١ ، وبعدها عُيّن مترجمًا محلفًا في قسنطينة حيث كان الثوّار يحاكمون بالجملة، يركز ميرسييه على أهميّة تعلّم لغة الأهالي للتمكّن من فهمهم واختراقهم، حيث يقول: «لفهم مجتمع الأهالي واختراقه هناك عنصرٌ واحدٌ أساسي: الوقت الذي يسمح باكتساب خبرة الأشخاص والأشياء، وقبل كلّ شيءٍ معرفة لغة البلد، ومراقبة المناطق المختلفة تباعًا، ودخول الخيمة والكوخ والاستماع إلى الناس من جميع الطبقات ورؤيتهم كما هم حقًّا»[٢].

كان تأسيس مدرسة الآداب في الجزائر سنة ١٨٧٩ ذا أهميّةٍ كبرى للدراسات الاستشراقيّة في المجال اللغوي، وفي هذه المدرسة عمل رينيه باسيه مدرسًا، ومن ثم مديرًا لها، وقد كان يمتلك خبرةً بالتنوّع اللغوي والثقافي من خلال قيامه برحلاتٍ واسعة النطاق في شمال إفريقيا، وكذلك بحوثه حول اللهجات الأمازيغيّة، وهذا ما مكّن باسيه من انتزاع زمام القيادة للعمليّات الاستكشافيّة في المستعمرات الفرنسيّة انطلاقًا من الجزائر[٣]. كذلك اهتمّ ابنه هنري باسيه - الذي كان لغويًّا ومستشرقًا - باللهجات الأمازيغيّة وآدابهم وأمثالهم الشعبيّة، واهتمّ أيضًا بالانتشار الجغرافي لهذه اللهجة، ورأى أنّ المناطق المعرّبة بالكامل هي المناطق التي مثّلت في السابق طرقًا مرّ بها (الغزاة العرب) على حدّ قوله، وهذه الطرق هي طرق نشاطٍ اقتصاديّ في الغالب، كما اهتمّ هنري باسيه بطبيعة اللهجات الأمازيغيّة ورأى أنّ الأمازيغ يهتمّون بالحفاظ عليها بوصفها لغة تواصلٍ بينهم داخل اللهجة الواحدة، إذ تسعى الأمهات لتعليمها لأطفالهم، وهذا ما يحول دون استئصالها، وغالبًا ما يتمكّن اثنان من الأمازيغ من لهجتين مختلفتين من فهم بعضهما بعضًا بسهولة أكبر باللغة العربيّة التي هي بمنزلة لغتهما المشتركة، وقد كان الأمازيغ والعرب يستعملون العربيّة لغة علاقاتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ بينهم، ورأى هنري باسيه أنّه بالإمكان أن تكون الفرنسيّة لغةً مشتركةً بين قبائل الأمازيغ وغيرهم وتحلّ محلّ العربيّة، وذلك بمقاومة اللغة العربيّة، والعمل على تغلغل الفرنسيّة أكثر[٤].

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٣٤.

2. Ernest Mercier, La Question indigène en Algérie, p211

٣. يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق، الدراسات العربيّة والإسلاميّة في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، ص٢٦٢.

4. Henri Basset, Essai Sur La Littérature Des Berbères, Ancienne Maison Bastide-Jourdan, ALGER, 1920. p49-50

٥. الدراسات الاستشراقيّة حول الدين والطرق الصوفيّة

تعهّدت فرنسا عند إمضاء معاهدة التسليم في ٥ جويلية ١٨٣٠ أن تحترم الدين الإسلامي، وتعمل على صيانة حريّة ممارسة الشعائر الدينيّة للجزائريين، لكن سرعان ما أحكم الاحتلال سيطرته حتى نكث بوعوده، فأقدم الفرنسيون على تحويل بعض المساجد إلى كنائس، وهدم بعضها الأخر، وصادروا أموال الوقف، وأضعفوا التعليم الديني وضيّقوا عليه. اهتمّ المستشرقون بدراسة الإسلام والمسلمين من نواحٍ مختلفة، وحاولوا معرفة كيف يرى المسلمون إلى المسيحيّة التي هي ديانة المستعمِر، وكيف يمثّل الدين عنصر قوّةٍ لدى الجزائريين وكيف يمكن استغلال الجانب الروحي للسكّان لتحقيق غايات الاحتلال، وقد كانت هناك محاولاتٌ عديدةٌ لتنصير الجزائريين، وتمّ استغلال حالة الأميّة والفقر التي سببها الاحتلال لبثّ الأفكار المسيحيّة خاصّةً عند الأطفال، كذلك اهتمّ المستشرقون بالتصوّف والطرق الصوفيّة، ورموز التصوّف الذين يملكون التأثير على الأهالي، وهو اهتمام ليس بريئًا؛ لأنّ إدارة الاحتلال عملت على توجيه بعض الزوايا والطرق الصوفيّة والضغط عليها من أجل التمكين للسياسات الاستعماريّة، ومارست الوصاية على الزوايا والمدارس الإسلاميّة بوصفها ملاذاتٍ للهويّة العربيّة الإسلاميّة، وأصبحت تدفع الأجور للمدرسين والأئمّة؛ ونظرًا للدور المركزي لهذه المؤسّسات التربويّة، فقد عملت سلطات الاحتلال على زعزعة كلّ النظام الديني والثقافي، وعملت على إضعاف هيمنة الإسلام في الحياة اليوميّة للجزائريين[١]. حيث شجّعت على نشر الخرافات وبعث الأساطير؛ وذلك لأنّ المستشرقين يدركون أهميّة القرآن الكريم والسنّة النبويّة، وأنّ الفهم الصحيح للدين لا يخدم مصالحهم، وبما أنّ التنصير عجز عن تحقيق أهدافه بتغيير دين الجزائريين فلا مانع من أن يفهموا دينهم فهمًا خاطئًا.

كانت الخلفيّة الصليبيّة حاضرةً في أذهان الغزاة الفرنسيين فقد لجأوا للبحث عن آثار الكنيسة لتسويغ وجودهم، حيث اجتهدوا منذ دخولهم في البحث عن الآثار الكنسيّة؛ لأنّها بالنسبة لهم كنزٌ ثمينٌ يثبت أحقيّتهم بهذه الأرض التي سلبها منهم المسلمون على حدّ زعمهم، وقد اهتمّوا بالبحث عن بقايا الكنائس والرسومات الأثريّة المسيحيّة، والبحث حول الشخصيّات المسيحيّة التي عاشت في شمال إفريقية في العصور الوسطى، وكانوا بهذا يصوّرون بأنّ قضيّتهم عادلة، وهذا ما يساعد في نظرهم على شحذ همم جنودهم لمواصلة الاحتلال، بالمقابل كانوا يتصوّرون بأنّ (الغزو) العربي الإسلامي هو غزوٌ همجيّ لم يجلب إلّا التخلّف - وكأنّهم لم يسمعوا بالحضارة الإسلاميّة - وقد ذهب بعضهم إلى تبرير الاستعمار الفرنسي انطلاقًا من هذا التصوّر، كون الدين الإسلامي على حدّ

١. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص٨٨.

زعمهم لم يعد يشكّل سبيلاً لنهضة هذه الشعوب المتخلفة، حيث أورثهم ذهنيّةً ترد كلّ شيءٍ للقدر، وتحوّل دون خوض أيّ تحدٍّ لمواجهة الظروف وتحقيق التطور، ظلّت شريحةٌ واسعةٌ من النخب الفرنسيّة مقتنعةً بهذه الادّعاءات، حتى إنّ الاقتصادي الفرنسي (رينيه جاندارم)، عدّ المسلمين من خلال دراسته للاقتصاد في الجزائر غير مؤهّلين سلفًا لاستغلال ثرواتهم، وأنّ الوصاية عليهم وحدها كفيلةٌ بالنهوض بهم، ودور الاستعمار يصبح جليلاً شريفًا إذا كان هدفه تنمية الإمكانات الاقتصاديّة التي وفرتها طبيعة هذا البلد؛ لأنّ العرب لم يعرفوا كيف يستغلّوها بسبب التخاذل الناجم عن ردّ كلّ شيءٍ لمشيئة الله، وهذا ما سلبهم العزيمة الكافية لتحقيق أيّ تطوّر[١].

قدّمت مدرسة الحقوق خدمةً كبيرةً لإدارة الاحتلال من خلال وقوفها على النصوص الفقهيّة والتشريعات الإسلاميّة، وكان أساتذتها يعملون على ترجمة النصوص الإسلاميّة وشرحها، ونشر المقالات والبحوث، وكان هذا لخدمة القضاء الفرنسي الذي استولى بالتدرّج على صلاحيّات القضاء الإسلامي[٢]. كتب برينييه عن معاملات الجزائريين وفق الشريعة الإسلاميّة، مثل عقود البيع ومواثيق الدين، وكذلك عقود الزواج، ومعاهدات الصلح، وفض المنازعات، وأحكام الميراث، وعرض في كتابه بعض الوثائق المكتوبة بالعربيّة التي يتداولها الجزائريون في هذه الشؤون، فصّل برينييه في أحكام الميراث، وتكلّم عن ميراث المرأة والحالات التي تصادف الورثة في تقسيم التركة[٣].

كان ميرسييه من المستشرقين الذين كتبوا عن التصوّف والفقه، اهتمّ بالطريقة القادريّة، وكتب عن المالكيّة في بلاد المغرب العربي طبقًا لمذهب الإمام مالك، ومن مؤلّفاته وضع المرأة المسلمة في إفريقيا الشماليّة، والملكيّة العقاريّة الإسلاميّة في الجزائر، كان أرنست ميرسييه يعدّ مثالاً للعسكري - المدني الفرنسي والمستوطن الحاقد على كلّ ما هو عربي ومسلم من خلال مواقفه من الفتح الإسلامي. كذلك كتب هنري دوفيرييه (Henri Duveyrier) عن الطرق الصوفيّة، ومع أنّه لم يتخرّج في مدرسةٍ استشراقيّة إلاّ أنّ أعماله ظلّت مرجعًا للمستشرقين اللاحقين المهتمين بالطرق الصوفيّة والحياة الدينيّة، كان لدوفيرييه درايةٌ بالعربيّة والأمازيغيّة، وقام برحلاتٍ إلى مناطق في أعماق الجزائر وجنوبها، وقد تعامل مع الطرق الصوفيّة في وقته مثل التجانيّة والقادريّة والشيخية والطيبية،

١. مجموعة من المؤلّفين، مناهج المستشرقين في الدراسات العربيّة الإسلاميّة،٢/ ١٥٧.

٢. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٢٦.

3. L.-J. Bresnier, Chrestomathie Arabe, Lettres, Actes ET Pièces Diverses, p497

وكان يحمل رسائل للتعريف به وحمايته وتقديمه لشيوخ الزوايا، وقد ربط علاقاتٍ واسعةً مع رموز طرقٍ صوفيّةٍ مختلفة، وفهم هذه الطرق الصوفيّة عن قرب، كان حريصًا على ربطِ علاقاتٍ وطيدة بين إدارة الاحتلال والطرق الصوفيّة واستمالتها وضمان ولائها، كما أنّه كان عينًا للمستعمِرِ على أيّ توجّهٍ صوفيّ أو قبلي مناهض، كتحفظه من السنوسيين الذين رأى فيهم خطرًا كبيرًا على فرنسا في المنطقة. وقد حصل كتابه الذي جمع معلوماتٍ قيمةً عن المناطق المذكورة على الميداليّة الذهبيّة من الجمعيّة الجغرافيا الفرنسيّة في باريس سنة ١٨٦٤ [١].

كان ماسكري من المستشرقين الذين بحثوا في الجوانب الدينيّة والصوفيّة لبعض المناطق الجزائريّة، وهو الذي قال إنّ كلّ تاريخ شمال إفريقيا هو تاريخ ديني، عند افتتاح مدرسة الآداب عين ماسكري أستاذًا للتاريخ والآثار القديمة في شمال إفريقيا، ثم تولّى إدارتها حتى وفاته سنة ١٨٩٤، كتب أبحاثًا عدّة عن الجزائر، وأنشأ نشرةً سمّاها المراسل الإفريقي، كلفته إدارة الاحتلال بمهمّاتٍ بين سنوات ١٨٧٥ – ١٨٧٨، حيث قام برحلةٍ إلى الأوراس، ثم إلى ميزاب، وكتب عن تاريخهم، وعن الحياة الدينيّة، وعن اللهجات الأمازيغيّة، وكذلك كتب عن التصوّف، وعن الشخصيّات المؤثّرة دينيًا[٢]، وقد مهّد لاحتلالها، وجعل من تاجر ميزابي يعرفه في قصر البخاري عينًا للفرنسيين على المنطقة، وعلى تحرّكات الأشخاص والثوّار[٣]. يقول أوغسطين بيرنار إنّ ماسكريه خدم بلاده بكلّ قوته مثل الضبّاط والإداريين المخلصين لفرنسا، وفي بلد مثل الجزائر بعد أن سيطرنا عليها بالسيف والمحراث كان يجب أن تحدث سيطرة أخرى، وهي السيطرة بالقلم والكلمة[٤].

عدّ ماسكريه دراسته للمجتمع الميزابي نجاحًا باهرًا بحكم أنّه حقّق تقدّمًا في ما فشل فيه آخرون ممّن سبقوه؛ لأنّ المجتمع الميزابي يعدّ من أكثر المجتمعات سريّةً، إذ إنّ كلّ ماضيهم تحويه مخطوطاتهم القديمة ووثائق شرائعهم التي هي في أيدي أعيانهم، ويصعب الوصول إليها، تمكّن ماسكريه من إقناعهم بنسخ بعضها، وقد تمكّن من نسخ كتاب (تاريخ أبو زكرياء) الذي يروي جزءًا من تاريخهم، وكشف أنّ سجّلات الإباضيين تعاقبت من قرنٍ إلى قرن، مثل الحلقات

١. المرجع نفسه، ص ٦٧-٦٨.

2. Bernard Augustin, Emile Masqueray, Revue africaine, 1894, p354

٣. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٣٥-٣٧.

4. Bernard Augustin, Emile Masqueray, p 369

المتّحدة المركز[1]، حسب ماسكريه يشعر الميزابيّون بالغيرة الشديدة على نقاء عرقهم، كتب كذلك عن شرائعهم وحدودهم مثل حدّ القتل، وحدّ السرقة، وعقوبة النفي بدل السجن، ورأى أنّ قلب المدينة الميزابيّة هو المسجد، كما أنّ للمشايخ سلطةً معنويّةً قويّةً في فرض النظام والتشريعات، وفضّ المنازعات، والوقوف على أداء كفّارة الذنب، وتوبة المذنبين[2].

كان إدموند دوتي (EDMOND DOUTTÉ) من المستشرقين الذين اهتمّوا بالجانب الديني والروحي، وقد ألّف كتاب المرابطين (Les Marabouts)، وكتاب (السحر والدين في إفريقيا الشماليّة)، قام دوتي بمهامٍ استطلاعيّةٍ لفهم البعد الروحي للجزائريين وسكّان شمال إفريقيا، وحاول فهم مظاهر التبرّك بالأولياء الصالحين أو المرابطين، ووصفهم بأنّهم في نظر الأهالي شفعاء لهم عند الله، حيث يضفي الأهالي القداسة على المرابطين أو الصلحاء كأفراد تلقوا البركة من الله؛ لذلك أصبح لهؤلاء المرابطين درجة تأثيرٍ روحيٍّ كبيرةٍ على الأهالي، وقدّم دوتي في آخر كتابه توصياتٍ للإدارة الاستعماريّة عن كيفيّة التعامل مع الأهالي من الجانب الروحي، والدور الذي يمكن أن يلعبه المرابطون لخدمة الإدارة الاستعماريّة، والعمل على تهدئة الأوضاع، يقول دوتي: «قدّم لنا المرابطون أيضًا خدمات، فقد رأيناهم يأمرون عملائهم، باسم الله، وبناءً على طلب رئيس بلديةٍ مختلطةٍ بالامتثال لإجراءاتٍ تنظيميّة، إنّ اتّباع نهجٍ غير مرنٍ في السياسة الدينيّة سيكون بمنزلة سيفٍ ذي حدّين، ومن الخطورة استخدامه، حيث يتم إثارة العديد من الأجناس ذات الطابع المختلف تحت هذا القناع؛ لذا يجب التخفيف من صرامة القواعد السياسيّة، والامتناع قدر الإمكان عن أيّ تدخّلٍ في الأمور الدينيّة البحتة»[3].

٦. الدراسات الاستشراقيّة للتراث والمخطوطات

عند احتلال الجزائر استولت السلطات الاستعماريّة على العديد من المواقع الأثريّة والحصون القديمة خاصّةً في الشرق الجزائري، وحوّلتها إلى مقرّاتٍ عسكريّةٍ أو هياكل تابعةٍ للجيش، حيث

1. Emile Masqueray, Chronique D'Abou Zakaria, Imprimeries de L'Association Ouvrière V. Aillaud, 1878.P01

2. Emile Masqueray, Les Kanoun Des Béni-Mzab, 14 août 1878, Etudes et Documents berbères, 13, 1995.p 211-228.

3. Edmond Doutté, Marabouts; Notes Sur L'islâm Maghrébin, Paris Ernest Leroux, Editeur.1900. p118-119

جعلت منها حصونًا ومقرّاتٍ لإقامة جيوشها، كما تم نهب الآثار الثمينة، مثل التحف الفنيّة، والفسيفساء، والأدوات القديمة، والتماثيل، والمنحوتات، وتم تهريبها إلى فرنسا، ووضعها في متاحفهم، أرادت سلطات الاحتلال من خلال البحث الأثري عن بقايا الرومان إيجاد شرعيّةٍ للتواجد الفرنسي في الجزائر، لقد أرادوا أن يثبتوا من خلال الماضي الروماني - و أسبقيّته على الفتح الإسلامي - بأحقيّتهم بالأرض التي استردوها حسب زعمهم، وكان هذا يعزّز لديهم الشعور بالقضيّة العادلة، ويزيد من الحماسة القتاليّة للعسكريين لاستكمال إنجازات أسلافهم، كما أنّ الآثار الرومانيّة كانت تثبت حسب زعمهم التطوّر الذي جلبه الرومان في مقابل التخلّف الذي جلبه (الغزاة العرب)[١].

يعبّر المستكشف والأثري الفرنسي ماك كارثي(Mac Carthy) عن ذلك الحنين للتواجد الروماني الذي عدّه جالبًا للتطوّر قائلاً: «يعدّ فتح المناطق المعروفة اليوم باسم الجزائر من أهمّ الأحداث في تاريخ روما، ومن خلال ضمّ مقاطعاتٍ جديدةٍ إلى إمبراطوريّتها الشاسعة، أنهت الحملات العسكريّة التي شملت محيط البحر الأبيض المتوسّط بأكمله، وحقّ لها أخيرًا أن تسمّي هذا الحوض الكبير بفخر بحرنا، لقد سعينا بمثابرة وسعادة إلى العثور على المدن والمستعمرات والحصون والمؤسّسات التي غطّى بها الرومان البلاد من أجل السيطرة عليها...لقد كان الاستعمار الروماني أكثر تطوّرًا، وأكثر اكتمالاً، وأكثر ثراءً، بطابعه المدني المزيّن بأبهى الفنون»[٢].

في بداية الاحتلال لم يكن البحث الأثري منظّمًا بعد، ولم ينطلق جديًّا إلاّ بعد سنة ١٨٥٥، في شهر جويلية من سنة ١٨٥٥ عبر الجنرال مارشال راندون (Randon) في رسالة إلى أدريان بربروغر(Berbrugger) عن أمله في انتشار جمعيّات الآثار والتاريخيّة أخبره قائلاً: «سيخرج تاريخ الاحتلال الروماني، كما كتب، واضحًا ومتناغمًا من هذه البحوث الضروريّة، وسيزوّدنا عبر دراسة الماضي بمعلوماتٍ ثمينةٍ لأجل الحاضر والمستقبل»[٣]، تم تأسيس الجمعيّة التاريخيّة الجزائريّة عام ١٨٥٦ في الجزائر العاصمة، وكان راندون الرئيس الشرفي لها، وكان بيربروغر هو رئيس الجمعيّة، وبدأت بإصدار العدد الأول من المجلة الإفريقيّة في أكتوبر ١٨٥٦، استمرّت المجلّة بالصدور

١. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص٦٠.

2. Mac Carthy, Louis-Alfred-Oscar, ALGERIA Romana, Recherches sur l'Occupation et la Colonisation de l'Algérie Par Les Romains, Revue africaine, 1857.p88-89

٣. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص ٧٥.

لعقود، واهتمّت بنشر المخطوطات المحليّة والعربيّة والوثائق الأصليّة، واهتمّت بتاريخ الجزائر في مختلف عصوره[١]. كذلك تم إنشاء الجمعيّات التاريخيّة والأثريّة مثل جمعيّة قسنطينة للآثار، وجمعيّة الجغرافيا وعلم الآثار لمقاطعة وهران، وقد كانت تصدر عنهم مجلاّتٌ اهتمّت بالدراسات عن الآثار والتواريخ المحليّة والشخصيّات السياسيّة التي أدّت دورًا في تاريخ الجزائر[٢]، وفي سنة ١٨٨٠ تأسّست مصلحة الآثار التاريخيّة بالجزائر، وقد اهتمّت بمدينتي جميلة وتيمقاد الرومانيتين، وفي باريس تأسست لجنة أفريقية الشماليّة سنة ١٨٨٣، التي كانت تهتم بالوثائق والخطوط والنقوش الأثريّة[٣].

لقيت الجمعيّات والهيئات التاريخيّة والأثريّة تشجيعًا وتسهيلاتٍ في عملها من قبل إدارة الاحتلال، وقد كانت هذه الجمعيّات منخرطةً في التصوّر الرسمي لتاريخ شمال إفريقيا، وكانت مشبّعةً بالقناعات الرسميّة، عملت الإصدارات الثقافيّة والعلميّة على تكريس لشرعيّة الخطاب الاستعماري وتعزيزه.

اهتمت الإدارة العسكريّة والمكاتب العربيّة بخبرائها ومترجميها، والمستشرقون بمعرفة حياة الجزائر العربيّة الإسلاميّة والقديمة كذلك، وكان هناك حرصٌ على جمع المخطوطات، والكنوز الفكريّة الموجودة في الزوايا والمدارس والكتاتيب والمكتبات العتيقة، وقد تُرجم جزءٌ منها في تلك الفترة، ولا يزال جزءٌ كبيرٌ منها الآن في الأرشيف الاستعماري، وجزءٌ بقي عند الأفراد، ولا يعرف مصيره. تم إنشاء المكتبة الوطنيّة في مدينة الجزائر سنة ١٨٥٣على يد أدريان بربروغر، وجلب إليها مئات المخطوطات والخطوط المزخرفة العربيّة التي استولى عليها قادة الجيش، أو جمعها المرافقون للحملات العسكريّة[٤].

كان باسيه يتجوّل في الجزائر بحثًا عن المكتبات والمخطوطات، فقد كانت المخطوطات كنزاً وعدةً للمستشرقين. وقد وضع وصفًا لفهارس المكتبات في بعض الزوايا والمناطق، وقام بفهرسة مجموعاتٍ من المخطوطات، وذكر بعضها في مؤتمرات المستشرقين، وقد أهتم الباحثون المستشرقون

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، ص٩٤-٩٥.

٢. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ١/ ٢١.

٣. المرجع نفسه، ص٢٥.

٤. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ص٦٠

بالترجمة إلى الفرنسيّة لمختلف المخطوطات لتعريف المهتمين من المجتمع العلمي[١]. ومن زملاء باسيه في مدرسة الآداب بالجزائر إدمون فانيان الذي تولّى تدريس الأدب العربي منذ ١٨٨٣، اهتمّ بالمخطوطات ووضعها لها فهارس. كذلك اهتم أرنست ميرسييه بالمخطوطات والآثار، ومنذ ١٨٦٧ أصبح عضوًا في الجمعيّة الأثريّة لقسنطينة، وأسهم في تحرير مجلّتها (روكاي)، وأسهم من خلالها ببحوثٍ عن تاريخ معارف القدماء في إفريقيا الشماليّة، وتولّى نيابة رئاسة الجمعيّة المذكورة، ثم أصبح رئيسًا لها سنة ١٨٩٢، وكتب عن تاريخ شمال إفريقيا سنة ١٨٩١ في ثلاثة أجزاء، وهو العمل الذي نال عليه الميدالية الذهبيّة من جمعيّة الدراسات التاريخيّة بباريس[٢].

لم يهتم المستشرقون بالإرث المادي فقط، بل اهتموا أيضًا بالإرث المعنوي للجزائريين، وأجروا دراساتٍ حول العادات والتقاليد المتنوّعة في مناطق البلاد، واهتموا بالأمثال الشعبيّة، والشعر الشعبي، والقصائد التراثيّة، حيث كانت أبيات الشعر تحمل ذكريات ماضي الجزائريين، وهموم حاضرهم، وآمال مستقبلهم، وقد استغلّت هذه الدراسات حول التنوع الثقافي دعمًا لسياسة التفرقة بين سكّان الجزائر من أجل تكريس شرعيّة الاحتلال. من خلال اهتمام المستشرقين بالتراث والموروث الثقافي كانوا ينظرون للجزائريين نظرةً دونية، فهناك جانبٌ حيٌّ ومتحضّرٌ يمثّله الفرنسيّون، وجانبٌ جزائريٌّ متخلّفٌ وميتٌ، يعدّ متحفًا يتردّد عليه السيّاح والكتّاب، هكذا كانت النظرة التي يعالج بها الكتّاب الفرنسيّون موضوعاتهم، فالنصف الميت من كلّ موضوعٍ هم السكّان الجزائريون ومدنهم وأحياؤهم وتجمّعاتهم وآثارهم[٣].

أمّا ما يخصّ التاريخ فقدّم أساتذة الجامعة والمعاهد، ورؤساء الجمعيّات التاريخيّة والأثريّة، وكتّاب الدوريات العلميّة مادةً علميةً ثريةً عن تاريخ الجزائر، لكنّه تاريخٌ من وجهة نظر المستعمِر، حيث تظهر تبعيّة كتابة التاريخ للاستعمار، وارتباط المؤرّخين بمصلحة وطنهم، حيث تذهب كتاباتهم في اتجاه تبرير الاستعمار، والعمل على إنجاحه واستمراره[٤].

١. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ٦/ ٣١-٣٢.

٢. المرجع نفسه، ص ٦٤.

٣. المرجع نفسه، ص ٩٢

٤. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ١/ ٢٣.

خاتمة

يتّضح ممّا سبق أنّه توجد روابط قويّةٌ بين الاستشراق الفرنسي بالجزائر، ومراكز القرار السياسي، حيث أدرك قادة الاستعمار الدور المفيد للاستشراق في تسهيل السيطرة على الجزائر والمستعمرات عمومًا، حيث كانت تعوّل على المعرفة الاستشراقيّة لخدمة الاستيطان، وجعل الجزائر فرنسيّة، فكان الاستشراق معولاً لهدم مقومات هوية المجتمع الجزائري، وخادمًا للأطروحات الاستيطانيّة، عرف الاستشراق الفرنسي بالجزائر تناميًا هائلاً من خلال انتشار الهيئات البحثيّة، والمدارس والمعاهد واللجان العلميّة، والجمعيّات التاريخيّة والأثريّة، والمجلّات المتخصّصة.

كان المستشرقون الفرنسيّون يزعمون أنّهم غير منحازين في أبحاثهم، لكن أغلب كتاباتهم كانت تشير إلى غير ذلك، إذ قدّموا خدماتٍ كبيرةً للمستعمِر، فكانوا يرسلون التقارير تباعًا للقيادة الاستعماريّة، وتضمّنت دراساتهم توصياتٍ لفائدة المستعمِر، وعملوا على إزاحة العقبات الإيديولوجيّة والفكريّة التي تحول دون سيطرته، فكانوا بمنزلة كتائب استطلاع للاستعمار وخادمين أوفياء للإمبرياليّة، وكانت لهم لغة وصايةٍ، وكانوا متشبعين بالأطروحات الاستعماريّة، والنظرة الدونيّة والعنصريّة للشعوب المستعمَرة، ومقتنعين بالرسالة الحضاريّة الفريدة لبلادهم الهادفة إلى غرس قيم النهضة والتنوير في المستعمَرات، لقد تناسوا الدور التنويري للحضارة الإسلاميّة في العالم لقرونٍ حينما اتّهموا الفتح الإسلامي بأنّه لم يجلب سوى التخلّف، وتناسوا أنّ إفريقيا وآسيا تعدّان مهدًا لحضاراتٍ عريقةٍ حينما اتّهموا - بعنصريّةٍ مقيتةٍ - مجتمعات العالم الثالث بالانتماء إلى أعراقٍ متخلّفة بيولوجيا، ظلّ الاستشراق الفرنسي بالجزائر مكرّسًا للاستيطان وموهمًا الجميع أنّ الجزائر ستظلّ فرنسيّةً إلى أنْ هبت رياح التحرّر، ونسفت ثورة التحرير الأطروحات الاستعماريّة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الأول، دار البصائر،الجزائر،٢٠٠٧.

٢. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،١٩٩٨

٣. إدوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربيّة للشرق، ترجمة: محمّد عناني، رؤية للنشر والتوزيع،٢٠٠٦.

٤. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، مصر،٢٠٠٧

٥. مجموعة من المؤلّفين، مناهج المستشرقين في الدراسات العربيّة الإسلاميّة، الجزء الثاني، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم،١٩٨٥

٦. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسيّة بالجزائر أهدافها وحدودها، ترجمة: نذير طيّار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، ٢٠١٦.

٧. يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق، الدراسات العربيّة والإسلاميّة في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، ترجمة: عمر لطفي العالم، دار المدار الإسلامي، بيروت ،٢٠٠١.

8. Bernard Augustin, Emile Masqueray, Revue africaine, 1894.

9. Edmond Doutté. L'œuvre scientifique de l'École des Lettres d'Alger, Revue africaine, 1905.

10. Edmond Doutté, Marabouts ; Notes Sur L'islâm Maghrébin, Paris Ernest Leroux, Editeur.1900.

11. Emile Masqueray, Chronique D'Abou Zakaria, Imprimeries de L'Association Ouvrière V. Aillaud, 1878.

12. Emile Masqueray, Les Kanoun Des Béni-Mzab, 14 août 1878, Etudes et Documents berbères, 13, 1995.

13. Ernest Mercier, La Question indigène en Algérie, Augustin Challamel, Éditeur, Paris, 1901.

14. Henri Basset, Essai Sur La Littérature Des Berbères, Ancienne Maison Bastide-Jourdan, ALGER, 1920.

15. L.-J. Bresnier, Chrestomathie Arabe, Lettres, Actes ET Pièces Diverses, Librairie Adolphe Jourdan, ALGER, 1871.

16. L.-J. Bresnier, Cours Pratique Et Théorique De Langue Arabe, Deuxième Edition, Adolphe Jourdan, ALGER, 1915.

17. Louis Paoli, L'enseignement Supérieur a ALGER, Revue africaine, 1905.
18. Mac Carthy, Louis-Alfred-Oscar, ALGERIA Romana, Recherches sur l'Occupation et la Colonisation de l'Algérie Par Les Romains, Revue africaine, 1857.
19. Revue Africaine, Publiée Par La Société Historique Algérienne, ALGER, Adolphe Jourdan, 1905.

الاقتصاد المصريّ في ظل الاستعمار البريطانيّ من دخول الاحتلال إلى قيام الحرب العالميّة الأولى (١٨٨٢ - ١٩١٤م)

د. محمود عبد العظيم عبد العال[١]

المُلخّص

ركزت السياسة الاقتصاديّة للاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٢-١٩١٤م) على ربط الاقتصاد المصري ببريطانيا لخدمة مصالحها الاستعماريّة. وقد تمحور الاهتمام حول الزراعة والتجارة وإهمال الصناعة.

في الزراعة، أولت سلطات الاحتلال عنايةً كبيرةً بمشاريع الري وتحسينها لزيادة المساحة المزروعة، واستغلالها بنحوٍ أساسٍ في زراعة القطن، الذي أصبح يشكّل غالبيّة الإنتاج الزراعي ورهن به اقتصاد البلاد. كما حوربت زراعة محاصيل أخرى مثل الدخان والكتّان والحبوب التي كانت تنافس القطن؛ ممّا أدى إلى نقص في السلع الضروريّة، والاعتماد على الاستيراد، وإجهاد التربة الزراعيّة، وتقليل إنتاجيتها.

أمّا الصناعة، فقد أُهملت وعُمل على القضاء عليها بهدف جعل مصر سوقًا للمنتجات البريطانيّة. وأمّا التجارة، فاهتمت السلطات بتطوير المواصلات لتسهيل حركة الصادرات والواردات لخدمة مصالحها. سيطر الأجانب على التجارة الداخليّة والخارجيّة. زادت قيمة الصادرات والواردات، لكن زيادة الواردات كانت أكبر، وتركّزت الصادرات بشكلٍ كبيرٍ في القطن. وقع العبء الأكبر من الضرائب على المصريين لخدمة سداد الديون، بينما حصل الأجانب على امتيازاتٍ خاصّة.

الكلمات المفتاحيّة: الاحتلال البريطاني، القطن، الزراعة، الصناعة، التجارة.

---

١. باحثٌ وأكاديميٌّ متخصصٌ في الدراسات التاريخيّة.

مقدّمة

يعدّ الاحتلال البريطانيّ لمصر في الحقبة من ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢م، أحد حلقات الاستعمار الكبرى التي تعرّضت له البلاد طوال تاريخها، وواحدًا من أبرز المحاولات الاستعماريّة في العصر الحديث عامّة، وهذا الاحتلال لم يؤثّر على مصر فحسب، بل كان ذا تأثيرٍ كبيرٍ على الدولة البريطانيّة نفسها، التي اتّخذت من الاستعمار منهجًا لتطبيق سياستها الخارجيّة وأهدافها الاستعماريّة، ووجدت في مصر خير مثالٍ لتحقيق هذا المشروع الاستعماري؛ إذ لم تقتصر أهداف الاحتلال البريطاني لمصر على فرض السيطرة عليها فحسب، بل أرادت بريطانيا أن تجعل من مصر قاعدةً بريطانيّةً خارج الحدود الجغرافيّة للدولة المستعمرة، تستطيع من خلال هذه القاعدة تحقيق أهدافها الاستعماريّة وتوسّعاتها التي ترغب بها، وذلك عن طريق ضمّ العديد من المناطق والبلدان المجاورة لمصر، وكذلك التي تقع في إقليمها الجغرافي في قارة أفريقيا.

سعت بريطانيا إلى فرض هيمنتها على مصر عسكريًّا، وسياسيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، وشكّل الهدف الاقتصادي أحد أبرز الأهداف البريطانيّة التي جعلتها تُقْدِم على احتلالها، لقد أدركت بريطانيا جيدًا مدى الدور الاقتصادي الذي من الممكن أن تلعبه مصر في حالة السيطرة عليها؛ لما لها من أهميّةٍ اقتصاديّةٍ كبيرة، يشهد عليها تاريخها منذ القدم؛ فقد كانت سلّة غذاء للعديد من الإمبراطوريّات العظمى عبر التاريخ، ولعلّ أبرز مثالٍ على ذلك دورها الاقتصادي في عهد الإمبراطوريّة الرومانيّة التي كانت تعتمد بشكلٍ رئيسٍ على إمدادات القمح والمؤن القادمة من مصر.

من هنا جاء الاهتمام الكبير بالجانب الاقتصادي من قبل المحتلّ البريطاني عند احتلاله لمصر؛ إذ سعى للاستفادة من القدرات والموارد الاقتصاديّة الهائلة التي تتمتع بها مصر، وتحويل الاقتصاد المصري لتلبية احتياجاته وقت السلم، وكذلك وقت الحرب.

وتلقي الدراسة الضوء على إحدى فترات الاحتلال البريطاني في مصر، وهي تلك الفترة من وقع مصر تحت الاحتلال سنة ١٨٨٢م، حتى قيام الحرب العالميّة الأولى سنة ١٩١٤م، وقد جرى تقسيم الدراسة إلى محاور ثلاثة، هي:

المحور الأول: دور الاحتلال البريطانيّ في استغلال موارد مصر الزراعيّة.

المحور الثاني: أوضاع الصناعة في مصر فترة الاحتلال البريطانيّ.

المحور الثالث: تأثير الاحتلال البريطانيّ على التجارة في مصر.

المحور الأول: دور الاستعمار البريطانيّ في استغلال موارد مصر الزراعيّة

تعرضت مصر عبر تاريخها لكثيرٍ من الحركات الاستعماريّة، وقد عملت غالبيّة هذه الحركات على الاستفادة من إمكانات البلاد الزراعيّة الكبيرة، فمصر بطبيعتها ظلّت عبر العصور المختلفة مؤهلةً دائمًا لأن تكون بلدًا زراعيًّا ناجحًا؛ حيث تتوفّر بها كلّ المقومات الرئيسة لنجاح الزراعة وتقدمها، من تربةٍ خصبةٍ صالحةٍ للزراعة، ومناخٍ معتدلٍ متنوّع، ومصادر مياه متعددة من مياه النيل، والأمطار، والآبار، والعيون، والمياه الجوفيّة، إضافة إلى وفرة اليد العاملة، ذات الخبرة الزراعيّة الكبيرة؛ مما أسهم في تنوّع المحاصيل، وزيادة إنتاجيتها.

ولقد حاولت بريطانيا بعد احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢م، استغلال مقدراتها الزراعيّة؛ لخدمة أهدافها، وتوفير احتياجاتها من الموادّ الخام، التي تحتاجها المصانع البريطانيّة؛ ولذلك أولت اهتمامًا كبيرًا بالزراعة التي توفّر الموادّ الخام وخاصّة القطن، الذي حاز على الاهتمام الأكبر من قبل الاحتلال البريطاني في مصر، وعملت الحكومة البريطانيّة على تسخير كافة الظروف لخدمة ذلك الغرض؛ فاتّجهت كلّ جهودها في سبيل الترويج لزراعة القطن، وتخصيص معظم الأراضي الزراعيّة المصريّة لزراعته، وزيادة إنتاجيّة البلاد منه[١].

عملت سلطات الاحتلال البريطاني على إصلاح نظام الري في مصر؛ لخدمة زراعة القطن، خاصّة أنّ القطن من المحاصيل الصيفيّة التي تحتاج إلى كثيرٍ من المياه؛ ولذلك أصدرت العديد من التشريعات والقوانين لتحسين شؤون الري وتنظيمه، ووضعت نظامًا دقيقًا للإشراف على نظام الري واصلاحه، وعملت على تحويل الأراضي التي كانت تروى بالحياض إلى أراضي تروى بالري الدائم؛ فقامت بتطهير الترع وتوسعتها، مثل ترعة الإبراهيميّة، وشقّ ترعٍ جديدة، وحفر المصارف، وإصلاح القناطر الخيريّة، التي يتوقّف عليها الري الصيفي في الدلتا، وكان بناؤها قد تعرّض للتصدّع، وجرى إصلاحها سنة ١٨٨٦م[٢]، وكما كان هناك اهتمامٌ بالرياحات التي تتفرّع بالقرب من القناطر الخيريّة، وتأخذ منها ماءها، حيث جرى تطهير رياح البحيرة، وزيد في عمق الرياح المنوفي، وحفرت الرياح التوفيقي، الذي يروى المديريّات الواقعة في شرقي فرع دمياط[٣]، كما أُنشئت العديد من القناطر الأخرى، مثل قناطر إسنا سنة ١٩٠٨م، التي شيّدت بهدف رفع منسوب

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨م، ص٣٢٥.

٢. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ٢/ ٥٥٣؛ لهيطة، محمد فهمي، المرجع السابق، ص٣٢٥.

٣. مصطفى، محمد عبد الرحمن، تاريخ مصر الحديث، ص٢٣١.

المياه أمام الفيضان؛ لسدّ حاجة الحياض الموجودة في جهة إسنا وقنا عند حدوث الفيضان بها[١]، وكذلك قناطر زفتى سنة ١٩٠٢م، وقناطر أسيوط سنة ١٩٠٣م، كما جرى بناء بعض الخزانات؛ لتخزين المياه فيها، واستخدامها عند الحاجة إليها، وأبرزها خزّان أسوان سنة ١٩٠٢م[٢]، الذي شكّل أكبر سدود العالم آنذاك، وقد بدأ العمل فيه سنة ١٩٠٤م، وبلغت طاقته التخزينيّة نحو مليون متر مكعّبٍ من الماء، وجرى تنفيذ بعض الأعمال لزيادة السعة التخزينيّة للسد؛ فتمّ تعليته سنة ١٩١٢م، حتى وصلت سعته التخزينيّة إلى ٢,٢٥ مليون متر مكعّبٍ من الماء[٣].

واستعانت الحكومة البريطانيّة بمجموعةٍ من كبّار المهندسين البريطانيين، من ذوي الخبرة والكفاءة، الذين جرى اختيارهم بعنايةٍ فائقةٍ، وكان أبرزهم جرستن، وويلكوكس، وفوستن، وقد حصلوا على الحرية الكاملة في إدارة شؤون الري في مصر، حيث وكِلَ إليهم مناصب مفتّشي الري في المديريّات، واختير السير (كولن سكوت مونكريف) وكيلاً لوزارة الاشغال سنة ١٨٨٤م، وأسند إليه اختصاص توزيع المياه، ومراقبة أشغال الري، وجرى توزيع المياه بالعدل على الأطيان الزراعيّة[٤].

وأسهمت زيادة مشروعات الري التي قامت بها الحكومة البريطانيّة، في تحوّل كثيرٍ من الأراضي الزراعيّة المصريّة من ري الحياض إلى الري الدائم؛ مما ساعد في اتّساع رقعة الأراضي الزراعيّة، التي تم استغلالها في زراعة القطن، كما أسهم إصلاح منظومة الري في زراعة الأرض مرتين أو ثلاثة مراتٍ في السنة بعد أن كانت تزرع مرة واحدة[٥].

وفي إطار السياسة البريطانيّة للنهوض بالرزاعة في مصر، عملوا على إقامة مؤسّسةٍ أهليّة، تشرف على أعمال الزراعة والري في البلاد، فقاموا بتأسيس الجمعيّة الزراعيّة الخديويّة سنة ١٨٩٩م، من مجموعةٍ من كبار المزارعين، وكان الغرض منها تحسين الشؤون الزراعيّة، وفي سنة ١٩٠٧م، بدأ إنشاء الجمعيّات التعاونيّة الزراعيّة، بهدف تحسين حالة الفلاحين الماليّة والمعنويّة، وكان الانضمام لهذه الجمعيّات اختياريًّا، وقد جمعت كثيرًا من الفلّاحين، وكان لهذه الجمعيّات دورٌ

١. اللورد كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦م، ص١٠٩.

٢. القوني، مصطفي، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٥٨.

٣. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ٢/ ٥٥٤؛ هرشلاغ، (ز. ي)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ص ١٥٣، ١٥٩.

٤. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ٢/ ٥٥٤؛ صبري، محمد، تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم، ص٢٣١.

٥. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨م، ص٣٢٧؛ القوني، مصطفي، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٦٠.

كبيرٌ في إقراض الفلّاحين الأموال اللازمة للزراعة، وإدخال الآلات الزراعيّة الحديثة، وتوفير البذور والتقاوي الزراعيّة الجديدة وخاصّة القطن، إضافة إلى استيراد السماد من الخارج، وإنشاء المصانع الزراعيّة، وغيرها[١].

كما سعت سلطات الاحتلال البريطاني في إلغاء نظام السخرة، الذي كان منتشرًا في القطر المصريّ، وأصرّت على ضرورة حصول العامل المصريّ على أجر نظير العمل الذي يقوم به، وعدم تعرّضه للجلد إذا لم يرغب في العمل، ولا تزال بريطانيا تحارب نظام السخرة حتى جرى إلغاؤه بشكلٍ نهائيّ سنة ١٨٩٢م[٢].

غير أنّ الاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة البريطانيّة في إصلاح نظم الري والزراعة في مصر، لم يقصد منه الخير لمصر، ونفع أهلها، وتوفير العز والرفاهيّة لهم، كما لم يكن النهوض بالزراعة وزيادة إنتاجيّة البلاد من المحاصيل والحبوب المختلفة هدفه تحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي من هذه السلع والمحاصيل، والتخفيف عن كاهل الأهالي، بل كان بغرض نجاح زراعة محصولٍ واحدٍ وهو القطن، والتوسّع في زراعته؛ لخدمة مصالح بريطانيا، وأهدافها الاستعماريّة، وتوفير القدر الكافي من المادة الخام اللازمة للمصانع البريطانيّة، خاصّة أنّ القطن المصريّ اشتهر بجودته[٣].

كان للسياسة البريطانيّة التي اتبعتها في الزراعة بمصر، بتوجيه كلّ الجهود للاهتمام بمحصولٍ واحدٍ وهو القطن، آثارها الكارثيّة على البلاد عامّة والزراعة خاصّة، فقد جاء الاهتمام بزراعة القطن على حساب بقية المحاصيل الزراعيّة الأخرى، وخاصّة المحاصيل الأساسيّة التي يعتمد عليها السكان لتوفير احتياجاتهم الضروريّة من السلع الغذائيّة، مثل الحبوب، والقمح، والأرز، والسكّر، وغيرها، وتحوّلت مصر من بلدٍ منتجٍ لهذه المحاصيل، إلى بلدٍ يعتمد على الاستيراد الخارجي لكفاية حاجتها من المواد الغذائيّة؛ ممّا زاد من قيمة الوارداتٍ[٤].

ومن أجل إخلاء المجال أمام زراعة القطن سعت بريطانيا جاهدةً للقضاء على زراعة المحاصيل الزراعيّة التي تقف عائقًا أمام انتشار زراعة القطن في مصر، فكانت لها جهودٌ كبيرةٌ في القضاء على

١. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ٢/ ٥٤٣، ٥٤٤؛ القوني، مصطفي، المرجع السابق، ص١٦٣.

٢. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ٢/ ٥٠١، ٥٠٢؛ هرشلاغ، (ز. ي)، المرجع السابق، ص١٥٣.

٣. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٦٩؛ القوني، مصطفى، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٥٨.

٤. روذستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ص٤٥٨، ٤٥٩.

زراعة الدخان، التي كانت رائجةً في البلاد، حيث شكّل الدخان المنافس الأقوى بين المحاصيل الزراعيّة للقطن؛ ولذلك فرضت على الدخان ضرائب كبيرة، فبعد أن كانت قيمة الضريبة المفروضة على عوائد الفدان الواحد من الدخان جنيهين مصريين ونصف فقط سنة ١٨٨٠م، وصلت في سنة ١٨٨٤م، إلى عشرين جنيهًا، ثم زادات إلى ثلاثين جنيهًا في سنة ١٨٨٧م، مع فرض غرامة قدرها مائة جنيه مصريّ على كلّ فدانٍ من الدخان يضبط مزروعًا أو مشتولاً بغير الحصول على ترخيص بزراعته، وكذلك معاقبة البلدانً التي يضبط بها زراعة شيءٍ من الدخان دون ترخيص، بمنع زراعته بها مدة خمس سنوات، ولا تزال السلطات البريطانيّة تحارب زراعته حتى ألغتها تمامًا بموجب قانونٍ خاصٍّ في يونيه سنة ١٨٩٠م[١]، وفرضت غرامةً ماليّةً كبيرةً قدرها ٢٠٠ جنيهٍ على كلّ فدانٍ يزرع دخانًا، مع مصادرة وإتلاف المحصول، واستعانت بالاستيراد من الخارج لسدّ احتياج البلادً من الدخان، وحتى عندما تراجعت الحكومة البريطانيّة عن قرارها بمنع زراعة الدخان، والسماح بزراعته مرة أخرى، حجّمت زراعته، واقتصرت على عددٍ من المديريّات، وهي: بني سويف، والمنيا، وأسيوط، وجرجا، وقنا، واشترطت زراعة كلّ مديريّة ١٠٠ فدانٍ بحدٍّ أقصى، وفرضت رقابةً صارمةً على المخالفين، كما زادت من الضرائب المفروضة على المناطق المزروعة دخانًا[٢].

كما حاربت سلطات الاحتلال البريطانيّ زراعة الكتّان، فتقلّصت زراعته من ٥٧٢٩٧ فدانًا، إلى ٤١٢٨ فدانًا، وقل إنتاج البلاد منه، حيث بلغ ٢٠٦٤٠ قنطارًا، بعد أن كان ٢٨٦٩٨٥ قنطارًا قبل مجيئ الاحتلال[٣]، كذلك قضت سياسة الاحتلال على زراعة نبات النيلة، الذي يستخدم في صناعة الأصباغ، وعوّضت ذلك باستيراد النيلة من بلاد الهند، والأصباغ الصناعيّة من الخارج، كما انخفضت زراعة القمح، والشعير، وقصب السكر، ولم يعد إنتاج البلاد منها يكفي لسدّ حاجة السكّان، وقامت الحكومة البريطانيّة بسدّ العجز عن طريق الاستيراد من الخارج[٤].

وعامّة فإنّ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر لم تهتم إلّا بزراعة القطن وما يخدمه، ولم يكن اهتمامها ببعض المحاصيل الأخرى إلّا لكون زراعتها تخدم زراعة القطن، مثل ما فعلت مع البرسيم، حيث حرصت على استمرار زراعته؛ نظرًا لارتباطه بمحصول القطن؛ لكونه يعمل على

١. حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القطر المصري، ص٦٤٣، ٦٤٤.

٢. الزيادي، داليا عادل، النظم الاقتصاديّة المقارنة، ص١٣٢.

٣. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص٣٣٧.

٤. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٤٧، ١٤٨.

خصوبة التربة الزراعيّة، حيث يحتوي على المواد اللازمة لنمو النبات، ولذلك بلغت المساحة المزروعة من البرسيم حوالي خُمس مساحة الحاصلات الزراعيّة في مصر[١].

ومع ذلك فإنّ المحافظة على استمراريّة زيادة الانتاج من محصول القطن، ورهن اقتصاد البلاد بهذا المحصول، كانت محلّ شكٍّ، فقد كانت معرّضةً لمخاطر كثيرة، ومخاوف عظيمة، ناجمة عن احتمالية حدوث عجزٍ في الانتاج أو المحصول لأيّ سببٍ كان، من مثل قلة المياه، نتيجة انخفاض مياه النيل، أو حدوث كسادٍ أو أزمةٍ عالميّةٍ في سوق القطن، أو تعرّض المحصول للإصابة بأيّ من الأفات الزراعيّة وخاصّة الدودة التي غالبًا ما كانت تصيب محصول القطن، وقد ظهر ذلك جليًّا في العديد من السنوات كما حدث سنة ١٩٠٤م، حيث أصيب محصول القطن بالدودة، وكان من آثاره إتلاف كميةٍ كبيرةٍ من القطن ما قيمته مليونا جنيهٍ، وتكرّر المشهد مرةً أخرى سنتي ١٩٠٨، ١٩٠٩م، وترتّب على الأزمة في هذه المرة، خسارة ما قيمته ثمانية مليونٍ جنيهٍ من محصول القطن[٢].

من جانبٍ آخر فإنّ طريقة الري الدائم كانت لها آثارٌ سلبيّةٌ على الأرض الزراعيّة، حيث تعرّضت الأرض للملوحة؛ نتيجة تشبّعها بالمياه، كذلك فإنّ زراعة الأرض لمرتين أو ثلاثة بعد أن كانت تزرع مرةً واحدة؛ أضعف التربة، خاصّة مع استمراريّة زراعتها لمحصولٍ واحدٍ متمثّلًا في القطن، ممّا أدّى إلى إجهادها وقلّة إنتاجيتها، الأمر الذي ترتّب عليه ضعف إنتاج محصول القطن[٣]، وممّا زاد الأمر سوءًا أنّ الإدارة البريطانيّة لم تسعَ لإيجاد حلٍّ لهذه المشكلة من جذورها، والوقوف على الأسباب الحقيقة التي أدت إلى ذلك، بل حاولت معالجة هذه المشكلة بشكل مؤقت بما يخدم مصالحها، دون النظر إلى مدى تأثير ذلك على الأرض مستقبلًا، وتمثلت معالجتها في استخدام السماد الكيميائي، وبلا شك فإنّ هذه الطريقة لم تكن كافيةً لمعالجة المشكلة، إنّما كانت مسكنًا مؤقتا لحلّ الأزمة، كما أنّ استخدام السماد أضاف أعباءً إضافيّةً على الفلاّحين؛ حيث زادت تكلفة زراعة فدان القطن من ٢٠ إلى ٢٥ شلنًا على آثر استخدام السماد الجديد، ولم يكن في استطاعة الفلاّحين استخدام السماد الطبيعي؛ نظرًا لغلاء علف الحيونات[٤].

ولقد ظهر ضعف انتاج البلاد من القطن من خلال الإحصائيّات الرسميّة، فرغم زيادة مساحة

١. المصدر نفسه.

٢. روذستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ص٤٥٦.

٣. هرشلاغ، (ز. ي)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ص١٦٣.

٤. روذستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ص٤٥٧، ٤٥٨.

القطن المزروع كلّ سنة، إلّا أنّ المحصول كان متفاوتًا بين الزيادة والنقصان، تبعًا للأسباب سابقة الذكر، ومن أمثلة ذلك، انخفاض متوسّط انتاج البلاد من القطن في بدايات القرن العشرين مقارنةً مع انتاج تسعينيّات القرن السابق، رغم اتّساع المساحة المزروعة في البلاد تلك الفترة[١].

يظهر ممّا سبق، أنّ اتّساع زراعة القطن في مصر فترة الاحتلال البريطانيّ لم تعد بالنفع على البلاد ولا على الفلاح المصريّ، إنّما كانت الفائدة الكبرى لخزانة الحكومة البريطانيّة، وفي المقابل كان لهذه السياسة الزراعة أحادية الجانب، آثارها الكارثيّة على الشعب المصري عامّة، حيث ظلّ يعاني لعقود؛ نتيجة لهذه السياسة الزراعيّة، وذلك بعد أن رهن غذاءه بالاستيراد من الخارج، وعلى المستوى المستقبلي فقد أسهمت إدارة الحكومة البريطانيّة للزراعة في مصر في إجهاد التربة الزراعة وقلّة إنتاجيتها، وتعرّضها للتصحّر، وما زالت البلاد تعاني من آثار تلك السياسات حتى وقتنا هذا.

المحور الثاني: أوضاع الصناعة في مصر فترة الاحتلال البريطانيّ

عانت الصناعة المصريّة كثيرًا في ظلّ الاحتلال البريطاني وخاصّة في الفترة من ١٨٨٢م، حتى قيام الحرب العالميّة الأولى سنة ١٩١٤م، وذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانيّة، التي هدفت إلى تدمير الصناعة المصريّة المحليّة؛ حتى تكون غير قادرة على منافسة السلع والمنتجات الورادة، وليس أدلّ على ذلك من أنّ البريطانيين لم يدخلوا صناعةً واحدةً إلى مصر في فترة الدراسة، بل على النقيض من ذلك، عملوا على القضاء على كلّ ما هو من شأنه أن يعود على الصناعة بالتقدّم والازدهار[٢].

عملت السياسة البريطانيّة في مصر على نشر أكذوبة أنّ مصر غير مؤهلة لأن تكون بلدًا صناعيًّا ناجحًا؛ نظرًا لافتقارها لمقومات الصناعة، وحاولت ترسيخ ذلك في نفوس المصريين، لدرجة أنّهم سجلوها في الكتب المدرسيّة، حتى تصبح حقيقةً راسخةً في عقول التلاميذ وأزهانهم، ومن ثم تضمن تسليم الجميع بحقيقة ضعف قدرات البلاد الصناعيّة، وما يترتّب عليه من عدم رغبة المصريين وإقبالهم على العمل بالصناعة، ومن ثم الاعتماد على الواردات الصناعيّة القادمة من الخارج[٣].

---

١. هرشلاغ، (ز. ي)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ص١٦٣.

٢. روذستين، المسيو تيودور، المرجع السابق، ص٤٥٨؛ القوني، مصطفي، المرجع السابق، ص١٦٣.

٣. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٧٠.

وقد انقسمت الصناعة في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالميّة الأولى إلى قسمين: الصناعات الصغيرة، والصناعات الكبيرة، فأمّا الصناعات الصغيرة فهي الصناعات الوطنيّة أو الأهليّة التي يعتمد عليها الأهالي، وهي صناعاتٌ بسيطةٌ قديمة، يقتصر وجودها على الورش والحوانيت الصغيرة، ويقوم بالعمل بها مجموعةٌ صغيرةٌ من الصنّاع والعمال، وهي صناعاتٌ بدائيةٌ حيث تستعمل فيها الأساليب والآلات القديمة، وأبرز هذه الصناعات: الحدادة، والنساجة، والبناء، والصباغة، والنجارة، والدباغة، وقد انتشرت الصناعات الصغيرة في كافة أنحاء القطر المصريّ، ومع ذلك فقد اشتهرت بعض الأماكن بنوعٍ معين من هذه الصناعات، حيث عرفت القاهرة بكونها مركزًا مهمًّا لأنواع الحرف وضروب الصناعات، وكانت المحلّة الكبرى متخصصةً في صناعة المنسوجات القطنيّة والحريريّة، واشتهرت في دمياط صناعة المنسوجات الحريريّة، والنجارة، والجلود، والأحذية، وفي أسيوط انتشرت صناعة المنسوجات عامة وعمل الشيلان خاصة، وأمّا قنا فتركزت فيها صناعة الفخار[١].

أمّا الصناعات الكبيرة التي أقيمت في مصر أثناء تلك الفترة، فهي تلك التي قامت في المصانع الكبيرة، برؤوس أموالٍ أجنبيّة، حيث لم يقبل المصريون على استثمار أموالهم في الصناعة؛ خشية تعرّضهم للخسارة؛ ولذلك سيطر الأجانب على الصناعات الكبيرة في مصر، وكانت أشهر المصانع آنذاك شركة الغزل الأهليّة بالإسكندريّة، وشركة السكّر، وشركات الأسمنت، والطوب، والكحول، والصابون، والمطاحن[٢].

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الصناعات الكبيرة - التي يسيطر عليها الأجانب - على الأنظمة والوسائل والآلات الحديثة، كانت الصناعات الأهليّة تقوم على كفاءة العامل والصانع؛ لذلك لم يكن هناك وجهٌ للمقارنة بين الجانبين، ولم تستطع الصناعات الأهليّة البسيطة مجابهة الإمكانات الهائلة للمصانع الكبيرة، ومع الوقت انهارت الصناعات الصغيرة، وأصبحت غير قادرةٍ على منافسة منتجات المصانع الكبيرة، وتعرّض أصحابها لخسائر كبيرة، ممّا كان له أكبر الأثر في إهمال الصنّاع والحرفيين للصناعات الأهليّة، وأقبل كثيرٌ منهم على إغلاق ورشهم وحوانيتهم[٣].

لقد أسهمت عوامل عدة في انهيار الصناعة في مصر في فترة الدراسة، وكان للاحتلال البريطاني

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص٣٤٢.

٢. القوني، مصطفى، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٦٤.

٣. لهيطة، محمد فهمي، المرجع السابق، ص٣٤٣.

الدور الأبرز في حدوث هذا الانهيار؛ فقد أهمل الصناعة، وأسهمت سياسته في إضعاف الصناعة وتدميرها، حيث صب اهتمامه على الزراعة وخاصّة زراعة القطن، وأهمل زراعة المحاصيل الأخرى التي تستخدم في الصناعة، مثل الكتّان، وقصب السكّر، والزيتون، والفواكه، كما لم يعتنوا بتربية الأغنام والماشية[١].

ومن العوامل التي أدّت إلى تدهور الصناعة في مصر، عدم اهتمام المصريين بالصناعة، وتوجههم إلى الزراعة، حيث فضّل أصحاب رؤوس الأموال من المصريين استثمار أموالهم في الزراعة واستصلاح الأراضي، وأحجموا عن المجازفة بأموالهم في الصناعة؛ خشية تعرّضهم للخسارة؛ نظرًا لعدم قدرتهم على منافسة المصانع الأجنبيّة، التي تعتمد الأساليب الحديثة في الصناعة، في حين اعتمد المصريون على الوسائل البدائيّة القديمة، كما كانت المصنوعات الأجنبيّة تنال الإعانات والمنح والمساعدات من حكوماتها، بينما عانت الصناعات المصريّة من كثرة فرض الضرائب[٢].

وشكلت الرسوم الجمركيّة أحد أكثر العوامل التي أرهقت الصناعة المصريّة، وأدّت إلى إضعافها، ولا سيّما أنّها كانت تطبق من قبل مصلحة الجمارك التي يتولّى إدارتها أحد المشرفين البريطانيين، والذين لم يعبأوا بتوفير الحماية الجمركيّة للصناعة المصريّة، وقد نصّت المعاهدات التجاريّة التي وقعت بين مصر والبلاد الأجنبيّة على فرض ضريبة على الواردات تقدر بـ ٨٪، واستثنى من ذلك السكّر المُكرّر، وخشب البناء، والكحول، والحيوانات، والبترول، حيث كان من حق الحكومة أن تزيد نسبة الرسوم عليها عن نسبة ٨٪[٣]، أمّا الرسوم الجمركيّة على الصادرات فلم تتعدَ نسبة ١,٢٥٪ من قيمتها، وكان لهذه الإجراءات الجمركيّة التعسفيّة أثرها السلبي على الصناعة الأهليّة، حيث حرمتها من التمتع بالحماية الجمركيّة؛ إذ إنّ الرسوم الجمركيّة على الواردات من المنتجات الصناعيّة الأجنبيّة قليلة؛ ممّا أدّى إلى زيادة حدة المنافسة الأجنبية للصناعات المحليّة، في حين كانت الصناعات الأهليّة تعاني من تكلفة باهظة؛ نتيجة ارتفاع الجمارك على الواردات من الآلات والمواد الخام اللازمة للصناعة؛ ممّا شكّل كثيرًا من الأعباء؛ فأصبحت الصناعة المصريّة غير قادرة على منافسة المنتجات الصناعيّة الواردة من الخارج، التي تتمتع بقدراتٍ مميزةٍ في منافسة الصناعات الوطنيّة[٤].

---

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجية الكامل، ص٢٨٢.

٢. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٨٨.

٣. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٥٢٧.

٤. الحية، أحمد أحمد، المرجع السابق، ص١٨٥، ١٨٦.

عملت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، ومن خلفها الحكومة المصريّة المغلوبة على أمرها، والقابعة تحت وطأته، على إرهاق الصناعات المصريّة، بكثرة فرض الضرائب على المنتجات الصناعيّة، والمواد الخامة التي تستعمل في الصناعة، وعلى السلع الضرورية التي تصنع داخل البلاد، ويستعملها جميع أبناء المجتمع مثل السكّر والكبريت والشاي[١]، وعملت جاهدة على جعل المنتج المحلي أكثر تكلفة من المنتجات المستوردة؛ حتى لا يستطيع منافستها، وقد توسّع اللورد كرومر[٢] في تطبيق هذه السياسة، عندما فرض رسوم تقدر بـ ٨٪ على جميع المصنوعات القطنيّة المصريّة؛ ممّا أدّى إلى انهيار صناعة غزل القطن التي كانت رائجةً من قبل، خاصّةً مع توفر الموادّ الخام، وانخفاض أجور العمال العاملين بها، كما اتبع السياسة نفسها على الدخان؛ ممّا أدّى إلى تدمير صناعته[٣]. كذلك فرضت ضريبة الاستهلاك على السكّر، وكان لها آثارٌ كبيرةٌ في إضعاف صناعته في البلاد[٤].

استغلّ الأجانب فرصة تدهور الصناعة الوطنيّة، وانخفاض مستوى معيشة الصنّاع والحرفيين المصريين، فعملوا على إضعاف تلك الصناعة والقضاء عليها، وإحكام السيطرة على الصناعة المصريّة برمتها، حتى لا يكون هناك منافسٌ لمنتجاتهم، ومن جانبٍ آخر عملت على استغلال الصنّاع المصريين خاصّة المهرة منهم، وتفريغ الورش منهم، عن طريق جذبهم للعمل في المصانع المملوكة لهم، وفي الوقت الذي انهارت فيه الصناعات الأهليّة البسيطة، حلّت على أنقاضها الصناعات الأجنبيّة التي تعتمد على الوسائل المتقدّمة[٥].

ونتيجة للجهود البريطانيّة في الدعاية والتحفيز على جودة الصناعة الأجنبيّة عامة والبريطانيّة خاصة، وأنّها تفوق الصناعة الأهليّة في الجودة والسعر[٦]، وإضافةً إلى إغراق البلاد بالواردات

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٥٢٩، ٥٣٠.

٢. اللورد كرومر، اسمه الحقيقي السير إيلفلين بارنج إيرل كرومر، ثم منح لقب لورد، واشتهر باسم اللورد كرومر، عين وكيلاً للحكومة البريطانيّة في مصر وقنصلها العام سنة ١٨٨٣م، وظلّ في منصبه حتى سنة ١٩٠٧م، وكانت له جهودٌ كبيرةٌ في تثبيت حكم الدولة البريطانيّة في مصر ووضع أسس الحماية البريطانيّة بها، وكانت وفاته سنة ١٩١٧م، اللورد كرومر، مصر الحديثة، ١/ ٧١٠؛ إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٧٤.

٣. روذستين، المسيو تيودور، المرجع السابق، ص٤٥٩، ٤٦٠.

٤. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٨٥.

٥. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص٣٤٣، ٣٤٤.

٦. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٧١.

الأوربيّة، فقد عزف الأهالي عن الصناعات المحليّة، ونزعوا إلى اقتباس الذوق الأوروبي، واستعملوا الواردات الأجنبيّة في جميع نواحي الحياة في المأكل والملبس والمسكن، بدلاً من المنتجات والصناعات المحليّة[١].

وكان من نتائج تدهور الصناعة أن باعت الحكومة المصريّة مغازل القطن، ومعامل النسيج، ومصانع صب المدافع، وصنع البنادق، والذخائر، وباعت معداتها وآلاتها، كما ألغت مصنع الورق ببولاق، وعطّلت الترسانة بالإسكندرية وباعت أدواتها وآلاتها، واستعاضت عن ذلك بالاستيراد من الخارج وخاصّة من بريطانيا، كما اندثرت كثيرٌ من الصناعات الأهليّة، وخلى الجو أمام المصانع الأجنبيّة للانفراد بمقاليد الصناعة المصريّة في تلك الفترة، واتّجه كثيرٌ من الصنّاع والحرفيين للعمل في الزراعة والأعمال الأخرى، وقلّ عدد العاملين في الصناعة حتى بلغ سنة ١٩٠٧م، نحو ٣٨٠ ألفًا شاملاً الرجال والنساء، وهو ما يعادل نسبة ٣,٤٪ من نسبة سكّان مصر آنذاك، وهي نسبةٌ قليلةٌ للغاية[٢].

ولعلّ أبلغ وصف يوضّح مدى الانهيار الذي وصلت إليه الصناعة المصريّة فترة الاحتلال البريطانيّ حتى قيام الحرب العالميّة الأولى، ما جاء في تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٥م، حيث وصف الحالة التي وصلت إليها الصناعة المصريّة، فقال: «إنّ المنسوجات الأوروبيّة حلت محلّ المنسوجات الوطنيّة، وبانقراض المنسوجات الوطنيّة أخذت الصناعة الأهليّة تنقرض أيضًا ... من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بونًا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا، فالشوراع التي كانت مكتظةً بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزّالين، ونسّاجين، وحاكة، وعقّارين، وصبّاغين، وخيامين، وصانعي أحذية، وصاغة، ونحّاسين، وعطّارين، وصانعي قرب وغرابيل، وسروج، وأقفال، ومفاتيح، ومن شاكلهم كلّها؛ قلت عددًا أو درست، وقام على أطلالها المقاهي، والدكاكين المملوءة بالبضائع الأوربيّة»[٣].

المحور الثالث: تأثير الاستعمار البريطانيّ على التجارة

اعتنت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر بالتجارة؛ لخدمة مصالحها ومصالح الدول الأجنبيّة الأخرى، ولا سيّما أنّهم سيطروا على تجارة البلاد، وجاء ذلك الاهتمام لتسهيل تصدير

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص٣٤١.

٢. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٨٩.

٣. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٨٩، ١٩٠.

الموادّ الخام وخاصّة القطن، واستيراد المواد المصنوعة والسلع والمنتجات اللازمة.

التجارة الداخليّة والخارجيّة: سيطر التجّار الأجانب على التجارة الداخليّة في مصر في فترة الاحتلال البريطانيّ حتى قيام الحرب العالميّة الأولى، وزاد عددهم، وتضاعفت محلاّتهم التجاريّة، حيث وجدوها أرضًا خصبةً لاستثمار أموالهم في التجارة بها، ولا سيّما مع الامتيازات الكبيرة التي توفّرت لهم، وصاروا المتحكمين في حركة البيع والشراء، وأسعار السلع والمنتجات، وصادرات البلاد وارداتها[١].

انهارت الأسواق المصريّة؛ نظرًا لكساد الحالة الاقتصاديّة في البلاد، وضعف عجلة الإنتاج، وكانت الأسواق قبل الاحتلال رائجةً، حيث اعتاد المصريون على نصب الأسواق في القرى وحول المساجد والكنائس؛ إذ تنتشر عمليّات البيع والشراء، ويتبادل الناس السلع والبضائع فيما بينهم، ولكن مع تدمير الزراعة، واتّجاه البلاد لزراعة محصولٍ واحدٍ، وهو القطن مع أولويّة تصديره إلى بريطانيا؛ قلَّ المعروض من السلع والبضائع في الأسواق، وسادت حالةٌ من الكساد الأسواق المحليّة، وتركت مصر سياستها القديمة القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وارتضت السياسة التجاريّة الجديدة التي رسمها لهم التجّار الأجانب، التي تعتمد على الواردات الخارجية[٢].

كما أحكمت الشركات الأجنبيّة قبضتها على تجارة مصر الداخليّة والخارجيّة، وتضاعفت أعداد هذه الشركات، فقد بلغت الشركات العاملة بمصر في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حوالي ٧٨ شركة، برأس مال بلغ ٢١,١٦٧,٥٧٥ جنيهًا مصريًّا، كان منها ٤٥ شركةً أجنبيّةً، و٣٣ شركةً محليّةً صغيرة[٣]، ومع الوقت زادت رؤوس أموال الشركات الأجنبيّة بشكلٍ كبير[٤]، خاصّة في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني حتى بلغت في سنة ١٩١٤م، نحو ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيهٍ[٥]، وهو ما يعادل نسبة ٩١٪ من مجموع الأموال العاملة في الشركات والمصانع المساهمة في البلاد[٦]، حتى إنّه وكل

١. المصدر نفسه، ص٣٠٢.

٢. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٣٨٤.

٣. عبد الله، أمين مصطفى، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، ص٤٧٦.

٤. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٧٣.

٥. محمد فهمي، لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٣٧١.

٦. عبد الله، أمين مصطفى، المرجع السابق، ص٤٨٨؛ عباس، أحمد فاروق، أثر الحروب البريطانية على الاقتصاد المصريّ في النصف الأول من القرن العشرين «مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإسترلينية»، ص١١٢.

إليهم تنفيذ كثيرٍ من المشروعات الكبرى، مثل مشروعات الري، وبناء القناطر والجسور، والسكك الحديديّة، والمصارف العقاريّة والماليّة وغيرها[١].

خطوط المواصلات والملاحة البحريّة: عملت سلطات الاحتلال البريطاني على تطوير وسائل المواصلات المختلفة لخدمة مصالحها، وتيسير حركة الاستيراد والتصدير للمنتجات الأجنبيّة، خاصّة أنّها كانت المستفيد الأكبر من ذلك بحكم تحكّمها في تجارة مصر الداخليّة والخارجيّة.

شرع الاحتلال سنة ١٨٩١م، في إنشاء السكك الزراعيّة، حيث جرى إنشاء كثيرٍ منها، للربط بين الأراضي الزراعيّة، وتسهيل حركة انتقال البضائع والمحاصيل بين المدن والقرى[٢].

وفي ما يخصّ السكك الحديديّة في تلك الفترة، فقد جرى صيانة بعض خطوطها، وشرعت سلطات الاحتلال في إنشاء كثيرٍ من الخطوط الجديدة، ففي عهد الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢م) بلغ مجموع أطوال الخطوط الحديديّة نحو ٢٣٤ كم، كان أبرزها خطّ سكك حديد باب اللوق – المعادي، وخط شربين – بلقاس، وخط الرحمانية – دمنهور، وخطّ شبين الكوم – منوف، وخط أسيوط – جرجا، وزادت خطوط السكك الحديديّة في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني (١٨٩٢- ١٩١٤م) حيث بلغت أطوالها ٨٠٦ كم، كان منها خطّ المكس، وخط منوف – الشهداء، وخط الإسماعيليّة – بورسعيد، وخطّ الواحات وغيرها، ورغم اتّساع شبكة السكك الحديديّة في تلك الفترة، لكن الاستفادة منها في نقل البضائع كان محدودًا؛ نظرًا لارتفاع تكلفتها خاصّة عند نقل المحاصيل الزراعيّة الكبيرة الحجم، الخفيفة الوزن، القليلة الثمن والسعر، إضافة إلى أنّ الخطوط الحديديّة شيد غالبيتها بمحاذاة النيل والترع، فكان ذلك ممّا يفصل بينها وبين مراكز الإنتاج، ويصعب من النقل عبرها[٣].

ولقد سيطر الأجانب على الملاحة البحريّة في مصر في فترة الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالميّة الأولى، بعد أن قضوا على أسطول مصر التجاري، حيث عطّلت الترسانة البحريّة بالإسكندريّة، وبيعت آلاتها وأدواتها، كذلك عطل الحوض الحجري بالإسكندريّة، وكان معدًّا لإصلاح السفن، وبيعت آلاته ومعداته، وفي سنة ١٨٩٨م باعت الحكومة المصريّة إلى شركةٍ بريطانيّةٍ بواخر مصلحة البوستة الخديويّة، وكان عددها إحدى عشرة باخرةً كبيرة، بثمن زهيد قُدر بـ

١. مصطفي، القوني، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٥٨.

٢. المصدر نفسه، ص١٦٥.

٣. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص٢٣٠، ٢٣١.

١٥٠,٠٠٠ جنيهٍ فقط[١]، واضطرت مصر - عقب إضعاف الأسطول التجاري - إلى الاعتماد كليًّا في مواصلاتها البحريّة على الشركات الأجنبيّة وخاصّة البريطانيّة منها، وتولّت الأخيرة نقل البريد وغيره من المهمات الحكوميّة والأجنبيّة، والسلع والبضائع على نفقه المصريين[٢].

صارت مصر خاضعةً لما يختطه الأجانب في ما يخصّ المواصلات البحريّة، وجاءت كلّها لخدمة مصالحهم، وتحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات، والتي وقع عبؤها على كاهل المصريين، حتى قناة السويس أبرز خطوط الملاحة المصريّة، والمنفذ البحري الحيوي الذي يتحكّم في طريق التجارة الدوليّة بين الشرق والغرب، لم يكن للمصريين حريّة التحكّم فيها أو حتى إدارتها، بل تحكّمت فيها الدولة الأجنبيّة المساهمة، التي عقدت مؤتمرًا في الأستانة في الفترة من ١٨٨٥: ١٨٨٨م للنظر في إشكاليّة إدارة القناة، وانتهى المؤتمر باتفاق، نصَّ على: حياديّة القناة، وفتحها لمرور سفن جميع الدول في وقت السلم، أمّا في وقت الحرب فيسمح لسفن الدول المحاربة بالمرور، شريطة ألّا تقوم بأيّ عملٍ حربيّ بها، ولا على بُعد ثلاثة أميالٍ بحريّة من طرفيها الشمالي والجنوبي، وألّا يُسمح لهذه السفن بالبقاء في الموانئ المصريّة أكثر من أربع وعشرين ساعة، وقد جرى ذلك الاتفاق دون أن يكون لمصر دورٌ أو رأيٌ فيه، واقتصر دورها على أخذ العمل الذى تراه مناسبًا لحماية القناة وحفظ سلامتها، أي إنّ دورها اختزل في كونها حارسًا للقناة، وحاميًا لمصالح وسفن الدول الأجنبيّة[٣].

الصادرات والواردات: انتعشت حركة الاستيراد والتصدير في مصر فترة الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالميّة الأولى، ولكن معظم عائداتها صبت في مصلحة الأجانب الذي تحكّموا في الحركة التجاريّة في البلاد.

شهدت قيمة الصادرات والواردات المصريّة زيادةً كبيرةً في تلك الفترة، لكن نسبة زيادة الواردات كانت أكبر من زيادة نسبة الصادرات، وهو ما يعكس الحالة التي وصلت إليها مصر في ظلّ الاحتلال البريطاني في تلك الفترة، إذ تحوّلت إلى بلدٍ مستوردٍ لكثيرٍ من المنتجات والسلع؛ من أجل سدّ حاجة سكّانها خاصةً من السلع الضروريّة، بعد أن كانت تحقّق سابقًا الاكتفاء الذاتي في كثيرٍ من هذه السلع، بل تصدّر بعضًا من الفائض منها. وفي الوقت الذي زادت فيه قيمة الصادرات

١. م. ن، ص٢٥٦.

٢. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٣٨٤.

٣. مصطفى، محمد عبد الرحمن، تاريخ مصر الحديث، ص٢٨٧، ٢٨٨.

حتى بلغت سنة ١٩١٤م مبلغ ٣١,٦٦٢,٠٠٠ جنيهٍ مصريّ، بعد أن كانت ١٢,٩٨٣,٢٠٤ جنيهًا سنة ١٨٨٠م؛ نتيجةً لزيادة صادرات القطن وبذرته، كذلك زادت قيمة الواردات المصريّة بشكلٍ أكبر حيث ارتفعت من ٨,٢٠١,٠٠٠ سنة ١٨٨٠م إلى ٢٧,٨٦٥,٠٠٠ جنيهٍ في سنة ١٩١٣م؛ نظرًا لكثرة واردات مصر في تلك الفترة، وهو ما يوضح أنّ نسبة زيادة الواردات كانت أكبر من نسبة زيادة الصادرات[١].

ورغم التأثيرات السلبيّة الكبيرة على الأوضاع الاقتصاديّة عامة والنشاط التجاري خاصّة، نتيجة زيادة حجم الواردات المصريّة عن الصادرات في تلك الفترة، لكنّها لم تكن المشكلة الأكبر، إنّما كانت المشكلة في نوعيّة الصادرات والواردات وحجمها، ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصيلة الصادرات الصناعيّة نسبة ٩٪ من قيمة صادرات البلاد في تلك الفترة[٢]، حصلت الصادرات الزراعيّة على النسبة الأكبر من حصيلتها، لكن غالبيّة هذه النسبة تمثّلت في القطن الذي استحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصريّة عامة، حيث تراوحت نسبته ما بين ٨٠: ٩٣٪ من حصيلة الصادرات، في حين شكّلت كافة الصادرات الزراعيّة الأخرى نسبةً قليلةً ومحدودة، مثل السكّر، والبيض، والأرز، والبصل، والصوف، أمّا الواردت فقد كانت كثيرةً ومتعدّدةً ولا سيّما أنّها شملت السلع الضروريّة والمواد الغذائيّة[٣].

الضرائب: شكّلت الضرائب المصدر الرئيس في إيرادات البلاد وميزانيتها، وقد وقع العبأ الأكبر من حصيلة فرض الضرائب على المصريين، في حين حصل الأجانب الأفراد منهم والشركات على امتيازاتٍ خاصّةٍ في التعاملات الماديّة ودفع الضرائب[٤].

وانقسمت الضرائب في مصر في تلك الفترة إلى قسمين: القسم الأول هو الضرائب المباشرة، وتتمثل في الضريبة العقاريّة على الأراضي الزراعيّة والمباني، وفي الوقت الذي كان المصريون يواظبون على دفعها كان الأجانب يتهرّبون من الوفاء بها، ولا سيّما بعد إقرار المحاكم المختلطة بعدم فرض الضرائب المباشرة على الأجانب دون موافقة الدولة صاحبة الامتيازات، ومن ثم فقد وقع غالبيّة هذه الضرائب على المصريين. أمّا القسم الثاني من الضرائب التي عرفت في مصر في

١. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص٢٩٧، ٢٩٩.

٢. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصريّ من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ص٤٠.

٣. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص٢٩٧.

٤. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص٧٣.

تلك الفترة فهي الضرائب غير المباشرة، وتشمل العديد من الأقسام منها رسوم الموانئ، ورسوم مصائد الأسماك، ورسوم الدمغة، ورسوم دفع المصوغات، والرسوم القضائيّة، والرسوم الجمركيّة، وكانت الحكومة المصريّة صاحبة الحقّ في الحريّة في إقرارها وفرضها[١].

عملت الحكومة المصريّة التي كانت تقبع تحت وطأة الاحتلال البريطاني على الحصول على أكبر إيرادٍ مستطاعٍ من فرض الضرائب، من أجل الوفاء بخدمة سداد الدين، وفي ظلّ صعوبة الحصول على ذلك العائد من حاصلات الضرائب المباشرة؛ نظرًا للامتيازات والمعاهدات التجاريّة للرعايا الأجانب؛ فقد حاولت الحكومة تعويض ذلك عن طريق عائدات الضرائب غير المباشرة، والتي يقع عبؤها على جميع أبناء الشعب المصري، حيث يدفعها الفقير والغني؛ ولذلك فقد زادت قيمة الضرائب غير المباشرة في تلك الفترة، وكانت قبل ذلك أقل إيرادًا من الضرائب المباشرة، ولكن مع وجود الاحتلال البريطاني زادت إيرادات الضرائب غير المباشرة عن إيرادات الضرائب المباشرة، ففي ميزانية سنة ١٩٠٠م، بلغت قيمة عائدات الضرائب المباشرة مبلغ ٥,٥٣٩,١٦٧ جنيهًا، في حين كانت قيمة عائدات الضرائب غير المباشرة حوالي ٥,٤٣٨,٨٨٢ جنيهًا، ومع زيادة النفوذ الأجنبي، واستثمارات الأجانب الاقتصاديّة أصبحت الضرائب غير المباشرة تدر عائدًا أكبر من الضرائب المباشرة[٢].

وأمام عجز الحكومة المصريّة - المسلوبة الإرادة والقوة - في الوفاء بمتطلبات الديون، خاصة مع عدم قدرتها على فرض الضرائب المستحقّة على الأجانب، اضطرت إلى فرض كثيرٍ من الأعباء على المصريين، إذ أقرّت كثيرًا من الرسوم على السلع والمنتجات الضروريّة من مثل البن والشاي والكبريت والدخان وغيرها ممّا يستخدمها غالبيّة السكّان، في حين لم تستطع فرض المزيد من الضرائب على الكماليّات وأدوات الزينة والمنتجات الترفيهيّة؛ لكون غالبيتها يقع على الأجانب والطبقات الغنيّة، إضافةً إلى أنّها تأتي بالقليل من الإيرادات؛ نظرًا لمحدوديّة استخدامها[٣].

ورغم وقوع معظم الضرائب في تلك الفترة على عاتق المصريين إلّا أنّهم كانوا الفئة الأقل استفادة من عوائد هذه الضرائب، بل إنّ كثيرًا من الأجانب الذين فرضت عليهم القليل من الضرائب قد تهرّبوا من الوفاء بهذه الضرائب، استفادوا بعوائد الضرائب أكثر من المصريين، وكانت معظم

١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٥١٨، ٥١٩.

٢. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص٥٢٧، ٥٢٨.

٣. المصدر نفسه، ص٥٢٩، ٥٣٠.

إيرادات البلاد تذهب إلى خدمة الدين؛ إذ خصّصت سلطات الاحتلال في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٠م، نسبة تتراوح ما بين ٢٤: ٤٠٪ من إجمالي حصيلة الصادرات لخدمة الدين، وهو ما يعادل ٣٥ إلى ٤٦٪ من إجمالي الإيرادات الحكوميّة في تلك الفترة[١].

النتائج

- تركّزت السياسة الاقتصاديّة للاحتلال البريطانيّ في مصر على ربط البلاد ببريطانيا، وجعل الاقتصاد المصري تابعًا للاقتصاد البريطاني، وبناءً على ذلك أولت اهتمامًا بالجوانب التي تخدم مصالحها، في حين أهملت غيرها؛ ففي الوقت التي اعتنت به سلطات الاحتلال بالزراعة والتجارة، أهملت متعمدة الصناعة.

- لاقت الزراعة عنايةً كبيرةً من قبل سلطات الاحتلال البريطانيّ في مصر، وأولوا اهتمامًا كبيرًا بالمشاريع الزراعيّة، ووسائل الري وتحسينها، بهدف زيادة المساحة الزراعيّة، لاستغلالها في زراعة القطن، وتوفير الموادّ الخام اللازمة للصناعة البريطانيّة.

- شكّل محصول القطن غالبيّة إنتاج مصر من الحاصلات الزراعيّة في فترة الدراسة، وصار اقتصاد مصر مرهونًا بما تنتجه البلاد من القطن، وبأسعاره عالميًّا.

- عمل الاحتلال البريطانيّ جاهدًا على محاربة زراعة معظم الحاصلات الزراعيّة التي قد تشكّل منافسةً لزراعة القطن، مثل الدخان والكتّان والحبوب وغيرها؛ ممّا ترتّب عليه عجزٌ في توفر السلع والمنتجات الضروريّة، وعوضها بالاستيراد من الخارج، وكان لذلك آثارٌ كبيرةٌ في ضعف اقتصاد البلاد وإرهاق المصريين.

- عانت التربة الزراعية كثيرًا، وتعرّضت للإجهاد وقلّة الإنتاج، والتصحر؛ بسبب السياسة البريطانيّة المتبعة في الزراعة، والمتمثلة في زراعة محصولٍ واحدٍ وهو القطن، وكذلك من الطرق الخاطئة في معاجلة ضعف إنتاجيّة الأرض باستخدام المبيدات الكيماوية.

- أهملت سلطات الاحتلال الصناعة إلى حدٍّ كبير، وعملت على القضاء عليها، حتى تجعل من مصر سوقًا لترويج منتجاتها، وخير مثالٍ على ذلك أنّ مصر كانت تستورد معظم مصنوعاتها القطنيّة من بريطانيا، رغم أنّ الأخيرة كانت تعتمد على القطن المصريّ بوصفه مادةً خامًا لإقامة الصناعة.

- اهتمت الحكومة البريطانيّة بالتجارة في مصر، وأسهمت في إصلاح طرق المواصلات الداخليّة

١. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصريّ من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ص٤١.

والخارجيّة، لتسيير حركة الصادرات والواردات، لخدمة مصالحها، وتقليل نفقات النقل؛ لكونها الدولة الأكثر في تعاملات التبادل التجاري مع مصر؛ إذ كانت تحصل على معظم الصادارات المصريّة المتمثّلة في القطن، وفي الوقت ذاته كانت أكثر البلاد المصدرة للسلع والمنتجات إلى مصر.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم، شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م.

٢. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م.

٣. حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القطر المصري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٩٠٤م.

٤. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصر، مصر، ١٩٦٧م.

٥. روذستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانيّ وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧م.

٦. الزيادي، داليا عادل، النظم الاقتصاديّة المقارنة، مراجعة: أحمد مندور، القاهرة، (د، ت).

٧. صبري، محمد، تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم، ط٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٧م.

٨. القوني، مصطفى، تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، المطبعة الأميريّة ببولاق، القاهرة، ١٩٤٤م.

٩. عباس، أحمد فاروق، أثر الحروب البريطانيّة على الاقتصاد المصري في النصف الأول من القرن العشرين «مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإسترلينيّة"، مقال بمجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٤٤، الجمعيّة المصريّة للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٢١م.

١٠. عبد الله، أمين مصطفى، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، ط٣، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٥٤م.

١١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨م.

١٢. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، مطبعة الشبكشي، مصر، ١٩٤٥م.

١٣. اللورد كرومر، تقرير عن الماليّة والإدارة والحالة العموميّة في مصر والسودان سنة ١٩٠٦م، مطبعة المقطّم، مصر، ١٩٠٧م.

١٤. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م.

١٥. مصطفى، محمد عبد الرحمن، تاريخ مصر الحديث، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ١٩٥١م.

١٦. هرشلاغ، (ز. ي)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربيّة: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣م.

الاستعمار الفرنسيّ وسرقة الآثار في سورية

د. همام سعد[1]

المُلخّص

يتناول البحث دور الاستعمار الفرنسيّ في سرقة الآثار في سورية وتخريبها، متتبعًا جذور الاهتمام الغربيّ بالآثار السوريّة منذ عهد المستشرقين والرّحالة. يسلّط الضّوء على جهود الدّولة العثمانيّة لسنّ قوانين (مثل قانون عثمان حمدي بك عام ١٨٨٤م) لمنع خروج الآثار، على الرّغم من استمرار الهدايا الدّبلوماسيّة للغرب. بعد الحرب العالميّة الأولى، وفترة الانتداب الفرنسيّ على سورية، تمّ توظيف علماء الآثار والجيش الفرنسي بشكلٍ مباشرٍ في أعمال التنقيب التي أدّت إلى تخريبٍ كبيرٍ وسرقة مئات القطع الأثريّة من مواقع مثل دورا أوروبوس وقطنا. أسّست سلطات الانتداب (مصلحة الآثار) لشرعنة النّفوذ الفرنسي واستنزاف الثّروات الثّقافيّة، وأصدرت قانون الآثار عام ١٩٢٦م الّذي أتاح مبدأ (التّقسيم) للمكتشفات، ما سهّل نقل القطع إلى المتاحف الأوروبيّة كاللوفر وجامعة ييل. ويشير البحث إلى استمرار هذا الفكر الاستعماريّ في قوانين الآثار الدوليّة التي تعيق استرداد الممتلكات المسروقة، مُشيرًا إلى أنماطٍ جديدةٍ من الاستعمار بعد عام ٢٠١١م.

الكلمات المفتاحيّة: الاستعمار الفرنسي، سرقة الآثار، سورية، الانتداب، قانون الآثار.

---

١. المتخصِّصٌ في الآثار والتراث.

مقدّمة

بداية اهتمام المستشرقين بالآثار السّوريّة ودور الاحتلال العثمانيّ في تسهيل أعمالهم

لقد نظر المستشرقون في مختلف العصور، وعلى اختلاف مدارسهم إلى الاستشراق من زوايا، وآراء متنوّعة، حيث إنّ كلّ مجموعةٍ منهم بحثت في موضوع خاصٍّ من موضوعات الشّرق. إنّ أبسط أنواع الاستشراق هو ذلك الّذي يبحث في عدد المدن، أو القرى، والأرياف في كلّ قطر شرقيّ، وسلاسله الجبليّة المهمّة، والأنهار، والبحار، والبحيرات الشّهيرة، وأنواع الزّراعة، والصّناعة. . . إلخ. وكذلك الأحداث التّاريخيّة، وأطلال المواقع، والمدن القديمة لذلك القطر. وأقدمها يتمثّل بكتب الرّحلات الّتي ألّفها الرحّالة الغربيّون الّذين كانوا في القرون المنصرمة يدوّنون مشاهداتهم. ومن هذا المنطلق كانت رحلات المستشرقين هي البدايات الأولى لتوجّه الأنظار إلى الآثار. فعلى سبيل المثال إنّ قصة ملكة تدمر زنوبيا، وحربها ضدّ الإمبراطور الرّومانيّ أورليان الّتي وردت في التّاريخ الأوغسطي[1]، وأيضًا في العديد من المصادر الكلاسيكيّة، ومنهم المؤرّخ ملالاس الّذي يذكر أنّها رفضت الانصياع لمطالب الامبراطور، وفضّلت الموت على ذلك[2]. هذه المعلومات أبقت اسم مدينة تدمر حيًّا، وبقيت تردّد، ويكرر ذكرها في المصادر، والمؤلّفات اللاّحقة، الأمر الّذي دفع العديد من الرّحالة منذ القرن ١٢م، محاولة الوصول إلى مدينة تدمر، ومنهم الإسبانيّ بنجامين توديل (Benjamin Tudel) إلاّ أنّ محاولته باءت بالفشل.

وفي عام ١٦٣٠م عندما وصل الرّحالة الفرنسي تافيرني (J. B. Tavernier) إلى قرية الطّيبة اعتقد أنّه وصل إلى تدمر، ونسخ مجموعة من النّقوش الكتابيّة التّدمريّة، واليونانيّة، وعلى أثر نشره لها ازاد الاهتمام، والرّغبة بالوصول إلى تدمر[3] . وفي عام ١٧٥١م، نشر كلّ من وود، ودوكنيز (James Dawkins and Robert Wood) كتاب بعنوان: آثار تدمر[4] تضمّن مجموعةً كبيرةً من اللّوحات لمباني المدنيّة، ومنحوتاتها، الأمر الّذي فتح شهيّة الغرب لسرقة، واستباحة آثار تدمر، وغيرها من المواقع الأثريّة المشهورة في تلك الفترة.

لقد كانت سرقة الآثار في تلك الفترة قليلة، إلاّ أنّه كانت هناك ظاهرة أخطر شهدها القرن

1. .R.Stoneman; 1994.

٢. .البني، عدنان الأسعد خالد، ص٣٤.

3. A.Sartre-Fauriat, M Sartre; 2008, P.14- 15.

4. R.Wood; 1753.

السّابع عشر، والثّامن عشر، وتمثّلت بحركةٍ نشطةٍ وممنهجةٍ من قبل العديد من الأفراد في البحث عن المخطوطات، ونسخها، وجمعها، ونقلها من الدّولة العثمانيّة إلى أوروبا. وأدّت الشبكات الدبلوماسيّة، والتّجاريّة دورًا حاسمًا بصفتها قنواتٍ سهّلت حركة نقل المخطوطات الشّرقيّة إلى أوروبا. بعض أقدم المخطوطات العربيّة الّتي تمّ الحصول عليها في إنجلترا على سبيل المثال، تمّ الحصول عليها من قبل إدوارد بوكوك (Edward Pococke) الّذي كان قسّيسًا لشركة المشرق العربيّ، والّذي اعتمد على اتّصالاته مع مجموعة من الوكلاء، والخبراء المقيمين في حلب، واسطنبول لشراء المخطوطات [1].

في بداية القرن التّاسع عشر كان الرحّالة الغربيون قد عملوا، وأخرجوا كثيرًا من القطع الأثريّة، وبدأت حينها تظهر كتاباتهم عن تلك القطع، فحجر الرشيد الّذي عثر عليه في عام ١٧٩٩م الضّابط الفرنسيّ «Pierre-François Bouchard» خلال حملة نابليون على مصر، أخذه البريطانيّون، ونقلوه إلى المتحف البريطانيّ حتّى فكّ رموزه شامبليون (Jean-François Champollion) ونشرها في عام ١٨٠٣م . وفي عام ١٨٤٧م تمكّن هنري رولنسون الضّابط في جيش شركة الهند الشّرقيّة البريطانيّة من دراسة نقش بهيستون، وفكّ رموز النّقش الفارسيّ، والبابليّ . وفي سورية كانت من أولى أعمال التّنقيب عام ١٨٦٠م على يد أرنست رينان (Ernest Renan) في عمريت، وجبيل، وصور)حاليًا لبنان)، وهو الّذي أخرج الكثير من القطع الفينيقيّة إلى فرنسا[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى ما أخرجه ماكس فون أوبنهايم (Max von Oppenheim) ١٨٦٠-١٩٤٦م، من موقع تل حلف.

إنّ قصص الاستكشاف، والتّنقيبات في المشرق العربي تباينت في دوافعها عبر الزّمن، فقد جذب تاريخ الكتاب المقدّس، والبحث عن الآثار الدّينيّة، الصّليبيّين، والمسافرين الأوروبّيين إلى الأراضي المقدّسة على طول السّاحل الشّرقيّ للبحر المتوسّط في وقتٍ مبكّرٍ من القرن الحادي عشر. وإنّ الرحّالة، والآثاريّين فيما بعد استمروا بالبحث عن المواقع المذكورة في الكتاب المقدّس في تلك المنطقة، وقناعاتهم بأنّ استكشاف هذه المواقع مهمّ كونه جزءًا متّصلاً ما بين هذه الحضارات، والكتاب المقدّس. ومن دون شكّ، الأسباب الأخرى للأوروبيّين، والأمريكيّين تكمن في الاستعمار، والسّيطرة على المقدّرات الاقتصاديّة لتلك البلدان[3].

1. J-P Ghobrial; 2016, P.90 -111.

2. R.Renan; 1864.

3. G.Emberling; 2010, P.15.

وفي عام ١٨٨١م تمّ تعيين حمدي بك مديرًا للمتحف الإمبراطوريّ، وأشرف على تشييد مبنى المتحف الجديد، وتوسعته اللاّحقة، وبدأ على الفور أعماله الأثريّة. أعاد كتابة القانون الّذي يحكم الآثار في (١٨٨٣-١٨٨٤م)، حيث منع الاكتشافات الأثريّة من مغادرة الأراضيّ العثمانيّة. كان هذا التّغيير يعني أنّ متحفه، وليس نظيراته الأوروبيّة، أصبح مستودعًا لجميع الاكتشافات الجديدة، وأصبح حمدي بك حارس البوابة، الّذي كان على جميع علماء الآثار الأجانب الرّدّ عليه.

وفي حين كان قانون الآثار صارمًا في شروطه، إلاّ أنّه كان أكثر مرونةً في الممارسة: يمكن تقديم (الهدايا) لإجبار علماء الآثار الأجانب بوصفه جزءًا من استراتيجيّة حمدي بك الدّبلوماسيّة. ومع قيام الأمريكيّين بتوسيع أنشطتهم في المشرق العربيّ، كذلك فعل حمدي بك، من خلال التّنقيب الكبير في عام ١٨٨٧م في المقبرة الملكيّة في صيدا، حيث تمّ اكتشاف العديد من التّوابيت الرّخاميّة الكبيرة، بما في ذلك تابوت الإسكندر الشّهير. تمّ العثور على مجد متحفه الجديد في أعمال التّنقيب الخاصّة به، ونقلها كلّ المكتشفات الّتي عثر عليها إلى هذا المتحف. وبوصف حمدي بك مؤسّس أكاديميّة الفنون، الّتي كانت في الأصل مجاورة للمتحف، واصل حمدي بك الرّسم على الطّريقة الفرنسيّة، وتدريب الطّلاّب[1] . ورغم أنّه لم يعرض لوحاته داخل تركيا، إلاّ أنّه عرضها للبيع في أوروبا، وأمريكا. وسرعان ما أدرك الأجانب المهتمّون بالحصول على تصاريح للتّنقيب، أو تصدير الآثار أنّ جذب حمدي بك بوصفه فنانًا، ومفكّرًا أوروبيًّا كان استراتيجيّة فعّالة. وعلى سبيل المثال، في عام ١٨٩٢م، عُرضت اثنتان من لوحاته في قصر الصّناعة في باريس؛ اشترى الفرنسيّون إحداهما من خلال خدمات ليون هيورزي (Léon Heuze)، أمين الآثار الشّرقيّة في متحف اللّوفر، الّذي تمّ تهنئته لاحقًا، لأنّه لا يوجد شيء أكثر إرضاءً لفنّان يمكنه تقديم الخدمات لنا، ومن المهمّ إرضاؤه . وفي العام التّالي، أُنتخب حمدي بك عضوًا مناظرًا في معهد فرنسا . الفرنسيّون بدورهم حصلوا على قطعةٍ أثريّةٍ مرغوبة. لم يتمّ عرض اللّوحة المشتراة، وانتهى بها الأمر في متحف المستعمرات[2].

من الخارج، قد تبدو الدّبلوماسيّة ثقيلة الوطأة، والدّوافع واضحة إلى حدٍّ ما، ومع ذلك نجح عثمان حمدي بك في موازنة موقفه بين عالمين لإرضاء أجنداته الشّخصيّة. وهذه الدّبلوماسيّة في تقديم القطع الأثريّة لم تكن مقتصرةً على حمدي بك فقط. ففي عهد عبد الحميد الثّاني

1. L.Posocco; 2021, P.29- 41

2. A.Koçak; 2011.

الّذي حكم ما بين (١٨٧٦-١٩٠٩م) لجأ هذا السّلطان في كثيرٍ من الأحيان إلى الأشياء القديمة بصفتها ورقة مساومةٍ لتعزيز العلاقات الدّبلوماسيّة. ولم تكن هذه الهدايا الدّبلوماسيّة فقط هي الّتي تهدّد الأشياء، والمواقع القديمة، بل تمّ السّماح باستخدام البقايا القديمة كحجارة المباني القديمة لمشاريع البناء واسعة النّطاق مثل سكّة حديد بغداد . وبالتّالي إنّ تقديم القطع الأثريّة من قبل السّلطان للقناصل الغربيّين في الإمبراطوريّة العثمانيّة، أدّى إلى إيقاظ الرّغبة في الحصول على الأصول المرموقة، وتطوّر استغلال المواقع الأثريّة، والآثار إلى أداة للغزو الإمبرياليّ للإمبراطوريّة العثمانيّة. وأصبح جمع الآثار، وعرضها في المتاحف رمزاً للتّفوّق الثّقافيّ، وتضمّنت المنافسة الدوليّة المكثّفة تعاونًا وثيقًا بين علماء الآثار، والدّبلوماسيّين، والتّجار، والجيش[1].

أوّلًا: الدّور العسكريّ في تخريب المواقع الأثريّة وسرقة الآثار

أدّى التّفكّك المتوقّع للإمبراطوريّة العثمانيّة إلى إحياء المنافسات بين القوى الأوروبيّة في المشرق العربيّ قبل عام ١٩١٤م، وكانت فرنسا تخشى ألّا تنجح بريطانيا العظمى في بسط سلطتها على سورية. ومع ذلك، لا يمكن لفرنسا أن تذهب إلى الشّرق قبل أن تكمل توسّعها الاستعماريّ في شمال أفريقيا؛ فعندما يتمّ الاعتراف بالحماية الفرنسيّة على المغرب، يمكن إعادة تأكيد المطالبات الفرنسيّة في المشرق العربيّ. خلال هذه الفترة زاد التّوتّر ما بين الإمبراطوريّة العثمانيّة، والقوى الأوروبيّة، وللمرّة الأولى يتمّ استخدام الآثاريّين لمشاريع التّجسّس، ومنهم الاثاريّون البريطانيّون، وولي (C L WOOLLEY)، ولورانس (lawrence TE) الذي عرف فيما بعد باسم (لورانس العرب). أجرى هذا المشروع في صحراء النّقب في عام ١٩١٣م، وقد خطّطوا إلى العمل بأنفسهم كأعضاء في المخابرات العسكريّة البريطانيّة، بعد أن علموا أنّ هذه المنطقة ستكون استراتيجيّةً، ومهمّةً في الحرب ضدّ العثمانيّين[2].

إنَّ الاضطرابات السّياسيّة الّتي جلبها الصّراع العالميّ إلى المشرق العربيّ غيّرت بنحوٍ عميق ظروف البحث عن الآثار؛ فقد خلقت الانتدابات الممنوحة لفرنسا، وبريطانيا وضعًا مناسبًا جدًّا لهم في ما يخصّ علم الآثار، الّذي تمّ تزويده بعد ذلك بموارد كبيرة، ومؤسّسات إداريّة، وعلميّة. وبينما ركّز علماء الآثار الفرنسيّون على سورية، وفينيقيا، ركّز الإنجليز، والأمريكيّون جهودهم في المقام الأوّل على بلاد ما بين النّهرين، وانضمّ إليهم الألمان فيما بعد.

1. R- G Ousterhout; 2010, P.9- 20.

2. G.Emberlingl; 2010, P.19

بعد وقتٍ قصيرٍ من دخول القوّات البريطانيّة بغداد في مايو ١٩١٧م، وحتّى قبل توقيع الهدنة في عام ١٩١٨م، كان المتحف البريطانيّ ممثّلاً في العراق في شخص روبرت كامبل طومسون (Robert Campbell Thompson) الذي قام بالتّنقيب في نينوى قبل الحرب. كان نقيبًا في فيلق الاستخبارات في بغداد، وكان مساعدًا في المتحف البريطانيّ، وكان الأمناء قد طلبوا إلحاقه بالجيش كعالم آثار، وقد أسهم هذا الأخير بإخراج كثيرٍ من القطع الأثريّة، ونقلها إلى المتحف البريطانيّ[١].

منذ بداية الاحتلال، كانت قيادة جيوش الحلفاء مهتمّة بحماية الآثار السوريّة وفق ما يتمّ ذكره في الأبحاث. إلّا أنّه تمّ تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق: المنطقة الغربيّة، بما في ذلك المنطقة السّاحليّة ولبنان؛ المنطقة الشّرقيّة، وتمتدّ إلى ما وراء لبنان، إلى نهر الفرات؛ المنطقة الجنوبيّة المقابلة لفلسطين. في كلّ منطقة من هذه المناطق، يتم اختيار الضّبّاط لكفاءتهم الخاصّة، أو فضولهم حول الأشياء القديمة، تمّ تعيينهم تحت عنوان مفتّشي علم الآثار، بدور مفتّشي الآثار. وفي المنطقة الغربيّة، حيث كان يجلس المندوب السّاميّ للجمهوريّة الفرنسيّة، الذي ضمّت قوّة احتلاله، وحدات فرنسيّة، كان هؤلاء المفتّشون برتبة ملازم أوّل، ومنهم دو ميسنيل (Du Mesnil)، والملازم الثّاني بروسيه (Brossé) من الجيش الفرنسي. صدرت مراسيم بتجديد، وتأكيد المحظورات كافّة الّتي فرضها القانون العثمانيّ في ما يتعلّق بالبحث، والتّجارة، واستغلال الآثار[٢]، لكن الحقيقة على أرض الواقع مغايرة لما تمّ ذكره.

في عام ١٩٢٠م، عسكرت القوّات البريطانيّة في أنقاض بعض القلاع القديمة غير المعروفة على نهر الفرات، والّتي تسمّى الصّالحيّة، خلال المناوشات الّتي أعقبت انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى، وخلال حفر الجنود لخندق عثروا على بعض اللّوحات الجداريّة المذهلة. وتمكّن الضّبّاط المسؤولون، إلى جانب المفوّض المدنيّ، من استدعاء عالم آثارٍ أمريكي صادف وجوده في سورية ، وهو جيمس هنري برستد (James Henry Breasted)، المدير الأوّل للمعهد الشّرقيّ في شيكاغو الذي تأسّس في العام السّابق ١٩١٩م . تمّت زيارة بريستيد للموقع، ومكث يومًا واحدًا فقط، وتمكّن من مسح، والتقاط صور فوتوغرافيّة للجداريّات للمعبد الّذي عرف فيما بعد باسم معبد الآلهة التّدمريّة في دوا اوربوس[٣].

1. È.Gran-Aymerich; 2016, P.359- 368.

2. .J.Chamonard; 1920.P.81 -98

3. .P.M Edwell; 2008, P.94 -95.

وعلى الرّغم من الطّبيعة الاستثنائيّة للوثائق الّتي تمّ جمعها، لم يكن من الممكن العمل قبل تهدئة المنطقة. وعندما أصبح ذلك ساري المفعول حين فرض الاستعمار الفرنسيّ على سورية بعد أشهرٍ قليلةٍ من هذه الاكتشافات، أبلغ ج. ه. بريستد أكاديميّة النّقوش، في عام ١٩٢٢م، بالوثائق الّتي جمعها. كانت اللّوحات الّتي تمّ الكشف عنها ذات جودةٍ وأهميّةٍ كبيرتين، لدرجة أنّه تقرّر على الفور أن تكون مهمّة عُهد بها إلى فرانز كومونت (Franz Cumont) المستشرق البلجيكيّ، والعضو المنتسب في أكاديميّة النّقوش. وقد بذل الجنرال غورو (Gouraud) المفوّض السّامي، وتشارلز فيرولود (Charles Virolleaud)، مستشار الآثار والفنون الجميلة في بيروت، كلّ ما في وسعهم لتشجيع البعثة؛ فقدّموا لهم فرقةً مكوّنةً من مائتي رجل من قوّات حلب موضوعة تحت تصرّفه. وعندما وصلوا إلى الموقع، كان الجنود قد أخلوا بالفعل الغرفتين الصّغيرتين في المبنى المزيّنتين بلوحاتٍ تمثّل الآلهة التّدمريّة. وكذلك أعمال التّطهير ضمن مقبرة، وجزء من السّور، ومعبد أرتميس. تمّ استكمال الحملتين اللّتين قادهما ف. كومونت في (١٩٢٢-١٩٢٣م) حتّى عام ١٩٢٥م، بعمليّات تدمير، وتخريب كبيرة تحت اسم أعمال تنقيب قادها ضبّاط من جيش الشّام[1]. ومن هذه الفترة سرق، ونهب الكثير من قطع موقع دورا أوربوس، وجزء منها محفوظ حاليًّا في جامعة يال مثل منحوتة للآلهة تيكي (Tyche) ، وتمثال زوس بعل شامين، ورسومات البيت المسيحيّ وغيرها. وفي متحف اللّوفر مثل تمثال للآلهة أفروديت، ونقش يونانيّ من معبد أدونيس[2].

وهذا الأمر ينطبق على الكونت دو ميسنيل دو بويسون الّذي تطوّع عام ١٩١٤م، قبل الاستدعاء، وكان ملازمًا في الفوج السّادس الخيّالة. وخلال فترة الاحتلال الفرنسيّ لسوريّة كان مديرًا للأعمال في قطنا-المشرفة، وتل برسيب - تل الأحمر، وأرسلان طاش. خلال الفترة (١٩٣٢-١٩٣٣م)، أجرى الكونت دو بويسون أعمال تنقيب في مواقع مختلفة في سوريّة، وعمل قائدًا لسرب من سلاح الفرسان الاحتياطيّ في الجيش الفرنسيّ[3]. وعمل نائبًا لمدير الحفريّات في دورا أوروبوس بالتّنسيق بين جامعة ييل بقيادة كلارك هوبكنز، والأكاديميّة الفرنسيّة للنّقوش، والآداب الجميلة. وقد أسهم الكونت بخروج مئات القطع الأثريّة من المواقع الأثريّة سواء من قطنا، أو ماري، أو

1. È.Gran-Aymerich; 2016, P.359 -368.

2. S.B Matheson; 1982.

3. Bulletin de la société nationale des antiquaires de France; 1987, P.17.

أرسلان طاش، أو تدمر، وهذه القطع محفوظةٌ حاليًّا في متحف اللّوفر[١]. لقد كان للجيش الفرنسيّ دورٌ كبيرٌ في تخريب كثيرٍ من المواقع الأثريّة فضلاً عن سرقة الآثار، فعندما نتحدّث عمّا يزيد عن ٢٠٠ جندي[٢] أرسلوا إلى موقع دورا للحفر بهدف إخراج القطع الأثريّة من دون مراعاة للطّبقات الأثريّة، أو العناصر المرتبطة بها، ستكون النّتيجة كارثيّة، إذ إنّ الصّور الّتي تظهر الموقع في تلك الفترة مختلفة تمامًا عن صور الموقع الحاليّة. حيث إنّ كثيرًا من المباني، والعناصر المعماريّة كانت قد أزيلت من مكانها، وهذا الأمر ينطبق على بقايا البيت المسيحيّ، وكذلك الكنيس اليهوديّ الّذين حاولوا سرقته إلى فرنسا في بداية الأربعينيّات من القرن الماضي، إلّا أنّهم لم ينجحوا في ذلك.

ثانيًا: تأسيس ما يعرف باسم مصلحة الآثار في سورية

سمحت الحرب العالميّة، والتّغيّرات السّياسيّة الحاسمة التي أحدثتها بتطوّر علم الآثار الفرنسيّ في المشرق العربيّ. وشجّع الوضع الدّوليّ عام ١٩١٨م فرنسا على تأكيد وجودها، وتعزيز نفوذها في المناطق الّتي كانت بريطانيا تتنازع عليها معها. لقد أدّى علم الآثار دورًا رائدًا في إنشاء مركز النّفوذ الفرنسيّ في سورية، وكان الجنرال غورو، المفوّض السّامي الأوّل، على علم بكلّ هذه التّفاصيل، ولأجل ذلك سهّل تنظيم مصلحة الآثار، واقتدى بما قام به جنود عام ١٨٦٠م، والامتثال لنموذج الحملة المصريّة الشّهيرة. علاوةً على ذلك، فإنّ انتخابه لأكاديميّة النّقوش، والآداب تتويج للعمل الّذي قام به في سورية، وجعلها مخبرًا أثريًّا للفرنسيّين.

ظلّ موقف فرنسا في سورية غير مؤكّد حتّى اعتماد ميثاق عصبة الأمم في فرساي في ٢٨ أبريل ١٩١٩م: المادّة ٢٢ المخصّصة للدّول الأوروبيّة «مهمّة حضاريّة مقدّسة فيما يتعلّق بالشّعوب غير القادرة بعد على حكم نفسها. ومن أجل ضمان رفاهيّة هذه الشّعوب، وتنميتها، فإنّ الوصاية على هذه الشّعوب تُعهد إلى الدّول المتقدّمة الّتي هي الأقدر على تحمّل هذه المسؤوليّة، والّتي توافق على قبولها، يمارسون هذا الإشراف كوكلاء باسم عصبة الأمم»[٣].

تولّت فرنسا، وبريطانيا إشرافًا مشتركًا على الشّرق الأوسط يشمل بلاد الشّام، الخاضعة للانتداب الفرنسيّ، سورية، ولبنان، ولكن تتمّ إدارتها ككيانٍ سياسيّ، واقتصاديٍّ واحد، تحت

١. بخصوص القطع الأثريّة التي أخرجها الكونت يمكن العودة إلى مجموعات القطع في متحف اللوفر ضمن الموقع الرسمي، حيث يوجد نحو ٨٣٩ قطعة أدخلت إلى متحف اللوفر تحت اسم الكونت دو ميسنيل (Louvre site des collections).

2. È.Gran-Aymerich; 2016, P.359- 368.

3. .È Gran-Aymerich; 2016, P.359 -368.

إشراف المفوضيّة العليا للجمهوريّة الفرنسيّة التي يقع مقرّها في بيروت. لقد وضع مسؤوليّة حماية الآثار السّوريّة في أيدي الفرنسيّين وحدهم. الجنرال غورو، المعين قائدًا أعلى لجيش المشرق، والمفوّض السّامي في سورية، وكيليكيا، أدرج في خططه قبل مغادرته باريس، إنشاء مصلحة الآثار. كانت فكرة إنشاء بيروت مركزًا فرنسيًّا للدّراسات الشّرقيّة، منذ عام ١٨٨٢م، عندما تمّ تنظيم المعهد الفرنسيّ في القاهرة بشكل نهائيّ، مقترحة على وزارة التّعليم العام من قبل أحد الأساتذة وهو كليرمون جانو (Clermont-Ganneau) لكن هذا المشروع لإنشاء محطّة الآثار الشّرقيّة تمّ تأجيله.

إنّ الحجج الّتي طرحها المستشرق كليرمون منذ أربعين عامًا تقريبًا، لم تفقد شيئًا من قوّتها، بل يمكن للمرء أن يقول إنّ الاستغلال والتّنمية ــ إذا جاز التّعبيرــ سيمنحانها الثّروات الأثريّة السّوريّة يومًا بعد يوم . وما تجدر الإشارة إليه في المشروع الّذي طرحه جانو أهميّته، وأهدافه، وسنذكر هنا بعضًا ممّا أورده في مذكّراته": لقد حصل علم الآثار الشّرقيّة الآن على استقلاله. تمّ تقديم التّدريس في فرنسا، وافتتح رسميًّا، منذ عدّة سنوات، في المدرسة التّطبيقيّة للدّراسات العليا. تمّ التّعرّف إلى مجاله، وتشكيله في متاحفنا من خلال إنشاء قسم الآثار الشّرقية مؤخّرًا في متحف اللّوفر. . . هو إنشاء محطّة للآثار الشّرقيّة في سورية تتبع المدرسة مباشرة. يبدأ مجال الآثار الشّرقيّة، جغرافيًّا، وعلميًّا، عند حدود مجالات الآثار الرّومانيّة، واليونانيّة، والمصريّة، لكن له فيها أكثر من جيب: الآثار العبريّة، والآثار الفينيقيّة، وبمعنى أوسع، الآثار السّوريّة. . . وتشمل أيضًا هذه الآثار المختلطة، نتاج الاتّصال، والتّغلغل المتبادل بين عدّة حضارات، وهي آثار ربّما تكون الأكثر إثارة للاهتمام في تاريخ الرّوح الإنسانيّة. نقطة تقاطع المصريّ، والآشوري، والهيليني، وسورية، مهد اليهوديّة، والمسيحيّة، وإلى حدّ ما، الإسلاميّة، ومكان التقاء الشّرق، والغرب في العصور الوسطى. . . سورية تمتدّ إلى نهري الفرات ودجلة، وتمتدّ إلى شبه الجزيرة العربيّة، وستكون الأهداف الرّئيسة. . . اقتناء الآثار في الموقع لمجموعاتنا الوطنيّة. هذه النّقطة الأخيرة تستحقّ اهتمامًا خاصًّا، وتستحقّ التّأكيد عليها. إنّ اقتناء الآثار في الموقع سيكون بمنزلة مورد قيّم لإثراء مجموعاتنا الوطنيّة. . . لا يكفي أن نرحّب بالتّحف عندما تأتي إلينا. عليك أن تذهب إليهم، وإلّا فإنّنا نخاطر في كثيرٍ من الأحيان فقط برفض الآخرين، أو دفع مبالغ باهظةٍ مقابل الأشياء الجميلة. يجب جمع الآثار في الموقع نفسه عن طريق شرائها مباشرة من الفلّاحين، أو البدو. . . وأنّنا وإذ حصلنا على الصّدارة على منافسينا الأجانب سنكون مهدّدين بفقدانها خلال فترة قصيرة إذا لم نلاحظ ذلك. إنّ متاحفنا، مثل المتاحف الأجنبيّة، ينبغي أن يكون لها من الخارج وكلاء خاصّون مسؤولون عن إمدادها. في بيروت، يمكننا الاستفادة من محطّة الآثار لتنظيم خدمة مقتنيات من هذا

النوع التي ستسمح لنا بتكلفة قليلة جدًّا، وبما يحقّق أكبر فائدة لمتحف اللّوفر، ببلاد الشّام بأكملها. تمتلئ المجموعات الخاصّة، وتُثري كلّ يوم بأشياء فنيّة رائعة، أو آثار ذات قيمة تاريخيّة عظيمة، قادمة من سورية التي سيتمّ تحديد مكانها في متحف اللّوفر. . . ومن خلال تخصيص بضعة آلاف من الفرنكات كلّ عام لهذه الخدمة الخاصّة، سنجمع كنوزًا حقيقيّة، تتجاوز قيمتها الجوهريّة بكثير، ليس فقط سعر الشراء، بل أيضًا إجمالي نفقات المحطّة الدّائمة»[1].

في عام ١٩١٩م كُلّف جوزيف شامونارد (Joseph Chamonard) وهو طالبٌ سابقٌ في مدرسة أثينا، مستشارًا للهيأة العليا للآثار، والفنون الجميلة، مسؤولاً عن إنشاء القواعد الأثريّة الأولى لما يعرف باسم مصلحة الآثار. استمرّت مهمّة شامونارد ما يقارب ثمانية أشهر، وقدّم تقريرًا مفصّلاً عن رؤيته، وعن الاحتياجات، والمعوقات[2]. وفي عام ١٩٢٠م، أنشأ مصلحة الآثار السوريّة في بيروت، التّابعة لإدارة التّعليم العامّ. ثمّ انتقلت مسؤوليّتها بعد شاموتارد إلى تشارلز فيرولود (Charles Virolleaud) [3]وتولّى مسؤوليّة مصلحة الآثار السّوريّة موظّفون خاصّون، يتمّ تعيينهم مؤقّتًا، ومن بين المستشارين الملحقين بالأمانة العامّة للهيأة العليا مستشار للآثار، والفنون الجميلة يعاونه مفتّشان، ومهمّتهم هي إعداد التّشريع الّذي سيحلّ محلّ التّشريع العثماني، ليرسم الخطوط العريضة للبرنامج المقترح اتباعه، بالقدر الّذي تسمح به الظّروف السّياسيّة، والماديّة الأولى، لوضعه موضع التّنفيذ. وكانت مصلحة الآثار غير حصريّة في عملها، بل عليها أن تظلّ مفتوحةً للتّعاون مع المعاهد، والباحثين الفرنسيّين، والأجانب. وفي عام ١٩٢١م ، وصل أوّل مديرو الإرساليّات المعيّنين من قبل أكاديميّة النّقوش، والهيأة العليا إلى بلاد الشّام، وهم موريس بيزارد (Maurice Pézard) في تل نيبي ميند، وإتيان دو لوري (Lorey Étienne de) في أم العمد، ودنيس لو لاسور (Denise Le Lasseur) في صور، وبير مونتيه (Pierre Montet) في جبيل. وشهد هذا العام أيضًا صدور مجلّة سيريا، المدعومة من الهيئة العليا، ووزارة التّعليم العامّ، وجمعيّة الآثار السّوريّة، بالإضافة إلى المكتبة الأثريّة، والتّاريخيّة التّابعة لمصلحة الآثار السّوريّة. وفي غضون أشهرٍ قليلة، وجد الشّرق برمّته نفسه مجهّزًا بخدمات الآثار، ومراكز الأبحاث، تعادل تلك الموجودة في مصر، أو المغرب العربيّ، واستقبل العراق، تحت الانتداب البريطانيّ، منظّمةً مماثلةً لتلك الّتي زوّدت

1. M.Gelin; 2005.P.279- 329

2. R.Dussaud; 1956, P.8- 12.

3. J.Chamonard; 1920.P.81- 98.

بها فرنسا سورية، كما أنشأت بريطانيا، والولايات المتّحدة مدارس علم الآثار في القدس والعراق[١].

في هذه المرحلة سرعان ما دفعت الدهشة التي أثارتها الكنوز التي اكتشفتها الدّول الغربيّة، وبخاصّة إنجلترا، وألمانيا، والولايات المتّحدة، وفرنسا، إلى إطلاق مشاريعها الخاصّة ـ حملات التّنقيب الخاصّة ــ شيئًا فشيئًا، يتمّ اكتشاف آثار الحضارات الأسطوريّة للشّرق ما قبل الكلاسيكي (السّومريّة، المصريّة، البابليّة، الحثيّة، الفينيقيّة، إلخ). وتتجلّى الفترة الكلاسيكيّة أيضًا في المواقع الرّئيسة مثل صور، وبعلبك، والبتراء، وتدمر، والحضر. كانت الأبحاث الأثريّة تتمّ على خلفيّة التّنافس بين الدّول المختلفة للحصول على امتياز التّنقيب[٢]، ورغم ما تذكره الأبحاث، والمصادر عن نيّة الباحثين الفرنسيّين تنظيم أعمال التّنقيب، وحماية الآثار السّوريّة، وترميم المباني التّاريخيّة، ولا نشكّ في نوايا البعض منهم، إلّا أنّ ذلك كلّه لم يمنع من تهريب، وسرقة تراث الشّعوب عبر وضع قانونٍ يتيح تقاسم القطع الأثريّة وفق رؤيتهم.

ثالثًا: نهب التّاريخ والاتّجار بالآثار عبر قانون الاستعمار الفرنسيّ

كانت الآثار السّورية ما تزال خاضعةً لقانون الآثار العثمانيّ حتّى توقيع معاهدة السّلام مع تركيا. لقد تمّ صياغة هذا القانون في عام ١٨٨٩م، وتمّت مراجعته عام ١٩٠٦م، على غرار الدّول الّتي أنجزت قوانينها في تلك الفترة. وهو ينصّ على الحالات الأساس، ويصوغ الالتزامات، والمحظورات، والقيود اللّازمة، وهذه السّياسة ربّما أبدت صرامةً أكبر في ظلّ السّيطرة التّركيّة، بسبب تطبيقها من قبل المسؤولين الّذين يتمتّعون بمثل هذه السّلطة التّقديريّة. ومع ذلك، فقد كانوا متعاطفين مع الأذكياء الّذين يعرفون كيفيّة تهدئة يقظة هذه (القائمقاميات)، أو الولاة. وفي يد رجلٍ مثل حمدي بك، مدعومًا بمصالح شخصيّةٍ من السّلطان، غدا هذا القانون كما يريد ووفقًا لرغباته[٣].

إنّ قانون الآثار العثمانيّ الأوّل الّذي صدر عام ١٨٦٩م، احتوى على سبعة بنود، ومن ضمن هذه البنود منع تصدير القطع الأثريّة خارج الإمبراطوريّة مع السّماح في بيعها للأفراد، أو الحكومة داخل أراضي الإمبراطورية، وفي بندٍ آخر يسمح بتصدير القطع الأثريّة النّقديّة فقط. كذلك هناك بندٌ يشير إلى إنّ كلّ القطع الأثريّة التي تكتشف في أراضٍ خاصّةٍ هي ملك صاحب الأرض.

1. .È.Gran-Aymerich; 2016, P.359 -368.

2. M.Gelin, J Chanteau, C Nicolas; 2017, P.646- 651.

3. J.Chamonard; 1920.P.81- 98.

أمّا القانون الّذي تمّ تعديله في عام ١٨٧٤م، فضمّت بنوده موافقةً على تقاسم القطع الأثريّة النّاتجة من أعمال التّنقيب ما بين الحكومة، والمكتشف، وصاحب الأرض. كما سمح أحد البنود بتصدير النّقود، وكلّ أنواع القطع الأثريّة بشرط الحصول على موافقة وزارة التّعليم[1]. وفي عام ١٨٨٤م صدر قانونٌ جديدٌ كتبه عثمان حمدي بك، شملت بنوده على تحدد طبيعة الأثر القديم، وجعل السّلطنة مالكةً لجميع الآثار، كذلك جعل المتحف الإمبراطوري في إسطنبول مقرًّا لسلطة مديريّة الآثار، وأنهى جميع التّصرّفات في القطع الأثريّة من دون الحصول على إذنٍ صريحٍ من السّلطان. وفي عام ١٩٠٦م أصدرت الإمبراطوريّة العثمانيّة قانونًا منقّحًا هدف إلى إغلاق تجارة الآثار السّريّة، وتمكّن هذا القانون من تقويض الحظر الّذي فرضه قانون عام ١٨٨٤م على التّقسيم والتّصدير[2].

بعد أيّامٍ من انتهاء الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٨م كتب عالم المصريّات الفرنسيّ بيير لاكاو (Pierre Lacau) إلى سفارة فرنسا بالقاهرة، وبصفته رئيسًا لهيأة الآثار المصريّة، قدّم لاكاو المشورة بشأن مستقبل الإدارة الأثريّة في الشّرق، وبافتراض السّيطرة الأوروبيّة الوشيكة على المنطقة، ركّز تعليقاته على كيفيّة ضمان حصول علماء الآثار الفرنسيّين على الوصول الأمثل إلى مواقع التّنقيب المستقبليّة. لكنّه لم يدفع بالضّرورة إلى تصدير القطع الأثريّة الّتي عثر عليها في تلك الحفريّات. قد تبدو نصيحة لاكاو مفاجئة، وبخاصّة بعد سنوات طويلة من العمل المثمر حول الرّغبة الّتي أبداها الأوروبيّون، والأميركيّون في إزالة المقابر المصريّة، والنّقوش الآشوريّة، والتّماثيل الحيثيّة، وتركيبها في باريس، ولندن، وبرلين، ونيويورك.

اندلعت سلسلةٌ من المناقشات الأثريّة حول قوانين الآثار الجديدة. وكان انتداب عصبة الأمم فلسطين (وشرق الأردن منذ عام ١٩٢٣)، والعراق، وسوريّة، ولبنان - الموقع الرّئيس لهذا التّطوّر. وضع علماء الآثار القوانين الّتي تقيّد الممارسة الأثريّة في المنطقة. وفي الواقع إنّ ما عدّه بعض علماء الآثار مفيدًا للعلم، لم يكن بالضّرورة سائدًا في القوانين الّتي تشكّلت. على سبيل المثال، بحلول عام ١٩٢٦م، عندما أصبحت سورية، ولبنان ثالث دولةٍ تصادق على قانون الآثار، تغيّرت النّظرة العلميّة حول التّقسيم كما عبر عنها لاكاو، أو أصبحت غامضة. لقد أجاز قانون الاحتلال الفرنسيّ أن تذهب حصّة من الاكتشافات إلى المؤسّسة الرّاعية للتّنقيب. سعى علماء الآثار إلى تلبية مصالحهم الوطنيّة في الانتدابات مع تحقيق درجةٍ معيّنةٍ من التّوافق .

1. N.Stanley-Price; 2001, p: 267- 275.

2. .F.Hitzel; 2010, P.167 -190.

تمكّنت السّلطات البريطانيّة في فلسطين من إدارة المهمّة بسرعة، إذ أصدرت مرسومًا للآثار في عام ١٩٢٠م . وفي حال العراق، فإنّ تشريع الآثار تمّ تمريره عبر البرلمان العراقيّ في عام ١٩٢٤م بصعوبةٍ بالغة.

أما الفرنسيون فقد واجهوا عقبات عديدة في مساعيهم التشريعية؛ فعلى الرغم من أن «جوزيف شامونارد» بدأ عمليّة الصّياغة في عام ١٩٢٠م من بيروت، إلّا أنّ المناقشات بين الوزارات، والمشاحنات البيروقراطية في باريس أعاقت إقرار القانون، ولم تصدر المفوضيّة العليا الفرنسيّة مرسومًا بقانون الآثار لسوريّة، ولبنان حتّى عام ١٩٢٦ [١].

التقى علماء الآثار الفرنسيّون، والبريطانيّون في مناسباتٍ متعدّدةٍ في الولايات لمقارنة التّشريعات. بدأ جون جارستانغ (John Garstang) وجوزيف شامونارد، اللّذان تمّ تعيينهما من قبل مكاتبهما الخارجيّة، وحلّ محلّهما تشارلز فيرولو (Charles Virolleaud) بعد مدّةٍ وجيزة، في التّشاور تحت رعاية إدارة حماية الآثار الأمريكيّة حول القيم الّتي يجب أن تعكسها قوانين الآثار في الانتداب. لقد قدم شامونارد الحجج الدّاعية إلى الاحتفاظ بالقطع الأثريّة في مكانها، إلّا أنّ هذا الأمر جعلهم في نهاية المطاف في صراعٍ حول مبدأ التّقسيم.

كتب شامونارد مسودّة القانون الّتي تتّفق مع المسودّة البريطانيّة فيما يتعلّق بجميع البنود الرّئيسة بما فيها بند جميع الآثار المكتشفة داخل حدود الدّولة، حتّى على الأراضي الخاصّة، هي ملك للدّولة (الانتداب)، ولا يمكن التّصرّف بها. كان البحث عن القطع الأثريّة من دون تصريحٍ أمرًا غير قانوني، ويجب الإبلاغ عن الاكتشافات العرضيّة، وسيحصل المكتشف على تعويض.

كانت القوانين بنحوٍ عامٍّ متطابقةً إلى حدٍّ ما. ومع ذلك، كانت هناك قضيّةٌ رئيسةٌ واحدةٌ اختلفوا عليها[١]. أوضح جارستانغ أنّ الحكومة البريطانيّة أرادت تأسيس المشاركة في الانتداب على فلسطين، وسيتمّ التّقسيم بين ولاية الانتداب (بوساطة مصلحة آثار الانتداب)، وفريق التّنقيب الأجنبي. كتب شامونارد أنّه في صيغة جارستانج، سيكون للمنقّب الخيار الأوّل؛ أمّا الكمّيّة المتبقيّة فستذهب في النّهاية إلى متحف فلسطين المخطّط له في القدس؛ لذا لن يتمّ إحياء المشاركة بصفتها مفهومًا في المنطقة فحسب، بل أيضًا بشروطٍ مواتيةٍ للمنقّب.

تشير رسالة شامونارد إلى أنّه أعرب عن قلقه على النّحو الواجب لجارستانغ: لقد أصررت مرّةً أخرى على حقيقة أنّه في ولايتنا، حيث إنّ هدفنا في سوريّة كما هو الحال في فلسطين هو مساعدة

1. .È.Gran-Aymerich; 2016, P.359- 368.

البلد على تنظيم نفسه، سيكون من المفاجئ إذا بدا أنّنا متّفقون فيما بيننا لتجريدها من جزءٍ من الثّروات الأثريّة. وعندما أصدر الفرنسيّون أخيرًا قانون الآثار بعد ستّ سنوات، سمحت المادّة ١٩ بالتّقسيم مجانًا، أو بثمنٍ، بشرط ألّا يؤدّي التّنازل بأيّ شكلٍ من الأشكالً إلى الإضرار، أو تقويض مصالح، أو نقاط قوّةً مجموعات الانتداب. وأتت في النّهاية حال فرنسا، مماثلةً لبريطانيا مستندين على حجج زملائهم في المتحف البريطاني، وبدعمٍ من الأكاديميّة، والجمعيّة الآسيويّة، قام القيّمان على آثار الشّرق الأدنى في متحف اللّوفر، إدموند بوتييه (Edmond Pottier) ورينيه دوسو (René Dussaud)، بالدّفع بنجاح داخل الدّوائر الفرنسيّة من أجل إعادة مبدأ المشاركة. وخلافًا لما حدث في العراق، حيث اشتبكت جيرترود بيل (Bell Gertrude) مع ساطع الحصريّ حول شرعيّة إعادة تقديم مثل هذه الممارسة[1].

رابعًا: الفكر الاستعماريّ في عمل البعثات الأثريّة

لقد ارتبط علم الآثار، والاستعمار منذ مدّةٍ طويلة، ابتداءً من منتصف القرن التّاسع عشر. وهذا الأمر ينطبق على منطقة الشّرق الأوسط. لقد كانت هذه المنطقة من العالم مصدرًا للمواد القديمة الّتي أثّرت المجموعات الغربيّة لأكثر من قرنين من الزّمان، بينما تمّ استبعادها في الوقت نفسه من الممارسة العمليّة لاستعادة تراثها، وتاريخها. لقد تمّ إنشاء أساس أساليب البحث، والتّعليم في وقت كان فيه العلماء الأجانب يتمتّعون بسلطةٍ اجتماعيّة واقتصاديّة مطلقة على السّكّان المحليّين. إنّ مختلف جوانب علم الآثار ذات صلةٍ وثيقةٍ بالتّاريخ الاستعماريّ. وشملت هذه الجوانب عمليّات العمل الميدانيّ الأثريّ الّذي وظّف السّكان المحلّيّين كقوّة عمل بسيطة، واحتكر إنتاج المعرفة عن الماضي، وصنع القرار على مدى الفترة، وجزء من التّاريخ، والثّقافة المراد دراسته، والحفاظ عليه، والمكان المناسب للتّخزين، والعرض. هذه الأشياء وجمهور الآثار، والأشياء، والرّوايات الأثريّة. تأسّست عمليّات البحث الأثريّ، والعمل الميدانيّ على هياكل السّلطة الأثريّة غير المتكافئة، وظلّت قائمةً، وبقيت من دون منازع حتّى وقت قريب. فإنّ إنهاء الاستعمار في علم الآثار أمرٌ مهمٌّ لجميع علماء الآثار النّاشطين في الشّرق الأوسط[2].

لقد تميّزت الممارسات الاستعماريّة في عمل البعثات الأثريّة في العديد من الأمور، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: استخدام لغّة التّعاون المتعالية، وعدم الأخذ بالمساواة على

1. .S.Griswold, 1935, P.141 -158.

2. .O.Moro-abadia; 2006, P.4- 17.

محمل الجدّ، وانعدام الشّراكات المثاليّة. حيث إنّ الشّراكة لا معنى لها إلاّ عندما يكون لدى كلا الشّريكين قوّةٌ متساويةٌ إلى حدٍّ معقول. وما يزال علماء الآثار الأوروبيّون هم الّذين يدرسون ماضي المناطق الّتي استعمروها، وليس العكس. إضافةً إلى ما تمّ ذكره لا ننسى المبادرات الّتي تتمّ من قبل الباحثين الغربيّين، وأخذ زمام التّحدّث نيابةً عن الآخر[١] .

لقد استغلّت العقليّة الاستعماريّة غياب السّلطة المحلّيّة، وغالبًا ما كانوا يسبّبون الضّرر للمواقع الأثريّة، وإزالة الأبنية، والمنشآت، والطّبقات الأثريّة للوصول إلى مبتغاهم. بالإضافة إلى ذلك، لقد أدّت طبيعة العمل الميدانيّ إلى تقييد تداول المعلومات العلميّة، وخطابها العامّ في عالم يغلب عليه الطّابع غير النّاطق باللّغة العربيّة. لقد قيّد نظام الاحتلال الّذي أطلقوا عليه الانتداب حرّيّة الأقاليم الخاضعة للانتداب في تحديد كيفيّة حماية ثقافاتهم . ومع ذلك، فحتّى الأنظمة القانونيّة في الانتدابات التي تشرف عليها لجنةٌ مختصّة، اتّبعت منطقًا استعماريًّا. وكانت مصمّمةً في كثيرٍ من الأحيان لتأمين وصول الموارد الثّقافيّة إلى الأسواق، وضمان المعاملة المتساوية للمنقّبينً الأجانب، بدلاً من ضمان حماية المصالح المحلّيّة. كانوا يسلّمون تصاريح إجراء الحفريّات لمن يرغبون دون طلب رأي، أو موافقة السّلطات المحلّيّة مسبقًا، ولم يتمّ التّصريح عن الكنوز الّتي تمّ استخراجها من ترابنا بعد أن تمّت الحفريات من دون أيّ إشراف. لقد سمح لفرنسا بأن تقرّر أيّ الاكتشافات يجب التّنازل عنها لبعثة التّنقيب، وأيّ القطع يجب أن تبقى في الأراضي الخاضعة للانتداب. وضع النّظام مصالح الاستغلال الثّقافيّ فوق مصالح السّكّان المحلّيين. وتمّ التّعامل مع الآثار كسلعة مباحة للاستملاك بموافقة السّلطة المنتدبة[٢].

وفي الثّلاثينيات من القرن العشرين، تمّ تطوير البرامج ذات الأساس العلمي تحت إشراف أفراد مثل كلود شيفر، وموريس دوناند، وأندريه بارو، اللذين أسهموا في صياغة الصّورة الأبويّة، والاستعماريّة لعلماء الآثار. في تلك الأيّام، كان من الممكن وصف علم الآثار، بوصفه علمًا حديثًا، بأنّه فرعٌ استعماريٌّ مستورد، ويقودها أجانب بهدف تبرير الوجود الفرنسي من خلال التّحقيق في جذور الحضارة الغربيّة، وهدفت أيضًا إلى معرفة الآخر والسّيطرة عليه، من خلال التّقسيم للهويّات الثّقافيّة المختلفة[٣]. أعادت حركة الاستقلال، وإنهاء الاستعمار في أواخر الخمسينيّات، والسّتينيّات من القرن الماضي تنشيط المطالبات بإعادة الممتلكات.

1. .J.Lydon, U Rizvi; 2010, P.39- 50.

2. N.Ferris, R Harrison, and M Wilcox; 2014, P.63.

3. L.Gillot; 2010, P.4- 16.

أدانت الأمم المتّحدة النّظام السّياسيّ الاستعماريّ في عام ١٩٦٠م، وبدأت الدّول المستقلّة حديثًا في تقديم مطالبات لاستعادة الممتلكات الثقافيّة منذ السّتينيّات. وبدأت مجتمعات السّكان الأصليّين في تحدّي حيازة الأشياء من خلال السّياسات الاستعماريّة[1]. وبعد الاستقلال حاولت السّلطات الأثريّة المتعاقبة التّعريف والحماية والتّأكيد على التّراث من خلال تحديد قيمته الوطنيّة، أو التّاريخيّة، أو الجماليّة. وأسّست المديريّة العامّة الآثار، والمتاحف عام ١٩٥٩م. وأنشئت مجلّة ثنائيّة اللّغة الحوليّات الأثريّة السوريّة، وطوّرت المتاحف الوطنيّة. بالإضافة إلى ذلك، حدّد قانون الآثار السّوريّة المعتمد عام ١٩٦٣م الحقوق، والواجبات من البعثات الأثريّة. ومنذ ذلك التّاريخ فصاعدًا، أصبحت الحفريّات الأثريّة خاضعةً لترخيص لا يمكن منحها إلّا من قبل سلطات الآثار. يتمّ منح هذا التّرخيص الخاصّ على أساس القدرات العلميّة، والماليّة لمقدّمي الطّلبات، كما وضع القانون القواعد المتّبعة من قبل الآثاريّين، مثل وجوب عودة جميع الاكتشافات إلى السّلطات السّوريّة، ونشر أبحاثها؛ لحماية، وصيانة المواقع الّتي كانوا يقومون بالتّنقيب فيها؛ وأخيرًا دفع رواتب الحرّاس، كما تمّ تحسين تدريب علماء الآثار الوطنيّين السّوريّين من خلال الدّورات الأكاديميّة في جامعتي دمشق وحلب.

بدأ التّوسّع في علم الآثار نفسه في السّبعينيّات من القرن الماضي. كانت نقطة تحوّلٍ مهمّة في الآثار الوطنيّة السّوريّة، ولا سيّما بعد أن تمّ اكتشاف أرشيف إيبلا الّذي أدّى إلى تركيز اهتمام العالم على سوريّة، وأصبحت واحدةً من أكثر الدّول جاذبيّة للبحث الأثريّ. وفي الفترات اللّاحقة، ونتيجة لحروب العراق مع الخليج، وانعدام الأمن في المنطقة، كذلك تشدّد دائرة الآثار العراقيّة اتّجاه علماء الآثار الأجانب[2]؛ توجّهت أغلب البعثات للعمل في سورية، وكان النّموذج التّقليديّ للتّنقيب الاستعماري هو الّذي لا يزال سائدًا من خلال الاحتكار الفرنسيّ بشكل خاصّ الّذي مارسته المؤسّسات، والعلماء على الأبحاث الأثريّة، خصوصًا ما بعد عام ٢٠٠٠م، حتى عام ٢٠١١م، إذ إنّ القائمين على السّلطة الأثريّة لم يبحثوا إلّا عن مصالحهم الشّخصيّة، فأغلب امتيازات تراخيص التّنقيب كانت تمنح للبعثات الفرنسيّة، وغالبًا ما كان يتمّ تهميش الشّباب السّوري، وحرمانهم من التّعلّم، والتّدريب بحجّة أنّ البعثات الأجنبيّة ليس لديها إمكانات. كما أنّ غالبيّة الإنتاج العلميّ الأثري يأتي من البعثات الأجنبيّة الّتي تمتلك كليهما. وهكذا بقي علم الآثار الاستعماريّ ممارسةً مرتبطةً بواحدةٍ من أقوى الاستراتيجيّات نشرتها الإمبرياليّة بأشكالٍ، وطرقٍ مختلفةٍ عن السّابق.

1. N.Ferris, R Harrison, and M Wilcox; 2014, P.63.

2. L.Gillot; 2010, P.4 -16.

خامسًا: تقاسم الآثار المكتشفة وتغذية المتاحف الفرنسيّة

استشهد المسؤولون المشاركون في التّخطيط لمصلحة الآثار كما ذكرنا سابقًا بقانون الاحتلال العثمانيّ بوصفه سابقة، وكانت مثل هذه المقارنات تخدم مصالحهم الخاصّة، لكنّها تكشف عن شيءٍ لا جدال فيه، أرادوا أن يعكس قانون الآثار المبادئ العلميّة لسياستهم، وبراعتها، وبشكلٍ أكثر عموميّة، الشّرعيّة، والولاءات الأساس لتلك السّياسة؛ ولهذا السّبب جزئيًّا، أصبح التّقسيم قضيّةً حساسّةً بشكلٍ خاصٍّ عندما تشاور علماء الآثار بشأن قوانين الانتداب الجديدة. كان ضمان التّوافق هدفًا رئيسًا، ولكن الحوار الضّروري أدّى أيضًا إلى نقاش حادّ. في أوائل صيف عام ١٩٢٠م، كتب شامونارد إلى رؤسائه في بيروت وباريس. وذكر أنّه ذهب إلى القدس في حزيران، واجتمع مع جارستانج، وذكر أنّ هدفه الرّئيس من الزّيارة هو التّأكّد من توافق قوانين الآثار الّتي كان الرّجلان يكتبانها. كتب شامونارد أنّ مسودّته تتّفق مع المسودّة البريطانيّة فيما يتعلّق بجميع البنود الرّئيسة. كلا المسوَّدتين عرّفتا الأثر بأنّه من صنع الإنسان، ويعود تاريخه إلى ما قبل عام ١٧٠٠ ميلادي. لقد فرضوا وضع نظامٍ رسميّ للتّطبيق، والترخيص، والسماح بالحفريّات.

لم يقتصر الأمر على فرض النّقاش حول من المفترض أن يخدمه الانتداب، وكيف أثّر ذلك على علم الآثار، ولكنّه دفع أيضًا علماء الآثار المكلّفين بمهمّة إنشاء الخدمات في الانتداب إلى إدراك أنّ الأفكار حول كلٍّ من العلم، والقانون قد بدأت بالتّباعد. كانت إزالة القطع الأثريّة المنقولة الهدف الأساس، وسبب وجود علم الآثار، على الأقلّ كما مارسه الأوروبيّون، طوال معظم القرن التّاسع عشر، وقد اتّفقوا على أنّ العلم يتوقّف على القطعة الأثريّة المنقولة، والقابلة للتّصدير.

تزامنت بدايات الانتدابات بمناقشات لإفساح المجال لموضوعٍ جديدٍ للدّراسة، وهو موقع التّنقيب، والسّياق المحلّيّ. ردًا على ذلك، كان هناك إصرار على مبدأ المشاركة للمتاحف في باريس، ولندن، والولايات المتّحدة بشكلٍ متزايدٍ في سبيل إدامة متحف العاصمة كموقع مهمّ للعلوم. كانت المشاركة أيضًا وسيلةً لأمناء الآثار، ومديري المتاحف لتذكير علماء الآثار القائمين على التّفويض بالقوّة الدّائمة للمتاحف الحضريّة في ترخيص العلوم، وتمويلها، ونشرها.

حظي الموقف البريطانيّ بشأن المشاركة بدعمٍ بعض المبادرات الأمميّة الّتي تطوّرت أوّلاً في وقتٍ قريبٍ من مؤتمر باريس عام ١٩١٩م، ثمّ في مؤسّسات العصبة في جنيف في أوائل عشرينيّات القرن العشرين. وبمجرّد أن اتّخذت مؤسّسات العصبة شكلاً أكمل في جنيف، كما ظهر هناك نقاشٌ حول الجزء الأثري في بعض الأحيان. في عام ١٩٢٣م، على سبيل المثال، ناقش

أعضاء لجنة التّعاون الفكريّ الجديدة التّابعة للعصبة أخلاقيّات المشاركة، مع المندوب الإيطالي ف. روفيني، الّذي اقترح أنّه يجب وضع نظامٍ من مستويين موضع التّنفيذ، حيث تبقى القطع الأثريّة في مكانها الأصلي ضمن البلدان الّتي تسود فيها الرّقابة الذّكيّة، والصّارمة، وضرب بلده، إيطاليا مثالاً لذلك، ولكن يُسمح بنقل القطع الأثريّة من بعض البلدان الّتي لا تحظى فيها الآثار بأيّ حماية، ويتطلّب المأوى في متاحف خاصّة في الخارج[1].

ومن هذا المنطلق مارست سلطة الانتداب قوانينها الّتي تخدم مصالحها، وأقرّوا بأنّ القطع المكتشفة على الأراضي السّوريّة تحصل عليها الدّولة السّوريّة، وتشكّل بعد تقاسمها مع المؤسّسات التي تقوم بالبحث، مجموعات المتاحف الّتي تمّ إنشاؤها في دمشق للآثار العربيّة، وفي بيروت للفنّ القديم . وتقرّر إيداع الآثار في مواقع معيّنةٍ في أنطاكية، أو تدمر، أو المشرفة، أو بعلبك، أو اللاّذقية[2] . بالمقابل كان هناك مئات القطع الّتي تغادر سورية إلى المتاحف الغربيّة، وبالأخصّ متحف اللّوفر. فهناك مجموعة رينان من مواقع السّاحل السّوريّ، واللّبنانيّ، التي شكّلت جوهر المجموعات الأولى لمتحف اللّوفر؟ والتّساؤل المطروح هل جميع هذه القطع خرجت وفق القانون الّذي كان سائدا آنذالك؟ وضمن السّياق ذاته في عام ١٨٩١م، عدّة منحوتات آراميّة نقلت إلى متحف اللّوفر من منطقة النّيرب، بالقرب من حلب بناء على أعمال سبر أثري قام بها دوسو (Dussaud . R) ودوروم (Dhorme P. R). بما في ذلك الاكتشافات من موقع رأس شمرا منذ عام ١٩٢٩م من قبل كلود شيفر (Claude Schaeffer)، وكذلك من ماري على نهر الفرات، الّتي تمّ التّنقيب عنها بواسطة أندريه بارو (André Parrot). ولا ننسى أيضًا مئات التّماثيل الجنائزيّة الّتي نقلت من تدمر عبر هارالد إنغولت أمين متحف ني كارسلبرغ في كوبنهاغن، بالتّعاون مع موريس دوناند ثمّ مع ألبرت غابرييل، اللذين قاما بدروهما بنقل مجموعةٍ من التّماثيل التّدمريّة أيضًا إلى متحف اللّوفر[3]. وغيرها من القطع الكثيرة الّتي أخرجت من مختلف المواقع الأثريّ السّورية إلى المتاحف الفرنسيّة، أو المتاحف الأوروبيّة بالتّنسيق، وموافقة الانتداب حتّى عام ١٩٣٩م، وفق قانون وضع، ونفّذ من قبلهم من دون الأخذ بعين الاعتبار إلى أنّ هذه الممتلكات الثّقافيّة هي ملك الشّعب السّوريّ، تمّ نهبها، وإخراجها تحت مسمّى التّقسيم، والمشاركة، وفي حال البحث عن وثائق هذا التّقسيم سنجد من دون شكٍّ ألاف القطع الّتي خرجت لم تدخل ضمن هذه الإطار المذكور.

1. .S.Griswold; 1935, P.141- 158.

2. .J.Chamonard; 1920.P.81 -98.

3. È.Gran-Aymerich; 2016, P.359- 368.

سادسًا: شرعنة امتلاك الممتلكات الثّقافيّة المسروقة

شهد القرن العشرون تحوّلًا جديدًا نحو حماية التّراث الثّقافي. ولم يقتصر الاعتراف بالقيمة الماديّة للأشياء فحسب، بل أيضًا بأهمّيّتها الاجتماعيّة، والمتوارثة بين الأجيال، وقد وسعت صكوك ما بعد الحرب العالميّة الثّانية نطاق حماية الممتلكات الثّقافيّة في النّزاعات المسلّحة. قدّمت أطر حقوق الإنسان رؤى جديدة حول العلاقة بين المجتمعات، والأشياء، والمطالبات المتعلّقة بالوصول، والعودة. ومع ذلك، استمرّ الوجه المزدوج للقانون كأداة للتّواطؤ، وإطار للمقاومة. واعترفت الصّكوك القانونيّة الدّوليّة في الوقت نفسه بآثار الظّلم الاستعماريّ، وتحدّتها، أعادت حركة الاستقلال، وإنهاء الاستعمار في أواخر الخمسينيّات، والسّتينيّات من القرن الماضي تنشيط المطالبات بإعادة الممتلكات. وكانت قضيّة العودة مرتبطةً بشكلٍ متأصّلٍ بعدم المساواة الاقتصاديّة بين دول السّوق، والدّول الّتي تطلبها. بدأت الدّول المستعمرة في استعادة الأشياء بشكل أكثر منهجيّة. ومع ذلك، كانت المجموعات الغربيّة مستعدّةً فقط لتقديم الأعمال على سبيل الإعارة، أو بيعها مرّة أخرى، أو الموافقة على إعادتها على أساسٍ طوعي. جادلت المتاحف بأنّ الأشياء قد تمّ الحصول عليها بشكلٍ صحيح، أو أنّها أصبحت تراثًا وطنيًّا غير قابل للتّصرّف[1].

لقد خلقت الصّكوك التّعاهديّة مثل اتفاقيّة اليونسكو، أو اتفاقيّة اليونيدروا حال من النّسيان الدّولي. كان القانون بمنزلة وسيلة للتّباعد، أي أداة للفصل بين الماضي والحاضر. قامت العديد من اللّوائح القانونيّة بإسكات الممتلكات الثّقافيّة الاستعماريّة، أو استبعادها من نطاق الحماية القانونيّة، أو خلقت عوائق أمام العودة، واستخدمت الأطر القانونيّة وسيلةً لحماية بلدان السّوق، وليس كآليات لمعالجة مظالم الماضي. وقد مُنحت الممتلكات الاستعماريّة قدرًا أكبر من الحماية الدّوليّة، مع الاعتراف المتزايد بها بوصفها أعمالاً فنّيّة، وزيادة تقدير قيمتها الماديّة، والثّقافيّة. ومع ذلك، قيّدت القوانين الدّوليّة مطالبات الاسترداد من خلال الشّروط الاستعماريّة، أو عدم الأثر الرّجعي، أو المفردات الّتي تخفي مخالفات الماضي. إنّ تصنيف القطع الأثريّة من المستعمرات السّابقة بوصفها تراثًا عالميًّا أضعف مطالبات الإعادة إلى الوطن، والاسترداد؛ لأنّه سمح للمتاحف بالدّفاع عن القيمة العالميّة للمواد الّتي تمتلكها . لقد تمّ استخدام مفاهيم مثل الوصاية، أو التّراث المشترك، أو عالميّة الأشياء لإضفاء الشّرعيّة على استمرار الملكيّة. وقد تمّ تبرير التّأخير، أو عدم إعادتها من خلال الفجوات المعرفيّة حول مصدر القطع.

1. C.Stahn; 2020, P.823 -835.

قيّد نظام الانتداب حرّيّة الأقاليم الخاضعة للانتداب في تحديد كيفيّة حماية ثقافاتهم. ومع ذلك، فحتّى الأنظمة القانونيّة الّتي تشرف عليها لجنة الانتدابات، اتّبعت منطقًا استعماريًّا . وكما ذكرنا سابقًا فقد سمح نظام الآثار في العراق، الّذي وافقت عليه العصبة، للبعثات الأجنبيّة بأخذ القطع الّتي كان ينبغي الاحتفاظ بها لبغداد، مبرّرين ذلك بأنّ هذه المرونة ضروريّةٌ لتشجيع البعثات الأجنبيّة من خلال التّنازل لها عن نسبة عادلة من الأشياء.

في عام ١٩٢٥م، وجّه المؤتمر السّوري الفلسطينيّ نداءً إلى الجمعيّة السّادسة لعصبة الأمم، انتقد فيه عدم تأثير السّلطات المحلّيّة على الموافقة على البعثات، ومنح الامتيازات. جاء فيه: تختصّ الجهّات الانتدابيّة وحدها بكلّ ما يتعلّق بالآثار . يسلّمون تصاريح إجراء الحفريّات لمن يرغبون دون طلب رأي، أو موافقة السّلطات المحلّيّة مسبقًا. . . لا نعرف ما هي الكنوز الّتي تمّ استخراجها من ترابنا بعد أن تمّت الحفريّات من دون أيّ إشراف. أدّى هذا النّداء إلى سنّ لائحة جديدة، والّتي ظلّت في صالح البعثات الأجنبيّة. لقد سمح لفرنسا بأن تقرّر أيّ الاكتشافات يجب التّنازل عنها لبعثة التّنقيب، وأيّ القطع يجب أن تبقى في الأراضي الخاضعة للانتداب. وضع النّظام مصالح الاستغلال الثّقافي فوق مصالح السّكان المحلّيّين. وتمّ التّعامل مع الآثار كسلعة مباحة للاستملاك[1].

عزّزت عصبة الأمم حماية الممتلكات الثّقافيّة. وشدّدت على الطّابع العالميّ، والدّور التّعليميّ للموارد الثّقافيّة، والحاجة إلى إمكانيّة الوصول إليها لجميع الدّول. ومع ذلك، ظلّت الأنظمة القانونيّة النّاشئة تتّسم بالانقسامات بين المجتمعات الغربيّة، وغير الغربيّة. لقد بنوا على الأنماط التّقليديّة للخطاب الحضاريّ، وأضفوا الشّرعيّة على النّماذج الغربيّة لحيازة القطع الثّقافيّة، والاتجار بها. على سبيل المثال، اعترف قرار بشأن حماية الآثار التّاريخيّة، والأعمال الفنّيّة، اعتمدته جمعيّة العصبة في عام ١٩٣٢م، بأنّ القطع الفنيّة، والأثريّة لا تخضع لمفاهيم الملكيّة الوطنيّة فحسب، بل إنّها جزء من تراث البشريّة عُهد بالحفاظ عليها إلى الدّول المتحضّرة وفق مفهومهم. أعد المكتب الدّولي للمتاحف «Icom» عدّة صكوك قانونيّة جديدة لحماية الممتلكات الثّقافيّة في أوقات الحرب والسّلم. وسعت مشاريع الاتفاقيّات هذه إلى التّوفيق بين ضرورتين متعارضتين، وهما الطّبيعة العالميّة للأعمال الفنّيّة، وأهمّيّتها للإنسانيّة، ومصالح الدّول في الحفاظ على (التّراث الوطنيّ الّذي ترتبط به أيّ أمّة متحضّرة ارتباطًا وثيقًا) [2].

1. .C.Stahn; 2023, P.345 -413.

2. .J.Verhoeven, C De Visscher; 2000, P.887 -904.

أعادت اتّفاقيّة لاهاي لعام ١٩٥٤م لحماية الملكيّة الثّقافيّة في حال النّزاع المسلح، وبروتوكولاتها[1] صياغة القواعد المتعلّقة بالاستيلاء الثّقافيّ في النّزاع المسلح ردًّا على تدمير التّراث الثّقافيّ في الحرب العالميّة الثّانية. وهي تغطّي النّزاعات المسلّحة الدّوليّة، وغير الدّوليّة، بما في ذلك حالات الاحتلال. اعتمدت اتّفاقية عام ١٩٥٤م، فهمًا أكثر شمولاً للحماية الثّقافيّة من خلال الاعتراف بمساهمة كلّ شعب في ثقافة العالم . وكما هو الحال مع الصّكوك الأخرى المتعلّقة بالنّزاعات، لم تتناول اتّفاقية عام ١٩٥٤م، وبروتوكولاتها العنف الاستعماريّ في الماضي إلاّ بشكل هامشي. على سبيل المثال، يتضمّن بروتوكول لاهاي لعام ١٩٥٤م التزامًا مطلقًا بإعادة الممتلكات الثّقافيّة الّتي تمّ إزالتها من الأراضي المحتلّة بعد انتهاء الأعمال العدائيّة، دون قوانين التّقادم، أو حماية اكتساب حسن النيّة . وينصّ على أنّ الممتلكات الثّقافيّة المحميّة لن يتمّ الاحتفاظ بها. ومع ذلك، فهو محدود الاستخدام بالنّسبة لمطالبات إعادة الأشياء الّتي تمّت إزالتها في الحقبة الاستعماريّة، أو مطالبات السّكّان الأصليّين. تتضمّن الصّكوك ذات الصّلة قيودًا صريحةً تركت الأمر للقوى القائمة بالإدارة في الأقاليم المستعمرة. وبهذه الطّريقة، تمّ وضع الخطأ الاستعماريّ إلى حدٍّ كبيرٍ خارج الإطار الملزم لصكوك المعاهدات الدّوليّة الّتي تحمي الممتلكات الثّقافيّة في أوقات النّزاع، وترك داخل المنطقة الرّماديّة من الغموض والتّقدير. لم تصدّق الولايات المتحّدة، والمملكة المتّحدة، وهما لاعبان رئيسان في النّقاش حول إعادة الممتلكات، على بروتوكول لاهاي لعام ١٩٥٤م الّذي ينصّ على واجب إعادة الممتلكات الثّقافيّة الّتي تمّ إزالتها من الأراضي المحتلة[2].

وسننهي هذه الفقرة بالحديث عمّا جرى في سورية ما بعد عام ٢٠١١م، حيث إنّ الاستعمار القديم عاد بوجهٍ جديد، لا سيّما فيما يتعلّق بسرقة، ونهب الممتلكات الثّقافيّة. ففي شمال سورية عاث فسادًا الاحتلال العثمانيّ من سرقة، وتخريب للمواقع الأثريّة، وكنّا قد شاهدنا ما حلّ في معبد عين دارا عندما قصفته الطّائرات التّركيّة، ودمّرت أغلب أجزائه، وفي موقع جنديرس الّذي تمّ تحويله إلى قاعدة عسكريّة تركيّة بعد أن تمّ تجريفه بالكامل، وسرقة القطع الأثريّة الّتي ظهرت ضمنه. أمّا بخصوص المتاحف فقد تمّ سرقة متحف إدلب، ومتحف الرّقّة بالكامل، وشوهدت العديد من القطع معروضة للبيع في تركيا. ووفقًا لما تمّ التّصريح عنه من قبل السّلطات التّركيّة الرّسميّة يوجد ما يقارب من ٣٥ ألف قطعة أثريّة سوريّة تمّ مصادرتها رسميًّا من قبل الجمارك التّركيّة، وسلّمت للسّلطات الأثريّة في تركيا، وعلى الرّغم من المحاولات العديد من قبل السّلطات

1. .A –H Poulos; 2000, P.1- 44.

2. C.Stahn, 2023, P.345- 413.

الأثريّة السّوريّة الحصول على قائمة لهذه القطع، فإنّها جوبهت بالرّفض من قبل الجانب التّركي، ولم تستطع منظمة اليونسكو عمل أيّ شيءٍ بهذا الخصوص، رغم مطالبتها بهذا الأمر.

بينما نجد الفكر الاستعماريّ الفرنسيّ بشأن الآثار يعود مجدّدًا من خلال ما صرّح به الرّئيس الفرنسيّ فرانسوا هولاند في عام ٢٠١٦م عن إنشاء مستودعاتٍ لحفظ التّراث المهدّد في سوريّة، والعراق في متحف اللّوفر لونس شمال فرنسا[1]. وهذا العمل من دون شكّ سيكون للقطع الأثريّة السّوريّة المسروقة الّتي يتمّ مصادرتها على الأراضي الفرنسيّة؛ لذا فإنّ افتتاح هذا المركز بشكلٍ قانونيّ، سيؤدّي إلى عدم قبول أيّ طلبات استردادٍ للقطع المسروقة الّتي ستكون محفوظة ضمنه.

خاتمة

لقد اتّسمت الأطر القانونيّة الّتي تحكم الاستيلاء على الممتلكات الثّقافيّة الاستعماريّة، وإعادتها، بالاستمراريّة الاستعماريّة، وما بعد الاستعماريّة طيلة القرن العشرين. وبينما ضغطت البلدان، والمجتمعات الأصليّة من أجل إعادة الممتلكات، دافعت القوى الاستعماريّة السّابقة بنشاط عن الحفاظ على الوضع الرّاهن الّذي خلقته الحال الاستعماريّة. لقد اعتمدوا على تقنيّات الابتعاد، أي فصل الماضي الاستعماري عن علاقات الحاضر من خلال الحواجز الزّمنيّة، والمفاهيم الّتي تخفي المخالفات، والثّغرات القانونيّة، والغموض، أو العقبات الّتي تعترض العودة. فعلى سبيل المثال عندما أقرّ الرّئيس الفرنسي ماكرون عودة الممتلكات الثّقافيّة المسروقة من دولة بنين (Benin) صرّحت وزيرة الثّقافة الفرنسيّة باشلو (Bachelot) تعقيبًا على ذلك إلى أنّ مشروع القانون ليس عامًّا في نطاقه؛ فهو ينطبق فقط على مجموعةٍ محدّدة من الأشياء الّتي يدرجها صراحةً؛ لذا حتّى لو تمّ عدّ الممتلكات المعنيّة قد تمّ الاستيلاء عليها أثناء الحرب، فإنّ إقرار مشروع القانون هذا لن يكون له أثر التّشكيك في شرعيّة ملكيّة بلدنا لأيّ ممتلكات، تمّ الحصول عليها في سياق نزاع مسلّح. وهذا النّمط من الاكتساب، المستبعد تمامًا اليوم، لم يكن محظورًا بموجب أيّ قاعدةٍ في أوقات أخرى، لا في فرنسا، ولا في أيّ بلدٍ آخر في العالم. إنّ قواعد القانون، والمبادئ الأخلاقيّة الّتي أصبحت الآن ساريةً لحسن الحظّ، لا يمكن تطبيقها على القضايا الماضية[2]. وختامًا يمكن القول إنّه في نهاية المطاف، كانت عمليّات الاستيلاء الاستعماريّة تتعلّق بما هو أكثر بكثير من مجرّد قطع أثريّة.

1. .https://www.france24.com/ar/20161101

2. C.Stahn; 2023, P.378 -536.

لائحة المصادر والمراجع

١. البني، عدنان الأسعد خالد، تدمر أثريًّا تاريخيًّا سياحيًّا، (د. ت).

2. Bulletin de la société Nationale des Antiquaires de France; 1987, Robert du Mesnil du Buisson.
3. Chamonard; 1920, A propos du Service des antiquités de Syrie, Syria, Tome 1.
4. Dussaud R; 1956, L'œuvre scientifique syrienne de M. Charles Virolleaud, Syria XXXIII (Hommage à Charles Virolleaud, membre de l'Institut).
5. Edwell P-M; 2008, Between Rome and Persia, Routledge, London.
6. Emberling G; 2010, Pioneers to the Past, The university of Chicago.
7. Ferris N, Harrison R, and Wilcox M; 2014, Rethinking Colonial Pasts through Archaeology, Oxford Scholarship Online.
8. Hitzel F; 2010, Osman Hamdi Bey et les débuts de l'archéologie Ottomane, Turcica.
9. Gelin M; 2005, L'Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, (1946- 1977), Syria, Tome 82.
10. Gelin M, Chanteau J, Nicolas C; 2017, Archéologie et patrimoine au Moyen-Orient: passé retrouvé, passé recomposé. Le Moyen-Orient, 1876-1980, Atlande.
11. Gran-Aymerich È; 2016, Les chercheurs du passé (1798-1945) Aux sources de l'archéologie, CNRS Éditions, Paris.
12. Ghobrial J-P; 2016, The Archive of Orientalism and its Keepers: Re-Imagining the Histories of Arabic Manuscripts in Early Modern Europe, Past & Present, Volume 230, Issue suppl_11.
13. Gillot L; 2010, Towards a Socio-Political History of Archaeology in the Middle East: The Development of Archaeological Practice and Its Impacts on Local Communities in Syria, Bulletin of the History of Archaeology 20 (1).
14. Griswold S, 1935, Locating Archaeological Expertise: Debating Antiquities Norms in the A Mandates, 19181926, Experts et expertise dans les mandats de la société des nations: figures, champs, outils, Library of Congress.
15. Koçak A; 2011, The Ottoman Empire and Archaeological Excavations: Ottoman Policy from 1840-1906, Foreign Archaeologists, and the Formation of the Ottoman Museum, Isis Press.
16. Lydon J, Rizvi U; 2010, Handbook of Postcolonial Archaeology. Walnut Creek: Left Coast Press.
17. Matheson S-B; 1982, Duraeurpos the ancient city and the Yale collection, Yale University Art Gallery.

18. Moro-abadia O; 2006, The History of Archaeology as a 'Colonial Discourse', Bulletin of the History of Archaeology, n16.
19. Ousterhout R- G; 2010, Archaeologists and Travelers in Ottoman Lands, Expedition Magazine 52.
20. Posocco L; 2021, Osman Hamdi Bey and the Dawn of the Ottoman Museum: a Bourdieusian Approach, International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), Volume 8, Issue 10.
21. Poulos A –H; 2000, The 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict: An Historic Analysis, International Journal of Legal Information, 28.
22. Renan R; 1864, Mission de Phénicie, L'imprimerie Impériale De France, France.
23. Sartre-Fauriat A, Sartre M ; 2008, Palmyre: La cité des caravanes, Gallimard, France.
24. Stanley-Price N; 2001; The Ottoman Law on Antiquities (1874) and the founding of the Cyprus Museum; Cyprus in the 19th century A. D. Fact, fancy and fiction, Oxbow Books.
25. Stahn C, 2023, Colonial and Post-colonial Continuities in Culture Heritage Protection: Narratives and Counter narratives, Confronting Colonial Objects: Histories, Legalities, and Access to Culture, Oxford University Press.
26. Stahn C; 2020, Reckoning with Colonial Injustice: International Law as Culprit and as Remedy, LJIL 33.
27. Stoneman R; 1994: Palmyra and its Empire: Zenobia's Revolt against Rome, Ann Arbor.
28. Verhoeven J, Visscher C De; 2000, Living and Thinking International Law, EJIL11.
29. Wood R; 1753, The Ruins of Palmyra, otherwise Tedmor, in the Desart, London.

قراءات علميّة

يتناول هذا الباب قراءات علمية في مشاريع او كتب او اعلام مناهضة للاستعمار او مدافعة عنه بغية إعطاء صورة واضحة للقارئ عن المشهد الاستعماري.

جاك فوكارو(فرانس أفريك): صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا ما بعد الاستعمار

د. دعاء عبد النبي حامد

قراءة في كتاب قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين لمؤلفه السيد الدكتور عبد الهادي الحكيم

د. فرقان الحسيني

جاك فوكار و(فرانس أفريك):
صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا ما بعد الاستعمار

د. دعاء عبد النبي حامد[1]

المُلخّص

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على شخصيّة جاك فوكار (Jacques Foccart) ودوره المحوري في صياغة السياسة الإفريقيّة لفرنسا خلال فترة ما بعد الاستعمار، إذ ارتبط اسمُه ارتباطًا وثيقًا بمفهوم (فرانس أفريك) الذي يعكس شبكة المصالح الفرنسيّة في القارة الإفريقيّة. فمن خلال عمله مستشارًا للرئيس شارل ديجول، ثم لبومبيدو، أصبح فوكار مهندسًا لشبكةٍ واسعةٍ من العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي مكّنت فرنسا من إعادة إنتاج استعمارها في صورةٍ جديدةٍ تُعرف بالاستعمار غير المباشر أو (الاستعمار الجديد).

تسعى الدراسة إلى الكشف عن طبيعة هذه الشبكة، وآليات تدخّل فرنسا في الشؤون الإفريقيّة، وكيف أسهم فوكار في هندسة علاقاتٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ وأمنيّةٍ جعلت الاستقلال الإفريقي شكليًّا في كثيرٍ من الحالات. كما تقدّم الدراسة قراءةً نقديّةً لممارسات فوكار، مبيّنةً إسهاماته في تعزيز التبعيّة السياسيّة والاقتصاديّة للأنظمة الإفريقيّة تجاه فرنسا. تركز الدراسة على تحليل أدوات فوكار في إدارة النفوذ الفرنسي بإفريقيا: من التدخّلات العسكريّة ودعم الأنظمة السلطويّة، إلى توظيف الاقتصاد والشركات متعدّدة الجنسيّات كوسائل هيمنة. كما تسعى إلى تقديم قراءةٍ نقديّةٍ لإرثه السياسي الذي لا يزال يلقي بظلاله على العلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة حتى اليوم.

الكلمات المفتاحيّة: إفريقيا، جاك فوكار، فرانس أفريك، النفوذ الفرنسي، الهيمنة، التبعيّة، الاستعمار الجديد.

---

١. باحثة دكتوراه تخصّص فلسفة إفريقيّة حديثة ومعاصرة - كلية الآداب جامعة القاهرة - مصر.

عنوان المقال:

Jacques Foccart and “Françafrique”: Neocolonial Networks of French Power in Post-Colonial Africa

المقدّمة

تُعدّ دراسة شخصيّة جاك فوكار مدخلاً أساسيًّا لفهم طبيعة العلاقة بين فرنسا وإفريقيا خلال القرن العشرين، ولا سيّما في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد مثّل فوكار ــ الذي عمل مستشارًا سياسيًّا للرئيس شارل ديجول (Charles de Gaulle) منذ عام ١٩٦٠م، ثم واصل عمله مع الرئيس جورج بومبيدو (Georges Pompidou) (رجل الظل) الذي صاغ وأدار سياسات فرنسا الإفريقيّة بعيدًا عن الأضواء الرسميّة.

لقد تميّز فوكار بقدرةٍ استثنائيّةٍ على بناء شبكةٍ من العلاقات الشخصيّة والسياسيّة مع قادة الدول الإفريقيّة، وهي شبكةٌ تجاوزت الأطر الدبلوماسيّة التقليديّة لتصبح نظامًا غير رسمي يعرف اصطلاحًا بـ (فرانس أفريك) (Françafrique). هذا النظام جسّد أحد أكثر أشكال الاستعمار الجديد تعقيدًا؛ إذ جمع بين استمرار الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة، وشرعنة تلك الهيمنة عبر دعم الأنظمة المحلّية التي ضمنت بدورها حماية المصالح الفرنسيّة.

تكمن أهميّة الدراسة في كونها لا تقتصر على استعراض السيرة السياسيّة لفوكار، وإنّما تهدف إلى تقديم قراءةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ لدوره من خلال:

- الكشف عن آليات النفوذ الفرنسي في إفريقيا.
- إبراز كيف أسهم فوكار والشبكة الفوكاريّة في استمرار التبعيّة السياسيّة والاقتصاديّة.
- تحليل إرث فوكار من منظورٍ نقديّ يربطه بمفهوم الاستعمار الجديد.

تدور الدراسة حول عدّة محاور أهمّها:

المحور الأول: جاك فوكار رجل الظلّ في الإليزيه.

المحور الثاني: مفهوم (فرانس أفريك) وآليات السيطرة على إفريقيا.

المحور الثالث: التدخلات العسكرية والانقلابات الفرنسيّة في إفريقيا.

المحور الرابع: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

وتستند الدراسة إلى منهجيّةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ، تجمع بين التحليل التاريخي والسياسي.

المحور الأول: جاك فوكار رجل الظلّ في الإليزيه

أولاً: النشأة والخلفيّة السياسيّة

وُلد جاك فوكار في ٣١ من شهر أغسطس عام ١٩١٣م، في مدينة أمبريرلي فالي ماين (Ambrières-les-Vallées) في غرب وسط فرنسا، لعائلة من المزارعين البيض من جزيرة كوادلوب بمنطقة الكاريبي وعمل بالتجارة قبل اندلاع الحرب العالميّة الثانية حيث كان يدير شركة للاستيراد والتصدير[١]. عرف فوكار بسيد إفريقيا (Monsieur Afrique)؛ فهو مدير الشبكة الفوكاريّة وقائدها، حيث كان أمين عام للشؤون الإفريقيّة في عهد الرئيسين الفرنسيين شارل ديجول، وجورج بومبيدو، فكان رجل مخابرات فرنسا في إفريقيا ومهندس الاستعمار الحديث بشقّيها الاقتصادي والسياسي، يتحرّك في إفريقيا بصفة رجل أعمال تارةً، وبصفته دبلوماسيًّا فرنسيًّا متخصّصًا في الشؤون الإفريقيّة تارةً أخرى. لعب دورًا محوريًّا في الحفاظ على النفوذ الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء[٢].

خلال الحرب العالمية الثانية عمل فوكار رقيبًا في الجيش الفرنسي، ثم التحق بالمقاومة بعد هدنة ١٩٤٠، سريعًا ما انخرط تحت قيادة ديجول. وبعد استقالة هذا الأخير في يناير ١٩٤٦م، عاد فوكار إلى أعماله التجاريّة، غير أنّه كان من بين المؤيّدين بضرورة الإعداد لعودة الجنرال إلى الحكم. كان فوكار من أوائل الداعين إلى تأسيس حزب سياسيّ ديجولي وهو حزب «تجمّع الشعب الفرنسي» «RPF». وفي عام ١٩٥٤م، أصبح فوكار أمينًا عامًّا لتجمع الشعب الفرنسي. انتمى فوكار إلى ما كان يُعرف بـ (أكاديمية الجولية)، أي تلك الدائرة الضيّقة من سبعة أو ثمانية رجال التفّوا حول ديجول في اللحظات المفصلية، مثل تأسيس الجمهوريّة الخامسة في يونيو ١٩٥٨م، خلال الحرب العالميّة الثانية[٣].

ثانيًا: فوكار والمكتب الإفريقي في الإليزيه

عام ١٩٦٠م، مع موجة استقلال المستعمَرات الفرنسيّة في إفريقيا، قرّر ديجول إنشاء (خليّة الشؤون الإفريقيّة والمدغشقريّة) داخل قصر الإليزيه. أوكلت هذه الخليّة إلى جاك فوكار، الذي

---

١. محمد الأمين سوادغ، الفوكارية والفكاريون في إفريقيا، ص ٥.

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9

٢. المرجع السابق.

3. Douglas Johnson.Obituary: Jacques Foccart. The Independent. https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-jacques-foccart-1273923.html

أصبح منذ ذلك الحين العقل المدبّر للسياسة الفرنسيّة في إفريقيا. كان فوكار هو العقل المدبّر للتحرّك الفرنسي في إفريقيا، وصاحب شبكة الاستخبارات الخاصّة التي أنشأها وأدارها هناك. وبعد استقالة ديجول، احتفظ به الرئيس بومبيدو في موقعه بعد شيءٍ من التردّد، بينما لم يستعن به لا جيسكار ولا ميتران (مع أنّ شيراك استشاره أثناء تولّيه رئاسة الوزراء بين ١٩٨٦ و١٩٨٨م). وفي عام ١٩٩٠م، بدا من المعقول بحكم سنّه (٧٧ عامًا آنذاك) والظروف المحيطة أنّ مسيرته النشطة قد انتهت. لكن في عام ١٩٩٥م، ومع انتخاب جاك شيراك رئيسًا للجمهوريّة، كان من أوائل قراراته إخراج فوكار من تقاعده وتنصيبه مستشارًا خاصًّا في الإليزيه[1]. كان استدعاء جاك فوكار إلى قصر الإليزيه بمجرد انتخاب شيراك، دلالةً على رغبته في استعادة السياسة الإفريقيّة التي اتبعها شارل ديجول، وأنّ شيراك لا ينوي تغيير السياسة الفرنسيّة تجاه إفريقيا، وكانت وفاة فوكار في ١٧ مارس عام ١٩٩٧ في باريس بمنزلة نهاية لعصر العلاقة الخاصّة بين فرنسا وإفريقيا، إذ بدأ استبدال رؤساء الدول الإفريقيّة بجيلٍ جديدٍ من الأفارقة، أكثر قربًا تجاه فرنسا.

المحور الثاني: مفهوم (فرانس أفريك) وآليات السيطرة على إفريقيا

دأبت فرنسا والنخبة الفرنسيّة الحاكمة على تبنّي نهجٍ أبويّ في علاقتها بإفريقيا ونخبتها الحاكمة؛ فمنذ رئاسة شارل ديجول وصولاً إلى ميتران وساركوزي وهولاند وماكرون، اتّسمت علاقات فرنسا بإفريقيا بمزيجٍ من الأبويّة والبراغماتيّة. أبرمت فرنسا في عهد الرئيس ديجول سلسلةً من الاتفاقيّات الثنائيّة والمعاهدات مع القادة السياسيّين في إفريقيا بعد الاستقلال؛ من أجل البقاء والسيطرة بشكلٍ فعّالٍ فيما يتعلّق بالدبلوماسيّة والسياسة، في ظلّ اهتمامها بالاقتصاد والجيش وجوانب أخرى من الحياة الوطنيّة في مستعمراتها السابقة، وترسخّت هذه الاتفاقيات في إطار سياسة فرنسا في التعامل مع إفريقيا بعد الاستقلال، والمعروفة باسم (الفرنسيّة الإفريقيّة). بدأ الجنرال ديجول، مهندس العلاقات الفرنسيّة مع إفريقيا ما بعد الاستقلال، ومستشاره للشؤون الإفريقية، جاك فوكار، السياسة التي تلت عودة الجنرال ديجول إلى السلطة رئيسًا لفرنسا عام ٨١٩٥م[2].

1. Ibid.

2. Saka, Luqman. (2023). FRANÇAFRIQUE: FRANCO-AFRICAN RELATIONS AND FRENCH MILITARY ENGAGEMENT IN POST-COLONIAL AFRICA. Brazilian Journal of African Studies. Porto Alegre. V. 8. N. 16. P. 46. https://doi.org/10.22456/2448-3923.128355

أولاً: نشأة مفهوم (فرانس أفريك)[١] (Françafrique)

ولدت الشبكة الفوكاريّة في فرنسا عقب نضال الأفارقة من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي بقيادة شارل ديجول، وهي شبكةٌ خطيرةٌ لها أهداف أهمّها السيطرة على إفريقيا اقتصاديًا وتقنين الاستعمار الحديث لمستعمرات فرنسا في إفريقيا، ثم اتّسعت نفوذها حسب مصالحها إلى غير مستعمرتها في إفريقيا تحت اسم (فرنس أفريك)، وهي شبكةٌ فوكاريّة متعدّدة الأطراف، كُلِّف فوكار بإدارتها. كانت الشبكة الفوكاريّة اقتصاديةً، لكنها تحوّلت إلى سياسيّةٍ وعسكريّة. فجاك فوكار وشارل ديجول هما الأبوان المؤسّسان لاستعمار فرنسا الحديث لإفريقيا[٢].

نشأت شبكات فوكار من التدخّل الفرنسي في الشؤون الإفريقية، الذي يعود لسببين رئيسين: الأوّل هو ضمان وصول فرنسا المتميّز إلى الصناعات الاستخراجيّة في إفريقيا جنوب الصحراء

١. (الخليّة الإفريقيّة)، بدءًا من شارل ديجول وخبيره في الشؤون الإفريقية جاك فوكار. على مدى نصف القرن الماضي، أشرفت (الخليّة الإفريقيّة) السريّة والقويّة على المصالح الاستراتيجيّة لفرنسا في إفريقيا، حيث سيطرت على مساحةٍ واسعةٍ من المستعمَرات الفرنسيّة السابقة. بصفتها قيادةً عامة، تستخدم الخليّة الجيش الفرنسي كمطرقة لتثبيت القادة الذين تراهم ودودين للمصالح الفرنسيّة، ولإزالة أولئك الذين يشكّلون خطرًا على استمرار النظام.

وبعيدًا عن القنوات الدبلوماسيّة التقليديّة، ترفع الخليّة تقاريرها إلى شخصٍ واحدٍ فقط، وهو الرئيس. في عهدي شارل ديجول وجورج بومبيدو، تولّى جاك فوكار رئاسة الخليّة، بدعمٍ من فرنان ويبو. وفي عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ترأّس رينيه جورنياك، القاضي السابق في المستعمَرات حتى عامٍ ١٩٨٠، خلية إفريقيا. ثم حلّ محلّه مارتن كيرش، القاضي في ديوان المحاسبة. وتعاقب أربعة مستشارين أفارقة برئاسة فرانسوا ميتران: غي بين من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦م، وجان أوديبير من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨م، وجان كريستوف ميتران (بابا ما ديت) من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢م، وبرونو ديلاي من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥م. وقد كان نشاط الخلية أقلّ في عهد ميتران.

وفي عهد الرئيس جاك شيراك، كان ميشيل دوبوش مستشارًا للخليّة الإفريقيّة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢م. وخلال حملة إعادة انتخابه، عينّ جاك شيراك ميشيل دو بونيكورس، الذي ظلّ في منصبه حتى خلفه ساركوزي. ضمّت الخليّة أليوت ماري (وزير الدفاع) ورئيس المديرية العامة للأمن الخارجي بيير بروشان. وقد ساعدتهم شبكةٌ من العملاء الفرنسيين المكلّفين بالعمل سرًّا في إفريقيا، والمتمركزين في فرنسا.

في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي، كان مستشار إفريقيا هو برونو جوبير. وبصفته مستشارًا غير رسمي، روبرت بورجي وكلود غيان. ثم تم استبدال جوبير بأندريه بارانت من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢م. في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، ترأستها هيلين لو غال ومساعدها توماس ميلونيو إلى جانب أصدقاء هولاند الموثوق بهم، جان إيف لودريان (وزير الدفاع) ورئيس أركانه العسكريّة الشخصيّة، الجنرال بينوا بوغا. في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، مستشار إفريقيا هو فرانك باريس، مع ماري أودوارد كمساعدة. في يوليو ٢٠٢٣. كانت الخلية الإفريقيّة، التي يقودها هؤلاء الرؤساء الأساسيّون، تتلقى المساعدة عادةً من وزراء الدفاع والمديريّة العامّة للأمن الخارجي الذين أخذوا سياساتهم الإفريقيّة مباشرةً من الرئيس.

٢. محمد الآمين سوادغو،الفوكارية والفوكاريون في إفريقيا ص ٢، ٥.

الكبرى، والثاني هو مواجهة الشيوعيّة والنفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة في هذا الجزء من العالم.

وقد وصف أشيل مبيمبي مفهوم (فرانس أفريك) على النحو الآتي: «غالبًا ما يشُار إلى (فرانس أفريك) كما لو أنّها تتألّف فقط من عددٍ قليلٍ من الوسطاء والمبعوثين والمكاتب العاملة في الخفاء. ولكن ما هي إن لم تكن نموذجًا للسيطرة والهيمنة دون مسؤولية؟ نظامٌ واسع النطاق قائمٌ على الاستيعاب المتبادل والفساد المتبادل لشرائح من النخب الفرنسيّة والإفريقيةّ، (فرانس أفريك)، وهو نموذج معكوس لإنهاء الاستعمار، يحكمه جميع أنواع الترتيبات الخاصّة والمحسوبيّة، وتدعمه سلسلةٌ من الممارسات غير القانونيّة، حتى الإجراميّة منها. يعتمد هذا النظام التابع والمسيطر، من أجل بقائه، على استمرار أشكالٍ من القوى الاستبداديّة في إفريقيا، وعلى إرث السياسة الفرنسيّة الإفريقيّة دون أيّ ديمقراطيّةٍ أو رقابةٍ برلمانيّة»[١].

أنشأ فوكار شبكته المركزيّة، بنحوٍ يبقى المسيطر الوحيد على الوضع في القارة الإفريقيّة، فكان يستمدّ معلوماته عن طريق أجهزة الاستخبارات والأجهزة السريّة والدبلوماسيّة، لكن أيضًا من رجال الأعمال والشخصيّات البارزة التي تعمل محليًّا، جنبًا إلى جنب مع الأجهزة السريّة وغالبًا ما يتمّ تجنيد المرتزقة. ونجح فوكار في خلق شبكة مصالح مهمّتها إبقاء دول غرب ووسط إفريقيا تحت سيطرة فرنسا، حتى بعد خروجها عسكريًا منها، فقد كانت فرنسا تعوّل كثيرًا على الخيرات الإفريقيّة، وليس من السهل أن تتخلّى عنها دفعةً واحدةً وبنحو نهائي. من خلال هذه الشبكة، ضمنت فرنسا الوصول إلى الموادّ الخام الإستراتيجيّة للقارة والسيطرة عليها (النفط واليورانيوم وغيرها)، كما ضمنت بقاء عدّة قواعد عسكريّة لها هناك، لحماية مصالحها العليا في القارة السمراء، فدون قواتٍ عسكريّةٍ لا يمكنها الحفاظ على بقائها في القارّة، كما حافظت من خلالها أيضًا على ولاء الدولٍ الإفريقيّة لها على المستوى السياسي[٢].

(فرانس أفريك) أداةٌ فرنسيّةٌ أطلقت بها الجمهورية الفرنسيّة عمليةً جديدةً من الحكم الاستعماري في أفقر قارات العالم. لم تظهر جوانب هذه الأداة إلاّ في منتصف تسعينيّات القرن الماضي مع ظهور حادثة «ELF». أسّست شركة «ELF» عام ١٩٦٧، وكانت تستهدف إفريقيا بوصفها شركةً

1. Tinasti, Khalid. (2016). Brazil and francophone Africa: Opportunities and challenges. BRICS Policy Center (BPC) Papers - V. 4 N. 05. P. 10.

٢. عائد عميرة، فوكار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول إفريقيا ص٤. /https://www.noonpost.com/٣٥٨٤٨

خاصّةً للنفط والتعدين. بعد استقلال الجزائر، حرُمت الشركة من عائدات النفط في الدولة الواقعة شمال إفريقيا. في هذه الحالة، احتاجت فرنسا إلى إيجاد موارد بديلة؛ لذلك، استخدام مبدأ الشبكة التي بناها فوكار لسنواتٍ عديدة، ليس فقط في الدول الإفريقيّة الناطقة بالفرنسيّة، بل أيضًا في المستعمَرات السابقة غير الفرنسيّة مثل أنغولا، للبحث عن موارد جديدة. عينّ ديجول وزير الدفاع بيير غيومات (Pierre Guillaumat) لرئاسة الشركة التي نفذت العديد من أنشطة (الخدمة السرية) مثل الرشوة والفساد وتمويل الحكومات والتدخّل في تعيين كبار المسؤولين والتسلل إلى أجهزة الدولة[1].

لأكثر من قرنٍ، خضعت عشرون دولةً أفريقيّةً للاستعمار الفرنسي. إلاّ أنّ الهيمنة الفرنسيّة في إفريقيا بدأت بالتراجع مع ظهور العديد من حركات التحرير والمقاومة. في هذه الحالة، كان على فرنسا أن تعتمد استراتيجيةً جديدةً لإطلاق عمليّةٍ استعماريّة جديدةٍ باسم تعميق العلاقات التاريخية مع إفريقيا. بحلول عام ١٩٦٠م، اقترح ديجول استقلال أربعة عشر دولة إفريقية. كان يميل إلى تبنّي استراتيجيّةٍ لجعل إفريقيا تقع في عمليّة استعمار أخرى لأكثر من نصف قرن. كان ديجول مقتنعًا بأنّ الثقل السياسي والاقتصادي لفرنسا في النظام الدولي يعتمد بنحوٍ أساسٍ على تلبية احتياجات الموادّ الخام؛ لهذا السبب، تولّى المهام الجديدة لهذه الاستراتيجيّة وزيران هما بييرغيومات (Pierre Guillaumat)، وجاك فوكار (Jacques Foccart)، وهما مصمّما نظام (فرنسا وإفريقيا)[2].

اتفق الفرنسيّون ومستعمراتهم السابقة عند الاستقلال على الالتزام بشروط ميثاقٍ استعماريّ جديد. كان هذا الاتفاق الاستعماري ــ إلى حدٍّ كبيرٍ ــ من تأليف جاك فوكار. حيث كان صاحب النفوذ الكبير، وهو من تفاوض على العهد الاستعماري مع دول غرب إفريقيا الفرنسيّة وإفريقيا الاستوائيّة الناشئة التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠م. دون تخطيطٍ مسبق، اضطر ديجول في عام ١٩٦٠م، إلى ارتجال هياكل لمجموعةٍ من الدول الصغيرة المستقلّة حديثًا، لكلٍّ منها عَلَمٌ ونشيدٌ وطنيّ، ومقعدٌ في الأمم المتحدة، ولكن غالبًا ما كانت تفتقر إلى أيّ شيءٍ آخر، باستثناء فريق كرة قدم. وهنا برز دور فوكار المحوري، إذ كان مهندس سلسلة اتفاقيّات التعاون مع كلّ دولةٍ جديدةٍ في قطاعات الماليّة والاقتصاد والثقافة والتعليم والجيش.

1. Afsar, Onder Aytac & El-Hayanı, Abdelhafid. (2023). The impact of French foreign policy towards Africa on the external migration policy of the European Union. Acta Politica Polonica. (56). P. 64.

2. Ibid. P. 65.

في البداية، كانت هناك إحدى عشرة دولة مشاركة: موريتانيا، والسنغال، وكوت ديفوار، وداهومي (بنين حاليًا)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا)، والنيجر، وتشاد، والغابون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو برازافيل، ومدغشقر. كما تم ضم توغو والكاميرون، وهما إقليمان مشمولان سابقًا بوصاية الأمم المتحدة. وكذلك، في وقتٍ لاحق، كان الأمر كذلك بالنسبة للمال والأراضي البلجيكيّة السابقة (رواندا-أوروندي، رواندا وبوروندي الآن، والكونغو كينشاسا)، وبعض الأراضي البرتغاليّة السابقة، وجزر القمر وجيبوتي، التي كانت أيضًا تحت الحكم الفرنسي لسنواتٍ عديدةٍ ولكنّها أصبحت مستقلّةً في السبعينيّات[1].

استندت وظيفة شبكة فرنس أفريك بنحوٍ أساسٍ إلى استخدام حقائب دبلوماسيةٍ سريّةٍ لم تكن خاضعةً لسيطرة أو تحقيق الدولة أو وزارة الخارجيّة الفرنسيّة. كان هذا الإجراء يدُار مباشرةً من قبل الرئيس. لا تتعامل هذه الشبكة مع القضايا الاقتصاديّة فحسب، بل تتعامل أيضًا مع إنجاز العديد من المهام السياسيّة بما في ذلك الانقلابات، وترشيح الرؤساء والزعماء، وتمويل الحركات التمرديّة، وتنفيذ الاغتيالات السياسيّة[2]. إنّ (فرانس أفريك) لم تكن مجرد مفهوم سياسي، بل كان كانت نظامًا غير رسمي أعاد إنتاج التبعيّة الاستعماريّة تحت غطاء الاستقلال، حيث استمرت فرنسا في التحكّم بالسياسة، والاقتصاد، والأمن في عددٍ كبيرٍ من الدول الإفريقيّة الناطقة بالفرنسيّة.

ثانيًا: الأداة الاقتصاديّة – الشركات الفرنسيّة والموارد الطبيعيّة

يُعدّ الاقتصاد حجر الزاوية في منظومة (فرانس أفريك). وقد اعترف ديجول بأنّ الرخاء الفرنسي مستمدٌّ من ثروات إفريقيا. في مارس ٢٠٠٨، قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك: «بدون إفريقيا، ستنزلق فرنسا إلى مرتبة القوة الثالثة [العالمية]»، وكان سلف شيراك، فرانسوا ميتران، قد حذّر في عام ١٩٥٧ من أنّه: «بدون إفريقيا، لن يكون لفرنسا تاريخٌ في القرن الحادي والعشرين». إنّ وجود هذه المستعمَرات الافتراضيّة يسمح لفرنسا ليس فقط بالوصول إلى ثروة إفريقيا بل السيطرة عليها[3].

بسطت فرنسا نفوذها الاقتصادي على إفريقيا في عدّة اتجاهات؛ أولها السيطرة على الموادّ

1. Busch, Gary K. (2023). The Long Overdue Exit of France from Africa. P.4. https://www.academia.edu/105547364/The_Long_Overdue_Exit_Of_France_From_Africa

2. Afsar, Onder Aytac & El-Hayanı, Abdelhafid. (2023). P. 65.

3. Busch, Gary K. (2023). P.3.

الخام؛ كان ميثاق الاستعمار أكثر من مجرد اتفاقية لنشر جنود في جميع أنحاء إفريقيا؛ فقد ربط اقتصاد إفريقيا بسيطرة فرنسا دفاعيًّا. على سبيل المثال، وفقًا للملحق الثاني من اتفاقيّة الدفاع الموقعّة بين حكومات الجمهوريّة الفرنسيّة، وجمهوريّة ساحل العاج، وجمهوريّة داهومي، وجمهورية النيجر في ٢٤ أبريل/نيسان ١٩٦١، تتمتع فرنسا بالأولويّة في الحصول على تلك الموادّ الخام المصنّفة على أنّها استراتيجيّة. في الواقع، ووفقًا للمادة ٢ من الملحق، «تُبلغ الجمهوريّةُ الفرنسيّة جمهوريةَ ساحل العاج (والدولتين الأخريين) بانتظام بالسياسة التي تنوي اتباعها بشأن الموادّ الخام والمنتجات الاستراتيجيّة، مع مراعاة الاحتياجات العامّة للدفاع، وتطوّر الموارد، وحالة السوق العالميّة». وقد تمتع الفرنسيّون بحقّ الوصول المستمر إلى المواد الاستراتيجيّة. وشملت المجموعة الأولى من الموادّ الاستراتيجيّة المدرجة الهيدروكربونات السائلة أو الغازيّة. وشملت المجموعة الثانية اليورانيوم، والثوريوم، والليثيوم، والبريليوم، وخاماتها ومنتجاتها الثانوية[1].

أمّا العنصر الثاني في (فرانس أفريك)، وهو أهمّ العناصر حيث أدّى الدور الأهم في هيمنة الدول الناطقة بالفرنسيّة، ألا وهو قطاع الأعمال الفرنسي. فمع بدء تعافي الاقتصاد الفرنسي بعد عام ١٩٥٠م، بدأت الشركات الفرنسيّة الخاصّة وشبه الحكوميّة في الاستيلاء على سيطرة فرنسا على التجارة الإفريقيّة. كما بدأت هذه الشركات في التحرّك بقوةٍ بحثًا عن ملاذٍ آمنٍ في أسواق إفريقيا الناطقة بالفرنسيّة المحمية. ولا يزال العديد من هذه الشركات، إن لم يكن معظمها، في إفريقيا، لحماية أسواقها الاحتكاريّة المرخّصة التي منحتها إيّاها السياسة الاستعماريّة الفرنسيّة. وأصبحت هذه الشركات القوّة الفاعلة في (فرانس أفريك). وتشمل هذه الشركات:

-شركة بولوري (Bolloré) (شركة رائدة في مجال النقل البحري الفرنسي)، وهي المشغّل الرئيس للنقل البحري إلى جانب ساغا (Saga) وإس دي في (SDV) ودلماس (Delmas)، تسُيطر على الميناء والنقل البحري في جميع أنحاء منطقة غرب إفريقيا. كما تسُيطر على خطّ السكة الحديد الإيفواري – البوركيني سيتاريل (Sitarail). ورغم انسحابها، حافظت على مكانتها الرائدة في مجال التبغ والمطاط.

- احتلّت شركة بويوغ (Bouygues)، ــ الشركة الرائدة في مجال البناء والأشغال العامّة في فرنسا، والموجودة أيضًا باسم«Vinci» الشركة الثانية في مجال الأشغال العامّة في فرنسا ــ المرتبة الأولى في مجال البناء والأشغال العامّة، إلى جانب شركة كولاس (Colas) الشركة الثالثة في مجال

1. Ibid. P. 5.

الطرق كما أنّها تسيطر، من خلال الخصخصة والحصول على الامتيازات، على توزيع المياه وإنتاج وتوزيع الكهرباء، فضلاً عن استغلال النفط الإيفواري مؤخرًا.

- تهُيمن شركة توتال (Total) ــ أكبر شركة نفطٍ فرنسيّةٍ اندمجت مع شركة «ELF» ــ على قطّاع النفط والغاز، وتمتلك المئات من محطّات الوقود. كما تمتلك العديد من امتيازات النفط والغاز.

- تعدّ شركة فرانس تيليكوم (France Telecom) (السابعة من حيث الترتيب بين الشركات في فرنسا والرائدة في قطاع الاتصالات) المساهم الرئيس في العديد من امتيازات الاتّصالات في المنطقة.

-وفي قطاع البنوك والتأمين، هناك بنك «Société Générale» البنك السادس في فرنسا، وبنك «Credit Lyonnais»، وبنك «BNP-Paribas»، وبنك «AXA» ثاني أكبر شركة في فرنسا، والشركة الرائدة في قطاع التأمين.

بعد ستّين عامًا تقريبًا من الاستقلال، ما تزال فرنسا تسيطر على معظم البنية التحتيّة في إفريقيا الناطقة بالفرنسيّة. شركات الطيران والهاتف والكهرباء والمياه، وبعض البنوك الكبرى، تخضع لسيطرةٍ فرنسيّةٍ إلى حدٍّ كبير. ويؤكّد تقرير قدُمّ إلى الأمم المتّحدة عام ٢٠٠٦م المكانة المتميّزة لفرنسا في بلدٍ مثل ساحل العاج، والذي أفاد بأنّ الفرنسيين يمتلكون ٤٥ ٪ من الأراضي، ومن اللافت للنظر أنّ مباني رئاسة الجمهوريّة والجمعيّة الوطنيّة الإيفواريّة تخضع لعقود إيجارٍ مبرمةٍ مع الفرنسيّين[1]. ومن ناحيةٍ أخرى ترتبط فرنسا باتفاقيات تعاوُنٍ نقدي، مع ثلاث مناطق نقديّةٍ إفريقيّة، وهي الاتّحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجمعيّة الاقتصاديّة والنقديّة لوسط إفريقيا، واتّحاد جزر القمر، ومن خلال التحكُّم في الفرنك الخاصّ بالمناطق النقديّة الإفريقيّة الثلاث، المرتبط بالفرنك الفرنسي ومن بعده اليورو، تمكّنت فرنسا من الهيمنة الكاملة على اقتصاد دول هذه المناطق النقديّة، التي كانت جميعها مستعمَراتٍ فرنسيّة باستثناء غينيا بيساو، وهو ما أسهم بدرجةٍ كبيرةٍ في تحقيق مصالح فرنسيّةٍ اقتصاديّة، تُصنَّف كمصالح حيويّةٍ على أقلّ تقدير[2].

ومن ثم هيمنت فرنسا (الشبكة الفوكاريّة) على الاقتصاد الإفريقيّ من خلال السيطرة على المعادن والموادّ الخام من جهة، والسيطرة على الشركات الكبرى من جهة أخر بالإضافة إلى السيطرة على السوق النقدي (الفرنك الإفريقي) من جهةٍ ثالثةٍ ممّا مكّن فرنسا من نهب ثروات إفريقيا الفرنسيّة

1. Ibid. P. 11, 12.

٢. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، ص ٨.

التي تعدّ رافدا مهمًّا للنهضة الاقتصاديّة الفرنسيّة، بما يحقّقه لمواطنيها من تعزيز الرفاهيّة الاقتصاديّة والأمن الغذائي، ذلك بأنّ المستعمَرات الفرنسيّة الإفريقيّة، كانت وما تزال المصدر الرئيس للسلع الغذائيّة، والموادّ الخام اللازمة للصناعات الفرنسيّة.

ثالثًا: الأداة السياسيّة – الولاءات الشخصيّة والدعم للنخب الحاكمة

اعتمد فوكار على شبكةٍ من العلاقات الشخصيّة مع الرؤساء الأفارقة لضمان الولاء السياسي. لم يكن الأمر مجرد شراكةً بين دول، بل كان أقرب إلى علاقة راعي بعملائه؛ فرنسا تدعم بقاء الأنظمة في الحكم، في المقابل يضمن القادة الأفارقة استمرار الامتيازات الفرنسيّة في بلدانهم.

وقد شجّع هذا النموذج على انتشار أنظمةٍ سلطويةٍ وفسادٍ سياسيّ واسع؛ إذ عدّ القادة الأفارقة دعم فرنسا ضمانةً أساسيةً للاستمرار في السلطة. على سبيل المثال؛ علاقة فوكار مع فيليكس هوفويه - بوانيي (Felix Houphouet-Boigny) أوّل رئيس لساحل العاج، والذي كان بلا منازع أكثر القادة تأييدًا لفرنسا في فترة ما بعد الاستقلال في غرب إفريقيا. كان الرئيس بوانيي يرى أنّ الدول الإفريقيّة المستقلّة حديثًا (المستعمَرات الفرنسيّة السابقة) بحاجةٍ إلى الحفاظ على علاقاتٍ أوثق مع فرنسا. إلّا أنّ هذا لم يكن يعني تعزيزًا كليًّا وحصريًّا للمصالح الفرنسيّة في المستعمَرات السابقة على حساب المصالح الوطنيّة للدول المستقلة حديثًا[1].

اعتمد هوفويه - بوانيي على فرنسا في تثبيت سلطته مقابل تسهيل الاستثمارات الفرنسيّة في بلاده، خصوصًا في قطّاعي الكاكاو والبنية التحتيّة. كان يلقب بـ (رجل فرنسا في إفريقيا)، حيث لعب دور الوسيط بين فوكار وزعماء أفارقة آخرين. العلاقة بين الرجلين لم تكن علاقة دولةٍ بدولة فحسب، بل علاقة شخصيّة قائمة على الثقة والولاء المتبادل.

أيضًا العلاقة مع عمر بونغو (Omar Bongo) فبعد وفاة ليون إمبا نهاية سنة ١٩٦٧، تسلّم السلطة خليفتُه بونغو، الذي كانت فرنسا قد عيّنته[2]. شكّلت الغابون نقطةً استراتيجيّةً مهمّةً في شبكة فوكار بسبب ثروتها النفطيّة. ربطت فوكار علاقاتٌ قويّةٌ بعمر بونغو، الذي تولّى الحكم عام ١٩٦٧. أصبحت شركة «Elf Aquitaine» أداةً رئيسةً في هذه العلاقة، إذ استفادت من عقودٍ نفطيّةٍ طويلة الأمد مقابل دعم النظام السياسي لبونغو. هذه العلاقة كرّست نموذج (المصالح المتبادلة غير المتكافئة): فرنسا تحصل على النفط بأسعارٍ تفضيليّة، بينما يحصل بونغو على دعمٍ سياسيّ

1. Saka, Luqman. (2023). P. 46.

٢. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، ص ٤٦.

وعسكريّ يضمن استمراره في الحكم[١].

أيضًا أحمدو أهيدجو (Ahmadou Ahidjo) من أبرز رجال فرنسا في الكاميرون؛ هو صنيعة الفرنسيين، ودميةٌ يُحرّك جاك فوكّار خيوطها. بهدف إخضاع التمرّد الذي قادته حركة «UPC»، وهي حركةٌ استقلاليّةٌ كاميرونيّة، أسّسَ جاك فوكار مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس «SDECE» فرع إفريقيا، وأوكَلَ إدارتَها إلى موريس روبير (Maurice Robert). وكان جان فوشيفي (Fochivé Jean) على رأس إدارة الفرع الكاميروني «SEDOC». في سلك الشرطة أظهر جورج كونان (Georges Conan) الفرنسي المحترف المرعب، مواهبَه. أخيرًا، ومن أجل تحطيم مقاومة شعب الباميليك (Bamiléké)، أرسَلَ فوكار بناءً على طلب الحكومة الكاميرونيّة حملةً عسكريّةً فرنسيّةً بقيادة الجنرال ماكس بريان (Max Briand) الذي خَدَمَ لسنتين قائدًا لفوج المشاة الكاميروني «RIC» في الهند الصينيّة، وهو الفوج الذي اشتهر باسم (كسّارو الفييتناميين). بغية استئصال حركة «UPC» طبّق بريان الطرائق المُستَخدَمة في الهند الصينيّة والجزائر: معسكرات التجميع، وسياسة الأرض المحروقة، والقصف، وتدمير القرى[٢].

كانت العلاقات الشخصيّة بين السياسيّين الفرنسيّين والأفارقة ذات أهميّةٍ بالغةٍ في ترسيخ النظام. وعلى الرغم من أن ديجول نفسه فوضّ العلاقات إلى مستشاره في إفريقيا، جاك فوكارت ولم يزر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد الاستقلال - إلّا أنّ القادة المذعنين وجدوا مع ذلك معاملةً تفضيليّةً في باريس، ووطّدوا الروابط التي أقُيمت في الخمسينيّات مع سياسيّين من جميع الأحزاب في فرنسا. وبينما كانت جاذبيّة الثقافة واللغة الفرنسيّة مهمّةً لدى بعضهم، كان ضمان الدعم الفرنسي ضدّ المعارضين الداخليين أكثر أهميّةً لدى آخرين. وقد طوّر بعض قادة إفريقيا الفرنكوفونيّة، وخاصّة أولئك الذين نجوا لعدّة عقود، نفوذًا كبيرًا في باريس (مثلاً بشأن الترشيحات الدبلوماسيّة وتدفّقات المساعدات، وقلّبوا في كثيرٍ من النواحي العلاقات التي يتوقّعها المرء من النموذج الاستعماري الجديد للقوة الفرنسيّة). على سبيل المثال، كان الرئيس الإيفواري فيليكس هوفويه بوانيي فعّالاً في الدعم الدبلوماسي والعسكري الفرنسي للمتمرّدين البيافريين في الحرب الأهليّة النيجيريّة[٣].

1. Busch, Gary K. (2023). P. 11

٢. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحا، ص ٤٣.

3. Moncrieff, Richard. (2012). French Relations with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy. South African Foreign Policy and African Drivers Programme. P.7.

رابعًا: الأداة الثقافيّة

لم يقتصر النفوذ على السياسة والاقتصاد؛ بل امتدّ إلى المجال الثقافي من خلال تعزيز الفرنكوفونيّة كإطارٍ لغويّ وثقافيّ يربط إفريقيا بفرنسا. هذه الأداة الناعمة أسهمت في ترسيخ التبعيّة الفكريّة والثقافيّة، وجعلت اللغة الفرنسيّة وسيلةً لخلق نخبٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ مرتبطةٍ فكريًّا بالمركز الفرنسي. في الواقع أعتقدت فرنسا أنّ منظومة القِّيَم التي يعتنقها مواطنوها، صالحة للتطبيق عالميّا، ومن ثَم فهي جديرةٌ بالحماية والتعزيز، وتُعدّ إفريقيا بيئةً خصبةً لحماية هذه المنظومة وتعزيزها، وبخاصّة أنّ اللغة الفرنسيّة تُعد اللغة الرسميّة الأولى، ولغة التعليم في كلّ المستعمَرات الفرنسيّة في إفريقيا، وتُعدّ منظمة الفرانكفونيّة من أقوى الأدوات التي تعزّز حماية اللغة وتعزيزها، ومن ثَم القيم الفرنسيّة، ويُعدّ نشر اللغة والقِيَم والتقاليد الفرنسيّة في إفريقيا، ضِّمن المصالح الكبرى على أقلّ تقدير[١].

وفقًا لما تقدّم أنّ فوكار وآليات الشبكة الفوكاريّة المتعدّدة المستخدمة في إفريقيا عزّزت الوجود الفرنسي والسيطرة على زمام الأمور في إفريقيا؛ مما أسهم بنحوٍ مباشرٍ في استمراريّة الاستعمار الفرنسي بغطاءٍ جديدٍ تحت مسمّى (التعاون المشترك بين فرنسا وإفريقيا)، وهو في حقيقية الأمر استنزافٌ للموارد الإفريقيّة لصالح الدولة الفرنسيّة من جانب والخضوع الإفريقي من قبل الزعماء للبقاء في السلطة من جانبٍ أخر، وهو وضعٌ يؤدّي في نهاية المطاف إلى صعوبة عمليّة التنمية والنهضة الإفريقيّة.

المحور الثالث: التدخّلات العسكريّة والانقلابات الفرنسيّة في إفريقيا

لم تتردد فرنسا، عبر شبكة فوكار، في التدخّل العسكري المباشر لحماية مصالحها، أو لمنع أيّ تهديدٍ سياسيّ قد يغيّر موازين القوى. بدءًا من عقد الاستقلال (ستينيّات القرن العشرين)، نفذّت فرنسا العديد من العمليّات العسكريّة الحاسمة في إفريقيا. وبينما تباينت دوافع هذه التدخّلات العسكرية، فقد نشُرت معظم العمليّات لدعم أو تعزيز المصالح الاقتصاديّة والتجاريّة والسياسيّة الفرنسيّة الأساسيّة في إفريقيا. وحتى بالنسبة لتلك العمليات التي صيغت تحت ستار التدخّلات الإنسانيّة ومهام السلام، كانت هناك دائمًا مصالح اقتصاديّة أو سياسيّة أو مصالح وطنيّة أخرى لفرنسا تعمل كدوافع أساسيّة للتدخّل.

خطّطت فرنسا ومؤسّستها العسكرية، بدعم وتمويل من طبقة رجال الأعمال، للعديد من

١. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، ص ٩.

العمليّات والتدخّلات العسكريّة في إفريقيا، وموّلتها، على سبيل المثال؛ في ١٥ أبريل ١٩٧٤م، غضّ الجيش الفرنسي المتمركز في قاعدة في جمهوريّة النيجر الطرف عن قيام المقدّم سيني كونتشي (Seyni Kountche)، وهو رقيبٌ سابقٌ في الجيش الاستعماري الفرنسي، بانقلابٍ ناجحٍ ضدّ النظام المدني بقيادة الرئيس آنذاك حماني ديوري (Hamani Diori) كانت جريمة الرئيس ديوري، الحليف القوي، هي دعوته لإعادة التفاوض على الاتفاقيّة التجاريّة التي تقوم عليها امتياز تعدين اليورانيوم الفرنسي في جمهوريّة النيجر. أكثر من أيّ قوةٍ استعماريّةٍ أخرى[1].

أيضًا التدخّل الفرنسي في الغابون (١٩٦٤م) لإعادة الرئيس ليون إمبا إلى الحكم بعد انقلابٍ ضدّه. ظهرت بوادر من الديمقراطيّة بعد استقلال الغابون الذي أُعلِنَ في ١٧ تموز ١٩٦٠. تمسّك ليون إمبَا (Léon M,ba)، رجل فرنسا، بالسلطة وإن حافظ على إجراء الانتخابات. وفي ١٨ شباط ١٩٦٤، قام الجيش بإبعاده عن السلطة بلا مقاومةٍ، وكلّف أبرز المُعارضين المدنيين، وهو جان-هيلير أوبان (Hilaire Aubanne- Jean) بتولّ السلطة فسارَعَ إلى طمأنة السفير الفرنسي. لكن فوكار أقنع ديجول بقمع هذه الجريمة التي عدّها تمسّ هيبة فرنسا. وفي ١٩ شباط نَفَّذ فَوْجانِ من المِظلّيين إنزالاً في ليبرفيل (Libreville)، الأوّل هو فوج المِظلّيين السابع في مُشاة البحرية وقاعدته في داكار، والآخر قاعدته في بُوار (Bouar) في إفريقيا الوسطى. وكانا بقيادة موريس روبير(Maurice Robert) رئيس مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس «SDECE» فرع إفريقيا، وتمّت محاصرةُ مُعسكر (لالالا) (Lalala)فأطلَقَ الفرنسيّون النار فقُتِلَ ١٥ جنديًّا غابونيًّا. أُعيدَ ليون إمبا إلى السلطة وأُلقِيَ القبض على المعارضين. استعيدت الغابون من قِبل اختصاصيين فرنسيين، مثل جورج كونان الذي استخدم مواهبه في صفوف الشرطة الكاميرونيّة. وبعد وفاة إمبا نهاية سنة ١٩٦٧م، تسلّم السلطة خليفتُه بونغو (Bongo)، الذي كانت فرنسا قد عيّنته[2].

هذه التدخّلات جسّدت الوجه العسكري لـ (فرانس أفريك)، حيث لعب الجيش الفرنسي دور (شرطي القارة) لصالح باريس. في سياق الفرنسيّة الإفريقيّة ومن خلال سياساتها، انخرطت فرنسا في الأنظمة الاستبداديّة ودعمتها، وسهّلت الفساد الذي مارسته الأنظمة الصديقة وساعدته، ودعمت الأنظمة المتورّطة في انتهاكات حقوق الإنسان، وقدّمت المساعدة والدعم للديكتاتوريين

1. Saka, Luqman. (2023). P. 47.

٢. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحا، ص ٤٦.

والأنظمة الديكتاتوريّة، وشاركت في القضاء على الزعماء الوطنيين التقدّميين، ودعمت تكتيكيًّا وسهّلت تهريب الأسلحة وإجراء عمليات القتل غير المشروع[1].

كانت الخليّة الإفريقيّة هي التي قدّمت المشورة، ووجّهت وتحكّمت في الردّ الفرنسي على تحدّيات المبادئ الأساسيّة لـ (فرانس أفريك). والأمر المهم بشأن آثار (فرانس أفريك) على الدول الإفريقيّة هو أنّ الفرنسيين قاوموا أيّ تغيير محليّ في القواعد، وكان لديهم قواتٌ جاهزةٌ في إفريقيا لقمع أيّ قائدٍ ذي طموحاتٍ مختلفة. خلال الخمسين عامًا الماضية، وقع ما مجموعه ٦٧ انقلابًا في ٢٦ دولة أفريقية؛ ٦١ ٪ منها في إفريقيا الناطقة بالفرنسيّة.

- بدأ الفرنسيّون (تأديب) الزعماء الأفارقة، عندما أمروا باغتيال سيلفانوس أوليمبيو (Sylvanus Olympio) في توغو عام ١٩٦٣م، عندما أراد فرض عملته الخاصّة بدلاً من الفرنك الإفريقي.

- في يونيو/حزيران ١٩٦٢ ، أصدر أوّل رئيسٍ لمالي، موديبا كيتا (Modibo Keita) ، مرسومًا يقضي بمغادرة مالي منطقة اتفاقيّة التجارة الحرّة الإفريقيّة والتخلّي عن الميثاق الاستعماري. وكما حدث في توغو، دفع الفرنسيّون لجندي أفريقي سابق لقتل الرئيس. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٨م، نفذّ الملازم موسى تراوري انقلابًا، وقتل موديبا كيتا، وأصبح رئيسًا لمالي.

- أصبح استخدام فرنسا لأعضاء الفيلق الأجنبي الفرنسي السابقين لإزاحة الرؤساء المتمردين على الميثاق الاستعماري، أو اتفاقية إفريقيا الوسطى، أمرًا شائعًا. في الأول من يناير/كانون الثاني عام ١٩٦٦م، نفذّ جان بيدل بوكاس (Jean Bedel Bokassa) العضو السابق في الفيلق الأجنبي الفرنسي، انقلابًا ضدّ ديفيد داكو (David Dacko)، أوّل رئيسٍ لجمهورية إفريقيا الوسطى.

- في ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٦٦م، أصبح موريس ياميوغو (Maurice Yameogo) ، أوّل رئيسٍ لجمهوريّة فولتا العليا، التي تسمّى الآن (بوركينا فاسو)، ضحية انقلابٍ نفذّه أبو بكر سانجولي لاميزانا (Aboubakar Sangoule Lamizana)

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢م، نفذّ ماثيو كيريكو(Mathieu Kerekou)، الذي كان حارسًا أمنيًّا للرئيس هوبير ماغا (Hubert Maga) ، أوّل رئيسٍ لجمهوريّة بنين، انقلابًا ضدّ الرئيس.[2]

1. Saka, Luqman. (2023). P. 47.

2. Busch, Gary K. (2023). P.18.

- استخدم فوكار القوات الفرنسيّة لضمان انتصار الرئيس سنغور غير الدموي على رئيس الوزراء مامادو ضياء (Mamadou Dia) خلال الانتخابات الرئاسيّة في السنغال، نضال ما بعد الاستقلال في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢[1].

استطاعت فرنسا بسط نفوذها والتحكّم السياسي في تغيير الحكام الأفارقة، وتأييد الانقلابات عليهم، وترسيخ حكم الموالين الأفارقة لفرنسا، ولم تكتفِ فرنسا بسياسة الانقلابات، بل نفذّت عدة اغتيالاتٍ للحكّام الأفارقة المعارضين للمصالح الفرنسيّة في المنطقة. ومن بينها:

تم اغتيال مارين نغوابي (Marien Ngoubi) ، رئيس جمهورية الكونغو، في عام١٩٧٧ م.

في الكاميرون، قتُل فيليكس مومي (Felix Moumie) ، خليفة روبن أم نيوبي الذي أُغتيل سابقًا، بالتسمم بالثاليوم في جنيف في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠. وكان قاتله عميلاً فرنسيًّا، ويليام بيتشل (William Bechtel)، الذي انتحل صفة صحفي لمقابلة مومي في مطعم وسمّم مشروبه.

تم اغتيال فرانسوا تومبالباي (Francois Tombalbaye)، رئيس تشاد، على يد جنودٍ بقيادة ضبّاط من الجيش الفرنسي في عام ١٩٧٥م. ثم في ديسمبر ١٩٨٩، أطاح الفرنسيّون بحكومة حسين حبري (Hissan Habre) في تشاد، ونصبوا إدريس ديبي (Idriss Deby) رئيسًا؛ لأنّ حبري أراد بيع النفط التشادي لشركات النفط الأمريكيّة.

ولعلّ أكثرها مأساويةً كان اغتيال توماس سانكارا (Thomas Sankara)، رئيس بوركينا فاسو، عام ١٩٨٧م، استولى توماس سانكارا على السلطة بانقلابٍ شعبي عام ١٩٨٣م، في محاولة لقطع علاقات البلاد بالقوّة الاستعماريّة الفرنسيّة. أُطيح به واُغتيلَ في انقلابٍ قاده صديقه المقرّب ورفيق طفولته بليز كومباوري (Blaise Compaoré) بأوامر فرنسيّة.

في مارس/آذار ٢٠٠٣ ، أطاحت القوات الفرنسيّة والتشاديّة بالحكومة المنتخبة للرئيس أنجيفي ليكس باتاس (Ange-Felix Patasse) ، ونصبّت الجنرال فرانسوا بوزيزي (François Bozize) رئيسًا، بعد أن أعلن باتاس رغبته في انسحاب القوات الفرنسيّة من جمهورية إفريقيا الوسطى. وبعد بضع سنوات، أطاح الفرنسيون ببوزيزي أيضًا.

1. DeVore, Marc R. (2018). Preserving Power after Empire: The Credibility Trap and France's Intervention in Chad, 1968-72. p. 10. https://research-repository.st-andrews.ac.uk/bitstream/handle/10023/16067/De

في عام ٢٠٠٩م، دعم الفرنسيّون انقلابًا في مدغشقر بقيادة أندريه راجولينا (Andry Rajoelina) ضدّ الحكومة المنتخبة لمارك رافالومانانا (Marc Ravalomanana) الذي أراد فتح البلاد أمام استثمارات الشركات العالميّة في التعدين والبترول ورفض السماح لشركة توتال برفع سعر النفط المتعاقد عليه من جانب واحد بنسبة ٧٥٪.

استخدمت فرنسا قوّاتها في ساحل العاج للتحريض على محاولة الإطاحة بحكومة غباغبو (Gbagbo) المنتخبة ديمقراطيًّا. وعندما فشلت الانتفاضة لإسقاطه، قسمت القوات الفرنسيّة البلاد إلى منطقتين، وواصلت التخطيط للانقلابات ضدّه. وعندما فاز غباغبو في الانتخابات عام ٢٠١٠م، ورغم التدخّل الفرنسي، لجأت القوات الفرنسيّة واستخدمت قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة طائرات هليكوبتر حربية لمهاجمة المواطنين الإيفواريين، واستولت على البلاد في عام ٢٠١١.[١]

نفذّت فرنسا مهمّاتٍ استخباراتيّةً سريّةً مبهرةً، وعملياتٍ عسكريّةً جريئةً في إفريقيا، نفُذِّت جميعها عبر شبكةٍ كثيفةٍ من الصلات السياسيّة الشخصيّة بين نخب السلطة الفرنسيّة الإفريقيّة (العاملة في المجالاتٍ السياسيّة والاستخباراتيّة والعسكريّة)، والتي دارت حول جاك فوكار ومستشارين أفارقة معُيَّنين خصيصًا، وشبكات مؤسّسيّة من خلال وزارة التعاون الفرنسيّة باختصار، الفرنسيّة الإفريقية؛ احتوت على جوانب إيجابيّةٍ وسلبيّةٍ، وأسوأ مرحلة في العلاقات الفرنسيّة مع إفريقيا في حقبة ما بعد الاستعمار. وقد عزّزت هذه العلاقات إلى حدٍّ كبير الثروة الإفريقيّة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعيّة الإفريقيّة، والتي مَدتها شبكاتٌ معقّدةٌ ربطت بين المصالح التجاريّة، ونخب السلطة الفرنسيّة الإفريقيّة، والبيروقراطيين، والقادة/المستشارين العسكريين، التي تم تأمينها من خلال نشر قواتٍ فرنسيّةٍ متمركزةٍ في قواعد منتشرةٍ في جميع أنحاء القارة.[٢]

وهكذا، وقع على عاتق فوكار تنفيذ رؤية ديجول لإفريقيا.[٣] منذ أكثر من ثلاثين عامًا، استمرت السياسة الفرنسيّة الإفريقية، وأنظمة الشبكات الشخصيّة، التي ارتكزت عليها العلاقات الفرنسيّة مع النخب السياسيّة والتجاريّة والعسكريّة في إفريقيا. وطوال فترة حكمها، كانت هذه السياسة والشبكات مجزيةً لجميع الأطراف. فمن ناحية، ضمنت هذه السياسة مكانة فرنسا كقوّةٍ عظمى

1. Busch, Gary K. (2023). P.18, 19.

2. Saka, Luqman. (2023). P. 48.

3. DeVore, Marc R. (2018). p. 10.

على الساحة الدوليّة. وفي المقابل، ضمنت فرنسا ونخبتها الحاكمة حماية النظام للنخبة الحاكمة الإفريقيّة بناءً على ولائهم للشبكة وحماية المصلحة الوطنيّة الفرنسيّة.[١]

كان جاك فوكار بمنزلة العمود الفقري للسياسة الفرنسيّة الإفريقيّة في باريس حتى حلُتّ عام ١٩٧٤م. وقد مثلّ فوكار نفسه، في نظر الكثيرين، تجسيدًا حقيقيًّا للعلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة. وبينما كانت الوزارات تتنازع على الاختصاصات، كانت منظمة فوكار تعُنى بالقضايا السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة في آنٍ واحد. وكان مكتبه يؤُدّي دورًا تنسيقيًّا، ولكنّه في كثيرٍ من النواحي كان يتجاوز صلاحيات الوزراء.

إنّ علاقة فوكار الوثيقة بكلٍّ من ديجول وخليفته جورج بومبيدو والعديد من القادة الأفارقة تعني أنّه كان يتمتّع بنفوذٍ غير متناسبٍ في صنع السياسات المتعلّقة بالشؤون الإفريقيّة. في عهد الرئيسين ديجول (de Gaulle)، وبومبيدو (Pompidou)، كان فوكار مسؤولاً عن العلاقات اليوميّة بين الرئاسة الفرنسيّة ونظيراتها الإفريقيّة[٢].

في الواقع أنّ علاقات فرنسا بإفريقيا ترتبط بماضيها الاستعماري في القارة. فقد خضعت جميع الدول الإفريقيّة، في وقتٍ أو آخر ولفتراتٍ زمنيّةٍ متفاوتة، للاستعمار الأوروبي، باستثناء إثيوبيا. ويظلّ هذا التاريخ الاستعماري (ماضيًا حاضرًا دائمًا). ويستمر هذا الوضع في إعاقة إقامة شراكات متوازنة. لطالما وصُفت العلاقات بين فرنسا وإفريقيا بمصطلح (فرانس أفريك)، الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٤٥، ويعكس العلاقة المتشابكة بين فرنسا والقارة الإفريقية، بين دولة استعماريّة سابقة ومستعمراتها السابقة. وقد جسدّ جاك فوكار (الذي كان يلُقّب بسيّد إفريقيا للجنرال ديجول) هذه الفكرة المجتمعيّة لفترةٍ طويلة. ولم يكن ذلك من خلال إدخال الفرنك الإفريقي، وإنشاء القواعد العسكريّة الفرنسيّة فحسب، بل أيضًا من خلال الفساد، والفضائح المتعلّقة بـ (المكاسب غير المشروعة)، وتمويل الأحزاب السياسيّة في فرنسا، والإطاحة بالرؤساء، وغيرها من حالات التلاعب الانتخابي لتناسب المصالح الفرنسيّة[٣].

1. Saka, Luqman. (2023). P. 51.

2. Powell, Nathaniel K. (2016). “Experts in Decolonization:” France in Chad, 1960-1972. P. 2. https://www.researchgate.net/publication/314462550_’Experts_in_Decolonization’_France_in_Chad_1960-1972

3. Virginie BAUDAIS. (2024). Possible approaches to address deteriorating France-Africa relations. Plateforme d’Analyse du Suivi et d’Apprentissage au Sahel, Production Pasas. P. 4. https://pasas-minka.fr.

وفقًا لما تقدّم فإنّ (فرانس أفريك) في جوهرها كانت بمنزلة تجسيدًا للاستعمار الجديد؛ فقد ضمنت استمرار الهيمنة الفرنسيّة من خلال التحكّم في الموارد الاقتصاديّة، ودعم أنظمةٍ سلطويةٍّ غير ديمقراطيّة. والتدخّل العسكري المباشر عند الحاجة، وربط الهويات الثقافيّة والنخبويّة بالمنظومة الفرنسيّة. وهذا ما يفسّر كيف أنّ كثيرًا من الدول الإفريقيّة، رغم الاستقلال، لم تحقّق سيادةً فعليّة، بل وجدت نفسها في دائرة تبعيّةٍ مزدوجة: سياسيّة، واقتصادية.

ومن منظور الاستعمار الجديد، تُعدّ الانقلابات والتدخّلات أدوات حكمٍ بالوكالة؛ هي سياسةٌ تحكّمٍ بوسائل عسكريّة غير رسميّة، تُعيد ترسيم الحقول السياسيّة بما يلائم مصالح المركز. تُخضِع المؤسسات الوطنيّة لمنطق (الاستقرار المُدار)، بدل السيادة الديمقراطيّة، وتُحوِّل الأمن إلى عقد ولاء؛ من يخسر رضا المركز يخسر أمانه السياسي. وبذلك يتضح أنّ فوكار، عبر هندسة الإطار الذِي أتاح هذه الممارسات، أسّس بنيةً تدخليّةً استمرّت بعده، وتحوّلت إلى عادةٍ استراتيجيّةٍ في السياسة الإفريقيّة لفرنسا، وإن اختلفت حججها وخطاباتها عبر العقود.

وبناءً على ما تقدّم يمكن تلخيص جهود فوكار والشبكة الفوكارية في إفريقيا في النقاط الآتية:

- عرف فوكار بعد ذلك بـ (سيّد إفريقيا)؛ فكان المسؤول عن تعيين وإقالة رؤساء دول المربّع الفرانكفوني في القارة السمراء لعدّة عقودٍ من الزمن خلال الجمهوريّة الخامسة، وعهد له ديجول مهمة هندسة أنظمة الحكم في دول إفريقيا، وتثبيت الحكّام أو الإطاحة بهم بما يتلاءم مع مصالح فرنسا.
- دعم حُكم بعض الرؤساء الموالين لفرنسا، وزعزعة استقرار حكم الآخرين المعارضين، بموارد بشريّةٍ وماليةٍ كبيرةٍ، فقد كان لديه القول الفصل واليد العليا في كلّ الأجهزة السريّة والدبلوماسيّة الفرنسيّة في إفريقيا، وهدفت أساليبه إلى إبقاء رؤساء الدول في المستعمَرات الفرنسيّة السابقة تحت تأثير باريس.
- استغلال شبكاتٍ متعدّدةٍ تجسسيّةٍ بين النخب الحاكمة الإفريقيّة للحفاظ على الوجود الفرنسي في القارة السوداء، فقد طلب منه ديجول مصادرة الاستقلال الإفريقي وتنظيم الحفاظ على التبعية الإفريقية لباريس سياسيًّا، واقتصاديًّا، وماليًّا، وعسكريًّا.
- لتنفيذ هذه المخطّطات، مهّد فوكار الطريق أمام الفرق الأمنيّة والاستخباراتيّة لبلاده للعمل بأريحيّةٍ في الدول الإفريقيّة، من بين هذه الفرق: مصلحة الوثائق الخارجيّة ومكافحة التجسّس

«SDECE»، وأيضًا وكالة الاستخبارات الفرنسيّة «DGSE»، وثالث هذه المجموعات هي الإدارة العامّة للأمن، وإدارة الاستخبارات العسكريّة المعنية بالدعاية لصالح فرنسا وخصوصًا عند الأزمات في إفريقيا[١].

المحور الرابع: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا

استمرت الهيمنة الفرنسيّة الكاملة على مستعمَراتها الإفريقيّة طيلة الستة عقود المنقضية، وما تزال كثيرٌ من هذه المستعمَرات خاضعةً للهيمنة الفرنسيّة بدرجاتٍ متفاوتة، غير أنّ بعض هذه المستعمَرات شرعت في الخروج من عباءة المستعمِّر الفرنسي، إمّا على سبيل القطيعة مع الماضي الاستعماري المرير، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، أو على سبيل المراوغة، حصولاً على أكبر قدرٍ من الدعم أو المنافع أو التنازلات الفرنسيّة، مثل تشاد والجابون. وقد أسهمت عدّة عوامل لتراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا:

- **على الصعيد الدولي**؛ أسهمت نهاية الحرب الباردة، وتفكّك هياكل الدولة الكبرى في أوروبا الشرقيّة، مثل الاتّحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، واندماج فرنسا في الاتّحاد الأوروبي، في تقويض أهميّة إفريقيا في السياسة الخارجية الفرنسيّة وحساباتها الدبلوماسيّة. والأهمّ من ذلك، اندماج فرنسا في الاتّحاد الأوروبي، والحاجة إلى مزيدٍ من التعاون. إنّ انعدام الشفافيّة والمساءلة، قوضّ وقيدّ بشكلٍ كبيرٍ قدرة فرنسا وقدرتها على المناورة، وهما أمران أساسيّان لاستمرار سياستها الإفريقيّة الغامضة. وقد أبرزت هذه القضايا الدولية النظامية حاجة فرنسا إلى إعادة تقييم مصالحها الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة وحساباتها تجاه إفريقيا.

- **على المستوى المحلّي**، أدّت عدّة عوامل إلى تقويض (الفرنسيّة الإفريقيّة) ونظام شبكات المحسوبيّة الذي بنُي عليه. ومن أهمّ هذه العوامل: النقد العلني للطبيعة الفاسدة للسلطة. الفرنسيّة الإفريقيّة السياسة التي دعمتها العديد من التحقيقات القانونيّة في شؤون بعض الشخصيّات القياديّة في الشبكات الإفريقيّة ومصالح الأعمال الفرنسيّة (مثل « ملحمة الجان»): التفتت المتزايد للفرنسيّة الإفريقيّة شبكات المحسوبيّة في جماعات الضغط التجاريّة الفرديّة المختلفة؛ وموت بعض المنظمات المحوريّة الفرنسيّة الإفريقيّة شخصيّات بارزة، مثل فوكار وميتران (Mitterrand)،

١. عائد عميرة، فوكار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول إفريقيا. ص٣.
https://www.noonpost.com/35848

وهوفويه بوانيي (Houphouët Boigny) ومع ذلك، بالنسبة للكثيرين في أوروبا وإفريقيا، تمثّلت نقطة التحوّل الرئيسة في دور فرنسا في الإبادة الجماعيّة في رواندا عام ١٩٩٤، حيث سهلّت دخول مسؤولي الدولة الروانديين المتورطين في الإبادة الجماعية إلى زائير وهروبهم من إفريقيا. كما كان من أهمّ نقاط التحوّل الرئيسة محاولتها الحثيثة، وإن كانت فاشلة، لإبقاء الرئيس موبوتو (Mobut) ، رئيس زائير، في السلطة. كما أدّى الجدل الذي اتّسم به تدخّل فرنسا في جمهوريّة إفريقيا الوسطى إلى الإضرار بسمعة فرنسا، والتشكيك بحسن نواياها السياسية في إفريقيا والمجتمع الدولي الأوسع.[1]

- **الانفصال عن النهج الأمني**؛ ركزت سياسة فرنسا في إفريقيا بشكلٍ أساسٍ على الأمن منذ استقلال مستعمرات فرنسا الإفريقيّة السابقة ١٩٥٨- ١٩٦٠ وقد لبّى هذا النهج الأمني احتياجات دبلوماسيتها السياسية (دعم الأنظمة «الصديقة» التي لم تعد سلطتها مقيدةً بولاياتٍ محدّدة المدة) ودبلوماسيتها الاقتصاديّة. كان أمن الدول الإفريقيّة قضيّةً رئيسةً في عملية إنهاء الاستعمار. مع ذلك، ورغم أنّ فرنسا لطالما صورّت نفسها كـ «شرطي إفريقيا»، فإنّها لم تعد قادرةً على مواصلة هذا الدور[2]. أصبح الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا محدود النطاق الآن، بعد رحيل القوات من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. لا يزال لفرنسا وجود - والذي سيتم تقليصه من حيث عدد الجنود - في السنغال وكوت ديفوار والغابون وتشاد. سيظلّ وجودها في جيبوتي ــ وهي دولةٌ ذات موقعٍ استراتيجيّ على مصب البحر الأحمر ــ دون تغيير. ومع ذلك، تظلّ فرنسا أحد موردي الأسلحة الرئيسين للمنطقة[3].

- **الهيمنة الاقتصاديّة**؛ وعلى الصعيد الاقتصادي يدور اهتمام المستعمِّرين بمستعمَراتهم الإفريقيّة، وجودًا وعدمًا وقوةً وضعفًا، مع العائد الاقتصادي، ولم تشذ فرنسا عن هذه القاعدة؛ فالمحرّك الأول والأخير للسياسات الفرنسيّة، تجاه مستعمَراتها الإفريقيّة، هو الاستحواذ على أكبر قدرٍ من مواردها الطبيعيّة بأقلّ تكلفةٍ وأدنى جهدٍ، وحجز الحصة الأكبر من أسواق هذه الدول للمنتجات الفرنسيّة؛ ومن هنا دأب الفرنسيّون على الحصول لشركاتهم، على عقودٍ طويلة الأجل

1. Saka, Luqman. (2023). P. 52.

2. Virginie BAUDAIS. (2024). P. 9.

3. Ibid. P. 11.

بشروطٍ مجحفة، مستغلين في ذلك غياب المنافس القوي، وتوافُق الشركات الغربيّة على تقاسُم مناطق النفوذ، وضعف البنى والهياكل الاقتصاديّة الإفريقيّة، واستشراء الفساد السياسي والإداري في أُطُر الدولة الإفريقيّة ومؤسّساتها. وتُعَد اتفاقيّات الارتباط النقدي، بين الفرنك الفرنسي ومن بعده اليورو، بالعملات الإفريقيّة للمناطق الاقتصاديّة الثلاث سالفة البيان، من أسوأ العقود التي تمنح فرنسا الهيمنة الاقتصاديّة على مستعمَراتها، أضِّف إلى ذلك عقود الاستغلال طويلة الأجل، التي حصلت عليها الشركات الفرنسيّة، وبخاصّة في قطاع التعدين.[١]

- **التنافُر الثقافي والأخلاقي**؛ من بين أسباب تنامي ظاهرة كراهية الهيمنة الفرنسيّة على المجتمعات الإفريقيّة، سعي فرنسا المستميت نحو نشر الثقافة الفرنسيّة، وبخاصّة نشر القِيَم التي تتعارض مع القِيَم الدينيّة والمجتمعيّة، للمجتمع الإفريقي التقليدي، مثل قِيَم الشذوذ والمِّثْلية والزواج الأحادي وغير ذلك من القِيَم الفرنسيّة، ويدعو الرفض الشعبي والنخبوية لهذه القِيَم الدخيلة، إلى تَعالِي صيحات التخلّص من الهيمنة الفرنسيّة على المجتمعات الإفريقيّة[٢].

وبناءً عليه يتضح أنّ العوامل التي أدّت إلى تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا متعدّدةٌ ومتنوّعةٌ على الصعيد الدولي والمحلي، على المستوى الأمني والعسكري، وكذلك على المستوى الاقتصادي والثقافي. وبصرف النظر عن أسباب التراجع في النفوذ الفرنسي هناك محاولاتٌ إفريقيّةٌ جادةٌ ينبغي الإشادة بها تسعى إلى تحرير البلدان الإفريقيّة من السلطة والهيمنة الفرنسيّة، ولعلّ أبرز هذه المحاولات بوركينا فاسو المعاصرة بقيادة إبراهيم تراوري القائد العسكري الذي أطاح بالرئيس المؤقت منذ عام ٢٠٢٢. يسعى تراوري لتخليص بوركينا فاسو من كلّ أشكال التبعيّة الفرنسيّة للنهوض بالبلاد، وهو اتجاهٌ يُحترم من قائدٍ إفريقيّ يعرف قيمة ثروات بلاده. ولِمَ لا، وهو من أحفاد توماس سانكارا!

الخاتمة

وفقًا لما سبق من تحليل النفوذ الفرنسي في إفريقيا من خلال الشبكة الفوكاريّة يمكن القول؛ إنّ فوكار لم يكن مجرد موظّفٍ ينفذّ سياساتٍ مرسومةً سلفًا، بل كان مهندسًا بارعًا صنع بنفسه ملامح العلاقة الفرنسيّة الإفريقية. غير أنّ هذا الدور، رغم فعاليّته في تحقيق مصالح فرنسا، كان على حساب

١. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، ص ١٤.

٢. المرجع السابق. ص ١٥.

بناء سيادة حقيقيّة للدول الإفريقيّة؛ إذ جعل استقلالها شكليّاً، وأخضع قادتها لمنظومةٍ تعتمد على الولاء لباريس أكثر من الولاء للشعوب الإفريقيّة. إنّ (فرانس أفريك) في جوهرها كانت تجسيدًا للاستعمار الجديد. فقد ضمنت استمرار الهيمنة الفرنسيّة من خلال التحكّم في الموارد الاقتصاديّة، ودعم أنظمةٍ سلطويّةٍ غير ديمقراطيّة، والتدخّل العسكري المباشر عند الحاجة، وربط الهويات الثقافيّة والنخبويّة بالمنظومة الفرنسيّة. هذا كلّه يفسّر كيف أنّ كثيرًا من الدول الإفريقيّة، رغم الاستقلال لم تحقّق سيادةً فعليّةً، بل وجدت نفسها في دائرة تبعيّةٍ مزدوجةٍ: سياسيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة.

من منظور الاستعمار الجديد، تُعدّ الانقلابات والتدخّلات أدوات حكمٍ بالوكالة؛ فهي سياسةٌ بوسائل عسكريّة وغير رسميّة، تُعيد ترسيم الحقول السياسيّة بما يلائم مصالح المركز. تُخضِع المؤسّسات الوطنيّة لمنطق (الاستقرار المُدار) بدل السيادة الديمقراطيّة. وتُحوِّل الأمن إلى عقد ولاء؛ من يخسر رضا المركز يخسر أمانه السياسي. وبذلك يتضح أنّ فوكار، عبر هندسة الإطار الذي أتاح هذه الممارسات، أسّس بنيةً تدخّليّةً استمرت بعده، وتحوّلت إلى عادةٍ استراتيجيةٍ في السياسة الإفريقيّة لفرنسا، وإن اختلفت حججها وخطاباتها عبر العقود. حتى مع تغيّر الوجوه والحكومات في باريس وفي العواصم الإفريقية، ظلّت عناصر من هندسة فوكار فاعلة.

تُبرز القراءة النقديّة أنّ إرث فوكار لم يقتصر على الماضي، بل ما زالت بنياته تعمل حتى اليوم عبر استمرار الاعتماد على اتفاقيات دفاعٍ وتدخّلٍ عسكريّ عند الأزمات، وهيمنة الشركات الفرنسيّة على موارد حيويّة في عدة دول، واستمرار الفرنكوفونيّة كأداةٍ ثقافيّةٍ تعيد إنتاج النخب الموالية. لكنّ هذا الإرث يواجه اليوم تحدّياتٍ متصاعدةً، سواء من الداخل الإفريقي مع تنامي الحركات المناهضة للنفوذ الخارجي والمطالبة بالسيادة الاقتصاديّة، أو من الخارج مع دخول قوى دوليةٍ منافسة (الصين، روسيا، تركيا) إلى القارة. ذلك كلّه يشير إلى أنّ النسق الفوكاري في إدارة إفريقيا لم يعد قابلاً للاستمرار بالصورة القديمة.

والخلاصة هي أنّ فوكار جسّد الوجه المؤسِّس للاستعمار الجديد، حيث تَحوّل الاستقلال إلى تبعيّةٍ مموّهة، وأنّ نقد إرثه هو نقدٌ لبنيةٍ كاملةٍ لا لشخصٍ بعينه. إنّ تجاوز هذا الإرث يتطلّب من الدول الإفريقيّة إعادة بناء مشروعٍ سياديّ حقيقيّ يقوم على إصلاحٍ نقديّ وماليّ يعزّز الاستقلال الاقتصادي، وبناء مؤسّساتٍ ديمقراطيّةٍ قويةٍ تستمدّ شرعيتها من الداخل لا الخارج، وتنويع الشراكات الدوليّة بما يقلل من الارتهان لمركزٍ واحد، وإعادة صياغة الهويّة الثقافيّة والسياسيّة بعيدًا عن وصاية الخارج. بهذا المعنى، فإن دراسة فوكار ليست استدعاءً للتاريخ فحسب، بل

هي مدخلٌ لفهم حاضر إفريقيا السياسي والاقتصادي، وشرطٌ ضروريّ لتخيّل مستقبلٍ تتحقّق فيه السيادة والعدالة والتنمية.

قائمة المراجع العربيّة والأجنبيّة

١. سوادغو، محمد الأمين (٢٠٢١)، الفوكاريّة والفكاريّون في إفريقيا، ص ٥.
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9

٢. عميرة، عائد. (٢٠٢٠). فوكار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول إفريقيا، ص٤.
https://www.noonpost.com/35848

٣. مورال، جاك. (٢٠١٧)، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار ط ١، ترجمة: أيّوب، عماد، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

٤. ندا، سعيد (٢٠٢٤)، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات. مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية.

5. Afsar, Onder Aytac & El-Hayanı, Abdelhafid. (2023). The impact of French foreign policy towards Africa on the external migration policy of the European Union. Acta Politica Polonica. (56).
6. Busch, Gary K. (2023). The Long Overdue Exit of France from Africa. https://www.academia.edu/105547364/The_Long_Overdue_Exit_Of_France_From_Africa
7. DeVore, Marc R. (2018). Preserving Power after Empire: The Credibility Trap and France's Intervention in Chad, 1968-72. p. 10. https://research-repository.st-andrews.ac.uk/bitstream/handle/10023/16067/De
8. Douglas Johnson. (1997). Obituary: Jacques Foccart. The Independent. https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-jacques-foccart-1273923.html
9. Moncrieff, Richard. (2012). French Relations with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy. South African Foreign Policy and African Drivers Programme.
10. Powell, Nathaniel K. (2016). "Experts in Decolonization:" France in Chad, 1960-1972. P. 2. https://www.researchgate.net/publication/314462550_'Experts_in_Decolonization'_France_in_Chad_1960-1972
11. Saka, Luqman. (2023). FRANÇAFRIQUE: FRANCO-AFRICAN RELATIONS AND

FRENCH MILITARY ENGAGEMENT IN POST-COLONIAL AFRICA. Brazilian Journal of African Studies. Porto Alegre. V. 8. N. 16. https://doi.org/10.22456/2448-3923.128355

12. Tinasti, Khalid. (2016). Brazil and francophone Africa: Opportunities and challenges. BRICS Policy Center (BPC) Papers - V. 4 N. 05.

13. Virginie BAUDAIS. (2024). Possible approaches to address deteriorating France-Africa relations. Plateforme d'Analyse du Suivi et d'Apprentissage au Sahel, Production Pasas. P. 4. https://pasas-minka.fr

قراءةٌ في كتاب

قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين:
وقائعها ومبدئيّة موقفها من المحتلّ وتابعيه، وشكل النظام وحكمها،
مع مقارنته بنظريّة سماحة السيّد السيستاني ورؤاه العلميّة

د. فرقان الحسيني

المُلخّص

تركز دراسة قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين على الدور الاستراتيجي للمرجعيّة الدينيّة في توجيه الشعب العراقي لمقاومة الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠، بوصفها محورًا للشرعيّة والقيادة السياسيّة والاجتماعيّة. توضّح الدراسة أنّ المرجعيّة لم تقتصر على الوظيفة الروحيّة فحسب، بل امتدت لتشمل التأثير السياسيّ والتعبئة الوطنيّة، عبر إصدار الفتاوى والتوجيهات التي حشّدت مختلف الفئات الاجتماعيّة حول أهداف الثورة. وتعالج الدراسة الآليات التي اعتمدتها المرجعيّة لتقوية الوعي الوطني، مثل تنظيم المجاميع الشعبيّة، وتعزيز الوحدة الاجتماعيّة، والالتزام بالقيم الأخلاقيّة في مقاومة الاحتلال. كما تبرز الدراسة تأثير المرجعيّة في رسم خارطة التفاعل بين المقاومة الشعبيّة والقيادات السياسيّة، مع الحفاظ على دور الوساطة الدبلوماسيّة حين اقتضت الظروف. وتخلص إلى أنّ نجاح الثورة لم يكن ممكنًا من دون الدور القيادي للمرجعيّة، الذي أرسى مفهوم المقاومة المشروعة وفق إطارٍ دينيّ وأخلاقي، وأسهم في بلورة هويّةٍ وطنيّةٍ مقاومة، مؤكّدة على أنّ المرجعيّة كانت عنصرًا حاسمًا في صياغة الوعي الوطني وإعادة بناء الكيانات الاجتماعيّة والسياسيّة في العراق.

الكلمات المفتاحيّة: المرجعيّة الدينيّة، ثورة العشرين، المقاومة الوطنيّة، الاحتلال البريطاني، الوعي السياسي.

المؤلّف: د. السيّد عبد الهادي الحكيم

عدد الصفحات: ٨٠٠ صفحة تقريبًا

سنة الإصدار: ٢٠٢٤

الجهة الناشرة: مؤسّسة روّاد

المقدّمة

تُعد ثورة العشرين (١٩٢٠) في العراق محطةً محوريةً في التاريخ الوطني الحديث، إذ مثّلت أوّل حركة تحرّريّة شعبية واسعة النطاق تهدف إلى استعادة الاستقلال الوطني بعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانيّة إثر الحرب العالميّة الأولى. وقد اتّسمت هذه الثورة بخصائص فريدة من حيث القيادة، التنظيم، وأدوات التعبئة، إذ أدّت المرجعيّة الدينيّة في النجف دورًا محوريًّا في توجيه الأحداث، وحشد الطاقات، وتنظيم الشؤون المدنيّة والعسكريّة.

ويهدف كتاب الدكتور السيّد عبد الهادي الحكيم، الموسوم بـ(قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين: وقائعها ومبدئيّة موقفها من المحتلّ وتابعيه، وشكل النظام وحكمها، مع مقارنته بنظريّة سماحة السيد السيستاني ورؤاه العلميّة)، إلى تقديم دراسة شاملة ومفصّلة لهذه الثورة، مع التركيز على دور المرجعيّة الدينيّة في القيادة السياسيّة، التنظيميّة، والاجتماعيّة. يتجاوز الكتاب عرض الوقائع التاريخيّة ليقدّم تحليلًا منهجيًّا لتجربة تشكيل أوّل حكومة وطنيّة عراقيّة، وإدارة الشؤون المدنيّة والعسكريّة، بما يشمل الإعلام، شؤون الأسرى، والمؤسّسات التشريعيّة والتنفيذيّة.

ويعدّ الدكتور السيّد عبد الهادي الحكيم باحثًا متخصّصًا في التاريخ السياسي والاجتماعي للعراق، وتركّز اهتماماته البحثيّة على الدور السياسي والاجتماعي للمرجعيّة الدينيّة في النجف، وعلى دراسة التجارب الوطنيّة العراقيّة الكبرى. يمتاز أسلوبه البحثي بالجمع بين التوثيق التاريخي الدقيق، والتحليل المنهجي للنصوص، مع مقارنة تطبيقيّة بين التجارب التاريخيّة والنظريّات الفقهيّة المعاصرة.

يعتمد المؤلّف في كتابه منهج الوصف والتحليل التاريخي، حيث يقدّم الأحداث والوقائع بطريقة متسلسلة زمنيًا، ثم يحلّلها في سياق أوسع يربط بين:

١. القيادة الدينيّة الفعليّة، ومساهمتها في توجيه الثورة.
٢. تجربة الحكم الوطني التي طبقت مؤسّساتها في النجف.
٣. الأطر الفكريّة والنظريّة التي يمكن مقارنتها مع نظريّات الحكم الدستوريّة الإسلاميّة، وخصوصًا ما يقدّمه سماحة السيّد السيستاني من رؤى حول إرادة الأمة ومبدأ مشاركة المواطنين في اتّخاذ القرار السياسي.

ويعتمد الكتاب مصادر متنوّعةً، تشمل:

٤. المنشورات الصادرة خلال الثورة.

٥. المراسلات والوثائق الرسميّة للهيأة التأسيسيّة.

٦. مذكرات بعض قادة الثورة والمجاهدين.

٧. الدراسات المعاصرة حول ثورة العشرين[١].

٨. مؤلّفات فقهيّة وسياسيّة، مثل: كتاب تنبيه الأمة وتنزيه الملّة للشيخ النائيني.

المحور الأول: الإطار التاريخي والسياسي لثورة العشرين

تأتي ثورة العشرين ضمن سياقٍ تاريخيّ معقّد، فقد عانى العراق في أوائل القرن العشرين من آثار الاحتلال العثماني الطويل، ثم الانتقال المفاجئ إلى السيطرة البريطانيّة عقب نهاية الحرب العالميّة الأولى. شهدت المنطقة تغييراتٍ سياسيّةً واجتماعيّةً كبيرة، إذ حاول الاحتلال البريطاني فرض نظامٍ سياسيّ استعماريّ يُسيطر على مفاصل الدولة والمجتمع، ويعيد تشكيل التركيبة الديموغرافيّة، بما يتوافق مع مصالحه الاستراتيجيّة.

وقد أظهرت الوقائع التاريخيّة أنّ الثورة لم تكن مجرد انفجارٍ شعبيّ عفوي، بل كانت استجابةً استراتيجيّةً متكاملةً للضغوط الاستعماريّة، تعكس وعيًا سياسيًّا وشعبيًّا متقدّمًا، وتحمل بصمة القيادة المرجعيّة في النجف، التي أظهرت قدرةً غير مسبوقةٍ على تعبئة المجتمع، تنظيم القوات، وتأسيس مؤسّسات حكم وطنيّة، بالرغم من صعوبة الظروف الأمنيّة والسياسيّة.

سعى البريطانيون، بحسب الكتاب، إلى فرض خططٍ متعدّدةٍ لإضعاف المقاومة الشعبيّة، منها:

١. تهنيد العراق أو الجنوب منه ووضعه تحت هيمنةٍ مباشرة.

٢. تغيير التركيبة الديموغرافيّة من خلال الهجرة الهنديّة وغير الهنديّة.

٣. إعادة رسم خارطة العراق عبر دمجه مع دولٍ مجاورةٍ أو تقسيمه إلى دويلات.

وقد واجهت ثورة العشرين هذه المخطّطات من خلال تعبئةٍ شاملةٍ لكلّ القوى الاجتماعيّة والسياسيّة، وتمكّنت من فرض إرادتها على الأرض عبر إنشاء هياكل مؤسسيّةٍ متكاملةٍ أعادت تعريف مفاهيم الحكم الوطني في العراق.

---

١. علي حسين، تاريخ ثورة العشرين في العراق، ص ١١٢-١٤٥.

المحور الثاني: القيادة المرجعيّة وأدوارها التنظيميّة

١. المرجعيّة العليا ودورها في توجيه الثورة

أبرز ما يميّز ثورة العشرين، كما يوضّح المؤلّف، دور المرجعيّة الدينيّة في النجف، التي عملت على:

- توحيد الصفوف بين مختلف الطوائف (سنّة وشيعة)[١].
- إعلان الجهاد الدفاعي بعد فشل المساعي السلميّة[٢].
- توجيه الطاقات البشريّة والماديّة لدعم الجبهات والثوار[٣].

٢. التنظيم المؤسّسي للثورة

أسّست المرجعيّة مجموعةً من الهياكل التنظيميّة الفاعلة التي تشكّلت كما يلي:

- الهيأة العلميّة العليا: هيأةٌ عليا لإدارة شؤون الثورة ووضع السياسات العامّة.
- المجلس التشريعي: المنتخب انتخابًا سريًّا عامًّا شمل جميع المواطنين، يعكس مبدأ المشاركة الشعبيّة المباشرة.
- الحكومة التنفيذيّة: رئيس وزراء، ووزراء لكلّ حقيبة، مسؤولون عن إدارة شؤون الدولة المؤقّتة.
- مجلس بلديّ وجهاز أمني: لضمان النظام الداخلي وحماية المدينة المحرّرة.
- الجهاز الإعلامي: صحيفتان أساسيّتان (الفرات والاستقلال)، وعددٌ كبيرٌ من المناشير التي وزّعت على المجاهدين والمواطنين[٤].

٣. الأبعاد الإنسانيّة والاجتماعيّة

حرصت المرجعيّة على العناية بالجانب الإنساني في الثورة، خصوصًا رعاية الأسرى البريطانيين، حيث أُنشئت هيأةٌ خاصّةٌ لضمان حسن معاملتهم، وهي خطوةٌ تعكس التزامًا بالقيم الإنسانيّة والأخلاقيّة حتى في سياق النزاع المسلّح[٥].

كما اهتمت المرجعيّة بشؤون المواطنين، وضمان حقوقهم الاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك إشراكهم في العمليّة الانتخابيّة، ومنح غير المسلمين كامل الحقوق، وهو ما يعكس بُعدًا ديمقراطيًّا مبكّرًا ضمن تجربة الثورة الوطنيّة.

---

١. د. حكيم، عبد الهادي، قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين، ص. ١٢٥-١٢٨.

٢. المرجع السابق نفسه، ص. ١٣٢.

٣. المرجع نفسه، ص. ١٣٥-١٣٧.

٤. المرجع نفسه، ص. ١٤٥-١٥٠.

٥. المرجع نفسه، ص. ١٦٠-١٦٢.

المحور الثالث: بناء مؤسّسات الحكم الوطني في النجف

تميّزت تجربة ثورة العشرين بقيادة المرجعيّة الدينيّة في النجف بأنّها لم تقتصر على المقاومة المسلّحة فحسب، بل امتدت لتشمل تأسيس مؤسّسات حكمٍ وطنيّ متكاملة، ما يجعلها تجربةً فريدةً في تاريخ العراق الحديث.

١. **الهيأة العلميّة العليا:** أُنشئت الهيأة العلميّة العليا لتكون الهيأة العليا المسؤولة عن رسم السياسات العامّة للثورة وإدارة شؤون المدينة المحرّرة، وقد كانت بمنزلة الحكومة المؤقّتة العليا، تشمل خبراء ومجتهدين من العلماء ووجهاء المدينة، لضمان الشرعيّة الدينيّة والسياسيّة للثورة[١].

٢. **المجلس التشريعي:** تم إنشاء مجلسٍ تشريعيّ منتخَب انتخابًا سريًّا عامًّا شمل جميع المواطنين. كان هذا المجلس مسؤولًا عن سنّ القرارات العامّة، التشاور في القوانين المؤقّتة، وتقديم الاستشارات للهيأة العلميّة العليا. ويعدّ هذا الإجراء خطوةً ديمقراطيّةً مبكّرةً تظهر مدى اهتمام الثورة بالمشاركة الشعبيّة[٢].

٣. **الحكومة التنفيذيّة:** تألّفت الحكومة من رئيس وزراء، ووزراء لكلّ حقيبة، وتم توزيع المسؤوليّات بدقّة لضمان فعاليّة الإدارة. تم اختيار الوزراء على أساس الكفاءة والخبرة التخصصيّة، بعيدًا عن المحسوبيّة أو الولاءات السياسيّة، ما يعكس وعيًا تنظيميًّا متقدّمًا[٣].

٤. **المجالس والجهاز البلدي:** أسّست الثورة مجلسًا بلديًّا وجهازًا أمنيًّا لضمان النظام الداخلي وحماية المدينة، وهو ما يؤكّد حرص القيادة على الاستقرار الإداري والأمني خلال فترة الثورة[٤].

المحور الرابع: الجهاز الإعلامي والثقافي للثورة

أدّى الإعلام دورًا محوريًّا في تعزيز موقف الثورة، وضمان تعبئة الرأي العام، ونشر الوعي الوطني، وقد تجسّد ذلك في:

١. **الصحف:** الفرات والاستقلال: صحيفتان أساسيّتان أصدرتا تقارير يوميّةً عن أحداث الثورة، وغطّت أخبار الجبهات، وفضحت ممارسات الاحتلال البريطاني، كما قامت بنشر بياناتٍ وتعليماتٍ من الهيأة العلميّة[٥].

---

١. الحكيم، عبد الهادي، قيادة المرجعيّة الدينيّة لثورة العشرين، ص ١٦٥-١٧٠.

٢. المرجع نفسه، ص. ١٧٢-١٧٦.

٣. المرجع نفسه، ص. ١٨٠-١٨٥.

٤. المرجع نفسه، ص. ١٨٧-١٩٠.

٥. المرجع نفسه، ص. ١٩٥-٢٠٠.

٢. المنشورات والمطبوعات: تم طباعة آلاف المنشورات، توزّعت على المجاهدين في الجبهات وعلى المواطنين، لتوضيح أهداف الثورة، والتعليمات التنظيميّة، وحقوق المواطنين[١].

٣. الثقافة الوطنيّة: اهتمت الثورة بتعزيز الهويّة الوطنيّة العراقيّة، وتشجيع الوحدة الطائفيّة، وتوضيح معاني الحريّة والاستقلال، ما ساعد على حشد الطاقات الشعبيّة، والدفاع عن أهداف الثورة بوعيٍ سياسيّ واجتماعي[٢].

المحور الخامس: الجوانب الإنسانيّة والاجتماعيّة

لم تقتصر القيادة المرجعيّة على الجوانب العسكريّة والسياسيّة فحسب، بل أولت اهتمامًا بالغًا بالقضايا الإنسانيّة والاجتماعيّة:

١. رعاية الأسرى: أسّست الثورة هيأةً لشؤون الأسرى البريطانيين، تولّت الإشراف على معاملة الأسرى، وتوفير الرعاية اللازمة لهم، وهو ما عكس قيمة الأخلاق والإنسانيّة حتى في سياق النزاع المسلّح[٣].

٢. حقوق المواطنين: حرصت الهيأة على منح جميع المواطنين حقوقهم المدنيّة والسياسيّة، بما في ذلك غير المسلمين، كما شجّعت على المشاركة الشعبيّة في الانتخابات، ما يعكس التزامًا مبكّرًا بمبادئ العدالة والمساواة[٤].

٣. دعم المجاهدين وأسرهم: تولّى التنظيم متابعة أوضاع المجاهدين وعائلاتهم، بما يشمل توفير المساعدات الأساسيّة ورعاية الأرامل والأيتام، لتثبيت الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الروح المعنويّة للمقاتلين[٥].

٤. التربية السياسيّة والوعي الاجتماعي: أسهمت وسائل الإعلام والمنشورات في نشر الوعي السياسي بين المواطنين، وتعليمهم حقوقهم وواجباتهم، ما ساعد على تشكيل مجتمع واعٍ قادرٍ على المشاركة في تجربة الحكم الوطني[٦].

---

١. المرجع نفسه، ص. ٢٠٢-٢٠٥.

٢. المرجع نفسه، ص. ٢١٠-٢١٥.

٣. المرجع نفسه، ص. ٢٢٠-٢٢٥.

٤. المرجع نفسه، ص. ٢٣٠-٢٣٥.

٥. المرجع نفسه، ص. ٢٣٨-٢٤٢.

٦. المرجع نفسه، ص. ٢٤٥-٢٥٠.

المحور السادس: أثر الثورة في إفشال المشاريع البريطانيّة

تناولت ثورة العشرين بإدارتها المرجعيّة عدّة محاولات بريطانيّة للسيطرة المباشرة على العراق، إذ سعى الاحتلال إلى:

١. تقسيم العراق إلى مناطق نفوذٍ تحت إمرة أبنائه للأمير حسين، بما فيها شمال العراق (الموصل)، وجنوبه (بغداد).

٢. تغيير التركيبة الديموغرافيّة عبر الهجرة الهنديّة وغير الهنديّة.

٣. منع إنشاء مؤسّساتٍ نيابيّةٍ حقيقيّةٍ ذات أغلبيّة شيعيّة[١].

ووفق الكتاب، نجحت الثورة في إفشال هذه المشاريع من خلال:

- توحيد الطوائف العراقيّة (سنّةً وشيعةً)، وتوجيه طاقاتهم لمواجهة الاحتلال.
- تأسيس مؤسّسات حكمٍ وطنيٍّ متكاملةٍ في النجف تشمل الحكومة، الهيأة التشريعيّة، والجهاز الأمني.
- الوعي الإعلامي والثقافي الذي كشف مخطّطات المحتلّ، وبنى رأيًا عامًّا داعمًا للثورة[٢].

وهو ما يجعل ثورة العشرين تجربةً متميزةً في تحقيق الاستقلال الوطني الجزئي قبل تأسيس الدولة العراقيّة الرسميّة تحت الانتداب البريطاني.

المحور السابع: التحوّلات الاجتماعيّة والسياسيّة بعد الثورة

بعد نجاح الثورة، طرأت عدّة تحولاتٍ على المجتمع العراقي:

١. تمكين المجتمع المدني: المشاركة الشعبيّة في الانتخابات لأوّل مرة، وإنشاء مؤسّساتٍ تشريعيّةٍ تنفيذيّة.

٢. ظهور قياداتٍ وطنيّةٍ جديدة: المجاهدون وأبناء الفرات الذين شاركوا في الثورة اكتسبوا خبرةً سياسيّةً وتنظيميّة، رغم تعرّضهم لاحقًا لظروفٍ صعبةٍ بعد وصول الانتداب.

٣. تثبيت الهوية الوطنيّة: وسائل الإعلام والمنشورات أسهمت في بناء وعيٍّ وطنيٍّ موحَّد[٣].

٤. تعزيز الوحدة الدينيّة والاجتماعيّة: توحيد الصفوف بين السنّة والشيعة، وتوفير العدالة الاجتماعيّة، والمساواة بين المواطنين[٤].

١. المرجع نفسه، ص. ٢٥٥-٢٦٠.

٢. المرجع نفسه، ص. ٢٦٥-٢٧٠.

٣. المرجع نفسه، ص. ٢٧٥-٢٨٠.

٤. المرجع نفسه، ص. ٢٨٥-٢٩٠.

المحور الثامن: المقارنة بين نظريتي المرجعيّة: النائيني والسيستاني

قدّم الكتاب دراسةً مقارنةً تحليليّةً بين نظريتين للحكم عند مرجعيتين دينيّتين بارزتين: نظريّة المحقّق الشيخ النائيني كما عرضها في كتابه (تنبيه الأمّة وتنزيه الملّة)، ونظريّة (إرادة الأمة) للمرجع الأعلى سماحة السيّد علي السيستاني مع أُسُسها الثلاثة المؤطِّرة لها. ركّز المؤلّف على المواقف والأُطر النظريّة لكلا النموذجين، وبيّن أوجه التشابه بينهما من حيث الإيمان بمشاركة الأمة، ودور الشعب في مسائل السيادة، والواجبات الدفاعيّة، والوحدة الإسلاميّة [١].

أبرز نقاط الالتقاء التي أشار إليها الكتاب:

وجوب مشاركة المواطنين في اختيار السلطة التشريعيّة، ممّا يمنح الشعب حقًّا أساسيًّا في تحديد شكل التشريع والتمثيل.

وجوب التوافق الوطني لإعلان الجهاد الدفاعي، بنحوٍ لا يصدر قرارٌ مثل هذا إلّا عبر إجماعٍ أو توافقٍ يضمن شرعيّته ومبرّراته بعد استنفاد السبل السلميّة.

دعم توحيد الصفّ الاجتماعي والسياسي بين المسلمين، والسعي إلى جمع الشمل بين السنّة والشيعة، وتقوية الروابط الوطنيّة والدينيّة بينهم.

تناول الكتاب كذلك المقارنة بين الأُطر النظريّة لكلّ من السيد السيستاني والنائيني من حيث المبادئ المنهجيّة والأهداف العامّة، مسلطًا الضوء على كيفيّة توفّق كلّ نظريّةٍ مع مبادئ مشاركة الأمّة، والحفاظ على وحدة المجتمع الإسلامي، ومشروعيّة الدفاع عن الوطن حين تستدعي الحاجة. في خاتمته، أكّد المؤلّف أنّ هذه النقاط المشتركة تشكّل أرضيّةً مهمّةً للحوار الفكري والسياسي في الفضاءين الديني والمدني[٢].

المحور التاسع: البنية الفكريّة والفقهيّة لقيادة المرجعيّة

تميّزت قيادة المرجعيّة في ثورة العشرين بعدّة سماتٍ فكريّةٍ وفقهيّة:

١. الالتزام بالمرجعيّة الدينيّة العليا في إصدار القرارات السياسيّة والعسكريّة.

٢. تطبيق الجهاد الدفاعي عند اليأس من الحلول السلميّة.

٣. توحيد جهود المجاهدين والعمل على توجيه الطاقات الشعبيّة لدعم المقاومة المسلّحة.

---

١. المرجع نفسه، ص. ٣٠٥-٣١٠.

٢. المرجع نفسه، ص. ٢٩٥-٣٠٠.

٤. الحرص على القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة، بما في ذلك رعاية الأسرى وحقوق المواطنين[١].

النتائج العامّة للكتاب

١. قدّم الكتاب عرضًا شاملاً للثورة ليس من الناحية العسكريّة فقط، بل من الناحية التنظيميّة والسياسيّة والاجتماعيّة أيضًا.

٢. أظهر الدور المركزي للمرجعيّة الدينيّة في إدارة الثورة وتوجيهها نحو أهدافٍ وطنيّةٍ واضحة.

٣. سلّط الضوء على تجربة تشكيل مؤسسات حكمٍ وطنيّ قبل تأسيس الدولة العراقيّة الرسميّة تحت الانتداب.

٤. أتاح للباحثين إمكانية مقارنة التجربة التاريخيّة بالنظريّات الدستوريّة والفكريّة المعاصرة.

الخاتمة

يمكن القول إنّ كتاب الدكتور السيّد عبد الهادي الحكيم يمثّل مرجعًا أكاديميًّا مهمًّا لفهم ثورة العشرين، من حيث:

- القيادة المرجعيّة والدور الاجتماعي والسياسي للعلماء.
- تأسيس أوّل مؤسسات حكمٍ وطنيّ في العراق.
- الجوانب الإنسانيّة والقيميّة للثورة.
- المقارنة الفكريّة بين تجارب الماضي ونظريّات الحاضر.
- ويؤكّد الكتاب أنّ الثورة لم تكن مجرد حدث عسكري أو شعبي عابر، بل كانت تجربةً متكاملةً في القيادة، الإدارة، والتعبئة الاجتماعيّة والسياسيّة، ما يجعلها نموذجًا فريدًا في تاريخ العراق الحديث[٢].

١. المرجع نفسه، ص. ٣١٥-٣٢٠.

٢. المرجع نفسه، ص. ٣٢٥-٣٣٠.

ترجمات

يتناول هذا الباب ترجمة البحوث والدراسات المتعلقة بتحليل ونقد الاستعمار من سائر اللغات إلى اللغة العربية وبأقلام المفكرين من العالم الإسلامي وغير الاسلامي

العنصريّةُ والاستعماريّةُ الجديدةُ الفرنسيّتان

منظمة بقاء

العنصريّةُ والاستعماريّةُ الجديدةُ الفرنسيّتان

المُلخّص

منظمة بقاء[1]
تعريب: جمال عمّار

يتناول هذا النصُّ العلاقة بين العنصريّة والاستعمار الجديد الفرنسي، مؤكّدًا أنّ ثراء أوروبا (والغرب عمومًا) بُنيَ على استغلال العبيد والشعوب المستعمَرة ودمائهم. وتعمل (منظمة بقاء الفرنسيّة) ضدّ هذا الاستعمار الجديد في إفريقيا (إفريقيا الفرنسيّة). يشير التحليل إلى أنّ العنصريّة الحديثة نشأت لتبرير العبودية والاستعمار، وأنّ إيديولوجيا (عظمة فرنسا) تحجب استغلال الشعوب المستعمَرة الجديدة. وقد شارك فلاسفة الأنوار في ترسيخ (عنصرية بيولوجية)، بينما رسّخت (المدوَّنة السوداء) و(قانون السكّان الأصليين) العنصرية تشريعيًّا لتبرير الاستغلال. ويؤكّد النصّ أنّ هذا الإرث مستمرٌّ في فرنسا على شكل (عنصريّة بنيويّة)، أو (عنصريّة دولة)، تتجسّد في الخطابات السياسيّة المُحِقّرة، والممارسات التمييزيّة ضدّ أحفاد المستعمرين السابقين في العمل والسكن. كما تدين المنظمة الممارسات الإجراميّة لعناصر الشرطة التي تستهدف السود والعرب. ويختتم بالتأكيد على أنّ فرنسا لا تزال تحتفظ بأشكالٍ حديثةٍ من الاستعمار في (أراضي ما وراء البحار)، مشيرًا إلى استمراريّة منطق الافتراس والعنف في السياسة الفرنسيّة.

الكلمات المفتاحيّة: العنصريّة البنيويّة، الاستعمار الجديد، إفريقيا الفرنسيّة، العبوديّة، قانون السكّان الأصليّين.

---

١. إعداد: منظمة بقاء SURVIE (فرنسا)

«تتمرّغ أوروبا [الغربُ عمومًا] في ثراء فاحشٍ وترفٍ تفاخُريٍّ بالغٍ مداه. هذا الثراءُ هو فضيحةٌ، بأعمق ما لهذه الكلمة من معنًى ودلالةٍ؛ لأنّه قد بُنيَ على كواهل العبيد، وغُذّي بدماء العبيد، لقد أتى مباشرةً من أرض العالَم المتخلِّف، من تربتها ومن باطنها. لقد شُيِّدت رفاهيّةُ أوروبا [الغرب عمومًا] بعَرق الضحايا وعلى جثثهم، الضّحايا الزّنوج، والعرب، والهنود، والصُّفْر. قرارُنا هو: لن ننسى ذلك أبدًا».

فرانز فانون، مُعذَّبو الأرض، ١٩٦١

المقدّمة

غايتُنا من كتابة هذا النّصّ هي توفيرُ بعض الأفكار والتّأمّلات حول العلاقات الموجودة بين الاستعمار، وإفريقيا الفرنسيّة، والعنصريّة. كما نهدف أيْضًا إلى بناء جسورٍ [للتعاون] بين الحركات المناهضة للاستعمار والحركات المناهضة للعنصريّة وحركات التّحرُّر/التّحرير من الاستعمار (décolonisation) العاملة في زماننا الحاضر، لتقوية بعضنا بعضًا، وإيجاد محاورَ نضاليّةٍ مشتركةٍ.

لا تزال (العنصريّةُ الحديثةُ) التي هي بناءٌ كان قد شِيد من أجل تبرير (العبوديّة) و(الاستعمار) في ما بين القرنيْن السّادس عشر والتّاسع عشر الميلاديين، لا تزال تنظّم (تهيكل) المجتمعَ الفرنسيَّ. ولا تزال تُؤثّر في السّياسات التي تنتهجها الدّولةُ الفرنسيّةُ في مستعمَراتها الإفريقيّة السّابقة، وفي الأراضي التي لم تتحرّر بعدُ من الاستعمار الفرنسيّ، وفي معاملة خَلَف (أحفاد وأبناء) من كانوا خاضعين، في ما مضى، للاستعمار الفرنسيّ.

تحجب إيديولوجيا (عظمة فرنسا)، التي تحظى بإجماعٍ كبيرٍ بين الفرنسيّين، بشكلٍ منهجيٍّ، حقيقةَ أنّ غِنى فرنسا وقُوّتَها قائمتان على استغلال الشّعوب «المستعمَرة الجديدة» (éo)colonisés)، التي تتسبّب العنصريّةُ في تصغيرها وتسفيلها والحطّ من قيمتها الإنسانيّة.

مصدران للعنصريّة الفرنسيّة: العبوديةُ والاستعمار

تتميّز الإمبراطوريّةُ الاستعماريّةُ الفرنسيّةُ الأولى، مثل أغلب مثيلاتها الأوروبيّة التي تغذّت على افتراس أمريكا بقسميْها الشماليّ والجنوبيّ/اللاّتينيّ منذ القرن الخامس عشر، تتميّز بتاريخٍ استعباديٍّ مديدٍ.

لقد كانتِ (العبوديّةُ) و(الاستعمارُ) مؤسِّسَيْن للعنصريّة كبنيةٍ للاستغلال، بغاية تبرير أسْر ملايين البشر، ونقلهم، واستغلالهم، وإخضاعهم للعبوديّة. وهكذا فقد تمّ، منذ القرن السّابع عشر، فرضُ

مفهومٍ عِرقيٍّ (مَصوغٍ على أساسٍ عِرْقِيٍّ) (racialisé) للعبوديّة. لقد تطوّرتِ العبوديّةُ، إذنْ، في العالَمِ الاستعماريّ، وأسهمت في إنشاء (هويّاتٍ عِرقيّة). وشهد العالَم، وقتها، ظهورَ مفهومٍ للعِرق مرتبطٍ ارتباطًا وثيقًا بالازدهار الكبير لتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسيّ (التجارة الثُّلاثيّة)، إلى حدِّ أنْ وصل الأمرُ إلى أنْ أصبحت كلمة «زنجيّ» (nègre) في القرن الثّامن عشر مرادفةً لكلمة (عبد) (esclave). في الوقت نفسِه، تصاعد تدريجيًّا منطقُ تصنيف الشّعوب وجَوْهرتهم (مصدر من فعل جوْهر) (essentialiser)، وترتيبهم الطّبقيّ (في مقياس الدّرجة الإنسانية: من الأعلى إلى الأسفل) (hiéarchiser) وفقًا للون بشرتهم، على مستوى العالَم أجمع.

عنصريّةُ فلسفةِ الأنوارِ والنّزعةُ الكوْنيّةُ (العالَميّةُ) الأورومحوريّةُ

لقد كان أغلبُ فلاسفة الأنوار قليلي الحسّاسيّة في ما يتعلّق بمسألة العبوديّة، وكانوا كلُّهم متأثّرين بأفكارٍ عنصريّةٍ مسبَقة، ومُشبَعين بالتّحيُّز العنصريّ. وعلى الرّغم ممّا نجده الآن في المناهج الدّراسيّة في المرحلة الثّانويّة [في فرنسا] من تركيزٍ على النّصوص الأشدّ نقْدًا للعبوديّة من آثار كوندورسي أو فولتير، إلّا أنّ الحقيقة كانت خلافَ ذلك، في واقع القرن الثّامن عشر، إذْ كانت تنشأ عنصريّةٌ بيولوجيّةٌ ذاتُ غرضٍ علميٍّ لدى كتّاب الأنوار هؤلاء أنفسِهم.

على سبيل المثال، تَعزو نظريّةُ مونتسكيو الكسلَ والخمولَ والضّعفَ والسّلبيّةَ إلى المناخ الحارّ. ويقول صراحةً، في كتابة (روح الشّرائع) سنة ١٩٤٨، إنّ «البلدان حيثُ الحرارةُ [المرتفعةُ] تُنهك الجسمَ وتُضعف الشّجاعةَ كثيرًا، [...] تستشري فيها العبوديّةُ بشكلٍ صادم [...] ويضعف العقلُ». يربط فولتير هذه الفكرةَ، بلسانٍ أكثرَ صراحةً، بلون البشرة، مؤكّدًا تحديدًا في كتابه (أطروحةٌ في الميتافريقيا ١٧٣٤م) أنّ «البيضَ أرقى من هؤلاء الزّنوج، كما أنّ الزّنوج أرقى من القرود، كما أنّ القرود أرقى من الأصداف».

لقد جمعتِ الكونويّةُ (العالَمويّةُ) (النّزعةُ الكونيّةُ، النّزعة العالميّةُ) (universalisme) لفلسفة الأنوار خطابًا حول حقوق الإنسان وحول المساواة للبيض في أوروبا، وفي الوقت نفسِه ابتدعت تصنيفًا عِرقيًّا يُبرّر التّمييز (عدم المساواة) والجوْهرةَ (إضفاء الطّابَع الجوهريّ) (essentialisation). يترك هذا الإرثُ من فلسفة الأنوار، الذي يتمّ غالبًا إخفاؤُه وتجاهلُه، آثارًا هامّةً، إلى زمننا هذا، في الكونويّة (العالَمويّة) البيضاء التي تُشير ضمنًا إلى الرّجل الأبيض بوصفه (المعيار).

في الواقع، نجد أنّ إعلانَيِ الحقوق الصّادريْن عن الثّورتيْن الأمريكيّة والفرنسيّة، في مجال حقوق الإنسان، لا يتضمّنان حقوق النّساء، ولا حقوقَ السّكّان الأصليّين (الهنود الأمريكيّين) ولا

حقوقَ السُّود... لقد ظلت هذه المدوَّنةُ القانونيّةُ، زمنًا مديدًا، تتعامى أمام العنصريّة التي أنتجها ذلك المعيارُ الفاقد للحكمة. وباسم الكونيّ/العالَميّ (universel)، غالبا ما نجد أنصارَها يكابرون ويجنحون إلى العناد أمام النّقود (critiques) الصّادرة عن أنصار السّياسويّة (النّزعة السّياسيّة) المناهضة للعنصريّة.

عنصريّةٌ تشريعيّةٌ لتبرير الاستغلال

لم تمّ تقنينُ ذلك في «المدوَّنة السّوداء» (القانون الأسود) (Code Noir) منذ القرن السّابع عشر، ثمّ في «مُدوَّنة (قانون) السّكان الأصليّين» (Code de l'Indigénat) في القرن التّاسع عشر. تمنح «الـمُدوّنةُ السّوداءُ» («القانونُ الأسودُ»)، الّتي صاغها كولبارْ، العبدَ [الأسودَ]، الذي يُميَّز بلون بشرته، وضع السّلعة المنقولة، الذي يحرمه من إنسانيّته. وتستمرّ العرْقنةُ (racialisation)، وتتعمّق لمّا يتّخذ المستوطِنون المستعمِرون بياضَ بشرتهم سدًّا لضمان سيطرتهم على الـمُحرَّرين من العبوديّة وعلى (الأحرار الـمُلوّنين [السّود]).

أمّا (مُدوَّنةُ السّكّان الأصليّين) فقد صدرت في الجزائر سنة ١٨٧٥، ثمّ عُمِّم العملُ بها إلى جميع مستعمَرات فرنسا سنة ١٨٨٧. وهي تنصّ، في موادّها القانونيّة، على الفصل التّام بين المواطنين الفرنسيّين، ذكورًا وإناثًا، وبين رعايا الإمبراطوريّة [المستعمَرين]. تشتمل هذه الـمُدوَّنةُ (القانونُ) على مجموعةٍ من اللّوائح/الإجراءات التي تُجيزُ ممارسة عقوباتٍ مختلفةٍ على السّكّان الأصليّين [المستعمَرين]، من دون إجراء محاكمةٍ. من بين الالتزامات المفروضة على السّكان الأصليّين، نشير إلى:

١. تلك التي تفرض عليهم سلطةً تعسُّفيّةً:

ـ منع مغادرة منطقة السُّكنى من دون إذْنٍ.

ـ منع توجيه كلامٍ مسيءٍ إلى أحد موظَّفي السلطة الاستعماريّة [الفرنسيّة].

٢. وتلك التي تفرض عليهم أعمالاً قسريّةً:

ـ وجوب الانصياع للأوامر بالقيام بأعمال السُّخْرة (الأعمال القسريّة غير المأجورة).

ـ أو النّقل.

ـ أو مصاردة الحيونات.

وفي الوقت نفسِه، أدّى استعمارُ الجزائر، وما تبعه من استعمار فرنسا لأراضٍ وشعوبٍ ذاتِ

صبغةٍ إسلاميّةٍ، إلى تغذية نظرةٍ عنصريّةٍ نحو العربيّ أو المسلم، لا تزال العديدُ من سماتها تُجترّ إلى زمننا هذا من خلال ظاهرة «الإسلاموفوبيا» (رُهاب الإسلام).

العِلمويّةُ (النّزعةُ العلميّةُ) (scientisme) في خدمة عنصريّةٍ بيولوجيّةٍ

تعزّز ذلك التّرتيبُ الطبقيُّ [على أساس العِرق] والتبريرُ للاستغلال الاستعماريّ من خلال العنصريّة، تعزّر في القرن التّاسع عشر مع ظهور دعوًى (زعْمٍ) علميّةٍ وبيولوجيّةٍ. أدركت تلك الدّعوى ذروةَ عطائها سنة ١٨٥٣ مع الكونت دي گُوبينو في كتابه (مقالٌ عن عدم المساواة بين الأعراق البشريّة). تفترض تلك الدّعوى أنّ لكلّ شعبٍ خصائصَ ثابتةً لا تتغيرّ، جسديّةً وعقليّةً، تنتقل عبر الدّم.

لقد تمّ توظيفُ تلك العنصريّة البيولوجيّة، إذنْ، لتبرير امتيازات الأوروبيّين وسيطرتهم على المجموعات البشريّة الأخرى التي تمّ تصنيفها عِرْقيًّا بذلك النّحو. لقد كانت تلك العنصريّةُ البيولوجيّةُ هي الأداةَ التي وظّفتْها الإمبراطوريّاتُ الاستعماريّةُ الأوروبيّةُ ضدّ الشّعوب التي استعمرتْها [لتبرير استعمارها واستغلالها]، لكنّها كانت أيضًا هي الأداةَ التي وظّفتها النّازيّةُ [والفاشيّةُ] داخل المجتمعات الأوروبيّة نفسِها، [وهكذا ارتدّ مفعولُ السّحر على السّاحر].

الاستعمارُ، «رسالةُ حضرنةٍ» (mission civilisatrice) تمارسها «الأعراق العُليا»

في القرن التّاسع عشر، تكوّن خطابٌ أخلاقيٌّ يعارض تجارةَ الرقيق، ثمّ العبوديّةَ، لأسبابٍ إنسانيّةٍ، كان انتشارُه يتّسع بين النُّخَب الفكريّة (élites)، كلّما تقدّمت الثورةُ الصّناعيّة، وأَضعفت، يومًا بعدَ آخرَ، الحاجةَ إلى استغلال العبيد. وقد أُعيد توظيفُ تلك الحُجّة الإنسانيّة، بعد عقودٍ من ذلك التّاريخ، لمّا بدأت مواردُ القارّة الإفريقيّة تثير، مباشرةً، أطماعَ القوى الإمبرياليّة الأوروبيّة. وفق دعواهم (زَعْمهم)، لم يكن الأمرُ يتعلّق باستغلال النّاس ولا الموارد، بل بـ«حضْرنة» (civiliser) الشّعوب التي كانوا يَرون أنّها سُفلى (دُنيا) [وفق التّصنيف العِرقيّ العلميّ!].

لقد مكّنت تلك الإيديولوجيا، التي كان يتقاسمها الحُكّامُ على نطاقٍ واسعٍ، من تبرير الاستعمار. على سبيل المثال، لمّا سعى جول فيرّي لتبرير القيام بإرسال حملةٍ استعماريّةٍ إلى مدغشقر سنة ١٨٨٥، صرّح بأنّ «الأعراق العليا (المتفوّقة) تملك حقًّا؛ لأنّ عليها واجبًا. إنّ عليها واجبَ حضرنة الأعراق السُّفلى (الدُّنيا)».

وهكذا نجد، إذنْ، أنّ العنصريّةَ تتموضع، أيضًا، في قلب عمليّة تكوين الأمبراطوريّة الاستعماريّة

الفرنسيّة الثّانية، في العقد التّاسع من القرن التّاسع عشر [الثّمانينات]. ولا يزال منطقُ القوّةِّ الفرنسيُّ، الذي تشكّل بنحوٍ رئيسٍ خلال حِقبة الجمهوريّة الثّالثة، حاضرًا بقوّةٍ، في زمننا الحاضر، في الخطاباتِ العامّةِ وفي بنى الدّولة. وكما كانت الحالُ في الحِقبة السّابقة، فإنّ الفجوةَ عظيمةٌ بين الخطاب والممارسة. ففي الواقع العمليّ، تتجسّد دعوى (الحضْرنة) في عمليّات استغلال محمومٍ، وبترٍ للأيادي، ومجازر جماعيّة، وغيرها من الأعمال... [غير الحضارية، وغير الإنسانيّة].

التّرتيبُ الطبقيّ للأعراق في خدمة السّيطرة (الهيمنة)

لقد شارك المبشِّرون [المسيحيّون]، والجنودُ وعلماءُ الأنتروبولوجيا الأوروبيّون الذين جابوا المستعمَراتِ [الفرنسيّة] خلال مرحلة إنشائها، شاركـوا أيْضًا في تكوين أعراقٍ، وتسميتها، وترتيبها طبقيًّا، واستغلالها، في الأراضي المرغوبة والمنْويّ استعمارُها. ولقد كانت تلك الفئاتُ العِرقيّةُ، في ما بعدُ، نافعةً جدًّا من حيثُ قابليّتُها للتّسخير للسيطرة (الهيمنة) على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي بعددٍ قليلٍ من الجنود. وهكذا، فإنّ تمييز البربر عن العرب، في الجزائر، كان أداةً فعّالةً جدًّا استعملها المستعمِرون [الفرنسيّون] لتقسيم المقاومات وإضعافها.

وفي مدغشقر، قامتْ (سياسةُ الأعراق) التي انتهجها الجنرال گالْياني (١٨٩٦-١٩٠٥) على مبدأ الاعتماد على النظريّاتِ الأنتروبولوجيّةِ العِرْقيّة (ذات النّزعة العِرْقيّة) (racialistes) السائدة آنذاك. شجّع گالْياني، سعيًا منه إلى إضعاف مقاومة الملكيّة الملْغاشيّة [المدغشقريّة]، على إجراء إحصاءٍ منهجيٍّ للسّكّان، باستخدام التّصوير الفوتوغرافيّ والفرينولوجيا (علم فراسة الدّماغ: دراسة أشكال الجماجم البشريّة لمعرفة الشخصيّة والملكات العقليّة) (phrénologie). ثمّ قام گالْياني بتصنيف الأعراق الـمُنشَأة بتلك الطريقة، ثمّ بتسييل التّصنيف في خرائطَ [لأماكن وجود الفئات العِرقيّة]. لقد مكّنه ذلك من فرض الحضور الفرنسيّ من خلال تسخير تلك الفئات [العرقيّة] ضدّ حكّام مملكة ميرينا، مُعزِّزًا ذلك بعمليّات قمعٍ شرسةٍ. في سياقٍ آخَرَ، قام المستعمِرون المستوطِنون البلجيكيّون، في رواندا، بعرْقنة الاختلافات الاجتماعيّة بين الهوتو والتّوتسي، من أجل ترسيخ سيطرتهم على البلاد.

بعد الحرب العالميّة الثانية، والصّدمة والتي أحدثتْها عمليّاتُ الإبادة النّازيّة في أوروبا، سرعان ما فقدتِ العنصريّةُ البيولوجيّةُ مصداقيّتَها وموثوقيّتَها. لكنّ العنصريّةَ تطوّرت بعد ذلك في صيغة مواقفَ وسلوكاتٍ وخطاباتٍ عنصريّةٍ صُوِّبتْ نحو ثقافاتٍ، بعضُها كان يتمّ تحقيرُها وتسفيلُها والحطّ من قيمتها، وبعضها الآخَر كان يتمّ تمجيدُها وإعلاءُ شأنها. وهكذا فقد ظهرت (عنصريّةٌ

ثقافيّةٌ) كقناعٍ يحجب (العنصريّة البيولوجيّة).

لا تزال تلك الإنشاءاتُ العنصريّةُ، إلى اليوم، عاملةً وتُغذّي علميّاتِ التّمييز التي تُمارَس، في المركز الاستعماريّ السّابق [فرنسا]، ضدّ خَلَف المستعمَرين السّابقين (الأحفاد والأبناء). ولا زلنا نلمس وجود آثارها في السّياسات التي تُطبّقها فرنسا تجاه الدُّول التي كانت تستعمرها سابقًا، كما نجدها في السّياسات التي تُطبّقها هذه الأخيرةُ نفسُها مباشرةً مع شعوبها.

في الواقع، لقد حفظت القوى الاستعماريّةُ الجديدةُ الحاضرةُ جميعَ الدّروس الخاصّة بتلك السّياسة القائمة على التّقسيمات العِرقيّة، وبشكلٍ خاصٍّ في الكاميرون في عهد بولْ بِيا، وفي التّشاد في ظل سلطة عائلة دِيبي. والجيشُ الفرنسيُّ ليس نقيَّ الجانب في تحالفاته الحاضرة في منطقة السّاحل الإفريقيّ أو في مناطق أخرى من إفريقيا(الرسم ١).

مقتطف من كتابٍ مدرسيٍّ صدر عام ١٩٣٨ من تأليف إي. كارون، والسيدة إي. كارون، وسي. ديراند. العلوم في المرحلة الابتدائيّة، شهادة الدراسة الابتدائيّة، مقرّر التعليم العالي، للصفيّن الأول والثاني.

عنصريّةٌ بنيويّةٌ في فرنسا

لقد رسّخت العبوديّةُ والاستعمارُ، إذنْ، عَرْقنةً (racialisation) تُجرِّد الشّعوبَ، التي تعرّضتْ لها، من إنسانيّتها، وتُرسي ترتيبًا طبقيًّا للأعراق، يُوجَد في قمّته البِيضُ. وقد استمرّت مفاعيلُ ذلك التّرتيب وتغلغل في المجتمعات المابعد-استعماريّة من الجانبين، وأثّر فيها.

في ما مضى، كان جول فيريّ (Jules FERRY) يتكلّم عن (أعراقٍ سُفلى/دُنيا، ينبغي حضرنتُها). واليومَ يتجدّد الخطابُ روحًا، بألفاظٍ مختلفة، إذْ من الشّائع أنْ تسمع رجالَ السّياسة الفرنسيّين يتكلمون عن (حثالات)، و(متوحّشين)، و(شباب الأحياء/الضّواحي)، و(متعدّدي الزوجات)، و«الإسلامويّين» (islamistes)، الذين يُعتقد أنّهم (ميّالون للسرقة)، و(العنف)، أو حتى (الكسل)، بطريقةٍ مُجوْهَرةٍ (essentialisée).

جميعُ هذه الأوصاف هي إرثٌ مباشِرٌ للتّصنيفات [العرقيّة / العنصريّة] التي قد تمّ تثبيتُها ونشرُها خلال الحِقبة الاستعماريّة. لا تزال هذه الإيديولوجيا وتلك القوالبُ النّمطيّةُ، التي قد تمّ ترويجُها في الكتب المدرسيّة في القرن الماضي، ومن خلال معارض حدائق الحيوان البشريّة (zoologies humains) التي أقيمت في فرنسا، لا تزال تسيل، في زمننا هذا، من ألسنة الشّخصيّات السّياسيّة في

الرّسم١ : الإنسان

عربيّ أوروبّيّ

صينيّ يابانيّة

هنديّ سينيغاليّ

(العِرق الأحمر) (العِرق الأسود)

فرنسا، والمحلّلين السّياسيّين في قناة س. نيوز (Cnews)، وغيرها من وسائل الإعلام، وتستمرّ في التغلغل في عقول الفرنسيّين، والتّأثير في سلوكاتهم.

وصف فرانز فانون، بدقّةٍ عاليةٍ، آثارَ العنف الاستعماريّ، في أعمق معانيها وتجلّياتها، سواءً على المستعمَرين أم على المستوطِنين المستعمِرين (colons). لا زال الأفراد والمجتمعاتُ، من كلا الطّرفين يعيشون تحت وقْع تلك الصّدمة:

- بالنّسبة للمستعمَرين وخَلَفهم [الأبناء والأحفاد الحاضرين]: تصغيرٌ، واحتقار، وحطٌّ من القيمة الإنسانيّة.
- وبالنسبة للمستوطِنين المستعمِرين (colons): «وصف بالتوحُّش» (ensauvagement)، إذْ إنّ ممارسة العنف الوحشيّ تُجرّد الإنسان من إنسانيّته، ولو جزئيًّا.

ولا تزال الإيديولوجيا الفرنسيّةُ، المتجوهرةُ بـ(العظمة) و(القوّة)، تدفع الفرنسيّين، ساسةً وشعبًا، إلى تصوُّر العلاقات مع الآخَرين [غير الغربيّين، غالبًا]، وممارستها في الواقع، من خلال منطق «الافتراس» (prédation)، والسّلوك الحربيّ والعنف.

لكن العنصريّةَ تتجسّد ممارسةً، في المقام الأوّل، في بُعدِها المادّي تجاه خَلَف مستعمَري فرنسا سابقًا [أحفادهم وأبنائهم]. ويتمظهر ذلك، خاصّةً، في السّلوكات التمييزيّة. أثبتت العديدُ من الدّراسات أنّ هذا الخَلَف يُعاني أفرادُه من قلّة فرص العمل، والسّكن، والتّكوين [العلمي والمهنيّ] أو حتّى الرّعاية الصّحّيّة.

صحيحٌ أنّ بعض هذه الممارسات التّمييزيّة هي سلوكاتٌ فرديّةٌ، لكنّ الحركاتِ المناهضةَ للعنصريّة تناضل، في المقام الأوّل، ضدّ الأساس، وهي البنى التي تُولّدها. تتحدث هذه الحركاتُ عن وجود (عنصريّة بنيويّة)، أو (عنصريّة دولة)، وهي عنصريّةٌ تشير إلى طيفٍ واسعٍ يشمل الخطاباتِ السّياسيّةَ والإعلاميّةَ، والسّياساتِ العامّةَ التّمييزيّةَ، والممارساتِ المؤسّسيّةَ. إنّها تُدين، على سبيل المثال، الممارساتِ التمييزيّةَ والإجراميّةَ التي تصدر عن عناصر الشرطة، أو عن أعضاء الجهاز القضائي: التتبّع الأمنيّ المبنيّ على اللّون والملامح الخارجيّة للشخص (contrôles au faciès)، والمعاملة التمييزيّة من طرف المؤسّسات القضائيّة، والممارسات العنفيّة، القاتلة أحيانًا، من طرف عناصر الشرطة أو حرّاس السّجون، الذين يستهدفون، بشكلٍ غالبٍ جدًّا، الشّبانَ السُّودَ أو العربَ . وعلى الرّغم من ثبوت حصول تلك الممارسات بالأدلة، تُنكر السّلطاتُ الفرنسيّةُ وجودَ هذه العنصريّة المؤسّسيّة، ما يعني بقاءَ الممارسات التي تنتج عنها بلا عقابٍ.

٨٦١ قتيلاً بأيدي رجال الشّرطة:

بناءً على إحصاءٍ، قَتل رجالُ الشّرطة الفرنسيّون ٨٦١ إنسانًا بين سنة ١٩٧٧ وسنة ٢٠٢٢. وخلص موقعُ باسْتماگْ (Bastmag) إلى أنّ «سِمات الضحيّة تتكرّر. الضحيّة دائمًا رجلٌ يقلّ عمرُه عن ٢٧ سنة، يُوحي اسمُه بأنّه إفريقيٌّ أو مغاربيٌّ (من شمال إفريقيا)».

٢٠ مرّةً أكثر من حيثُ حالاتُ المراقبة:

أثبتت العديدُ من الدّراسات وجودَ حالات تمييزٍ، في الحصول على سكنٍ، ضدّ أشخاصٍ يُنظر إليهم أنّهم أصيلي المغرب الكبير (شمال إفريقيا) أو إفريقيا، وعلى وجه الخصوص عمليّات التّمييز في الحصول على سكنٍ في فرنسا: اختبارٌ حول المناطق الحضريّة في فرنسا المركز الاستعماريّ، المعهد الوطني للإحصاء والدّراسات الاقتصاديّة (فرنسا)، ٢٠٢٠.

وفقًا للعديد من كتّاب الافتتاحيّات في الصحف الفرنسيّة، أو ممثّلي الحكومة الفرنسيّة، لا يمكن أنْ يكونَ عناصرُ الشرطة عنصريِّين إلّا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كامتدادٍ لتقاليد العبوديّة. وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ نَسَبَ (généalogie) تنظيم الشرطة الفرنسيّة ترجعُ أصولُه إلى العبوديّة والاستعمار. يُمكننا أنّ نُذكّر، كمثالٍ على ذلك، بـ «شرطة السُّود» (police de noirs) على الأراضي الفرنسيّة في القرن الثّامن عشر، أو في زمنٍ أقربَ إلينا، «ألوية مكافحة الجرائم» (BAC: Brigades Anti-Criminalités)، التي تنحدر من (ألوية شمال إفريقيا للمراقبة)، التي كانت عاملةً في العقد الرّابع من القرن العشرين [الثّلاثينات]، والتي تحوّلت في العقد السّادس منه [الخمسينات] إلى ألوية العدوان والعنف [ضد المجاهدين والشعوب المقاومة خلال مرحلة حروب التّحرير]. حدثت، في فرنسا، انتفاضاتٌ متكرِّرةٌ ضدّ جرائم الشّرطة، كتلك التي حدثت سنة ٢٠٠٥، وسنة ٢٠٢٠، ثمّ سنة ٢٠٢٣ عقب مقتل ناهل مرزوق [على أيدي عناصر من الشرطة]، ما يُعيد إلى الواجهة، بانتظامٍ، مسألة هذه العنصريّة ومسألة استعماريّة (colonialité) ممارسات عناصر الشرطة الفرنسيّة.

وعلى الرّغم من أنّ فرنسا قد ألغت رسميًّا (قانون السّكّان الأصليّين) سنة ١٩٤٦، وعلى الرّغم من أنّ التشريعاتِ القانونيّةَ التمييزيّةَ [العنصريّة] قد اختفت مع حصول الدُّول الإفريقيّة على

استقلالها قُبَيْل سنة ١٩٦٠ وخلالها وبُعَيْدَها، لكنّنا نشهد، في السّنوات الأخيرة، ازديادًا في عدد القوانين، المقنّعة بصياغاتٍ كونويّةٍ/عالمَويّةٍ (universalistes)، تستهدف المسلمين في الواقع.

وهكذا فإنّ ما يحصل في الوقع هو أنّ الجدلَ السّياسيَّ والإعلاميَّ، بعيدًا عن أن ينشغل بجميع الأديان، يحصر الحديثَ والنّقاش إلى حدّ التّخمة، بموضوع حجاب النّساء المسلمات، أو «البوركيني» (لباس السّباحة في البحر) (burkini)، أو (العباية). لا زلنا نبحث عن إجراءٍ واحدٍ، على الأقلّ، قد قامت به الشرطةُ الفرنسيّةُ ضدّ المتطرّفين من جماعاتٍ أخرى غير المسلمين. يبدو أنّ إرهاب اليمين المتطرّف أو الأصوليّين (المتطرّفين) الكاثوليك يُفلت من تلك الإجراءات القمعيّة. في الواقع، هذه القوانين تمنح المسلمين حقوقًا أقلَّ من غيرهم. لقد أدّت هذه القوانينُ، المتعلّقة بـ)الرّموز الدّينيّة)، وبـ(مكافحة التّطرّف)، وبـ)مكافحة الحركات الانفصاليّة)، أدّت فعليًّا إلى استبعاد الفتيات [المسلمات] من المنظومة التعليميّة، والنّساء [المسلمات] من قطاعات عملٍ بأكملها، وإلى منعهنّ من الدّخول إلى بعض المرافق العامّة، وإلى حصول عمليّاتِ طردٍ تعسُّفيٍّ، وإلى إغلاق بعض أماكن العبادة أو التّعليم، بل وحتى إلى حلّ بعض الجمعيّات المناهضة للعنصريّة، والمثال الأبرز: «التّجمُّع ضدّ الإسلاموفوبيا في فرنسا» (CCIF: Collectif Contre l'Islamophobie en France).

خلال مرحلة التّحرُّر من الاستعمار (décolonisation) في العقد السّادس (الخمسينيّات)، والعقد السّابع (السّتّينيّات)، والعقد الثّامن (السبعينيّات) من القرن العشرين، أُعيد استخدامُ العديد من الأدوات الاستعماريّة، ذات الصّبغة الإداريّة والعسكريّة، لتدبير شؤون خَلَف المستعمَرين [أحفادهم وأبنائهم]، في فرنسا المركز الاستعماريّ، في وظائفَ بنيويّةٍ في مصالحَ في الدّولة الفرنسيّة على مستوى جميع الدّرجات في السّلّم الوظيفيّ. وهكذا، فقد أصبح رجالُ الشرطة السّابقون في الجزائر حُرّاسًا لأحياء «المساكن ذات الإيجار المتوسّط» (HLM) ومبيتات سوناكوترا (Sonacotra) للعمّال المهاجرين إلى فرنسا. وكذلك أصبح العديدُ من المديرين الاستعماريين وُلّاةً (محافظين) أو وزراء بعد استقلال المستعمَرات التي كانوا فيها.

بيار بولوطْ: من الجزائر إلى سين سانْ دوني

:تمثّل المسـيرةُ المهنيّةُ لـ (بيار بولوطْ) رمزًا لحركـة التّنقُّل الوظيفيّ هذه، بما أنّه قد كان أحد الفاعلين في حرب الهند الصّينيّة، وفي عمليّة الإخضاع العسكريّ (قمع المقاومة / (**pacification** خلال حرب التحرير في الجزائر [قبل الاستقلال]، وفي المجازر التي ارتكبتها القوّاتُ الفرنسيّةُ في الگوادْلوبْ سنة ١٩٦٧، قبل أنْ يتمّ تعيينُه في منصب المحافظ لولاية (محافظة) ساين-سانْ-دوني الجديدة سنة ١٩٦٩، حيثُ أشرف على إنشاء الوحدات الأولى من لواء مكافحة الجريمة.

أخيرا، يجب علينا أن نُشيرَ إلى أنّ فرنسا ما زالتْ تحتفظ بمستعمَراتٍ تُسمّيها (أراضي ماوراء-البحار)، وهي أشكالٌ حديثةٌ من الاستعمار. هذه الأراضي [المستعمَرات]، التي يسكنها في الغالب خَلَفُ (أحفادُ وأبناءُ) عبيدٍ سابقين أو شعوبٍ كانت سابقًا مستعمَرة مباشَرةً من فرنسا، تُستعمَل حاضرًا كقواعدَ متقدّمةٍ للجيش الفرنسيّ في جميع القارّات. تخضعُ هذه المستعمَراتُ الحديثةُ لتشريعاتٍ استثنائيّةٍ [حيفيّةٍ] في العديد من المجالات، ونقصٍ في الخدمات العامّة الأساسيّة (المستشفيات، وسوء توزيع المياه، إلخ.)، كما تخضع بشكلٍ عامٍّ، إلى أعمالٍ تجريبيّة تُعدّ في الوقع، حيَواتِ سكّانها أقلَّ قيمةً (التّسميم بمبيد الحشرات الكلورورديكون في جزر الأنتيل، والتّجارب النوويّة في بولينيزيا، القمع العسكريّ للتّحرُّكات الاحتجاجيّة الاجتماعيّة والسّياسيّة، إلخ.). على الرغم من تحقّق تحسّنٍ في الأوضاع في مجالاتٍ عديدةٍ، فإنّ الاستعمارَ والعنصريّةَ، اللذين يشكّلان بنيتها، لم يعرفا انقطاعًا حقيقيًّا.

«العالَمُ المستعمَرُ عالَمٌ مُقسَّمٌ قِسميْن:

علامة خطّ الفصل بين العالَميْن، علامة الحدِّ (**frontière**)، هي الثّكناتُ ومراكزُ الشّرطة. في المستعمَراتِ، مُحاوِرُ المستعمَرِ الشّرعيُّ والـمُؤسِّسيُّ، والنّاطقُ الرّسميُّ باسم المستعمِر المستوطِن (**colon**)، وباسم النّظام هو رجل الشّرطة) الدَّرَكيّ / (**gendarme**) أو الجنديّ.» فرانز فانون، مُعذَّبو الأرض، ١٩٦١.

من الاستعمار إلى إفريقيا-الفرنسيّة (FRANÇAFRIQUE)، ديمومةٌ عنصريّةٌ

إذنْ، تستمرّ العنصريّةُ في تشكيل بنية فرنسا: دولةً ومجتمعًا. بالنّظر إلى أنّ فرنسا قد سعتْ، طوْعًا وقصْدًا، إلى إدامة هيمنتها على مستعمَراتها القديمة، فلا داعيَ للاستغراب من كون العنصريّة

لا تزال تشكّل بنيةَ هذه العلاقة، أيضًا، بين المركز الاستعماريّ (فرنسا) وفي مستعمَراتها القديمة. سنخيّةُ الأسباب تؤدّي إلى سنخيّةِ النّتائج، فالعنصريّةُ تُماشي الاستعمارَ حذو القذّة بالقذّة، وهي لا تزال على سيرتها نفسِها مع الاستعمار الجديد.

والأمثلةُ كثيرةٌ لخطاباتٍ عنصريّةٍ صدرت عن رؤساء للدّولة الفرنسيّة كانت آثارُها جميعِها هي تبرير الاستعمار الجديد. من أشهر تلك الخطابات خطابُ الرئيس الفرنسيّ جاك شيراك الذي صرّح، سنة ١٩٩٠، أنّ «إفريقيا لم تبلغ سنَّ الرّشد لتطبيق الدّيموقراطيّة»، وخطاب الرئيس الفرنسيّ فرانسوا ميتران، في كلامه عن رواندا، لمّا أسرّ إلى خواصِّه، سنة ١٩٩٤، أنّ «وقوع إبادةٍ جماعيّةٍ في ذلك البلد ليس أمرًا كبيرَ الأهميّة». أمّا الرئيسُ الفرنسيّ إيمانوالْ ماكرون فقد صرّح، سنة ٢٠٠٧ في داكار (السنغال)، أنّ «الإنسان الإفريقيَّ لم يترك بصمةً تُذكر في التّاريخ». وسنة ٢٠١٧، أيْضًا، أجاز ماكرون لنفسه أنْ يُطنبَ في الخطاب، همزًا ولمزًا، حول معدّل الولادات [المرتفع] للنّساء الإفريقيّات.

يجهد حُكّامُ فرنسا، دائمًا، لإبراز أنفسهم كشخصيّاتٍ حكيمةٍ لا غنَى لقارّة إفريقيا عن حكمتهم لرسم مستقبلها بطريقةٍ سليمة، مُجترّين، بلا كفٍّ، خطابَ «رسالة الحضرنة» (mission civilisatrice)، الذي لا يُجيزُ، البتّةَ، التّفكيرَ في العدالة بين الشّعوب.

في الخطابات الـمُهيمِنة، سيّاسيًّا وإعلاميًّا، غالبًا ما يتمّ إزاحةُ الطّابَع السّياسيّ جانبًا لتسودَ، بدلاً عنه، «القراءاتُ الجوهريّةُ» (ذات النّزعة الجوهريّة) (essentialistes): و(النّزعة القَبَليّة) (tribalisme)، و(الحروب العِرقيّة)، و(القراءة ذات النّزعة العِرقيّة) (racialiste) للأحداث السّياسيّة، و(سياسة البطن). إنّ الشّكل الأحدثَ لهذا النوع من الإنكار لوجود العامل السّياسيّ في إفريقيا هو الحروب التي تشنّها فرنسا (ضدّ الإرهاب) في منطقة السّاحل الإفريقيّ، ارتكازًا على تبريرٍ يختزل ــ بشكلٍ مُفرِطٍ في التّبسيط ــ دوافعَ مختلف المجموعات المسلّحة في مجرّد العمى الأصوليّ الدّيني. وذلك على الرّغم من وجود عواملَ أخرى أشدَّ حسْمًا منها:

- مصالح الحكوماتِ الأجنبيّةِ الفاعلة.
- تحدّيات مراقبة عمليّات التّجارة غير الشرعيّة قانونيًّا.
- الضّعف والعجز اللّذيْن ينخران المصالح [العامّة] المحليّة.
- الفقرِ الذي يدفع الشّبّان إلى قبول التّجنُّد في [المجموعات المسلّحة] من أجل الحصول على منافعَ ماديّةٍ مختلفةٍ.

إنّ العنصريّةَ التي تُمارَسُ في فرنسا ضدّ السُّود وضدّ المسلمين، وخطابات التّصغير والتّسفيل والانتقاص من الإنسانيّة، التي تُثيرُها هذه الإيديولوجيا هي إواليّاتٌ (ميكانيزماتٌ) (mécanismes) قويّةٌ (فعّالةٌ) تحجب مثل هذه التفسيرات العقلانيّة التي ذكرناها.

إنّ الغيابَ شبهَ التّامّ للتّعبئة ضدّ الحروب المتكرّرة التي تشنّها فرنسا في إفريقيا هي آثرٌ سلبيٌّ آخَرُ للعنصريّة. فعلاوةً على عدم الاكتراث العامّ بالأحداث الجارية في تلك البلدان الإفريقيّة، تجعل الإسلاموفوبيا (رُهاب الإسلام) (islamophobie)، والنّگْروفوبيا (رُهاب الزّنوج) (négrophobie) التعاطُفَ والتّضامُنَ مع الشّعوب التي تسكن تلك المناطق أمرًا مستبعَدًا. هؤلاء الناسُ لا يُعدّون متساوين مع الفرنسيّين (والأوروبّيين والغربيّين عمومًا)، وحيَوَاتُهم تُعدّ أقلَّ قيمةً في نظر الجمهور [غالبيّة الشّعب] الفرنسيّ. إذنْ، من المقبول أكثرَ أنْ نشنَّ حروبًا في البلدان الإفريقيّة، أو أنْ نحافظ على وجودٍ عسكريٍّ لنا فيها بشكلٍ دائمٍ، لم ينقطع تقريبًا منذ نهاية الاستعمار.

وهكذا يستمرّ النّهبُ والسّيطرة (الهيمنة)، وبإمكان فرنسا، مثلاً، أنْ تُصوِّرَ عمليّةَ تدمير ليبيا، التي قام بها الجيشان الفرنسيُّ والريطانيُّ سنة ٢٠١١، على أنّه مشاركةٌ مفيدةٌ في حرب تحرير لشعب من طغيان طاغيةٍ بغيضٍ. ولكن، لم يتمَّ أبدًا إحصاءُ الكوارث التي سبّبتها تلك التّدخُّلاتُ العسكريّةُ الأجنبيّةُ: وعلى الرّغم من ذلك، يُمكننا أنْ نُؤكّد، جازمين، أنّ سجلَّ فرنسا الإجراميَّ في إفريقيا لا يختلف كثيرًا عن سجلّ أمريكا الإجراميّ في تدخُّلاتها التي تسبّبت، وما زالت تتسبّب، في زعزعة استقرار الشّرق الأوسط.

ويَظهر التّحقيرُ جليًّا، أيْضًا، لمّا نتمعّن في معاملاتٍ أخرى تُمارَس بحقّ سكّان مستعمَرات فرنسا السّابقة. من أوضح مصاديق ذلك هيمنة فرنسا الاقتصاديّة والسّياسيّة [على دول غرب إفريقيا] بتوسُّل الفرنك الفرنسيّ الإفريقيّ (CFA)، وكذلك فخُّ الدّيون التي أُثقلت بها اقتصاداتُ تلك الدّول، ومكّنت، بالتّالي، فرنسا من مصادرة سيادتها وقرارها السّياسيّ. حتّى أنّ التّحقيرَ يَطال أحيانًا بعضَ الحُكّام الأفارقة. أحدُ الأمثلة على ذلك ما فعله الرّئيسُ الفرنسيُّ إيمانوالْ ماكرون الّذي أجاز لنفسه أنْ يستهزِئ برئيس بوركينا فاسو خلال زيارته سنة ٢٠١٧ [لقد سخر ماكرون، في الواقع، من مغادرة روش مارك كريستيان كابُوري (رئيس بوركينا فاسو)، بالقول إنّه «قد ذهب لإصلاح مكيّف الهواء»]. وكذلك، كان من المرجّح أنْ يتسبّبَ استدعاءُ رؤساءِ مجموعةِ دول السّاحل الإفريقيّ الخمسة (G٥ Sahel) في ضجّةٍ وأزمةٍ سياسيّةٍ لو كان مُوجَّها إلى رؤساء دولٍ أوروبّيّةٍ.

تتجلّى العنصريّةُ، في فرنسا، بشكلٍ صارخٍ وإجراميٍّ خاصّةً ضدّ المهاجرين القادمين من

مستعمَراتها السّابقة. تُقدِّر المنظّمةُ العالميّةُ للهجرة التّابعةُ للأمم المتّحدة، في تقريرها لسنة ٢٠٢٢، عددَ الأموات من المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا [غرقًا في البحر الأبيض المتوسّط] بـأكثرَ من ٢٤٠٠٠ شخصٍ، منذ سنة ٢٠١٤. يُعزى موتُ هؤلاء المهاجرين، الفارّين من مناطق صراعات مسلّحة، أو من ظروفٍ معيشيّة قاسيةٍ جدًّا، يُعزى مباشَرةً إلى سياسة (أوروبا القلعة الحصينة) التي تُجبِر، بفعل قوّة قمعٍ عسكريٍّ، المهاجرين على اللّجوء إلى وسائل تهريبٍ أشدَّ خطورةً. أظهرت سنة ٢٠٢٢ أنّ استقبال المهاجرين في أوروبا عمومًا وفي فرنسا خصوصًا ممكن جدًّا ومقبولٌ لمّا تعلّق الأمرُ بـ ٦,٦ مليون لاجئ أوكرانيّ [بعد اندلاع الحرب مع روسيا] ؛ لأنّ هؤلاء بِيضٌ ومسيحيّون. هذا التّمييزُ الواضحُ في المعاملة يُظهر جليًّا أنّ قمع الهجرة لا يرتبط بعدم القدرة على استقبال النّاس واستيعابهم، بل هو يرتبط، بكل بساطةٍ، بالعنصريّة.

إمبراطوريّة بُولُّوري: العنصريّةُ في خدمة مشروعٍ استعماريٍّ (جديدٍ)

انطلقت مجموعةُ بُولُّوري (**BOLLORÉ**) (شركةٌ عملاقةٌ عابرةٌ للقارّات تأسّست سنة ١٨٢٢)، من ثروتها الهائلة التي جمعتها من صناعة الورق، ثمّ من الاستغلال الفلاحيّ (التبغ، نخيل الزّيت، والمطّاط في إفريقيا وآسيا)، لتتملّك فرْعًا لوجستيًّا جعل منها مؤسَّسةً من الوزن الثّقيل في مجال النقل للبضائع، أوّلًا في إفريقيا ثمّ على المستوى العالميّ. استخدمت الأرباحَ التي كـنزتْها من هذا الاستغلال الاستعماريّ الجديد لإنشاء إمبراطوريّة إعلاميّة (مجموعة قناة+ «**Canal**»+، هافاسْ «**Havas**»، أوروبا١ «**Europe ١**»، إلخ.). يُمكّنها تأثيرُها الهائلُ من نشر إيديولوجيّاها القوميّة (ذات النزعة القوميّة) (**nationaliste**) والحضاريّة. لقد استطاعت مجموعةُ بُولّوري، من خلال نهب الثّروات، والتّحالفات سواءً مع الأنظمة الإفريقيّة أو مع الدّولة الفرنسيّة، والاسترجاع المستمرّ لأرباحها إلى فرنسا، استطاعتْ أنْ تُنشِئَ إمبراطوريّةً اقتصاديّةً وإعلاميّةً تخدم مشروعَها الإيديولوجيّ وتؤمِّن لها الأرباحَ. هكذا يتمّ تسخيرُ الاستغلال الاستعماريّ الجديد لنشر إيديولوجيا اليمين المتطرّف، في حين أنّ هذا الأخيرَ يُبرّر استمرارَ عمليّات النّهب ويُشجّع على نشر العنصريّة وتعويمها في فرنسا. في زمننا الحاضر، تسعى مجموعةُ بُولُّوريّ علنًا إلى تمكين اليمين المتطرّف من الوصول إلى السّلطة في فرنسا.

وكما تفضح ممارساتُ عناصر الشّرطة الفرنسيّة وجودَ عنصريّةٍ بنيويّةٍ، تُظهر ممارساتُ الجنود الفرنسيّين، العاملين في إفريقيا، من خلال تاريخهم، وثقافتهم (أغانٍ، وشعاراتٍ، ورموزٍ...)، والحالات المتكرّرة من المعاملات العنصريّة بين الجنود أنفسهم، تُظهر أنّ الجيشَ الفرنسيّ مُشْرَبٌ

بإيديولوجيا استعماريّةٍ وعنصريّةٍ. في الانتخابات الرئاسيّة لعام ٢٠٢٢، صوت أكثر من ٦٠٪ من العسكريين وعناصر الشّرطة لصالح مرشّح اليمين المتطرّف. يُوجد توثيقٌ واسعٌ للمظاهر الملموسة لعنصريّة عناصر الشّرطة، تقوم به المنظّماتُ المناهضةُ للعنصريّة والمناهضة لعنف عناصر الشّرطة. لكنّ ممارساتِ الجنود الفرنسيّين أكثرُ خفاءً، وبالتّالي فهي أقلُّ توثيقًا.

التّواطؤُ في الإبادةِ الجماعيّةِ والعنصريّةُ: فرنسا في رواندا

في العقد الأخير من القرن العشرين، بلغتِ العنصريّةُ في سياسة فرنسا الإفريقيّة ذروتها مع دعمها للنّظام الذي ارتكب الإبادة الجماعيّة بحق شعب التّوتسي. لقد رافقت القوّاتُ الفرنسيّة أولئك الذين قتلوا أكثرَ من ٩٠٪ من شعب التّوتسي في رواندا، ودرّبتهم وزوّدتهم بالأسلحة، ودعمتهم إعلاميّا. لقد كانت تلك الرّفقةُ الإجراميّةُ النّتيجةَ الطّبيعيَّ للتّلاقي بين عنصريّة روانديّةٍ موروثةٍ من الحِقبة الاستعماريّة وبين جيشٍ فرنسيٍّ وأجهزة دولةٍ فرنسيّةٍ قد تبنّوا هذه القراءة، نظرًا لتاريخها الاستعماريّ والعنصريّ.

قام الجنود الفرنسيّون، في مناسبات كثيرةٍ، بعمليّات مداهمةٍ واسعةِ النّطاق على الأراضي الفرنسيّة: بدْءًا بـ«ليلة المضلّيين» (nuit des Paras) في مدينة ماتز سنة ١٩٩١، مرورًا بالمباغتة التي نفّذها بعضُ عناصر الفوج الثالث من مضليّي مشاة البحريّة الفرنسيّة في حي فِيكْيِي في مدينة كارْكاسُّونْ يوم ١٨ نوفمبر / تشرين الأول سنة ١٩٩٠، وصولاً إلى المداهمة العدائيّة التي استهدفت السّود، التي قام بها جنودٌ من الفرقة الأجنبيّة في مدينو كورو في گوايانا يوم ٦ أوت / آب سنة ٢٠٠٦، إلخ... أمّا الفضائع التي اقترفوها على الأراضي الإفريقيّة، سواءً خلال العلميّات أو في الأيام العاديّة، فهي أصعبُ من أنْ نعرفها. لكنْ على الرّغم من خفائها قد تمّ توثيق العديد من الحالات، من قضيّة فيرمينْ ماهي الذي اغتالته القوّاتُ الفرنسيّة سنة ٢٠٠٥ في الكوت ديفوار، وصولاً إلى الاعتداءات وعمليّات الاغتصاب التي اقترفوها بحقّ نساءٍ وأطفال[١] ، مرورًا بتفجير حفل عرسٍ في مدينة بُونْتِي في مالي سنة ٢٠١٥. نجد، إذنْ، الإواليّات (الميكانيزمات) نفسها التي يتّبعها عناصر الشّرطة في الجرائم المشابهة [ذات الصّبغة العنصريّة] التي تقع على الأراضي الفرنسيّة: عدم معاقبة الجناة، وتجريد الضّحايا من الشّرعيّة القانونيّة، وصولاً حتّى إلى تجريمهم هم أنفسهم. هكذا كان الأمرُ في حالة (يوسف آغ محمد)، ذي العشر سنوات عمرًا، الذي قتله الجيشُ

١. جوستين براباڤ، وليلى مينيانو، فرقةٌ سيئةٌ: تجاوزات المجندين الشبان في الجيش الفرنسي، منشورات (Les Arènes)، ٢٠١٩.

الفرنسيُّ في مالي يوم ٣٠ نوفمبر / تشرين الأول سنة ٢٠١٧. يؤكّد أقاربُه أنّه كان قد ذهب لجلب الماء على ظهور بعض الحمير. أمّا الرّواية الفرنسيّة فقد صوّرتْه مخبِرًا يعمل لصالح الجهاديّين.

توجد، إذنْ، استمراريّةٌ في الممارسات العنصريّة في السّياسة الخارجيّة الفرنسيّة في إفريقيا. لقد حافظت فرنسا على منظومةِ سيطرةٍ (هيمنة) متعدّدة الأشكال يُمكننا أنْ نختصرها في مصطلح «إفريقيا الفرنسيّة» (Françafrique). العنصريّةُ حاضرةٌ هناك [بقوّة] وتُعزِّز هذه السّيطرة (الهيمنة). يتسرّب تأثيرُ الخطابات العنصريّة للقادة في الدّولة الفرنسيّة والتّغطيةُ الإعلاميّةُ العنصريّةُ إلى الجماهير ليصنع موافقةً شبهَ إجماعيّةٍ على الحروب التي تشنّها القوّاتُ الفرنسيّةُ، بانتظامٍ، على أراضي القارّة الإفريقيّة. فالجيشُ الفرنسيُّ، تمامًا مثل الشّرطة الفرنسيّة، كيانٌ مُؤسَّسِيٌّ عنصريٌّ في إيديولوجيَاه وفي ممارساته، في امتدادٍ أمينٍ لتقاليده الاستعماريّة. في الجوانب الأخرى من هذه السّيطرة (الهيمنة) (الجوانب الدّيبلوماسيّة، والجوانب الاقتصاديّة، إلخ...)، تتجلّى العنصريّةُ في شكل احتقارٍ دائمٍ تفضحه المقارنةُ مع حالاتٍ أخرى، إذْ نشهد:

ـ استقبالاً واسعًا للّاجئين الأوكرانيّين في الأماكن نفسها حيثُ يتمّ قمعُ الأفارقة.

ـ الاعتراض على الإملاءات الاقتصاديّة الصّارمة [من صندوق النّقد الدُّولي] بحقّ اليونان. لكنّها تُقبل على نطاقٍ واسعٍ لمّا تتعلّق بالدّول الإفريقيّة [وقد تكون أقسى أحيانًا].

ـ وغيرهما من الأمثلة.

أيُّ نضالات؟ أيُّ مساراتٍ؟ كيف يتمّ التّحرُّر/التّحرير من الاستعمار

من أجل أنْ نحاربَ العنصريّةَ وآثارهَا، ما هي أشكالُ النّضال [النّاجعة] الممكن القيام بها؟ كيف يُمكننا المشاركةُ في التّحرُّر/التّحرير من الاستعمار (décoloniser) لسياسات الدّولة؟ غايتُنا هنا ليستْ تقديمَ حلولٍ جاهزةٍ، بل غايتُنا هي المساهمةُ، مع مجموع الحركات المناهضة للاستعمار (anticoloniales) وحركات التحرُّر/التّحرير من الاستعمار (décoloniales)، والحركات المناهضة للعنصريّة (antiracistes)، في اقتراح سُبُلٍ ومساراتٍ للنّضال.

لتحقيق ذلك يجبُ مهاجمةُ السّياساتِ الإمبرياليّةِ للدّولة الفرنسيّة وكشفُ آثارها الهدّامة. كما يجب علينا أن نحاربَ سياساتِ الدّولة الفرنسيّة الّتي تسمح لعناصر شرطتها باقتراف جرائمَ [عنصريّةٍ] في فرنسا، ولجنود جيشها [ومرتزقتها] بارتكاب جرائمَ [عنصريّةٍ] في «إفريقيا الفرنسيّة». نجد في «إفريقيا الفرنسيّة» السّياساتِ [العنصريّةَ] نفسَها الموجودةَ في الدّاخل الفرنسيّ، والتي هي في جوهرها سيروراتٌ للتّحقير والتّصغير والحطّ من القيمة الإنسانيّة، وتتجلّى ممارسةً في تجريم

الضّحايا بدل المجرمين، وتقدير القَتَلة وتبرئتهم ليُفلتوا من العقاب المستحَقّ.

في هذا الوقت حيثُ نرى أنّ اليمينَ المتطرّفَ هو أقرب من أيّ وقتٍ مضى إلى استلام السّلطة من خلال صناديق الانتخابات، يجب علينا، بشكلٍ مستعجلٍ، أن نناضل ضدَّ عمليّات صناعة الرأي العام والتّلاعب بعقول الجماهير، وضدّ الممارسات العنصريّة التي تنبع من قسمٍ كبيرٍ من وسائل الإعلام الفرنسيّة. إنّ تحريرَ التصوُّرات من الاستعمار (décoloniser les imaginaires) قد يشمل أيضًا تحريرَ الفضاء العامّ من الاستعمار (décoloniser l'espace public). يجب أن تكفَّ أنهجُنا (الشّوارع الفرعيّة)، وشوارعُنا، ومدارسُنا، وتماثيلُ الشّخصيّات التي تُنصَب في الشّوارع والسّاحات العامّة، عن تمجيد شخصيّاتٍ مجرمةٍ وسياساتٍ إجراميّةٍ [من خلال إطلاق أسماء الشّخصيّات والسّياسات عليها].

يجب علينا محاربةُ سياساتُ «عظمة فرنسا» (grandeur de la France)، و(شرطيِّ إفريقيا) الأبديِّ، والعملُ على تفكيكِها. من أجل مواجهة استمرار الإيديولوجيا الإمبرياليّة لدى الـمُمسِكين بالسّلطة في فرنسا، يجب علينا أنْ نحارب بسلاح «اللاّسلطة» (نزع السّلطة) (dépuissance)، الذي يستطيع أنْ يُحرِرَّنا من عقدة التّفوّق القاتلة التي تأسرنا. فالسّلطةُ تُمارَس الآن، في الواقع، على حساب آخَرين، هم شعوب المستعمَرات الفرنسيّة السّابقة وخلَفُهم [أحفادهم وأبناؤهم]، الذين قد تمّ تصغيرهم وتحقيرُهم والحطّ من قيمتهم الإنسانيّة.

يجب علينا أيْضًا دعمُ نضالات التّحرُّر التي تقوم الشّعوبُ الإفريقيّةُ وتعزيزُها، والتي لا تحظى إلّا باهتمامٍ ضئيلٍ جدًّا لدى الجمهور الفرنسيّ. تزخر الأخبارُ عن الأحداث الأخيرة بأمثلةٍ لنضالات بعض الشّعوب ضدّ الهيمنة (نضالات ضدّ الفرنك الفرنسيّ) (CFA)، أو (ضد الحضور العسكريّ الفرنسيّ، أو ضدّ شركاتٍ فرنسيّة مختلفةٍ). مسؤوليّتُنا هي أنْ نقومَ بتغطيتها إعلاميًّا التّغطيةَ التي تستحقّها.

مَسْرَدُ المصطلحات / المفاهيم

غايتُنا من سرد التعريفات التّالية هي توضيحُ معنى كلٍّ منها وفق استخدامنا له، والذي قد يختلف عمّا يستخدمه غيرُنا.

البَيَاض / البِيضُ (Blanchité / blancs)

يُشير مصطلحُ (مفهوم) «البياض» إلى أنّ كـونَ إنسان ما «أبيضَ» هو إنشاءٌ اجتماعيٌّ وتاريخيٌّ، على حدٍّ سواءٍ مع كـون إنسانٍ آخَر (أسودَ)، أو إنسانٍ ثالثٍ (عربيًّا). وكما هو الحالُ بالنّسبة للذّكورة وللميل الجنسي للمغاير [ذكر / أنثى]، يُعدّ البياضُ في المجتمع الفرنسيّ معيارًا مهيمِنًا، ومِقياسًا؛ لذا فإنّه لا يحضع للتّفكير غالبًا. يُعبِّر استعمالُ هذا المصطلح (المفهوم) عن الرّغبة في فهم العنصريّة لا من خلال المجموعات المصنَّفةِ عِرقِيًّا فحسبُ، بل أيْضًا من خلال الانشغال بدراسة المجموعة العِرقيّة التي تُشكّل الأغلبيّةَ.

التّحريريّ/التّحرُّريّ من الاستعمار (Décolonial) (الدِّيكولونياليّ)

تميل المنظوماتُ الفكريّةُ، التي كانت قد برّرت الاستعمار [إيديولوجيا وممارسات] إلى الاستمرار في تنظيم المجتمعات الحاضرة (سواءٌ منها سُكّان البلدان المستعمِرة سابقًا، أو سُكّان المستعمَرات السّابقة). يهدف النهجُ التّحريريُّ/التّحرُّريّ من الاستعمار إلى تفكيك هذه الأساطير التي يتمّ اجترارُها وإدامتُها، وإلى مكافحة الممارسات التي لها آثارٌ ضارّةٌ على المجموعات والأفراد.

النّزعةُ المناهضةُ للعنصريّة سياسيًّا (Antiracisme politique)

هي حركةٌ سياسيّةٌ تناضل ضدّ العنصريّة، التي تعدّها منظومةَ تمييزٍ لها آثارٌ ملموسةٌ:

ـ صعوباتٌ في الحصول على العمل، وعلى السّكن، وعلى الرّعاية الصّحيّة.

ـ التّعرُّض، المتزايد يومًا بعد آخَرَ، لمراقبة عناصر الشّرطة وعنفهم.

ـ وغير ذلك من الممارسات.

تُعارض هذه الحركةُ حركةً أخرى، مناهِضةً للعنصريّة (ذات نزعة أخلاقيّة)، تُركّز نضالَها على أفعالٍ وأقوالٍ عنصريّةٍ ، فرديّة أحيانًا. تُنتقَد هذه الحركةُ (الأخلاقويّةُ) لعدم اعتبارها للجذور العميقة التي يقوم عليها المجتمعُ. كما تُنتقَد بسبب تأكيدها أنّ الأولويّة هي لاستقلاليّة الأشخاص المعنيين في المقام الأول بالعنصريّة، والذين يرجع إليهم هم أنفسهم حصرًا حقُّ تعريف جدول أعمالهم (برنامجهم، أجندتهم)، وأولويّاتهم، واستراتيجيَاتهم.

التّمييز (Discrimination)

هي معاملةٌ تصغيريّةٌ تحقيريّةٌ، أو جورٌ في المعاملة (معاملةٌ أقلُّ تفضيلاً بالمقارنة مع آخَرين) تجاه إنسانٍ أو مجموعةٍ من النّاس، بسبب معايير الأصل، أو الإعاقة، أو الجنس، أو الدّين، أو المظهر الجسديّ...

الإمبرياليّة (Impérialisme)

سياسة دولة تهدف إلى استتباع دُولٍ أخرى سياسيًّا و/أو اقتصاديًّا [إخضاعها وجعلها دُولاً تابعةً لها]. اعتمدت الإمبريالية الفرنسية تحديدًا على إيديولوجيا عنصريةٍ ومُحضِرنةٍ (civilisatrice).

الإسلاموفوبيا (رُهابُ الإسلام) (Islamophobie)

الخوفُ، والنّبْذُ، والرّؤيةُ الـمُشوَّهةُ بالأفكار الـمُسبَقة (الخلفيّات) تجاه الإسلام وممارساته العباديّة (طقوسه ورموزه)، وتجاه المسلمين، وتجاه كلِّ إنسان يصنَّف على هذا النّحو [يُشتبَه أنّه كذلك]. تتجسّد هذه الأمورُ عمليًّا في أفعالٍ عنصريّةٍ وتمييزيّةٍ يوميّةٍ، أو في مظاهرَ أشدَّ عنفًا. إنّها تتغذّى أيضًا من العنصريّة المعادية للعربِ في شكلٍ أكثرَ حِدّةً يتسافل من عنصريّةٍ بيولوجيّة إلى عنصريّةٍ ثقافيّةٍ.

الاستعمارَويّةُ الجديدةُ (النّزعة الاستعماريّةُ الجديدةُ) (Néocolonialisme)

الأشكالُ الـمُعادُ تركيبُها، اليومَ [بعد حِقبة الاستعمار التّقليديّ المباشِر]، للعلاقات الاستعماريّة، عمومًا على المستوى السّياسيّ، والمستوى الاقتصاديّ، والمستوى العسكريّ، والمستوى الثّقافيّ. تسعى القُوى الاستعماريّةُ السّابقةُ إلى المحافظة على هيمنتها على مستعمَراتها السّابقة (على سبيل المثال: السّياسات التّجاريّة، استغلال الموارد الطّبيعيّة والبشريّة، الحضور العسكريّ، الهيمنة الثّقافيّة...).

بلدان (مستعمَراتُ) ماوراء-البحار (Pays (colonies) d'outre-mer)

مستعمَراتٌ فرنسيّةٌ سابقةٌ ظلّت خاضعةً لسيطرة فرنسا وفق أنظمةٍ إداريّةٍ متنوّعة. تنطوي هذه التّسميةُ على تحيُّزٍ يُغطّي حالاتٍ واقعيّةً مختلفةً جدًّا. فالمطالبةُ بالاستقلال قد تكون في بعضها قويّةً جدًّا (مثل حالة كاناكي-كاليدونيا الجديدة) أو ضعيفةً إلى حدّ أنْ تكون في أفق العدم.

مُعنْصَرٌ (Racisé)

تُشير هذه الكلمةُ إلى إنسانٍ مُلحَقٍ بمجموعةٍ مُصغَّرةٍ (مُسفَّلة) (minorisé)، ويكون ضحيّةً لممارسات تمييزيّة عنصريّةٍ. العِرْقُ ليس مُعتبَرًا هنا حقيقةً بيولوجيّةً، بل هو مُعتبَرٌ إنشاءً اجتماعيًّا.

العنصريّةُ البيولوجيّةُ (Racisme biologique)

إيديولوجيا تُعلي من شأن (تقوم على أساس) الاختلافات البيولوجيّة، الحقيقيّة والـمُتخيَّلة (الوهميّة)، لصالح مجموعةٍ بشريّةٍ، من أجل تبرير الامتيازات التي تخصّ نفسَها بها، وتبرير هيمنتها على مجموعاتٍ بشريّةٍ أخرى.

العنصريّةُ الثّقافيّةُ (Racisme culturel)

إيديولوجيا تَنسب هويّةً ثقافيّةً وعقليّةً (mentalité) مشتركةً إلى مجتمَعٍ مُتخيَّلٍ يربطه انتماءٌ دينيٌّ، أو إتنيٌّ (عِرقيٌّ)، أو وطنيٌّ. على أساس هذه الصُّوَر النّمطيّة (stéréotypes) يصنّف (يُرتّب طبقيًّا (hiérarchise) الثّقافاتِ، فيُصغّر (يُسفِّل) (déprécie) بعضَها، ويُرقّي (يُعلي من شأن) (valorise) بعضًا آخَرَ، أو يُبرز عدمَ التوافق الأساسي (الجوهريّ) بين مختلف المجموعات.

نصوص مستعادة

يتناول هذا الباب إعادة نشر الوثائق القديمة والصور التي تعنى بالاستعمار بالنقد والتحليل

الاستعماروما بعد الاستعمار المفهوم والمصطلح والنظريّة

خضر إبراهيم حيدر

الاستعمار وما بعد الاستعمار
المفهوم والمصطلح والنظريّة

خضر إبراهيم حيدر[1]

المُلخّص

تتناول الدراسة مفهوم «الاستعماريّة» (Colonialism) بوصفه منطق الهيمنة والسيطرة، الذي تجسّد تاريخيًّا في الحكم السياسي والسيطرة الاقتصادية لدولٍ أوروبيّةٍ على شعوب وأراضٍ خارج القارّة، وارتبط ازدهاره ببروز الرأسماليّة العالميّة. وتوضّح أنّ الاستعماريّة كانت مشروعًا للسيطرة اعتمد على تقنياتٍ ثقافيّة، حيث أسهمت (المعرفة الاستعماريّة) في تسهيل الفتح، وأنتجت في الوقت نفسه تقابلات جديدة كالغرب والشرق، والمستعمِر والمستعمَر.

أمّا «ما بعد الاستعمار» (Post-Colonialism) فهي نظريّةٌ تمثّل رؤيةً نقديّةً للاستعمار من جوانبه الثقافيةّ والسياسيّة والتاريخيّة. وهي خطّ مقاومةٍ فكريّةٍ وثقافيّةٍ تبنّاها مفكّرون من العالم الثالث بعد الحرب العالميّة الثانية، هدفها تحليل الخطاب الثقافي الغربي بوصفه حاملاً لتوجّهاتٍ استعماريّةٍ تجاه الشعوب غير الغربيّة، وللتعامل مع مرحلةٍ جديدةٍ من الهيمنة تلت الاستعمار التقليدي. كما تطرّقت الدراسة إلى نقدٍ موجّهٍ لفكر ما بعد الاستعمار، أبرز محاوره اتهامه بالمثاليّة النصيّة، وإهمال النضالات الاجتماعيّة الماديّة والقضايا الداخليّة للبلدان المستقلة، بالإضافة إلى نقد طريقة تعامله مع التاريخ والإمبرياليّة. كما يُعرّف النصّ (العلم الاستعماري) بأنّه المعرفة العلميّة الناتجة عن عمليّات العنف والسلطة الاستعماريّة، التي عادت إلى أوروبا، واستُخدمت أيضًا من قبل التابعين لتحقيق أهدافهم الخاصّة.

الكلمات المفتاحيّة: الاستعماريّة، ما بعد الاستعمار، الخطاب الاستعماري، الهيمنة، الشرق والغرب[2].

---

١. صحفي وباحث في اجتماعيات التواصل ـ لبنان.

٢. هذا البحث مُقتبَسٌ من مجلة الاستغراب، العدد الثاني عشر لعام ٢٠١٨، وهي مجلةٌ تابعةٌ للمركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

تمهيد

يرى كثيرون أنّ التفكير بالاستعماريّة يعني التفكير بالعلاقة بين أوروبا وبقية أرجاء العالم، فقد أنجزت أوروبا قدرًا كبيرًا من فرادتها وتوحّدها وهويّتها ووضعها العالمي الفريد في الظاهر من خلال ادّعائها السيطرة على رعايا الشعوب في البلدان المستعمَرة. وكما عبّر فرانز فانون ذات مرة، فإنّ "أوروبا هي بالمعنى الحرفي من خلق العالم الثالث".

في هذه الدراسة نوثّق لعددٍ من المفاهيم الأساسيّة والفرعيّة التي تناولت مفهوم الاستعمار من جوانبه الثقافية والسوسيولوجيّة والتاريخيّة. بالإضافة إلى مجموعةٍ من المفاهيم المتّصلة، التي كان لها صلةٌ بهذا المقدار، أو ذاك بالمفهوم العام للاستعمار.

الاستعمار والاستعماريّة (Colonialism)

يدلّ مصطلح الاستعماريّة بوجهٍ عامٍّ على منطق الهيمنة والسيطرة. وأمّا تطبيقاته في العادة فتتم على شكل حكمٍ سياسيّ وسيطرةٍ اقتصاديّة من جانب دولةٍ أوروبيّةٍ على أراضٍ أو شعوبٍ خارج أوروبا. وقد ظهرت أقدم أشكال الاستعماريّة بهذا المعنى (إذ لم تكن جميع الإمبراطوريات استعماريّة) في العالم الجديد من قبل إسبانيا والبرتغال، برغم أنّ الاستعماريّة الكلاسيكية لم تزدهر لاحقًا إلّا بالاشتراك مع بزوغ الرأسماليّة العالميّة، التي اتّضحت في الحكم الذي مارسته الدول الأوروبيّة على مختلف الحكومات في آسيا وأفريقيا. ووجدت استثناءاتٌ لهذه القواعد، كما في حالة السيطرة الاستعماريّة اليابانيّة على كوريا وأجزاء من جنوب شرق آسيا في أواسط القرن العشرين.

غير أنّ أغلب الباحثين يتفقون على أنّ الاستعماريّة كانت في الواقع صورةً من صور الحكم، ولم يكن في الغالب يصحبها الاستيطان الأوروبي، وأنّ مصطلح (الاستعماريّة) يتّضمن إبقاء السيطرة على السكّان المحليين من قبل دولٍ لم تكن معنيةً بالاستيطان ولا بالاندماج. في الدراسة المقارنة، يوجّه مصطلح (الاستعماريّة) الانتباه في جميع الحالات نحو المستعمَرات ذاتها، في حين أنّ عنوان (الإمبرياليّة) يوجّه الانتباه نموذجيًّا نحو المدينة الأم والنظام العالمي، الذي تعمل فيه الأوامر السياسيّة والاقتصاديّة لجعل الإمبراطوريّة شرطًا تكوينيًّا لهيمنة الغرب العالميّة خلال الأزمنة الحديثة[1]. [2]

---

١. طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص ٥٢٣.

2. Dirks, 1992

كثيرٌ من المقولات التي يستعملها المستعمِرون والمستعمَرون على السواء لفهم الاستعماريّة كانت هي نفسها من نتاج المواجهات الاستعماريّة. وبرغم أنّ الفتح الاستعماري كان متوقّعًا بقوة الأسلحة المتفوّقة، والتنظيم العسكري، والاستحواذ السياسي، والثروة الاقتصاديّة، فقد أنتج أيضًا الظروف المواتية لجميع هؤلاء لكي يأخذوا أهميّةً أكبر ممّا كان يُتخيَّل من قبل. وفي الوقت نفسه، فإنّ الأشكال العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة من السلطة كانت تقوم بصورةٍ لا فكاك منها على عددٍ من التقنيات الثقافيّة؛ والحقيقة أنّ الاستعماريّة نفسها كانت مشروعًا للسيطرة إلى حدٍّ كبير[1]. فالمعرفة الاستعماريّة أتاحت الفتح الاستعماري وكانت نتاجًا له أيضًا. وهكذا تم بناء الأشكال الثقافيّة في مجتمعاتٍ (تقليديّة) مصنفة حديثًا وتحويلها بالتدخّلات الاستعماريّة ومن خلالها، ممّا خلق تصنيفاتٍ وتقابلاتٍ جديدةٍ بين المستعمِرين والمستعمَرين، والأوروبيين وسواهم، والمحدثين والتقليديين، والغرب والشرق، بل بين الرجال والنساء. وحينها، إذا كانت أوروبا تشكّل أساسًا لتاريخ الاستعماريّة، فإنّها أيضًا جزءٌ من مجموعةٍ أكبر من المصطلحات المتقابلة التي أنتجتها الاستعماريّة بدورها.

ما بعد الاستعمار (PostColonial)

تعدّ هذه النظريّة في أساسها بمنزلة رؤيةٍ نقديّة للاستعمار من الجوانب الثقافيّة والسياسيّة والسوسيولوجيّة والتاريخيّة. كما تعدّ من أهمّ النظريّات التي تستكشف عمق العلاقة بين بلدان الشرق والبلدان الاستعماريّة في أوروبا. ويعمل المساهمون في هذه النظريّة على تعرية ثقافة وسلوك الحكومات الغربيّة إزاء بلدان المستعمَرات. وعليه، يشكّل فكر ما بعد الاستعمار مدرسة تفكيرٍ داخل النظام الاستعماري على وجه التحديد من دون أن يعني ذلك اقتصار المنتمين على الانتلجنسيا الأوروبية. إذ إنّ هناك العديد من الشرقيين أسهموا في وضع الأسس الأولى للخطاب ما بعد الاستعمار مثل: المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد[2] ـ المفكّر الكيني عبد الرحمن جان محمد – الباحث الهندي هومي بابا – الباحثة الهندية ج سي سبيفاك ـ الفيلسوف الأفريقي فرانز فانون، والفيلسوف الإنكليزي روبرت يونغ، هذا إلى جانب عددٍ من المفكّرين العرب مثل حسن حنفي، وعبد الوهاب المسيري.

ويمكن القول إنّ نظريّة ما بعد الاستعمار هي نظريّةٌ تعبّر عن خطّ المقاومة الثقافيّة والفكريّة

1. Cohen, 1995

٢. إدوارد سعيد، الاستشراق، ص ٣٥.

التي اعتمدها كتّاب ومفكّرون من العالم الثالث بعد الحرب العالميّة الثانية. وبهذا المعنى، فإنّ هذه النظريّة جاءت في مرحلة ما بعد الحداثة للوقوف في وجه التغريب والتهميش والأقصاء الذي تمارسه الحكومات الغربيّة في مجتمعات البلدان التابعة.

وبناءً على ما سبق، فنظريّة (ما بعد الاستعمار) هي التي تهدف إلى تحليل كلّ ما أنتجته الثقافة الغربيّة بوصفها خطابًا مقصديًّا يحمل في طيّاته توجّهاتٍ استعماريّة إزاء الشعوب التي تقع خارج المنظومة الغربيّة. كما يوحي المصطلح بوجود استعمارٍ جديدٍ يخالف الاستعمار القديم؛ لذا، يتطلّب هذا الاستعمار التعامل معه من خلال رؤيةٍ جديدةٍ، تكون رؤية موضوعيّة وعلميّة مضادّة. وحسب عددٍ من الباحثين فإنّ هذين المصطلحين (الخطاب الاستعماري ونظريّة ما بعد الاستعمار) إلى حقلٍ من التحليل ليس جديدًا بحدّ ذاته، ولكن معالمه النظريّة والمنهجيّة لم تتضح في الغرب إلّا مؤخرًا مع تكثيف الاهتمام به، وازدياد الدراسات حوله. يشير المصطلح الأول إلى تحليل ما بلورته الثقافة الغربيّة في مختلف المجالات من نتاجٍ يعبّر عن توجّهاتٍ استعماريّةٍ إزاء مناطق العالم الواقعة خارج نطاق الغرب، على أساس أنّ ذلك الإنتاج يشكّل في مجمله خطابًا متداخلاً بالمعنى الذي استعمله فوكو لمصطلح خطاب.

أما المصطلح الثاني، (النظريّة ما بعد الاستعماريّة)، فيشير إلى نوعٍ آخر من التحليل ينطلق من فرضيّة أنّ الاستعمار التقليدي قد انتهى، وأنّ مرحلة من الهيمنة - تسمّى أحيانًا المرحلة الإمبرياليّة أو الكولونياليّة - كما عرَّبها بعضهم - قد حلت وخلقت ظروفًا مختلفةً تستدعي تحليلاً من نوعٍ معين؛ ولذا، فإنّ المصطلحين ينطلقان من وجهات نظرٍ متعارضة في ما يتّصل بقراءة التاريخ، وإن كان ذلك اختلافًا في التفاصيل لا في الجوهر. فبينما يرى بعضهم انتهاء مرحلة الاستعمار التقليدي، وبالتالي، انتهاء الخطاب المتّصل به، وضرورة أن يتركز البحث في ملامح المرحلة التالية، وهي مرحلة ما بعد الاستعمار، يرى بعضهم الآخر أنّ الخطاب الاستعماري ما يزال قائمًا، وأنّ فرضية (المابعدية) لا مبرر لها.

ويمكن أن نميّز بين نوعين من النقد يشيران أيضًا إلى تحديدين كبيرين لفكر ما بعد الاستعمار. الأول هو حقيقة أنّ دراسات ما بعد الاستعمار تعمل بشكلٍ أساسٍ على النصوص. فكانت إذًا، وعلى نحوٍ سريع، موضوعًا لنقد من طبيعة مادية، غالبًا من مفكّرين ماركسيين. إذ يأخذون عليها مثاليّتها: التخندق في نقد النصوص، كان ملحوظًا كطريقةٍ لهجران أرض واقع النضالات الاجتماعيّة الحقيقيّة، وكخيانةٍ للشعوب الفقيرة والمحرومة، التي نصّب مفكّرو ما بعد الاستعمار

أنفسهم المتحدّثين باسمها، بمقدار ما تستمر هذه الشعوب في النضال كلّ يومٍ من أجل نجاتها، أو ضدّ الأنظمة المضطهدة، وطالما ظلّت مرتهنة بشدة إلى شروط الحياة التي صنعوها لها.

إنّها ليست أبدًا لا مبالية، بل على العكس ملتزمة بمعركة التحديث والتقدم، والحريات الملموسة إلخ، وهي معارك لا يقدّم لها نقد النصوص شيئًا. والميزة الأُخرى للنقد نفسه هو أنّ نقد المجتمعات المستعمرة سابقًا، حصرًا، من خلال الزاوية التي يستمر فيها الغرب بممارسة تأثيره عليها، فذلك يعني السكوت على عدم المساواة داخل هذه المجتمعات أو تجاهلها، إذ إنّ أصل هذا الاضطهاد هو في داخل هذه المجتمعات نفسها.

هذه المثاليّة النصوصيّة لدراسات ما بعد الاستعمار سيكون لها ــ إجمالاً ــ كنتيجة، ترك الجماهير المقموعة لقدرها المادي الحزين لمصلحة اهتماماتٍ ذات طبيعةٍ محض ثقافيّة. هذا النقد المادي لمثاليّة دراسات ما بعد الاستعمار يترافق في الأغلب مع اتهام مفكّرٍ ما بعد الاستعمار نفسه. يقولون كثيرًا: «انظر إلى هؤلاء المؤلّفين الذين يعيشون برفاهيةٍ عاليةٍ في جامعات أنكلوسكسونية، في بلدان الشمال التي تدفع لهم ببذخ. إنّ شروط حياتهم لا تشبه بشيءٍ على الإطلاق، شروط حياة الناس الذين يدّعون الدفاع عنهم». هذا النقد، كما يبدو، قلّما يقبل في الحدود التي يترجم فيها شكلاً معاديًا، للنزعة الفكريّة، حتى وإن كانت لا واعية، ثمّة ضمنًا فكرة أنّ العمال وحدهم، يستطيعون على سبيل المثال، التكلّم بطريقةٍ صحيحة عن العمّال، وهذا موقفٌ غير ماركسي إلى حدٍّ بعيد؛ لأنّ الماركسية نفسها، وضعت على الدوام، في المقام الأول، التعاون بين المثقفين والجماهير، الماركسية نفسها يمكن أن تعدّ باطلةً في هذا المنظور؛ لأنّ ماركس كان بورجوازيا صغيرًا وليس عاملاً، وأن أنجلس كان ابن أحد صناعيي النسيج الكبار.

الحشد النقدي الكبير الآخر للحدود المعترف بها، أو التي تعزى لمرحلة ما بعد الاستعمار، ويخصّ طابعها المؤرّخ هو الطريقة التي ينظر فيها مفكّرو ما بعد الاستعمار إلى التاريخ، وقد أخذ عليهم المؤرّخون بشدة قطيعتهم مع الإمبرياليّة، إذ إنّ هوسهم بالنصوص حال دون رؤيتهم للأشياء كما هي، ويؤخذ عليهم بشكلٍ خاصٍّ ميلهم للكلام عن الأنظمة الاستعماريّة، كما لو أنّ المقصود نوعٌ من الهيمنة وحيد الشكل، وثابتٌ على امتداد الكرة الأرضيّة، ومنذ بدايات التوسّع الأوروبي والأنظمة الاستعماريّة، في الحقيقة، مختلفة واحدها عن الآخر، والسلطة الاستعماريّة لم تكن أبدًا متراصةً وذات سلطةٍ مطلقة، بل على العكس، كان يتخللها تناقضاتٌ، وتضطر للتفاوض باستمرار مع المجتمعات المحلية، وكانت تتطوّر أيضًا تبعًا للظروف. هذا النقد هو صحيح تمامًا، والتاريخ،

كما بدا أنّ مفكّري ما بعد الاستعمار كانوا يريدون كتابته، لا يأخذ في الحسبان التطوّرات التاريخيّة، وهذا العيب يعود بالتأكيد، في جزءٍ منه، إلى أنّ دراسات ما بعد الاستعمار ذات مصدرٍ أدبي، وهذا على ــ ما أعتقد ــ تعبيرٌ جديدٌ للتوتر الدائم للعلاقة بين الأدب والتاريخ، فالتاريخ يأنف أن يأخذ الأدب في الحسبان؛ لأنّه خيال، ولكن في الوقت عينه، يستنكف من النظر إلى ذاته، وأن يعترف أنّه هو أيضًا، وبشكلٍ أساسٍ على مستوى المخيلة، كما على مستوى الكتابة، حقلٌ أدبيّ ويصعب عليه الاعتراف أنّه مشروعٌ لا ينتهي أبدًا، إذ إنّ أعماله تُستعاد على الدوام، وتُكتب من جديد. حقيقة التاريخ هي أنّه بذاته حقيقة، لن أقول إنّها حقيقةٌ مشابهةٌ لتلك التي تنبثق من الأعمال الخياليّة، ولكن مع ذلك، هو حقيقةٌ هشّةٌ ومصهورةٌ أيضًا بالنزعة النصوصيّة.

العلم الاستعماري (Colonial Science)

يُحيل كثيرٌ من المؤرّخين مصطلح (العلم الاستعماري) إلى المعرفة العلميّة الصّادرة عن مختصّين تدرّبوا في حواضر المستعمرات، ويُركّز المؤرّخون المؤمنين بـ (أقلمة أوروبا) على دور الإدارات الاستعماريّة في خلق أشكالٍ جديدة من المعرفة العلميّة عادت لاحقًا إلى أوروبا، ويستعرض غيرهم من الباحثين كيفيّة تبنّي التابعين لجوانبٍ من المعرفة الاستعماريّة فقط لأجل إخضاعها لأهدافهم الخاصّة. ويرى نقّاد ما بعد الاستعمار أنّ العمليّات العنفيّة التي أنتجت سُلطةً استعماريّةً هي نفسها التي أنتجت معرفةً علميّة، ونظّروا لطرق ترابط العلم مع السلطة، غير أنّهم لم يُعيروا كيفيّة توظيف الخُبراء المعرفة في أُطُرٍ محدّدةٍ أدنى اهتمامٍ، كما أنّهم لم يلتفتوا إلى النتائج غير المقصودة للبحث العلمي المنفّذ ضمن علاقات القوّة الاستعماريّة غير المتناظرة[1].

في العقد الثامن من القرن التاسع عشر كانت جماعةٌ من الهواة تُنتج معظم المعرفة المتعلّقة بشعوب المستعمرات الفرنسيّة ومواردها وإدارتها، بمعنى أنّ هذا النوع من المعرفة لم يجد لنفسه مقامًا معترفًا به ضمن مؤسّسات التعليم العالي. حاول بعض الخبراء تغيير هذا الوضع عبر تأسيسهم لمجالاتٍ جديدةٍ كالجغرافيا الاستعماريّة، والتاريخ الاستعماري، والتشريع والاقتصاد الاستعماريَّين،

1. What is Colonial Science? Professor Alice L. CONKLIN. Reviewed: Helen Tilley, Africa as a Living Laboratory: Empire, Development, and the Problem of Scientific Knowledge, 1870-1950, Chicago, University of Chicago Press, 2011, 496 p. and Pierre Singaravélou, Professer l'Empire: Les "sciences coloniales" en France sous la IIIe République, Paris, Publications de la Sorbonne, 2011, 409 p.

Published by Books&Ideas.net, 31 January 2013.©booksandideas.net

وعلم النفس الاستعماري؛ وذلك لإضفاء طابعٍ علميٍّ على الإمبرياليّة الفرنسيّة، عبر التقصّي المُضني لجيلين من هؤلاء الخبراء وشبكاتهم يُظهر سينغارافلور أنّ العلم الاستعماري ترسّخ في فرنسا بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٢٠، وتقهقر بعد ذلك. المجاهرة بالاستعمار جزءٌ من موجةٍ جديدةٍ في الثقافة الفرنسيّة تجمع ما بين تاريخ العلوم الإنسانيّة الاجتماعي الفكري وبين التاريخ الاستعماري، ويرتكز على فهم طرق تفاعل الثقافة الأكاديميّة العلمائيّة مع ثقافةٍ أوسع نطاقًا وأكثر شهرة منها، وعلى تخطّي تحليل الخطاب الاستعماري النخبوي إلى دراسة شعاع انتشاره وآثاره.

كان العقدان الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر حقبة الإصلاح الجامعي ونموّ العلوم الإنسانيّة، وتوسّع العلوم التجاريّة والتطبيقيّة، وتجدّد العدوان الإمبريالي، وقد سهّلت هذه التطوّرات الثلاثة مأسسة المجالات الجديدة. بدأت تدريس مقرّرات حول (الجغرافيا والتاريخ الاستعماري)، و(الاقتصاد والتشريع الاستعماري)، و(الاستعمار المُقارَن)، و(علم نفس السكّان الأصليّين) في مدارس تجاريّةٍ خاصّة، وفي مدارس جديدة أُنشئت لأجل تدريب الإداريّين الاستعماريّين، وفي كلّيّات الاقتصاد (de droit facultés) وبحدٍّ أدنى في كلّيّات الآداب (des lettres facultés). تحقّق فصل مناطقيّ للعمل الأكاديميّ الإمبريالي داخل فرنسا، حيث تخصّصت ليون بالتدريس المتعلّق بجنوب شرقيّ آسيا، وصوّبت بوردو على أفريقيا الغربيّة والمغرب، وركّزت لوهافر على الأميركيتين، وقدّمت مارسيليا مقرّراتٍ دراسيّةً عن أفريقيا الشرقيّة والجزائر والشرق الأوسط ومدغشقر. إضافةً إلى ذلك أُنشِئت العديد من كراسي الأستاذيّة في باريس، وفي سنة ١٩٢٦ أكاديميّة العلوم الاستعماريّة لأجل تنسيق الجهود البحثيّة ولإسداء النصائح للحكومات وراء البحار.

الغرب (The West)

ارتبط مصطلح الغرب ارتباطًا وثيقًا بالثقافة الاستعماريّة التي افتتحتها أوروبا حين بدأت بتوسيع نفوذها إلى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. والواضح أنّ هذا المصطلح تجاوز معناه الجهوي بالنسبة إلى تقسيم الكرة الأرضية (شرق - غرب) ليأخذ سماته الحضاريّة بوصفه مركزًا للهيمنة في مقابل الشرق ولا سيّما بلدان العالم الإسلامي. على أنّ التعبير الذي اكتسب طابعًا عالميًّا عن (الغرب) لم يطغَ في الاستعمال العام إلّا عبر القرنين المنصرمين بوصفه التكوين الرئيس في أوروبا الغربية التي صار يُنظَر إليها بوصفها كليّة الحضور في السيطرة الاستعماريّة على عموم أرجاء العالم. والمفترض أنّ (الغرب) يوحِّد جماعةً من الناس تُدعى (الغربيين) من حيث جغرافيّة إقامتهم، وتقاليدهم، وأعراقهم، وأنسابهم، وحضارتهم المشتركة؛ ويبدو أنّه أصبح اسم علم، وصار

يُكتب بالحرف الكبير، كما هو الحال في هذا الكتاب. على أنّ المصطلح اشتهر بالمراوغة، ويبدو أنّ الوحدة التي تؤكّدها صارت تتعرض للتحدّيات باستمرارٍ في العقود الأخيرة.

حين يُستخدم لفظ (الغرب) كظرف، يوحي باتجاهٍ وفي الأغلب بحركة نحو مكانٍ يشار إليه إشارة غامضة إجمالاً: فقد كتب شكسبير في الليلة الثانية عشرة (Twelfth Night): «هناك يكمن طريقك نحو الغرب» (١٦٠١). وحين يقترن بلون الغروب المتوهّج والظلمة المتزايدة، فإنّ (التغرّب) (going west) يكون عبارةً لم تعد مستخدمةً للدلالة على الموت أو الاختفاء (لقد تغرّب أصدقائي القدامى ١٩١٥)؛ (تغرّب الدليل الثمين ١٩٢٥)، غير أنّه يحمل بقوةٍ أكبر في السياقات الاستعماريّة وعدًا يوتوبيًّا بمكانٍ يضجّ بالإغراء لفرط غموضه: وقد كتب هنري هنغسلي في أستراليا عن «المراعي البهية، التي تمتد غربًا على مدى لم يصله إنسان من قبل» (١٨٥٩)، في حين أنّ النصح الشهير في الولايات المتحدة: (اذهب غربًا، أيها الشاب) يعود تاريخه إلى العام ١٨٥١. تطوِّر هذه الاستعمالات خيالاً بأنّ (الغرب) هو مكانٌ محدّدٌ، وكذلك اتجاهٌ أو خطٌّ حدودي يتقهقر دائمًا؛ ممّا يجعل من السهل الافتراض بأنّ المصطلح يمكن أن يشير إلى منطقةٍ جغرافيّةٍ بذاتها على سطح الأرض[١].

يحقق (الغرب) بوصفه بناءً أسطوريًّا آثارًا قويّةً حين يجمع إلى ذاته خصائص متنوعةً ومتناقضة؛ فمثل فكرة (الشرق)، للغرب «تاريخ وتراث فكري، وخيال ومعجم أضفى عليه واقعه وحضوره» (Said, ١٩٧٨: ٥). مع ذلك، من الضروري أن لا ننسى أن ما نعتقد أنّنا نفهمه من هذه الأسطورة هو شيءٌ غامضٌ ومتعارضٌ مع نفسه، على وجه التحديد لأنّ (الغرب) هو واقع يُفترَض أنّ موضوعيّته مقبولةٌ على نطاقٍ عالمي؛ فهو كعنصرٍ أسطوريّ ما زال ينظم طريقتنا التراتبية في إسناد مكانٍ إلى شعوبٍ ومؤسّساتٍ على الخريطة العالميّة – التاريخيّة. ق

بل عقودٍ قليلةٍ مضت، كان (الغرب) يُستعمل استعمالاً لا غبار عليه كمؤشرٍ تاريخيّ لقياس الكيفيّة التي يكون عليها مجتمع ما في علاقته بآخر، ومن ثم لرسم خريطةٍ موضع جغرافي على أساس ثبت زماني تاريخي للتقدّم. وبمعزلٍ عمّا يسمّى بالبلدان المتقدّمة، وفي داخلها أيضًا، كان (التحديث) يسمّى تغريبًا (Westernization)، وقد جعلت هذه الصيغة بإمكاننا أن نغفل إغفالاً مؤلمًا المشكلات الواضحة التي تتعلّق بالفكرة القائلة إنّ بعض المجتمعات تجري أمام غيرها، وإنّ الأولى تقع في الغرب، في حين تتلكأ البقية في الخلف. والحقيقة أنّ كلّ تكوينٍ اجتماعيّ ينطوي على أشياءٍ جديدةٍ وأشياءٍ قديمة، تمامًا كما يضمّ شبابًا وشيبًا، غير أنّ وهم التقدّم الخطي يقمع هذا

١. طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص ٥٢٣.

التعقيد. من المتوقع، إذًا، أن ينفع (الغرب) كمعيار للحداثة التي يتجمّد قبالتها ما هو محلّي بالذات وغير - غربي في الزمان بوصفه غير حديث. ولا يفضي هذا إلى تشويهٍ بسيطٍ للأخير وحسب. ذلك أنّ الثقافة (المحليّة)، في الوطنيّة العِرقيّة، يتم تثبيتها في خصومةٍ نسقيةٍ مع السمات المزعومة للغرب.

وهكذا يؤدّي الغرب دورًا أيديولوجيًّا في الرغبات التنظيميّة للمجتمعات غير الغربيّة بقدر ما يؤدّيه في ما يسمّى بالمجتمعات الغربيّة. وحتى الثمانينيات من القرن الماضي كان كثيرٌ من سكّان بقية العالم يتخيلون أنّ الغرب هو المؤشّر على مستقبلهم والهدف الذي ينبغي أن تتطوّر مجتمعاتهم نحوه. على أنّ سلطة (الغرب) مؤخرًا كمخيالٍ اجتماعيّ يبدو أنّها بدأت تبهت. وصار عددٌ متزايد من الشباب يعي المظاهر (غير الغربيّة) لدى المجتمعات في أوروبا وأميركا الشمالية، كما يعي المظاهر (الغربيّة) للحياة في كثيرٍ من المجتمعات في ما يسمّى بالأجزاء غير الغربيّة من العالم. ويبدو أنّ صورة (الغرب)، لكونه لم يعد تهديدًا ولا إغراءً كما كان من قبل، صارت تفقد إلى حدّ ما قبضتها على الرغبات في كثيرٍ من أجزاء العالم رغم أنصارها المسلّحين - و- للقوة العسكريّة التي تحت تصرّفهم.

الهامشي (Marginal)[١]

الهامشي، أو الهامش في الاصطلاح الدولي، يدلّ على وجود المتن في مقابله، والمتن هو على وجه التحديد المركز الإمبريالي الذي يعدّ القوة المسيطرة على الهوامش، أيّ البلدان المستعمرة[٢].

دخلت كلمة الهامشي إلى الاستعمال في أواخر القرن السادس عشر، وكانت تشير في الأصل إلى أيّ شيءٍ «يُكتَب أو يُطبَع على هامش الصفحة أو حاشيتها... وغير مثلوم». ولم يطل بها الوقت قبل أن يمتدّ معناها إلى حقول مثل النبات والحيوان وعلم النفس (وفي القرن التاسع عشر، الاقتصاد) لكي تعني كلّ ما يرتبط «بحافةٍ أو حدٍّ أو تخمٍ أو طرف». وفي بواكير القرن العشرين، صارت مفردة (الهامشي) تستخدم لتدلّ على فردٍ أو جماعةٍ اجتماعيةٍ «معزولة أو لا تتواءم مع المجتمع أو الثقافة المهيمنة؛ (ويُنظَر إليها بوصفها توجد) على حافة المجتمع أو الوحدة الاجتماعيّة؛ وتنتمي إلى جماعة أقليّة (غالبًا ما تنطوي على مضامين الاستغناء وعدم الانتفاع)».

في العقود العديدة الماضية، تبنت الجماعات المحرومة سياسيًّا استعارة الهامش للتعبير عن مشاعرها حول مكانتها في الديمقراطيات، أو حتى في الاقتصاد العالمي. يستعمل بعض الأفراد

---

١. المصدر نفسه، ص ٥٢٣.

2. J. Derrida,

والجماعات فكرة التهميش لوصف إحساسها المعمم بكونها خارج الخط السائد. وطوّر المنظرون السياسيّون فكرة الهامش، والمفهوم المصاحب له عن (المركز)، لخلق طرقٍ جديدةٍ لفهم اللغة والسلطة (Derrida, ١٩٨٢; Hooks, ١٩٩٠a). وفي الاستعمالات المعاصرة الأحدث، تجمع فكرة التهميش القوة المهيمنة مع الاستعارة المكانيّة: فأن يكون المرء هامشيًّا يعني امتلاك سلطة أقل، وأن يكون على مسافةٍ بعيدةٍ من مركز السلطة.

في الدراسات ما بعد الاستعماريّة، أُوليَ كثيرٌ من الاعتبار للعلاقات العالميّة بين (المراكز) الأوروبية والأميركية والأماكن التي كانوا يحتلونها في السابق كمستعمرين. ويوحي هذا المفهوم ذو الطابع الدولي عن التهميش أنّه لم تُفرَض الأشكال السياسيّة والاجتماعيّة لدى المستعمِرين ـ المركز ـ وحدها، بل فُرِضت أيضًا النماذج العقليّة. وفي علاقة المركز - الهامش هذه، فإنّ الهامشيين، الذين كانوا في الحقيقة مراكز القوة داخل ثقافتهم أو حكومتهم ما قبل الاستعمار، يضطرون الآن للعمل في إطار نظرة المستعمِر إلى العالم وقيمه؛ والحقيقة أنّهم يجب أن يروا أنفسهم كما تراهم السلطة الاستعماريّة المفروضة[1]. والواقع أنّ النخبة بين المستعمَرين، كما أظهر باحثو ما بعد الاستعمار، تضطر إلى مكافحة تهميشها بلغة المستعمِرين نفسها، وتبني المقولات التي خلفها العقل الاستعماري وراءه.

الاستشراق (Orientalism)

يعدّ الاستشراق (Orientalism) من أبرز التعبيرات عن الحقبة الاستعماريّة الغربية في تعاملها مع الشرق ابتداءً من القرن التاسع عشر، حيث كانت حملات نابليون على مصر واحدةً من العلامات التاريخيّة على حركة الاستشراق بمدلوله الاستعماري.

يعزو معجم أكسفورد الإنكليزي، الذي يحتلّ موقعه مطمئنًا في الغرب، معنى (الشرق) إلى (تلك المنطقة من السماء التي تشرق فيها الشمس والأجرام السماوية الأخرى، أو المنطقة المقابلة من العالم، أو ربع البوصلة)- كما في قول شكسبير: «أُنظر! في الشرق حين يرفع النور السمح رأسه المشتعل»، ثم يتابع معجم أكسفورد مصطلح (الاستشراق) إلى انبثاق تدريجي «لشخصية، أو أسلوب، أو خاصية... كانت تقترن بأنماط التفكير أو التعبير أو طرز الأمم الشرقية». وفي هذه العملية، نُقِلَ اقتران الشرق بخصائص الشمس - بوصفها (ساطعة، ولمّاعة، ومشرقة، ووهّاجة، ومتوقّدة، ومتألّقة) - إلى الشرق كخليطٍ من المجهول، العجيب، الغريب. مع ذلك كانت دائمًا هناك ضبابية بخصوص

1. Said , Edward, Representations of the intellectual, vintage Books New Yourk, P: 5.

أين يبدأ الشرق بالضبط وأين ينتهي. وبحلول أواسط القرن الثامن عشر، بدأت تتكون رسميًّا فكرةٌ حين عبر الأوروبيون إلى إسطنبول، فكان كثيرون يتصوّرونه المساحة الشاسعة وراء أوروبا الممتدّة من ولايات الحكم العثماني في البلقان ومرورًا بآسيا حتى يابان توكوغاوا.

في القرن الثامن عشر، صار الاستشراق يُعرَف على نطاقٍ واسعٍ بأنّه الميدان العام للدراسة والبحث المتعلقين بجغرافيا كونيةٍ يهيمن عليها الانقسام بين الشرق والغرب. وقد دُوِّن المصطلح للمرة الأولى عام ١٧٦٩، وكان بوسع بايرون عام ١٨١١، أن يشير بثقة إلى (التلميحات المتكررة للسيد ثورنتن إلى الاستشراق العميق). مع ذلك بقي المصطلح يحمل معه معنى أكثر عمومًا أيضًا. ذلك أن (الاستشراق) بقي يشير إلى كلٍّ من معرفة (الشرق)، وإلى إنشاء الصور والماهيات والحساسيات والخصائص التي تقرن بـ(آخر) معمَّم.

ولم تصبح هذه الأفكار الأخيرة، التي تراكمت عبر القرون، ذريعةً للمعرفة العلميّة إلّا عندما جنَّدت الإمبرياليّة الأوروبيّة الاستشراق في المشروع الاستعماري للغزو والسيطرة. ومن المستحيل تحديد تاريخ الدراسة الاستشراقيّة الرسميّة، لكنَّ لحظةً من أهم لحظاتها الأصيلة تتمثّل في عام ١٦٩٧ حين نشر كتاب المكتبة الشرقيّة لبارتيلمي ديربيلو (Berthélemy Herbelot'd)، وهو عملٌ يمتاز بشموليةٍ كبيرة، وكان يرجع إليه الباحثون كثيرًا حتى القرن التاسع عشر، وشهد القرن الثامن عشر انفجارًا أدبيًّا في المعرفة الاستشراقيّة، بمعالم مهمّةٍ تمتدّ من ترجمة جورج سال وتأويله للقرآن (١٧٣٤) إلى (اكتشاف) وليام جونز أنّ اللغة السنسكريتية هي إحدى اللغات (الهندو – أوروبية). وفي عام ١٧٨٤ أسّس جونز (جمعيّة البنغال الآسيويّة)، التي دعت إلى اجتماعاتٍ علميّةٍ منتظمة، ونشر (البحوث الآسيويّة). وقد ترجم نصوصًا فارسيّةً وسنسكريتيةً أساسيّةً حين كان يترأس المؤسّسة القانونيّة الاستعماريّة في (كلكتا) حتى وفاته عام ١٧٩٤. وصارت الهند أوّل مختبرٍ للمعرفة الاستشراقيّة، حين كان البريطانيون يكافحون للتعلّم والسيطرة على اللغات الكلاسيكيّة والشعبيّة معًا ولتثبيت أنظمة الريع والقانون التي تسوّغ لهم أنّهم منسجمون مع العادات (الأصليّة).

حين استعمل إدوارد سعيد[1] مصطلح (الاستشراق)، خلط عامدًا الميل العام للفكر الذي يُجعل فيه (الشرق) – سواء أكان إسلاميًّا، أم هنديًّا، أم كونفشيوسيًّا – (آخر) أوروبا المتكامل في متون الدراسة الكلاسيكيّة بالتاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا ودراسات المنطقة. واستنادًا إلى

١. انظر: إدوارد سعيد، الاستشراق، ص٣٥.

المقترحات النظريّة التي قدّمها ميشال فوكو، ركّز سعيد أيضًا على الطبيعة الإنتاجيّة للمعرفة الاستشراقيّة. فحين أُدمِجَ الاستشراق بالسلطة الاستعماريّة والاستعماريّة الجديدة، صار يشارك في خلق (شرق) يُدعى بلا توقف بوصفه موضوعًا لفعل الغرب وقصده ورغبته.

وبرغم أنّ كثيرًا من الباحثين بعد سنواتٍ من نشر (الاستشراق) انتقدوا سعيدًا لقبوله الجليِّ بنظراتٍ واحديةٍ عن الشرق والغرب، فقد أوضح كثيرٌ من الباحثين الآخرين المدى الذي تترتب فيه على العلاقة بين السلطة الاستعماريّة والمعرفة الاستشراقيّة نتائج استثنائيّة، وربما تدميريّة، على العالم ما بعد الاستعماري. لقد حرّضت طرق الفهم الاستشراقيّة للدين منافراتٍ وطنيّةً والآن نووية بين الهندوس والمسلمين، حتى بعدما عتّمت الفكرة العامة بأنّ الدين والطائفة يحرضان الاختلافات القديمة على ما خلفته الحداثة الاستعماريّة من تراث قوي.

والجزء الأكبر ممّا يُعدّ (تقليدًا) هو في الواقع نتاج المواجهة الاستعماريّة، وحصيلة التعاون بين المعرفة الاستشراقيّة والسلطة. وفي ظلّ الظروف الاستعماريّة، كان يتمّ إفساد مقدّمات الحداثة دائمًا بالطرق التي تصير فيها الحداثة الإسفين الأيديولوجي للهيمنة الاستعماريّة. وفي العادة يريد المستعمَر أن يستولي على الأفكار الاستعماريّة عن التقليد كالمقاومة واللجوء، ومن ثم لينهي قصة سعيد عن (الشرقنة) الفاعلة للشرق.

ما بعد الحداثة (Postmodernism)

يعدّ كثيرون من علماء الاجتماع وأساتذة الفكر السياسي، مصطلحَ ما بعد الحداثة هو أحد التعبيرات التي أطلقت على الطريقة الجديدة التي تعاملت فيها الحركة الاستعماريّة مع بلدان العالم الثالث.

غالبًا ما تستخدم (ما بعد الحداثة) كمصطلحٍ تاريخيّ للدلالة على الحقبة التي أعقبت الحداثة، التي بدأت في عصر التنوير وانتهت في الستينيّات، أو السبعينيّات. وما تشترك به هذه التفسيرات هو إصرارها على أنّ التغيّرات الثقافيّة والاجتماعيّة التي أنتجت ما بعد الحداثة ترتبط ارتباطًا لا ينفصم بالتغيرات في الرأسماليّة: من التركيز الأساسي على الإنتاج إلى الاستهلاك؛ وتغير تاريخي في الغرب من مجتمعاتٍ قائمةٍ على إنتاج الأشياء إلى مجتمعٍ قائمٍ على إنتاج المعلومات و(المظاهر)؛ من رأسماليّةٍ (منظمةٍ) حديثةٍ إلى رأسماليّةٍ (مفككة) ما بعد حديثة؛ من القومي إلى العالمي، الذي حقّق منعطف (الضغط الزماني المكاني)، الذي تولّد عن التسارع في كلّ من السفر والاتّصالات البعيدة.

ويمكن العثور على استعمالٍ مؤثّرٍ آخر لـ(ما بعد الحداثية) في التواريخ الثقافيّة التي تريد أن تضع ميلاد ما بعد الحداثيّة في التغيّرات الثقافيّة التي لوحظت أولاً في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة في الستينيّات. وفقًا لهذا السرد، تنبثق نزعة ما بعد الحداثية أولاً كرفض طليعي ليقينيّات الحقوق الحصريّة الاجتماعيّة لنزعة الحداثة. وقد وصفت سوزان سونتاغ هذا الرفض بأنّه (حساسيّة جديدة). لقد صاغت هذا المصطلح لوصف ما سمّته باستسلام (فكرة ماثيو أرنولد عن الثقافة) بوصفها (أفضل ما تم التفكير فيه وعُرِف)، وادّعت أنّ الفكرة الأرنولديّة عن الثقافة كانت "آيلةً إلى الزوال تاريخيًّا وإنسانيًّا"، وأضافت أنّ "التمييز بين الثقافة (العليا)، والثقافة (الدنيا) يبدو كأنّه يفقد معناه باستمرار". وهذا هو مظهر ما بعد الحداثيّة الذي غالبًا ما يُقصد (إمّا إيجابًا أو سلبًا) حين يُستخدَم المصطلح في النبذ المعاصرة عن الإنتاج الثقافي. على سبيل المثال، تدلّ (ما بعد الحداثية) في النحت على أسلوبٍ عامي جديد، يمزج بين الرفيع والخفيض والمعاصر والتاريخي، وهذا ما يشار إليه في الأغلب باسم (التشفير المزدوج).

ويقال إنّ صورةً مماثلةً من صور الانتقائيّة هي أيضًا سمةٌ من سمات تقليعات الملابس ما بعد الحديثة. وفي مناقشات ثقافة موسيقى البوب، يستخدم مصطلح (ما بعد الحديث) في الأرجح ليدلّ على خلط الموسيقى الشعبيّة بالموسيقى الفنيّة «ألبوم أغاني عازف الكمان الكلاسيكي نايجل كينيدي لدى جيمي هندركس؛ تسجيلات لوشيانو بافاروتي مع يو تو؛ النجاح التجاري لقطعة أداء لوري أندرسون (أيّها السوبرمان)؛ الجدية الجمالية لدى بوب ديلان والخنافس».

يمكن تحديد تاريخ الرواج الأكاديمي للمصطلح بنشر كتاب جان فرانسوا ليوتار (الوضع ما بعد الحديث). في هذه النبذة المؤثرة، يُقدَّم الوضع ما بعد الحديث بوصفه أزمةً في منزلة المعرفة في المجتمعات الغربيّة. ويجد هذا التعبير عنه (بوصفه تشكيكًا بالحكايات والسرود الشارحة)، وينتج في المقابل (زوال الجهاز السردي الشارح للمشروعيّة)، أي الانهيار المفترض المعاصر أو الرفض الواسع لجميع الأطر المهيمنة والشمولية (الحكايات الشارحة)، التي تريد أن تروي القصص الكلية عن العالم الذي نعيش فيه.

مصطلحات فرعيّة رديفة

رافقت حركة توسّع الاستعمار بوجهيها القديم والجديد مجموعةٌ واسعةٌ من المفاهيم والمصطلحات المرادفة لمفهومه العام. وفي ما يلي نورد بعض أبرز هذه المصطلحات الفرعيّة:

الكولونياليّة (colonialism): الظاهرة التاريخيّة المتمثّلة بفتح الثقافات الأضعف وضمّها أو إلحاقها كمستعمرات، سواء من أجل الاستيطان (التوسّع الجغرافي أبعد من منطقة أوروبا المزدحمة)، أو الاستغلال الاقتصاديّ، أو كليهما (في العادة). ويُسْتَخْدَم هذا المصطلح أيضًا للإشارة إلى الآثار الإيديولوجيّة المترتّبة على هذه الممارسة والباقية في بنى الاعتقاد ما بعد الكولونيالية، كالاعتقاد، مثلاً، بأنَّ أوروبا أو (الغرب) أو (العالم الأول) هو مصدر الحداثة والمعرفة والثقافة جميعًا، وأنَّ كلّ ما يأتي من المستعمرات السابقة لا بدَّ من أن يكون بالضرورة انعكاسًا شاحبًا للتعبير الأوروبيّ، أو رفضًا متمردًا له (وأقلّ قيمة إذًا في الحالتين).

ما بعد الكولونيالية (Postcolonialism): حالةٌ ثقافيّةٌ أو متعلقةٌ بالدراسات الثقافيّة ناجمة عن تجربة الكولونيالية وما أعقبها؛ وهي تُعنَى بمشكلات هويّة الجماعة كما تنعكس في اللغة، والثقافة، والقانون، والتعليم، والسياسة، إلخ؛ وهي ميّالةٌ إلى جميع ضروب التنوّع، وترتاب بالحلول المبسّطة القائمة على فكرة النقاء والتي تُطْرَح لحلّ مشكلاتٍ معقّدة.

الإمبريالية (Imperialism)

يُنظر أحيانًا إلى (الإمبريالية) بوصفها مصطلحًا رديفًا يتبادل المواقع مع (الاستعماريّة)، برغم أنّها غالبًا ما كانت تستعمل للتركيز على الطبيعة الاقتصاديّة، والرأسماليّة تحديدًا، للحكم الاستعماري. وأحيانًا تدَّخر كلمة الاستعماريّة نفسها لحالات الاستعماريّة الاستيطانيّة، مثل أستراليا أو نيوزلندا، حيث لم يكتف أجزاء من السكان المهيمنين بالحكم وحسب، بل استوطنوا في الأراضي المستعمَرة. وتكمن جذور المصطلح في الكلمة اللاتينية «Colonia»، بمعنى المزرعة أو المستوطنة، و«Colonus» بمعنى المستوطن، و«Colere» بمعنى يعلم ويقدّم الدعم بهذا الصدد. كما أنّ تاريخ الاستيطان الاستعماري قد ترك بصمته على كثيرٍ من مظاهر الاستعمال السابق والمعاصر: فالمعمار الاستعماري، مثلاً، أو التجربة الاستعماريّة تقالٌ لوصف فترات العمل والإقامة في الأراضي المستوطنة، تمامًا كما تنطبق الحدود الاستعماريّة على المناطق المتنازع عليها بين السكّان المحتلّين والسكّان الأصليين، ويشير استعماري المولد إلى تمييزٍ جديدٍ داخل السكّان المهيمنين.

النسبيّة الثقافيّة (Cultural relativism): الاعتقاد بأنَّ ما من ثقافةٍ هي في جوهرها أفضل من أيّ ثقافةٍ أخرى، وأنَّ معايير وقيَم أيّ ثقافةٍ على وجه الأرض ليست (كونيّةً)، أو (إنسانيّةً بطبيعتها).

تصفية الاستعمار (Decolonization): العمليّة التدريجيّة المتمثّلة بنقض آثار الاستعمار الضارّة، خاصّةً عقدة الدونيّة الجمعيّة؛ أي إحساس المستعمرَة السابقة بأنّها أقلّ حداثةً، وتعليمًا، وذكاءً، وثقافةً، وتحضّرًا من القوّة الإمبراطوريّة السابقة. ويشير هذا التعبير في بعض الأحيان إلى الاجتثاث التام لكلّ آثار الكولونيالية، والعادة أن يُفْهَم منه على نحوٍ أكثر واقعيّةً عمليّةً تجاوز الإرث الكولونيالي، ودمجه في المستقبل المتغيّر؛ لأنّ الماضي لا يمكن اجتثاثه قطّ.

الاستبداد (Despotism): حكم طاغيةٍ أو مستبدٍّ أوحد؛ وقد ساد الاعتقاد طويلاً في الغرب أنّ الاستبداد يمثّل حالةً نمطيةً في المجتمعات الآسيويّة؛ وغالبًا ما اسْتُخْدِمَت هذه النظرة (الاستشراقيّة)، كما تبيّن تيجاسويني نيرانجانا، في تبرير حكم المستعمرات الآسيوية حكمًا استبداديًّا من قبل الأمم الأوروبيّة الديمقراطيّة في الظاهر.

التمثّلية (Assimilationnism): الاعتقاد بأنَّ على الجماعات الأقلوية أن تتمثّل معايير الأكثريّة في مسلكها، وملبسها، ولغتها، وقناعاتها.

الثقافة الحدودية (Border culture): الثقافة الهجينة التي تنوجد على كلا جانبي الحدود الجغرافيّة السياسيّة بين البلدان أو سواها من المناطق المتباينة (عرقيًّا، أو إثنيًّا، أو لغويًّا).

المركز (Centre): مصطلحٌ مُسْتَمَدٌّ من استعارةٍ جغرافيّةٍ للدلالة على قوةٍ سياسيّةٍ وثقافيّة، بحيث يكون (المركز) هو البلد أو المنطقة أو المدينة التي تتركّز فيها أشدّ القوة والسيطرة على مناطق واسعة، ويكون (الهامش) هو تلك المناطق القصيّة البعيدة عنه، أو تلك المناطق الأقلّ قوةً وسيطرة.

الشتات (Diaspora): يستخدم هذا المصطلح في الدراسات ما بعد الكولونيالية للإشارة إلى واقعة أنَّ معظم الشعوب على الأرض أو جميعها قد أتت من مكانٍ ما، وتعيش الآن في مكانٍ آخر، وأنّنا قد تكيّفنا جزئيًّا مع ظروفنا الثقافيّة الجديدة بتمثّلنا معايير المحليين وقيمهم وامتزاج دمائنا بدمائهم؛ غير أنّنا احتفظنا جزئيًّا أيضًا بما كنّا عليه ذات مرّة.

الإمبراطورية (Empire): ضمُّ أُممٍ ومناطق على مستوىً سياسيّ كبيرٍ ووضعها، في العادة، تحت سيطرة أمّةٍ أو جماعةٍ واحدة، لغايات الربح الاقتصاديّ و/ أو الحماية العسكريّة/ السياسيّة.

الإثنوغرافيا (Ethnography): الدراسة الأنثروبولوجية لـ «الشعوب» (ethnoi باليونانية) من خلال الرصد المشارك (العيش معها، وفِعل ما تفعل، وتعلّم لغاتها، وطرح الأسئلة عليها، إلخ). وتلحّ الدراسات ما بعد الكولونيالية بصورةٍ متزايدةٍ على أنَّ الإثنوغرافيين هم في العادة باحثون من

العالم الأول يدرسون شعوب العالم الثالث؛ وقد نمت نظريّة الترجمة ما بعد الكولونيالية جزئيًّا من اكتشاف الإثنوغرافيين المطّرد أنَّ ما كانوا يفعلونه هو في الأساس محاولةٌ لترجمة كلمات شعوب العالم الثالث وأفعالهم إلى لغات العالم الأول، وأنّ ذلك قد كان متورّطًا من نواحٍ متعددةٍ مع المشروع الكولونيالي.

المركزية الأوروبية (Eurocentrism): بنيةٌ اعتقاديّةٌ جمعيّةٌ نشأت في أوروبا، وعبر نشر الكولونيالية في بقية العالم، ترى أنَّ أوروبا هي مركز الكوكب الذي تمثّل بقية العالم هامشه. أمّا الشكل الأعتى فهو المركزيّة الإثنيّة (أي الاعتقاد بأنّ جماعةً إثنيةً ما هي المركز) التي برزت في العقود الأربعة الأخيرة.

نزعة البقاء على الطابع الأجنبيّ (Foreignism): رؤيةٌ للترجمة مؤسّسةٌ على أعمال مفكّرين ألمان مثل أ. و. فون شليغل، وفريدريش شلايرماخر، وفالتر بنيامين، وأشدّ المدافعين عنها اليوم هو أنطون بيرمان ولورنس فينوتي، وهي ترى أنّ الترجمة (الجيدة) تحافظ دومًا على أثرٍ مهمّ من النصّ (الأجنبي) الأصل. ومع أنّها ترتبط تاريخيًّا بالحرفيّة أو الترجمة كلمة مقابل كلمة، إلّا أنّها أقلّ جذريّةً من الحرفيّة في إلحاحها ليس على التمسّك الدقيق بمعاني الكلمات المفردة في السلسلة النحويّة الأصليّة، بل على الاحتفاظ بنكهة الأصل في الترجمة.

الأسسيّة (Foundationalism): الاعتقاد الفلسفيّ بوجود أسسٍ ثابتةٍ للمعرفة، مثل الله، أو العقل، أو الصلاح الإنسانيّ، أو الموضوعيّة العلميّة، أو الحقيقة. وعادةً ما يستخدم مصطلح ما بعد الأسسيّين في إشارة إلى خصومهم الفلسفيين.

الهيمنة (Hegemony): مصطلحٌ طوّره المنظّر الإيطالي أنطونيو غرامشي ليشير إلى تحكّم الأيديولوجيات غير الواعي في مجتمعٍ ما، والقيم والمعايير المسيطرة كما تُنْقَل عبر اللغة عبر (الخطاب)، والمَسْلَك، والملبس، إلخ؛ ولذلك، فإنَّ ما هو (مهيمن) يكون منقولاً عبر أقوى القوى الموجودة في المجتمع؛ خصوصًا الذين هم في السلطة مثل الأهل، المعلّمين، الكهنة، إلخ. من كلّ فرد أن يعتقد به، وما تريد لكلّ فردٍ أن يسلكه، إلخ.

التهجين (Hybridization): عملية اختراق الأعراق، والجماعات الإثنيّة، والثقافات، واللغات مع بعضها بعضًا. وهذه العمليّة التي يعدّها الطهرانيّون ضارّةً، هي عمليةٌ يعتقد معظم المنظّرون ما بعد الكولونياليين أنّها مصدر غنىً للمجتمع البشريّ.

البينثقافية (Interculturality): الوجود بين الثقافات، وإظهار الولاء لثقافتين أو أكثر. وغالبًا ما تستخدمها الدراسات ما بعد الكولونيالية في الإشارة إلى حالةٍ مرغوبٍ فيها توجد أكثر ما توجد في المناطق الحدودية، وبين الجماعات المهاجرة والشتاتية، وبين المترجمين.

الاستدعاء (Interpellation): مصطلحٌ سكّه المنظّر الماركسي الفرنسي لوي ألتوسر للإشارة إلى العمليّة التي تشكّل من خلالها (أجهزة الدولة الأيديولوجيّة)، أو المؤسّسات المهيمنة في المجتمع ذاتيّة أعضائه أيديولوجيًّا أو خطابيًّا. فمن خلال (استدعاء)، أو (مناداة) شخصٍ، أو جماعةٍ ما، بوصفهما (خاضعين كولونياليين) على سبيل المثال، تجعل القوة الكولونياليّة هذا الشخص أو تلك الجماعة خاضعين كولونياليين، وتجعل ذاتيّة ذلك الشخص أو تلك الجماعة خاضعةً للقوة الكولونيالية. وتستخدم تيجاسويني نيرانجانا هذا المصطلح في وصف عمليّة (استدعاء)، أو (مناداة) الهنود بوصفهم غامضين وبدائيين، لا يُعْتَمَد عليهم، وأفّاكين، إلخ، من قبل المستعمِرين البريطانيين، ونظر الهنود إلى أنفسهم على نحوٍ يثبت الصور النمطيّة البريطانيّة؛ فمن خلال (إخضاع ذواتهم) بدأ الهنود عمليًّا بالامتثال لتلك الصور النمطيّة.

الإنسانوية الليبرالية (Liberal humanism): الأيديولوجيا الأوروبيّة السائدة في القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية، التي ترى أنَّ البشر جميعًا خُلقوا متساوين، ولهم حقوقٌ متساويةٌ ثابتةٌ في الحياة، والحريّة، والتملّك. وغالبًا ما ينتقد المنظّرون ما بعد الكولونياليين هذه الأيديولوجيا بوصفها (كونويّة) لكنّها لم تُطبَّق على مستوى كونيّ حتى من قِبَل أولئك الذين يؤمنون في الظاهر بكونيّتها، فالمستعمرون الأوروبيون ذوو صيت، على سبيل المثال، في عدم توسيع الحقوق الإنسانويّة في المساواة والحرية بحيث تطال الشعوب المستعمَرة، في الخارج، أو الأقليات (النساء، الملوّنين) في الداخل.

الحداثويّة (Modernism): مرحلة في تاريخ الفنّ تغطّي بصورٍ تقريبيّةٍ من أوائل القرن العشرين حتى أواسطه، خصوصًا في أوروبا؛ وهي تقتضي في صورتها النمطية أشكالاً متشظيةً، وانحلالاً للسرد والشخصيّة والصوت التقليديّ في الأدب وانهيار النزعة التمثيليّة في الفنّ، فضلاً عن النزوع اللعوب الذي غالبًا ما يكون كلبيًّا أو يائسًا؛ وهي تنطبق أيضًا على الثقافة أو المجتمع عمومًا، خصوصًا في الصور السلبيّة التي تلتقط التغيّر التكنولوجيّ بالغ السرعة (صدمة المستقبل)، والتمدين، و (تلاشى)، أو حتى أفول الفرد.

الأحادية الثقافيّة (Monoculturalism): الاعتقاد بأنَّ ثقافة ما ينبغي أن تكون أحاديةً، وليست متعدّدةً، موحّدةً وليست متنوعةً، وأنَّ الوحدة والتماسك ينبغي الحفاظ عليهما من خلال إقصاء أو تمثّل (أو كليهما) أولئك الذين يُعْدّون (مختلفين).

التعدديّة الثقافيّة (Multiculturalism): الاعتقاد بأنَّ التنوّع من طبيعة كلّ ثقافة، وأنّه مصدرٌ غنيٌّ يجب تعهّده بالرعاية بدل عدّه نوعًا من النجاسة التي ينبغي اجتثاثها.

القوميّة (Nationalism): الاعتقاد بأنّ جميع أعضاء جماعةٍ ما، خصوصًا على النحو الذي تحددّها به الحدود الجغرافيّة السياسيّة الحاليّة أو التاريخيّة، يمتلكون تراثًا مشتركًا معينًا (خلفيّة وراثيّة أو عرقيّة، تاريخ، أيديولوجيا، ثقافة، لغة، الخ)، وأنَّ: (أ) أولئك الذين يبدون (داخليين)، أو (منتمين) في الظاهر لكنّهم لا يمتلكون تلك الخصائص المشتركة يجب استئصالهم، أو تهجيرهم، أو تجريدهم من حق الاقتراع وغيره من الحقوق السياسية؛ (ب) كلّ تأثير جانبيّ، في الماضي، والحاضر، والمستقبل، هو تأثيرٌ مؤذٍ ويجب صدّه أو مقاومته؛ و (ج) أيّ خلائط أو هجائن عِرقيّة، أو إثنيّة، أو ثقافيّة، أو لغويّة هي ضروبٌ من النجاسة ينبغي التخلّص منها[١].

الكولونياليّة الجديدة (Neocolonialism): شكلٌ من السيطرة الاقتصاديّة على بلدٍ من قِبَل بلدٍ آخر دون فَتْحٍ صريحٍ أو احتلال، وعادةً ما يتمّ ذلك من خلال فاعليّة الشركات الكبيرة متعدّدة الجنسيّات؛ فبشراء الأرض التي يقوم عليها اقتصاد الفلاحين الزراعيّ الكفافيّ أو الاقتصاد التبادليّ، تخلق الشركات اقتصادًا ماليًّا تابعًا لها في عمالته، ودخله، ومرافقه الحديثة المتعدّدة (الصرف الصحيّ، الكهرباء، إلخ).

الهامش (Periphery): مصطلحٌ مستمدٌّ من استعارةٍ جغرافيّةٍ لكي يُسْتَخدَم في الإشارة إلى قوةٍ سياسيّةٍ وثقافيّة، حيث يكون البلد أو المنطقة أو المدينة التي تتركز فيها السيطرة الواسعة والفاعلة على منطقةٍ أوسع هي (المركز)، والمناطق القصيّة، أو الأماكن الأقل قوة هي (الهوامش).

ما بعد الأسسيّة (Postfoundationalism): الاعتقاد الفلسفيّ بأنَّ ما من أسسٍ قائمةٍ للمعرفة، ما يجعل من المتعذّر (الوقوف) في (مكان) ما ومَسْح العالم بطرائق يمكن التعويل عليها؛ وهي نزعةٌ نسبيّةٌ راديكاليّةٌ تقوم على قناعة بأنّ الواقع في حالة تدفّقٍ دائم، بحيث إنّ ما بدا صحيحًا البارحة قد لا يكون صحيحًا اليوم (وسيبدو سخيفًا ومنافيًا للعقل غدًا). وتشير السابقة (ما بعد) ليس إلى نهاية الأسس (كما لو أنّها وُجِدَت ذات مرّة لكنّها لم تعد موجودةً الآن) بل إلى نهاية الفلسفات الأسسيّة.

١. طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص ٥٢٣.

Racism and French Neo-Colonialism

Prepared by Survie (Survival) Organization; Translated by Jamal Ammar

This text addresses the relationship between racism and French neocolonialism, asserting that the wealth of Europe, and the West in general, was built upon the exploitation and blood of slaves and colonized peoples. The French organization "Survival" operates against this neocolonialism in Africa ("Françafrique"). The analysis indicates that modern racism emerged to justify slavery and colonialism, and that the ideology of "French grandeur" obscures the exploitation of newly colonized peoples. Enlightenment philosophers participated in entrenching "biological racism," while the "Code Noir" and the "Code de l'Indigénat" (Native Code) institutionalized racism legislatively to justify exploitation. The text emphasizes that this legacy persists in France in the form of "structural racism" or "state racism," manifested in disparaging political discourses and discriminatory practices regarding employment and housing against descendants of former colonial subjects. The organization also condemns criminal practices by police forces targeting Black and Arab individuals. It concludes by affirming that France maintains modern forms of colonialism in its "Overseas Territories," pointing to the continuity of a logic of predation and violence in French policy.

Keywords: structural racism, neocolonialism, French Africa, slavery, native code.

Colonialism and Post-Colonialism: Concept, Term, and Theory

Khader Ibrahim Haydar

This study examines the concept of "Colonialism" as a logic of hegemony and control, historically embodied in the political rule and economic domination by European states over peoples and territories outside the continent, with its rise linked to the emergence of global capitalism. It explains that colonialism was a project of control relying on cultural techniques, where "colonial knowledge" facilitated conquest and simultaneously produced new dichotomies such as "West and East" and the colonizer versus the colonized. "Post-Colonialism," conversely, is presented as a theory offering a critical perspective on colonialism from cultural, political, and historical standpoints. It represents a line of intellectual and cultural resistance adopted by Third World thinkers after World War II, aimed at analyzing Western cultural discourse as a carrier of colonial orientations toward non-Western peoples and dealing with the new stage of hegemony following traditional colonialism. The study also addresses critiques directed at post-colonial thought, primarily accusing it of textual idealism and neglecting material social struggles and internal issues of independent nations, in addition to criticizing its treatment of history and imperialism. Finally, the text defines "Colonial Science" as scientific knowledge resulting from processes of violence and colonial power, which returned to Europe and was also utilized by subordinates to achieve their own objectives.

Keywords: colonialism, post-colonialism, colonial discourse, hegemony, the east and the west.

Leadership of the Religious Authority in the 1920 Revolution

Dr. furqan al hussini

This study focuses on the strategic role of the religious leadership (Marja'iyya) in the 1920 Revolution in Iraq, examining its function in guiding the populace to resist the British occupation as a central axis of legitimacy and political and social leadership. The research demonstrates that the Marja'iyya's role was not limited to spiritual functions but extended to political influence and national mobilization through the issuance of fatwas and directives that rallied various social groups around the revolution's goals. It addresses the mechanisms adopted by the religious leadership to strengthen national consciousness, such as organizing popular groups, fostering social unity, and adhering to ethical values in resisting occupation. The study also highlights the influence of the Marja'iyya in shaping the interaction between popular resistance and political leaders, while maintaining a role in diplomatic mediation when necessary. It concludes that the revolution's success would not have been possible without the leading role of the religious authority, which established the concept of legitimate resistance within a religious and ethical framework, contributed to the crystallization of a resistant national identity, and served as a decisive element in formulating national consciousness and rebuilding social and political entities in Iraq.

Keywords: religious authority, the 1920 Revolution, national resistance, British occupation, political consciousness.

Jacques Foccart and "Françafrique": Manufacturing French Influence in Post-Colonial Africa

Dr. Doaa Abdel-Nabi Hamed

This study aims to shed light on the figure of Jacques Foccart and his pivotal role in formulating France's African policy during the post-colonial era, linking his name closely to the concept of "Françafrique," which reflects the network of French interests in the African continent. Through his position as an advisor to Presidents Charles de Gaulle and Georges Pompidou, Foccart became the architect of a vast network of political, economic, and security relationships that enabled France to reproduce its colonialism in a new form known as indirect colonialism or "neocolonialism." The study seeks to reveal the nature of this network, the mechanisms of French intervention in African affairs, and how Foccart contributed to engineering relationships that rendered African independence largely nominal in many cases. Furthermore, it offers a critical reading of Foccart's practices, illustrating his contributions to reinforcing the political and economic dependency of African regimes on France. The analysis focuses on Foccart's tools for managing French influence in Africa, ranging from military interventions and support for authoritarian regimes to the utilization of the economy and multinational corporations as means of hegemony, concluding with a critique of his political legacy that continues to cast a shadow over French-African relations today.

Keywords: Africa, Jacques Foucart, Françafrique, French influence, hegemony, dependency, neocolonialism.

French Colonialism and the Theft of Antiquities in Syria

Dr. Houmam Saad

This research addresses the role of French colonialism in the theft and destruction of antiquities in Syria, tracing the roots of Western interest in Syrian artifacts back to the era of Orientalists and travelers. It highlights the efforts of the Ottoman Empire to enact laws, such as the Law of Osman Hamdi Bey in 1884, to prevent the export of antiquities, though "diplomatic gifts" to the West continued. Following World War I and during the French Mandate over Syria, archaeologists and the French military were directly employed in excavation operations that led to significant destruction and the theft of hundreds of artifacts from sites such as Dura-Europos and Qatna. The mandate authorities established the "Department of Antiquities" to legitimize French cultural influence and issued the Antiquities Law of 1926, which permitted the principle of "division" regarding discoveries, facilitating the transfer of artifacts to European museums like the Louvre and universities like Yale. The study indicates that this colonial mindset persists in international antiquity laws that hinder the restitution of stolen property, pointing to new forms of colonialism emerging after 2011.

Keywords: French colonialism, theft of antiquities, Syria, mandate, antiquities law

The Egyptian Economy under British Colonialism (1882–1914)

Dr. Mahmoud Abdel-Azim Abdel-Al

The economic policy of the British occupation in Egypt (1882–1914) focused on integrating the Egyptian economy with Britain to serve colonial interests, prioritizing agriculture and trade while neglecting industry. In the agricultural sector, occupation authorities paid significant attention to irrigation projects to expand the cultivated area, primarily for cotton production, which came to dominate agricultural output and the national economy. Conversely, the cultivation of other crops such as tobacco, flax, and grains—which competed with cotton—was suppressed, leading to shortages in essential goods, reliance on imports, and soil exhaustion. Industry was deliberately neglected and dismantled to transform Egypt into a market for British products. Regarding trade, authorities developed transportation networks to facilitate the movement of exports and imports; however, foreigners dominated both domestic and foreign trade. While the value of both exports and imports increased, the rise in imports was more pronounced, and exports were heavily concentrated in cotton. The tax burden fell primarily on Egyptians to service debts, whereas foreigners enjoyed special privileges.

Keywords: British occupation, cotton, agriculture, industry, trade.

Colonial Objectives of French Orientalism in Algeria

Dr. Mohamed Tounsi

The primary objective of French Orientalism in Algeria, which commenced with the occupation in 1830, was to serve colonial interests and consolidate settler colonialism aimed at erasing Algerian Arab and Islamic identity. Orientalist institutions, such as the "Scientific Exploration Committee of Algeria" and the School of Arts, sought to gather in-depth information on the components of Algerian society, including the study of languages (colloquial Arabic and Amazigh), religion, Sufi orders, history, and archaeology (particularly Roman), to enable the colonial administration to control the population and suppress resistance. This form of Orientalism relied on racial theories to justify European superiority and legitimize the French "civilizing mission," utilizing studies—such as those proposing a division between Arabs and Amazighs—to sow discord within the society. Described as "soldiers in the field wearing civilian clothes," these Orientalists functioned as an intellectual instrument providing the necessary knowledge for the cultural and political conquest of Algeria.

Keywords: French orientalism, settler colonialism, Algerian identity, scientific exploration committee, civilizing mission.

Academic Occupation: French Educational Policy in Syria

DR Alaa Mahmoud Masoud

This research addresses the curricula in schools and universities within the historical context of the French mandate's educational policy in Syria. It analyzes the educational situation during the French occupation, detailing the objectives, tools, laws, legislation, and educational decisions implemented. The study also examines the role of the French occupation in shaping school and university curricula, analyzing the coursework during this period and its impact on students, society, and the organizational structure of educational institutions. Furthermore, the researcher presents statistics on official and private schools in Syria. The research evaluates the French occupation's educational policy, the general characteristics of educational institutions, and the prominent issues faced by the Ministry of Education regarding schools and higher education. It concludes by highlighting the lessons to be drawn from this historical experience, offering a conclusion and results.

Keywords: French occupation, educational policy, school curricula, education in Syria, academic colonialism.

Efforts of Writers and Poets in Facing Colonialism

Dr. Mohamed Diab Ghazawi

This research explores the efforts of writers and poets in the Arab world to confront the fierce colonial aggression that targeted the region in the late nineteenth and early twentieth centuries. The author emphasizes that literature, including both poetry and prose, serves as a true reflection of reality and did not remain passive in the face of brutal occupation. Literary figures discerned the true intentions of the colonizers who hid behind the guise of "colonization" (civilization), employing the written word and poetry as weapons to incite public enthusiasm and ignite revolutions, thereby embodying the "sword and pen" duality. The study documents examples of this resistance against the French in Egypt and Tunisia, the British in Egypt, and the Italians in Libya. Prominent figures contributing to resistance literature include Al-Baroudi, Hafez Ibrahim, Ahmed Shawqi, and Abdullah Nadim in Egypt, and Abu al-Qasim al-Shabi in Tunisia. These figures expressed a rejection of injustice, repression, and tyranny, advocating for liberation and independence.

Keywords: resistance literature, colonialism, patriotic poetry, duality of sword and pen, liberation and independence.

Colonialism and Education

Dr. Talal Atrissi

This article examines the impact of colonialism on the scientific and educational identity of the Islamic world, noting that cultural diversity and varying colonial experiences prevented the formation of a unified scientific identity while significantly influencing the culture of these nations. Education served as a crucial instrument for expanding foreign influence, aiming to cultivate an intellectually and psychologically dependent generation and establish a cadre of local elites to serve external colonial policies. The colonial era was characterized by the preparation of individuals for colonial administration and the undermining of traditional local education, such as Quranic schools. Following the departure of the occupiers, their educational and cultural institutions persisted, creating a dichotomy between foundational education aligned with Islamic identity and education based on Western principles; furthermore, Western supremacist thought gave rise to terms such as the "Third World." Colonialism marginalized local languages to erode identity and intentionally kept populations in ignorance to exploit resources. The establishment of Western-style schools led to cultural alienation among graduates and a sense of inferiority regarding their own societies. To counter educational colonialism, the author argues for replacing Western curricula with those rooted in local culture and history, shifting from knowledge transmission to knowledge production based on religious and historical references, particularly in higher education and the humanities.

Keywords: colonialism, education, identity, language, humanities.

ترجمة ملخّصات المحتوى بالإنجليزيّة

Abstracts

Aims and Scope

This journal is dedicated to exploring the complex history of Western colonialism, encompassing both classical and modern periods, as well as the post-colonial era. It aims to provide a comprehensive analysis of the political, economic, educational, cultural, and intellectual motivations behind colonial endeavors, supported by robust documentation.

The journal critically examines the destructive nature of colonial military campaigns and their profound impact on colonized nations, including the displacement and mass killing of populations, and the long-term consequences of cultural invasions. It highlights how these invasions undermined cultural, religious, and social identities, weakened concepts of citizenship, questioned core values, alienated national consciousness, and fractured unity through the promotion of divisions, sectarianism, and discord. Additionally, the journal investigates the deliberate fabrication of crises by colonial powers and the enduring effects of these policies, which continue to shape contemporary realities. By offering a clear and detailed understanding of colonial policies and their devastating legacies, the journal aims to contribute to the development of independent national awareness and informed perspectives for the present and future.

Furthermore, the journal emphasizes the significance of resistance movements—whether religious, intellectual, scientific, literary, field-based, or political—in opposing colonial projects. It seeks to document the struggles and resurgence of nations as they resisted Western colonial expansion, highlighting their resilience and contributions to the fight for independence and justice.

6

Colonialism

A journal dedicated to the analysis and critique of classical and new colonialism and post-colonialism.

Issued by the Islamic Center for Strategic Studies.

(٣٧٦٧) ٢٠٢٤ Deposit Number at the National Library and Archives in Baghdad

Editor-in-Chief

Dr. Hashim Al-Milani

Managing Editor

Dr. Ammar Abdul-Razzaq Al-Sagheer

Editorial Secretary

Dr. Furqan Al-Husseini

Editorial Board

Dr. Sheikh Jamal Ammar, Professor of Contemporary Thought, Tunisia.

Dr. Hassan Abdallah Hassan, Professor of Educational and Psychological Sciences, Egypt

Sheikh Hassan Al-Hadi, Researcher in Islamic Thought and Professor at the Islamic Seminary, Lebanon

Dr. Mahmoud Haidar, Professor of Philosophy and Contemporary Thought, Lebanon

Dr. Yassine Shihab Al-Bajwani, Professor of Contemporary History, Iraq.

Dr. Yahya Abu Zakaria, Professor of Islamic Civilization, Algeria

English Language Proofreading

Dr. Hamed Fayazi

Arabic Language Proofreading

Dr. Fadhaa Thiab

Contact Information

Website: http://www.iicss.iq

Journal Website: colonialism.iicss.iq

Email: info@colonialism.iicss.iq

6

Colonialism

A journal dedicated to the analysis and critique of classical and new colonialism and post-colonialism.

Issued by the Islamic Center for Strategic Studies.

(٢٧٦٧) ٢٠٢٤ Deposit Number at the National Library and Archives in Baghdad

The views expressed in this journal do not necessarily reflect those of the center.

AD 2026
AH 1447
winter
6

Colonialism

COLONIALISM

A quarterly journal concerned with the analysis and criticism of old and new colonialism and post-colonialism, published by the Islamic Center for Strategic Studies

Creation No. 2767 in the Iraqi National Library and Archives for the year 2024 AD

Editorial

Soft Power and Its Role in the Making of Colonialism

Dialogues

Colonialism and Education — Dr. Talal Atrissi

Research and Studies

Efforts of Writers and Poets in Facing Colonialism — Dr. Mohamed Diab Ghazawi

Academic Occupation: French Educational Policy in Syria — Dr. Alaa Mahmoud Masoud

Colonial Objectives of French Orientalism in Algeria — Dr. Mohamed Tounsi

The Egyptian Economy under British Colonialism (1882–1914) — Dr. Mahmoud Abdel-Azim

French Colonialism and the Theft of Antiquities in Syria — Dr. Houmam Saad

Scientific Readings

Jacques Foccart and "Françafrique": Manufacturing French Influence in Post-Colonial Africa. — Dr. Doaa Abdel-Nabi Hamed

Leadership of the Religious Authority in the 1920 Revolution — Dr. Furqan Al-Husseini

Translations

Racism and French Neo-Colonialism — Prepared by Survie (Survival) Organization; Translated by Jamal Ammar

Recovered Texts

Colonialism and Post-Colonialism: Concept, Term, and Theory — Khader Ibrahim Haydar

colonialism.iicss.iq info@colonialism.iicss.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية 2767 لسنة 2024م